النظـــام الدولـــى
بيـن الاستمرارية والتغييـر

{دراسة فى مشكلات معاصرة}

دكتور/ جمال على زهران
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
جامعة قناة السويس

(الطبعة الثانية)

٢٠٠٢م

الطبعة الثانية يناير ٢٠٠٢

عنوان الكتاب: النظام الدولى والإقليمى بين الاستمرارية والتغيير
اسم المؤلف : د. نجلاء عبدالحميد راتب

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر
٤ش ٩ب المعادى – ت: ٣٧٥٢٠٣٣
المدير العام، والمشرف على السلسلة : فـريـد زهــران
صف وتنفيذ : هشام صلاح
مسئول الطباعة : محمد سعيد
الغلاف للفنان : أنس الديب
رقم الإيداع : ٢٠٠٢/٢٦٢١
الترقيم الدولى I.S.B.N : 977-313-060-6

إهـــداء

إلى شهداء الانتفاضة العربية الفلسطينية الأولى والثانية،

سبيلاً لإقامة الدولة الفلسطينية المستقرة والحرة.

وإلى الضمير العالمي الغائب في ظل "ازدواجية" النظام الدولي المعاصر...

المؤلف

فهرس الكتاب

الموضـــــــــــــوع	رقم الصفحة
مقدمة الطبعة الثانية	٩
مقدمة الطبعة الأولى	١١
الفصل الأول : طبيعة النظام الدولى المعاصر وتحدياته :	١٥
مبحث أول : الصراع الأيديولوجى فى الوضع الدولى الجديد	١٧
مبحث ثانى : توازن المصالح وتوازن القوى	٢١
مبحث ثالث: تحديات النظام الدولى: (التنمية والديموقراطية والفقر)	٢٥
مبحث رابع : الانتشـــــار الدولـــى للإرهاب	٢٣
مبحث خامس: أضعاف المعارضة الدولية..................	٣٧
مبحث سادس: تأثير المعلوماتية على مفهوم الأمن القومى ..	٤٢
الفصل الثانى : الهيكلية الجديدة للنظام الدولى :	٤٧
مبحث أول : هيكلية النظام الدولى فى الوضع المتغير	٤٩
مبحث ثانى : إعادة هيكلــة مجلــس الأمـــن	٥٢
مبحث ثالث : العصر الاستعمارى الجديد	٥٦
مبحث رابع : بطرس غالـــى وتكريس التعددية القطبية......	٥٩
مبحث خامس: الاتجاه نحو نظرية " تفتيت الآخر "	٦٣
مبحث سادس: قليل من "العولمة" .. كثير من العالمية	٦٦

الموضـــــــــــوع	رقم الصفحة
الفصل الثالث : التكتلات الدولية فى ظل النظام الدولى المتغير:	٧١
مبحث أول : التكتل الجديد لدول البحر الأسود	٧٣
مبحث ثانى : الحلف الجديد فى الشرق العالمى وآفاقه	٧٦
مبحث ثالث : إعادة بناء حركة عدم الانحياز	٧٩
الفصل الرابع : الوحدة الأوربية كقطب دولى مستقل :	٨٣
مبحث أول : الفرنسيون يحددون مستقبل أوربا نحو الوحدة ..	٨٥
مبحث ثانى : المحـــور الألمانـــى الفرنســـى يقـــود قطـــــار الوحدة الأوربية	٨٨
مبحث ثالث : حدود وتأثير التنافس الأمريكى الأوربى	٩١
مبحث رابع : الوحدة الأوربية .. وتحديات البقاء	٩٤
الفصل الخامس : قضايا الأمن والاستقرار فى الشرق الآسيوى :	٩٩
مبحث أول : طبيعة الأزمة الكورية وأبعادها المختلفة	١٠١
مبحث ثانى : تطورات الأزمة الكورية والتوظيف العربى لها	١٠٥
مبحث ثالث : أزمة الحكم فى كمبوديا.. وآفاق الخروج منها.	١٠٨
مبحث رابع : زيارة الرئيس الروسى لليابان وجزر كوريل....	١١٢
مبحث خامس: الأزمة الصينية- الأمريكية وتداعياتها........	١١٦
مبحث سادس: الصراع القادم فى قلب آسيا فى ضوء معادلة التوازنات النووية	١٢٠

الفصل السادس: الدور الأمريكى فى عهد الرئيس " كلينتون " ..	١٢٧
مبحث أول : حدود الدور العالمى للولايات المتحدة فى عهد الرئيس " كلينتون "	١٢٩
مبحث ثانى: الدور الأمريكى فى عهد كلينتون بين الانحسار وإعادة التشكيل	١٣٣
مبحث ثالث: احتمالات الإقالة النهائية لكلينتون والإخفاق المرتقب للدور الأمريكى	١٣٧
مبحث رابع: تداعيات فضيحة كلينتون على الدور العالمـــى للولايات المتحدة	١٤٣
مبحث خامس: تحديات الدور الأمريكى بعد إسدال الســـتار على فضيحة " مونيكا .. جيت "	١٤٦
الفصـل السابع : رحيـــل الـــدور الســـوفيتى ومخـــاوف الـــدور الروسى :	١٥١
مبحـث أول : المخـــاوف المنـتظـرة فـــى روســيا فـــى ضـــوء الانتخابات البرلمانية	١٥٣
مبحث ثانى: رحيل الصديق السوفيتى، وغياب صناع القرار العربى	١٥٦
مبحث ثالث: زيـارة جورباتشـوف لإسرائيل تتويجـاً للأفكار والسياسات	١٦٠
مبحث رابع : الاستفادة الإسرائيلية من تحولات الكتلة الشرقية	١٦٤
مبحث خامس: مستقبل روسيا بعد استقالة الرئيس يلتسين	١٦٨

الفصل الثامن : الأزمة الأفغانية : نموذج لأزمات النظام الدولى فى ظل الحرب الباردة :	١٧٢
مبحث أول : أبعاد الوجود السوفيتى فى أفغانستان	١٧٥
مبحث ثانى: أبعاد الموقف المصرى تجاه أزمة أفغانستان ...	١٨٩
مبحث ثالث: أفغانستان بين الواقع وتحديات المستقبل	١٩٦
مبحث رابع: تطورات أزمة الصراع على السلطة فى أفغانستان	٢٠٠
مبحث خامس: أبعاد الدور السعودى فى فك الأزمة الأفغانية..	٢٠٤
مبحث سادس: المأساة الأفغانية وتأجيل عملية بناء الدولة	٢٠٨
الفصل التاسع : أزمة منطقة البلقان : نموذج لأزمات النظام الدولى بعد الحرب الباردة :	٢١١
مبحث أول : فعاليات الدور الإسلامى إزاء أزمة البوسنة والهرسك	٢١٣
مبحث ثانى : تطورات أزمة البوسنة والهرسك..........	٢١٦
مبحث ثالث : قرار "الأطلنطى"باستخدام القوة فى البوسنة	٢١٩
مبحث رابع: دواعى استمرارية أزمة البوسنة والهرسك بلا حل	٢٢٣
مبحث خامس: التدخل العسكرى للناتو فى كوسوفا..........	٢٢٦

مقدمة الطبعة الثانية

شهد النظام الدولى خلال السنوات الخمس عشرة الماضية (٨٥-٢٠٠٠)، - ولازال يشهد حتى الآن - جملة من التغيرات والتطورات على مستوى هيكل أو تكوين هذا النظام والدول الفاعلة فيه، وعلى مستوى التفاعلات بين أجزائه المختلفة، وعلى مستوى مضمون النظام وتحدياته من حيث مجمل القضايا الجديدة التى أضحى يعايشها وعليه أن يتفاعل معها .

وقد كان لمتابعتى للتطورات التى لحقت بهذا النظام الدولى بحكم اهتماماتى ومجال تخصصى فى مجال العلاقات الدولية والسياسات الخارجية، أن فكرت فى تطوير الطبعة الأولى من هذا الكتاب فى ضوء ما كتبته من مقالات وأبحاث ودراسات فى هذا الصدد .

وقد كانت الطبعة الأولى من هذا الكتاب تشمل النظامين الدولى والإقليمى، إلا أنه مع اتساع تطور التغيرات وعمقها أن اقتصرت فى هذه الطبعة على كل ما يتعلق بالنظام الدولى وتطوراته، مع تجنيب النظام الإقليمى وما حدث منه من تطورات أيضاً فى كتاب مستقل بعنوان : [أزمات النظام العربى وآليات المواجهة]، وهو فى الطريق إلى النشر لأهمية إلحاقه بهذه الطبعة الثانية.

وقد أعدت ترتيب الجزء الأول المتعلق بالنظام الدولى بالإضافات الجديدة، وفى ضوء مجمل المناقشات مع طلابى فى الدراسات العليا بقسم العلوم السياسية بكلية التجارة ببور سعيد - جامعة قناة السويس، ومجمل ملاحظات بعض الزملاء والأصدقاء وبعض الانتقادات الموجهة والتى استخلصتها من جملة التحليلات التى قدمت فى العديد من الصحف والدوريات العلمية المختلفة .

وقد كان لنفاذ الطبعة الأولى عن آخرها، الفضل فى تحفيزى وراء هذا التطوير أيضاً، لما لهذا من تأثير معنوى على الكاتب يشعر أنه فى حاجه إليه دائماً كحافز لمزيد من الإنجاز .

ولا يفوتنى أن أشكر كل من عاوننى فى تطوير هذا الكتاب وإعداده للنشر فى شكله النهائى، والعديد من زملائى وأصدقائى الصحفيين الذين كان

لهـــم الفضـــل فى اتساع دائرة قراءة الكتاب، بتعليقاتهم وتحليلاتهم الرصينة لمضمونه .

وأدعـــو اللــــه أن أكـــون قـــد وفــقت فـــى تطوير هذا العمل وإخراجه فى طبعة ثانية .

والله ولى التوفيق .

د. جمال زهران

القاهرة فى ١٠/٧/٢٠٠٠م .

مقدمة الطبعة الأولى

يعتــبر التغــير الــذى شهده النظام الدولى فى السنوات الإحدى عشرة الأخــيرة (٨٥ - ١٩٩٦) - وهو الذى أفصح عن نفسه بتفكك الاتحاد الســوفيتى فــى نهاية عام ١٩٩١ إثر مجموعة السياسات التى بدأها رئيسه جورباتشــوف منذ أن تولى الحكم فى مارس ١٩٨٥ - محل جدل كبير فى الأوساط الأكاديمية والسياسية والفكرية بصفة عامة، كما أن هذا التغير - بما نجم عنه من تفكك أحد القطبين الرئيسيين للنظام الدولى، وما ترتب على ذلك من إتاحة الفرصة للقطب الآخر، وهو الولايات المتحدة الأمريكية، من سعيها للانفراد بالعالم - أصاب دول العالم الثالث بصدمة أربكت صفوفها، وأسهمت فى تشتيت تجمعها، ووضعها فى تحد ضخم مع هذا الظرف الجديد، فى نفس الوقت الذى يتيح فيه هذا التغير لقوى دولية جديدة أن تأخذ موقعاً متقدماً فى خريطة التنافس الدولى للحيلولة دون انفراد الولايات المتحدة بالعالم .

ولاشك أن العالم على هذا النحو - ونظمه الإقليمية - يعتبر فى مرحلة "المخــاض" أو مــرحلة "إعادة التشكيل"، وهى مرحلة تتسم بعدم الثبات، وقد تمتد فى تقديرنا حتى نهاية التسعينات (أى حتى نهاية القرن العشرين).

وقد قادتنى قراءة الواقع المتغير فى خريطة النظام الدولى، وكذا خريطة النظام الإقليمى العربى، إلى طرح التساؤل المنطقى : إلى أى مدى يتعرض كــل من النظامين - الدولى والإقليمى - إلى درجة من التغير أو درجة من الثــبات أو الاســتقرار ؟ والإجابــة عــن هــذا التساؤل قــد فتحت بــاب الاجــتهاد واســعاً بين علماء السياسة، وخاصة أساتذة العلاقات الدولية فى مصــر والوطن العربى، وجزء كبير منهم يميل إلى اعتبار أننا نشهد نظاماً دولــياً جديــداً، واســتخدم هذا المفهوم فى كتاباته، إلى أن أشيع فى الكتابات الأكاديمــية . وعلى الطرف الآخر، يقف فريق يرى أن التغير الذى أصاب الــنظام الدولى لا يزال سطحياً ومؤقتا، وأن النظام لا يزال مستمراً، ودرجة الثبات فيه عالية، وإن اختلفت درجة الشكل نظراً لاختفاء الاتحاد السوفيتى .

وأيـا كانـت منطقية حجج كل فريق، إلا أن البحث لا يزال جارياً عن درجة الاستمرارية والتغير فى النظام الدولى، وكذا النظام الإقليمى العربى، باعتبار أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين النظامين .

وفـى هـذا الكـتاب الذى اخترنا عنوانه (النظام الدولى والإقليمى بين الاسـتمرارية والتغيـير)، نسـعى بين دفتيه إلى تحليل درجات الاستمرارية والتغير التى اعترت النظامين محل الدراسة، وهذه هى القضية الأساسية لهذا الكـتاب، فضلاً عن أن الكتاب يضم العديد من الدراسات والمقالات التى لم تكتـب فـى لحظـة زمنية واحدة، بل على العكس كتبت فى فترات تاريخية مخـتلفة، وقـد أشـرت فـى هامش كل مقال أو دراسة إلى تاريخ كتابتها، والدورية التى نشرت فيها ؛ وذلك لكى يستجمع معى القارئ الفكر الأساسى الذى يحرك الكاتب ويتحرك فى إطاره، وقد تعمدت ألا أغير فى أى مقال أو دراسـة - رغـم مراجعتى لها جميعاً - حرصاً منى على أن كل ما يكتب يجـب أن يقـرأ فـى سياقه الزمنى، وقد وجدت أنه من الفائدة تجميع بعض الدراسـات والمقـالات الـتى تتـناول مشكلة معاصرة ما، وقد تابعتها عبر تطورها الزمنى، وفى ظل سياق تطور النظام الدولى، وكذا فى ظل تغيرات النظام الإقليمى.

ولذلك، فقد رأيت تقسيم هذا الكتاب إلى قسمين رئيسيين :

القسم الأول : يغطى بعض المشكلات الدولية المعاصرة، ومنها : النظام الدولـى فـى التسعينات وتحدياته، وانعكاسات التحولات فى الكتلة الشرقية، والتكـتلات الدولية فى ظل النظام الدولى المتغير، وقضايا الأمن والاستقرار فـى الشـرق الأسيوى، والانتخابات الأمريكية بين بوش وكلينتون وتأثيرها علـى بعـض القضـايا الإقليمية العربية، والدور الأمريكى الدولى فى عهد كلينـتون، ورحـيل الدور السوفيتى ومخاوف الدور الروسى، بالإضافة إلى تـناول عـدة أزمـات دولية معاصرة هى (الأزمة الأفغانية، وأزمة البوسنة والهرسك) .

والقسم الثانى : يعطى عدداً من المشكلات الإقليمية المعاصرة وهى : قضـايا الأمـن العـربى فى البحر الأحمر واستراتيجية المواجهة، والأزمة الصـومالية بين الدور الدولى والدور المصرى المنتظر، وتطورات القضية الفلسـطينية ومـرحلة المفاوضات العربية الإسرائيلية، والنظام العربى وسط الـتطورات الدولية الإقليمية، والعلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافى،

وقضـــايا الأمـــن والاســـتقرار والتوحد فى منطقة الخليج العربى، والبترول العربى والاهتمام الأوروبى بالخليج، بالإضافة إلى تناول عدة أزمات إقليمية معاصـــرة هى(الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ - ١٩٨٨، والغزو العراقى للكويت ١٩٩٠ - ١٩٩١) .

وحقـــيقة الأمر أن تتبع المشكلات المعاصرة بالرصد والتحليل يعد من القضايا الأكاديمية الشائكة، وأن هناك كثيرين يتناولون هذه المشكلات بشكل متـــناثر، ولكن مع الصعوبة بعض الشىء أن يتم التناول لعدد من المشكلات الدولـــية والإقليمية فـــى كتـــاب تتوافـــر فيـــه الحـــدود المعقولة أكاديمياً .

وعلى أية حال، فهى مغامرة محسوبة من جانبى دفعنى إليها وشجعنى عليها طلابـــى فـــى قســـم العلوم السياسية بكلية التجارة ببور سعيد - جامعة قناة الســـويس (الدراسات العليا)، حيث قمت بتدريس مادة مشكلات معاصرة لهم علـــى مـــدار (٤) سنوات متتالية، فتمخض عن الحوار معهم، بالإضافة إلى ضرورة إعداد مادة علمية لمعاونتهم بعض الشىء، صدور هذا الكتاب .

كمـــا أننى أدين بالفضل - أساساً - للعديد من الدوريات والجرائد التى عملت، ولازالت أعمل، فى بعضها حتى الآن - والتى نشرت غالبية ما نشر فـــى الكـــتاب، ممـــا زاد من اهتمامى وحفزنى على المزيد من المتابعة لهذه المشكلات المعاصرة، فلهم منى كل الشكر والتقدير .

داعياً الله سبحانه وتعالى أن أكون قد وفقت فى إصدار كتاب قد يسهم فـــى نفع القارئ المهتم بالسياسة الدولية وبأمور وطننا العربى، وقد يسهم أيضاً فى نفع قارئنا المتخصص على مستوى الدراسات العليا .

وفقنا الله جميعاً .

المؤلف

القاهرة : ١٩٩٦/٧/١

الفصل الأول

طبيعة النظام الدولى المعاصر وتحدياته

" المبحث الأول "

[الصراع الأيديولوجى في ظل الوضع الدولى الجديد] (*)

لاشـك أن سـقوط الأنظمة الشمولية – خاصة داخل الكتلة الشرقية، مع تفكك الاتحاد السوفيتى الذى كان السند الرئيسى لدول العالم الثالث، إضافة إلى تبنى دول هـذه الكـتلة الرأسمالية نقيضاً لما كانت تتبعه من فكر اشتراكى – أدى إلى تفجر موضـوع الصـراع الأيديولوجى وطبيعته فى ضوء الظروف التى يمر بها عالمنا المعاصـر . وقد استرعى هذا انتباه أحد المفكرين الأمريكيين وهو يابانى الأصـل ويدعـى (فرنسيس فوكوياما) فنشـر مقـالاً بعنوان (نهاية التاريخ) فـى مجلة "المصـلحة القومية" فى بداية عام ١٩٩٠، حيث أكد أن التاريخ قد وصل إلى نهايته بعـد انتصار الليبرالية انتصاراً ساحقاً على الشمولية ، وهيمنة النموذج الرأسمالى . وبعـد عاميـن تبلورت أفكار هذا الرجل فى كتاب شامل ضم عدداً من الفصـول المـترابطـة، صـدر بعـنوان : " نهايـة التاريخ وآخر الرجال The End of History and The Last Man " فـى هـذا الكتاب من واقع دراسته لتاريخ المجتمعات البشرية المختلفة أن هذا التاريخ وصل إلى النهاية بانتصار الأيديولوجية الرأسمالية، وأن النظام الدولى الجديد يقوم على قيم الرأسمالية الديمقراطية الليبرالية، وهـى القـيم الـتى ترمـز لها أمريكا وتملك – قبل غيرها – القوة الكفيلة بالزود عـنها.وواقـع الأمـر أن" فوكوياما " انطلق من افتراض أساسى وهو أن الصراع الأيديولوجـى فـى العـالم كـان يدور بين أيديولوجيتين بشكـل صارم – الأولى الشيوعية، والثانية هى الرأسمالية – ومن ثـم، فإنه بعد سقوط الشيوعية فى أوروبا الشـرقية وفـى الاتحـاد السـوفيتى، وما يستتبعه ذلك من تبنى هذه البلدان للفكر الرأسـمالى، فإنـه يتصور إذن تلاشى هذا الصراع أساساً، وبالتالى فإن الرأسمالية تتربع على عرش هذا العالم بلا منازع، وبلا منافسة لأيديولوجية أخرى .

(*) نشرت بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٨ – بجريدة "العالم اليوم"، وأيضاً بجريدة صوت الكويت فى ١٩٩٢/٦/١٨ .

وأكـــاد اتفق مع ما وصل إليه الاقتصادى الرأسمالى الشهير (جالبرت) فى أن هـــذا التصـــور يتسم بالتبسيط والسطحية ؛ لأنه تصور بعيد عن الواقع باعتبار أن المســـألة أعقـــد بكثير من هذه النظرة السطحية . وبداية فإن تصور عالم نعيش فيه بدور صراع أيديولوجى هو تصور لا يتسم بالدقة ولا يتفق مع التاريخ، فالعالم، منذ أن نشأ، وهو قائم على فكرة الشىء ونقيضه، أى الفكر وعكسه، ولم يسد فكر واحد علـــى مدار التاريخ البشرى . ومع ذلك يمكننا أن نناقش الصراع الأيديولوجى من زوايـــا عديـــدة، فهـــو أولاً: موجـــود، وثانياً: فإن سقوط الأيديولوجيات فى عالمنا المعاصر أمر لا يقره المنطق ولا العقل ولا الواقع التاريخى .

فـــإذا أخذنـــا بمؤشـــر الكم مثلاً نجد أن العالم الرأسمالى بما يحتويه من عدد السكان البالغ (مليار نسمة تقريباً) لا يتجاوز خمس سكان العالم الذى يقترب من ٥ مليار نسمة، وذلك بعد أن تم ضم دول الكتلة الشرقية .

وفـــى المقابل، فإن عدد سكان الصين يزيد على ربع سكان العالم (١,٢) مليار نســـمة ولازالت الصين تأخذ بالنظام الاشتراكى . وبين هذين التوجهين الكبيرين، يوجـــد نصف سكان العالم الذى يتأرجح بين الاتجاهين، إضافة إلى التوجه الدينى، وخاصة التوجه الإسلامى، كما أنه يأخذ مؤشر طبيعة الأيديولوجية الموجودة، فإننا نلاحـــظ عدم اختفاء الاشتراكية من الصين والتى لها مقعـــد دائم وصوتها مسموع وتجربـــتها راســـخة، والفرق الوحيد بينهـــا وبيـــن الاتحاد السوفيتى أن الصين لا تنـــتهج من تبنيها للأيديولوجية الشيوعية دوراً عالمياً خارج حدودها دفاعاً عن هذه الأيديولوجية أو دعوة لها، أو مساندة لنظام يأخذ بها، على عكس ما كان سائداً لدى الاتحـــاد السوفيتى الذى كان يسعى إلى الأممية الشيوعية على مستوى العالم، وهذا أدى إلـــى وضـــوح الصـــراع الأيديولوجى العالمى بيـــن الرأسمالية والشيوعية ما قـــبل تفكـــك الاتحـــاد السوفيتى، أو بالتحديد ما قبل تولى جورباتشوف الحكم عام ١٩٨٥ .

كمـــا أنـــه إلـــى جانب هذه الأيديولوجية الشيوعية، توجد أيضاً " الأيديولوجية الإســـلامية ". وهـــى الـــتى أفصحت عن نفسها على المستوى التطبيقى منذ ظهور الـــثورة الإيرانـــية عام ١٩٧٩ . وأضحى لهذه الثورة الإسلامية دور فى تصديرها ومســـاندة أنظمة إسلامية جديدة، ومؤازرة حركات إسلامية وأحزاب لها هذا التوجه أيضـــاً . ويقـــترب حجـــم الوجود الإسلامى فى بلدان العالم من ربع مساحة العالم ســـكانياً، وهـــذه الأيديولوجية الإسلامية تكتسب كل يوم أرضاً جديدة، وتتقارب من حيـــث الحجـــم الســـكانى من الأيديولوجية الرأسمالية . وفى ضوء ذلك، يتضح أن

الأيديولوجيات موجودة وتكاد تنحصر في ثلاث هي : الرأسمالية، والاشتراكية، والإسلامية. والسؤال المحوري في هذا الصدد هو : أين موقع العالم الثالث من خريطة هذه الأيديولوجيات الثلاث ؟ والإجابة تشير إلى أن انتكاسة التجربة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي لها تأثيرها السلبي على دول العالم الثالث التي تبنت التوجه الاشتراكي، ويصبح من الصعب استمرار هذا التوجه فيها، بل إن العديد من هذه البلدان سارع بالإقلاع عنه لتوجه جديد غير محدد . وفي نفس الوقت، فإن تركيبة العالم الثالث الذي يعاني من ظاهرة التخلف، وكذا افتقاد دولة إلى وجود العدالة الاجتماعية، بل إن هذه العدالة المنشودة لا تتحقق في ظل تبني الاختيار الرأسمالي، خاصة أن الطريق الرأسمالي في مجتمع متخلف يزيده تخلفاً، بل يؤدي إلى توسيع الهوة بين طبقاته بما يتنافى مع قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص . ومن ناحية أخرى، فإن تبني الاختيار الرأسمالي يكرس فكرة التبعية للبلدان الرأسمالية الكبرى، ويجعل دول العالم الثالث نهباً لهذه البلدان الصناعية الرأسمالية . كذلك فإن ضعف الدور العالمي الأيديولوجي للصين يضعف من فرص تبني هذه البلدان في العالم الثالث للأيديولوجية الاشتراكية " الصينية ".

ويبقى السؤال إذن هو " أي الأيديولوجيات سيكون لها وجود في عالمنا الثالث؟ والإجابة تنحصر في أن الأيديولوجية التي ستتنامى في هذه البلدان هي الإسلامية، باعتبارها تحمل قيما سامية تتركز في العدالة والمساواة وعدم التمييز وحقوق الإنسان .. وغيرها " . وعلى الرغم من أن وصف " فوكوياما " نمو هذه الأيديولوجية يأتي في إطار أنها تتسم بالفاشية كالتي ظهرت في ألمانيا وإيطاليا، وأنها تعبير عن شعور دول العالم التي يعيش فيها المسلمون بأن كرامتهم وكبريائهم قد جرحا، إلا أن هذه الأيديولوجية الإسلامية تشق طريقها في مجتمعات العالم الثالث الذي لن يجد نفسه في ظل قيم النظام الرأسمالي . وهذا هو الذي دعا نيكسون في كتابه الجديد (انتهزوا هذه اللحظة) إلى أن يتوقع أن القوة الخطيرة التي ستواجه الغرب هي المد الإسلامي، وأنه يتوقع أيضاً الصدام بينها وبين العالم "الحر". كما أن المفكر محمد حسنين هيكل بعد أن كان يرى من قبل أن الحركات الإسلامية في طريقها إلى الأفول، عاد ليؤكد أن الأصولية الإسلامية هي المستقبل في ظل الظروف العالمية الجديدة، وهو ما ورد في حديث صحفي أخير له، والواقع يشهد ما يؤكد هذه التصورات، فها هو النظام الإيراني الذي – يعد نموذجاً عملياً للأيديولوجية الإسلامية – يسعى جاهداً لتجميع الدول الأسيوية الإسلامية ومن بينها الدول الإسلامية السوفيتية الست وهي : (كازاخستان،

وأوزباكستان، وطاجيكستان، وتركمنستان، وأذربيجان، وقرغيزيا) علاوة على دول وسط آسيا (باكستان، وإندونيسيا، وأفغانستان، وبنجلادش) ومن ثم يتضح أن المد الإسلامى يأتى من الشرق ممتداً إلى الغرب عبر المنطقة العربية المرشحة لأن تواجه تبنياً للأيديولوجية الإسلامية . وهذا ما يعزز من فرص المواجهة الأيديولوجية بين الإسلام والرأسمالية .

وعلى الرغم من أن الصراع الأيديولوجى عامة قد خفتت حدته نسبياً، إلا أنه لم يختف، بل يتعزز كل يوم . التحدى القائم هو فى مدى إمكانية بلورة نظرية إسلامية متكاملة فى الفكر والممارسة فى ضوء الظروف المعاصرة، فإن تدعيم أركان هذه النظرية بالدافع العلمى من شأنه دعمها ونشرها فى رقعة دول العالم الثالث بصفة عامة . كذلك، فإن الشيوعية فى الصين – كأيديولوجية – تواجه تحدياً يتمثل فى كيفية تجاوزها لنقاط الضعف التى أودت بها فى الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية، وذلك بإحداث مزج بين الفكر الماركسى والظروف المعاصرة .

وعلى الرغم من أن هناك بعضاً من الأمل فى دور عالمى للصين فى الفترة القادمة، إلا أن هذا ربما لا يعزز الصراع الأيديولوجى بين الشيوعية أو الاشتراكية والرأسمالية بعد أفول التجربة السوفيتية، لكن هذا لن يبدد أو يلغى الشيوعية كأيديولوجية من الساحة العالمية . أما الصراع الأيديولوجى المترقب خلال التسعينات – والذى له بوادره وتعززه عوامل عديدة أشرنا إليها – فهو الصراع بين الأيديولوجية الإسلامية، والأيديولوجية الرأسمالية. وهذا ما يؤكد أن النظام العالمى الجديد لن يخلو من سمة الصراع الأيديولوجى أو حتى اختفاء الأيديولوجيات – أساساً كما يتصور البعض فى ضوء فهم الواقع وتفسيره بنوع من التعصب للفكر الرأسمالى والهيمنة الغربية .

** ** **

(المبحث الثانى)

[توازن المصالح وتوازن القوى ؟][*]

فى ختام مجموعة المقالات حول انعكاسات أحداث الكتلة الشرقية والتى ركزنا فـيها علـى أهـم النقاط أو القضايا الجوهرية، سواء ما يتعلق منها بهيكلية النظام العالمى الجديد، أو الآثار على المنطقة العربية من حيث تعرضها لعصر استعمارى جديـد، وكذلـك ما يتعلق الدور المصرى فى ظل التطورات المعاصرة من حيث حـدوده وآفاقـه، وأيضاً انعكاسات الأحداث على وضع إسرائيل، والتى تحاول أن تسـتفيد مـنه أقصـى استفادة ممكنة – تصل إلى القضية الخامسة والأخيرة – فى الوقـت الحاضـر – والتى تتعلق بمناقشة بعض المفاهيم التى يتناولها البعض فى خضـم تـناول الانعكاسـات والآثار والتداعيات حاضراً ومستقبلاً لأحداث الكتلة الشرقية، والتى من أهمها فكرة توازن المصالح، وتوازن القوى .

فقـد تـناول بعض المحللين عدداً من الأفكار التى تحتاج إلى جدل كبير كى تتضـح الأمور أكثر وأكثر، فالمسألة ليست بالبساطة التى يتصورها البعض عندما يرون فى الأفق ظواهر الأمور ليصلوا إلى نتيجة معينة، ربما تتسق فى ظاهرنا مع ما بدا لهم . والقضية الأساسية هذا تتركز فى مدى اتساق هذه الرؤى أو تلك مـع الأفكـار الـنظرية المسـتقرة والتـى أضحـت ثوابت يقاس عليها درجات التغير وتوجهاته .

ومـن بيـن هـذه الأفكار : فكرة انتهاء الصراع بين العملاقين أو بين القوى الدولية، وذلك فى ضوء التطورات التى حدثت بالتقاء الدولتين العظميين، وفى ضوء ظواهـر الأحداث التى تتركز فى المبادرات المطروحة من جانب السوفييت بصفة خاصـة . ويـبقى السـؤال : هل تتسق هذه الفكرة مع التطور التاريخى للعلاقات الإنسـانية ؟ أو : هـل يتسـق هـذا مع الفكر النظرى الذى هو خلاصة التجارب الإنسانية فى هذا الصدد ؟

كذلـك رد الـبعض فكرة أخرى تتعلق بانتهاء الصراع الأيديولوجى، وتراجع الأفكـار الأيديولوجـية، لتـتقدم الأفكـار المصلحية فحسب لتحكم طبيعة العلاقات

---

[*] نشرت بالأهرام الاقتصادى، بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٥، ص ٧٦، ٧٧ .

الدولـــية. ويستند أصحاب هذا الرأى إلى تطور الأحداث فى الكتلة الشرقية وسقوط رمـــوز التطبيق الماركسى فى بلدانها متمثلة فى احتكار الحزب الواحد، والحريات الفردية اقتصادياً وسياسياً الخ .

ولكـــن يبقى السؤال : هل تتسق الفكرة مع المنطق والعقل وخلاصة التجارب التاريخـــية ؟ ألا تعنى الأيديولوجية فى بساطتها مجموعة من القيم ؟ ومع التعددية الـــتى يرتكـــز كل طرف فيها على تبنى مجموعة من هذه القيم أو تلك فى مواجهة طـــرف آخـــر يتبـــنى قـــيماً أخـــرى، ألا يـــتعارض هذا مع فكرة انتهاء الصراع الأيديولوجى ؟

أيضـــاً، مـــن الأفكار الشائعة فى الوقت الحاضر لدى كتابات البعض : فكرة انتهاء توازن القوى واستبداله بفكرة توازن المصالح . ويرى البعض أن العالم الآن يســـوده الخطاب الوظيفى وهو خطاب المصالح، وليس خطاب توازن القوى، وأن هـــذا يســـتند إلى ظواهر التهدئة فى العلاقات بين القوتين العظميين، وعدم الالتزام بالتأيـــيد والمســـاندة مـــن جانـــب الدول الكبرى للدول الصغرى فى العالم الثالث. ولاشـــك أن هـــذه المقولـــة وهـــذا التوصيف يحتاج إلـــى مراجعـــة . فالتاريـــخ الإنســـانى شـــهد ظاهرة توازن القوى، وتعددت أشكاله وأساليبه، ومضامينه، ولكن ظلـــت الظاهرة مستمرة . ومجرد تعاون الدول الكبرى فى الوقت الحاضر، وعدم الـــتزام هـــذه الدول بتأييد دول العالم الثالث غير كاف ليعكس التخلى الأيديولوجى وتجـــاهل مـــيزان القـــوى، فالتاريخ الإنسانى – كذلك – فى الوقت الذى شهد فيه الصـــراع، شـــهد الـــتعاون، وفـــى الوقـــت الذى شهد فيه توازناً للقوى المسيطرة والمتصـــارعة، شـــهد تبادل المصالح . ولكن مع ذلك بقى الأساس هو : الصراع، وتوازن القوى، باعتباره الإطار الذى تتحرك فيه العلاقات الدولية من تعاون وتبادل مصالح وتنسيق مواقف ... الخ . وفى اعتقادنا أن سيادة خطاب "توازن المصالح " رغـــم أنـــه يتفق مع طبيعة المرحلة وشهرة الأفكار الجورباتشوفية، إلا أنها لا تفهم بعيدة عن ميزان القوى السائد فى العالم ؛ فأساس توازن المصالح هو توازن القوى الســـائد. فالأســـاس هو ميزان القوى، والناتج له هو ميزان المصالح . ولاشك أن إشـــاعة هـــذه الأفكـــار فى الوقت الحاضر هو من نبت الغرب الرأسمالى الوظيفى ومؤيـــدوه، وذلـــك مـــن منطلق الرغبة والأمل فى سيادة الأيديولوجية الرأسمالية، والهيمـــنة الغربية بكل الوسائل، فى نفس الوقت فإنهم يسعون من وراء هذه الأفكار – وأشباهها – أيضاً إلى استغلال أحداث الكتلة وتطوراتها لإثبات فشل الأيديولوجية التى تبنتها، وبالتالى فهم فى حاجة إلى مخرجات النظام الرأسمالى باعتبارها تعبيراً

عـن الـتقدم الإنسـانى . وهذا يحتم التعاون وتبادل المصالح، وعدم القدرة علـى مجـاراة سـباق القـوة، ولكـن هـذا ينطلق مـن هيمنة غربية كاملة، مما يسـتدعى تـراجع توازن القوى، إلى توازن المصالح الذى يميل إلى الغرب الذى يـتحكم آلياته، حيث يفرض شروطه كاملة، وعلى الطرف الآخر أن ينصاع ويتقبل هذا تماماً .

والسؤال هنا : هل هذا يتسق مع المنطق والواقع والسياق التاريخى للبشرية عبر المراحل المختلفة ؟ بالقطع لا .

فالتغيرات التى تحدث فى أوروبا الشرقية هى من نتاج تداعيات ما يحدث فى الاتحـاد السوفيتى منذ تولى جورباتشوف للحكم فى ١٩٨٥، وإن اختلفت الدرجة، والمستوى . وفى نفس الوقت تؤكد الأحداث والمواقف مدى هيمنة الاتحاد السوفيتى علـى كتلته الشرقية . ولعـل فـى الموقف السوفيتى تجاه إسرائيل – كما تناولناه مـن قـبل – وما تلاه من مواقف مشابهة، ولكن أسرع فى المعدل من جانب عدد كبير من دول أوروبا الشرقية – ما يؤكد مدى تأثير القطب الرئيسى (وهو الاتحاد السـوفيتى) فى توابعه فى الكتلة الشرقية، بل إن بعض الدول التى تتبنى منظوراً ماركسـياً واضـحاً فـى العالم الثالث كأثيوبيا مثلاً، اتخذت موقفاً إيجابياً وأعادت العلاقـات مع إسرائيل، وذلك عقب زيارة مسئول كبير سوفيتى لها، بل وفى اليوم التالى مباشرة . وهذا يؤكد أن التنسيق داخل هذه الكتلة وتوابعها وارد، وأن الهيمنة للاتحاد السوفيتى قائمة . وبالتالى فإن توازن المصالح لا يمكن أن يتحقق فى ضوء الهيمـنة الأمريكـية المأمولة والتى يشيعها البعض، بل إن ميزان المصالح محكوم أساساً بتوازن القوى القائم الذى لا يزال يستند إلى النظام العالمى ذى القطبية الثنائية المـرنة الـتى تهيمـن فـيها الدولتان العظميان، إضافة إلى بعض القوى الكبرى الأخـرى، علـى النظام العالمى . إن طبيعة ميزان القوى السائد تؤخذ فى الاعتبار عـن تـبادل المصـالح، وتعمـيق الـتعاون والتنسيق بين الدول حتى لو اختلفت الأيديولوجيات .

وأكـثر من هذا، فإن من يتصور أن فكرة ميزان القوى ستدخل مرحلة الأفول قـد غاب عنه أن الهيكل العالمى الأخذ فى التحول من القطبية الثنائية إلى التعددية القطبية بتبلور قوة ومكانة دول كبرى أخرى متمثلة فى أوروبا الموحدة، واليابان، والصين، سيكرس هذه الفكرة ويدعمها ويجعلها الأساس فى إدارة علاقات المصالح بيـن الـدول المتصارعة فى عالم اليوم، وعالم الغد أيضاً. ولذلك فإن مستقبل فكرة مـيزان القـوى يمـيل إلى استمراريتها، وإن تعرضت للتغير فى الشكل أو حتى

المضـــمون، بل إن ميزان القوى سيستمر كأداة تحليلية صالحة لفهم وتحليل توازن المصالح فى عالم يتجه بقوة نحو الاعتماد المتبادل .

وخلاصـــة الأمـــر : أن المروجيـــن لانتفاء الصراع العالمى، وأفول الصراع الأيديولوجـــى أو انتهاء فكرة الأيديولوجية، وتوجه النظام العالمى إلى هيمنة قطب واحد وهو الولايات المتحدة ونظامها الرأسمالى، وبالتالى إشاعة أن أساس العلاقات الدولية فى الحاضر والمستقبل هو توازن المصالح مع تلاشى توازن القوى – إنما يـــروجون أمراً لا يتسق مع المنطق، وخلاصة التجربة الإنسانية ومراحلها المختلفة عبر التاريخ البشرى كله . إن تصورهم سيظل حبيس قناعتهم، ونظرتهم إلـــى عالم الـــيوم وأحداثـــه لا يـــرى الأمور إلى من زاوية معينة، وبالتالى لا تظهر الزوايا الأخرى، وهم يتعمدون ذلك بما يكرس ما يسعون إلى تحقيقه أو خدمته . وهى فى المجمـــل العام : نظرة سياسية ترى الأمور فى خدمة الواقع السياسى الذى يستهدف هيمـــنة طـــرف على مقادير الأمور أملاً فى أن يتحقق، حتى لو خالف كل القواعد والـــتراكم فـــى الخبرة التاريخية . ونحن ندعو هؤلاء إلى محاولة رؤية كل الزوايا وعدم تجاهل واحدة منها، وفهمها فى ضوء استقراء التاريخ استقراء يتسم بالشمول والموضوعية قدر الإمكان دون تغليب للبعد السياسى الذى يتعمد إخفاء جزءاً كبيراً مـــن حقائق الظاهرة السياسية بغرض الدعاية لفكر معين أو فلسفة سياسية معينة . فالصراع مستمر باعتباره حقيقة إنسانية، والصراع الأيديولوجى مستمر لما يتفق مع تطور الأحداث فى الكتلة الشرقية التى عمقت التعددية، وأيضاً توازن القوى مستمر وسيظل حاكماً لمجريات الأمور فى العالم وموجهاً لأحداثه وتطوراته .

** ** **

(المبحث الثالث)
تحديات النظام الدولى
التنمية .. والديمقراطية .. والفقر(*)

يواجـه الـنظام الدولـى فى التسعينات تحديات كبرى فى ظل تحولات نهاية الثمانيـنات التى شهدها العالم . ويوضح هذا التقرير، الرابع عشر فى هذه السلسلة السـنوية، هـذه الـتحديات، حيث يستخلص الدروس المستفادة من فترة تزيد على أربعين عاماً من تجربة التنمية . كما أن تقرير عام ١٩٩١، يسعى إلى جانب تقرير العـام الماضـى عن " الفقر "، وتقرير العام القادم عن " البيئة "، لتقديم نظرة عامة شاملة لجدول أعمال التنمية .

فيشـير التقرير فى مقدمته إلى أن عقد التسعينات قد بدأ بتغييرات مثيرة، حيث استهلت بلدان كثيرة فى شرقى أوروبا وفى أماكن أخرى إصلاحات طموحة لنظمها الاقتصـادية والسياسية . وجاءت هذه الإصلاحات انعكاساً للشواهد المتراكمة بشأن السياسـات الاقتصـادية والتغيـيرات الأساسية فى البيئة السياسية، فالناس يسعون للإفـلات مـن الفقـر والقمع والظفر بالسيطرة على مصائرهم وإيجاد حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم، ليس فقط فى أوروبا الشرقية، بل أيضاً فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط .

ويتضـمن هـذا الـتقرير – الذى نعرض له – ثمانية فصول : الأول يتناول الاقتصاد العالمى فى مرحلة انتقال، والثانى يتضمن طرق التنمية المختلفة، والثالث يشير إلى الاستثمار فى البشر وتحديات التنمية البشرية، والرابع يتناول مناخ النشاط الاقتصادى، والخامس يتضمن التكامل مع الاقتصاد العالمى، حيث توجد قنوات لنقل التكنولوجـيا، وتدفق الأيدى العاملة والاستثمار الأجنبى المباشر، والسياسة التجارية والنمو الاقتصادى، وشروط النجاح فى إصلاح التجارة، والسادس يشير إلى الأساس الاقتصـادى الكلى متضمناً سياسات دعم الاستقرار والنمو، والإصلاح، والاستثمار والادخـار، إلا أن الفصـل السابع يتناول إعادة التفكير فى دور الدولة، ثم الفصل الثامن والأخير الذى يتضمن أولويات العمل .

(*) نشر بالأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢١، ص ٢٢ : ٢٤ .

كمـــا أن هـــذا الـــتقرير يتضمن – كسابق التقارير – مؤشرات التنمية الدولية والتى تضمنت تقسيمات جديدة إلى حد ما فى مجموعات الدول المصنفة فى التقارير السابقة استناداً إلى التغيرات فى متوسط دخول الأفراد فى هذه البلدان، وهو الأساس الذى يصنف التقرير الدول إلى مجموعات مختلفة فى ضوئه .

ويثـــير هـــذا التقرير بالتالى عدداً من القضايا الهامة التى تحتاج إلى عرض للوقـــوف علـــى حجم التغيرات التى تحدث فى العالم منذ نهاية الثمانينات والمتوقع استمرارها بمعدل أكبر خلال عقد التسعينات .

فالتنمـــية هى أهم تحد يجابه الجنس البشرى، فرغم الفرص الهائلة التى تهيأت بفضل الثورات التكنولوجية فى القرن العشرين، إلا أن مال يقرب من بليون شخص – أى خمـــس عدد سكان العالم – يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم، وهو مستوى للمعيشة بلغته أوروبا الغربية والولايات المتحدة منذ مائتى عام مضت .

ويتبـــنى التقرير قضية " التفاعل بين الحكومات والأسواق "، باعتبارها القضية المحوريـــة فـــى التنمـــية، وهـــذه القضية ليست قضية تقابلها قضية حرية النشاط الاقتصـــادى " دعـــه يعمـــل " – وهو تقسيم شائع بين نقيضين وإن كان خاطئاً – فالأسواق التنافسية هى أفضل وسيلة عرفت حتى الآن لتنظيم إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها بكفاءة . وهذا هو السبب الذى من أجله يتعين على الحكومات – مثلاً – أن تستمر فى البنية الأساسية، وأن توفر الخدمات الأساسية للفقراء. فالقضية ليست قضية إما الدولة أو السوق ؛ فلكل منهما دور كبير ولا بديل عنه. ولذلك، فإن هناك توافقـــاً فـــى الآراء يظهر بصورة تدريجية يجسد منهاجاً للتنمية " مشجعاً للسوق " ويعتمد عليه.

وفـــى وصف للاقتصاد العالمى الذى يمر فى مرحلة انتقال، فإن التقرير يرى أن التغيـــيرات التكنولوجـــية الـــتى حدثت فى هذا القرن هيأت للبلدان ان تستخدم مواردهـــا اســـتخداماً أوفـــر إنتاجية منه فى أى وقت مضى، مما أدى إلى تحسن أوضـــاع المعيشة، لا فـــى البلدان الصناعية فحسب، بل كذلك فـــى معظـــم البلدان النامية .

ويـــتأكد ذلـــك مـــن خلال ضيق الفجوة بصورة مثيرة فى الدخل الحقيقى بين البلدان الصناعية والبلدان النامية، ولاسيما فى شرق آسيا منذ الحرب العالمية الثانية، بيـــنما الفجوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية فى مناطق أخرى اتسعت، وكان عقد السبعينات عموماً عقداً عصيباً بالنسبة لمعظم البلدان .

ومـــع ذلـــك، فـــإن الفجوات بين الأغنياء والفقراء فى وفيات الأطفال والعمر المـــتوقع ضاقت بدرجة أسرع، وذلك راجع إلى انتشار التكنولوجيا الطبية ووسائل حمايـــة الصـــحة البيئـــية وإلـــى النوعية الأفضل من التغذية والتعليم وإلى الحدود الطبيعية للإنجاز فى هذه المؤشرات .

أمـــا عـــن الســـؤال الحاسم بالنسبة للمستقبل فى هذا الإطار، فهو : هل تسمح السياســـات القومـــية والدولـــية باستغلال الإمكانيات التى ولدها التقدم التكنولوجى؟ فالتنمية الدائمة تحتاج فى استتباب السلام . والحرب وآثارها فى الشرق الأوسط قد نشـــرت ســـحابة من الشك على تلك المنطقة . ولا ريب فى أن التعرض المتزايد للمؤثرات الخارجية من شأنه أن تصبح البلدان النامية مستهدفة للمخاطر ؛ فالتنمية المستمرة تتوقف على الأوضاع العالمية - وبصفة خاصة على السياسات القطرية .

وقد أعد موظفو البنك الدولى تقديرات مستقبلية عن الاقتصاد العالمى فى عقد التســـعينات، فإن لم تحدث صدمات معاكسة كبيرة، وإن اتبعت سياسات جديدة على وجه عام، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقى فى البلدان الصناعية قد ينمو حوالى ٢,٥ % فى السنة . ومن الممكن تحقيق هذا مع وجود معدل للتضخم بنسبة ٣ - ٤%، وسعر حقيقى للفائدة يقرب من ٣% . وإذا توسعت التجارة العالمية بنسبة تزيد على ٥% فـــى الســـنة، واستمرت إصلاحات السياسة الأخيرة وعززت، فإن دخل الفرد الحقيقى فى البلدان قد ينمو بنحو ٣% فى السنة . ومن شأن الأحـــوال الخارجيـــة الأفضـــل أو الأسوأ أن ترفع هذه النتيجة أو تخفضها بنسبة ٠,٥ - ١ نقطة مئوية . كمـــا أن هـــناك ســـيناريوهات أكثر تطوفاً (مثل انخفاض معدلات النمو فى البلدان الصـــناعية بدرجـــة كبيرة) وهى وإن كانت مقبولة، إلا أنها غير محتملة فى فترة تمتد إلى عقد من الزمان .

وتوحـــى الدراســـات القطـــرية التى تعزز هذه التقديرات المستقبلية بأنه من المحتمل - فى ظل إصلاحات أشد حزما وشمولاً - أن يتحسن نمو دخل الفرد فى المـــدى الطويل فى البلدان النامية بنسبة مئوية تتفاوت بين ١,٥% و ٢ نقطة مئوية فـــــى المتوســـــط، وهـــو حوالـــى ضعفـــى التحسن الناجم عن أوضاع خارجية أفضـــل، فماذا عساها تكون هذه الإصلاحات على وجه التفصيل ؟ إلا أن التقديرات المستقبلية تنطوى كذلك على تحذير إذا انعكس اتجاه الإصلاحات الأخيرة، فقد تكون النتيجة بكل سهولة أسوأ من ذلك بكثير .

كما أن التقرير يناقش الطرق المفضية إلى التنمية، منطلقاً من أن التحدى الذى تمثله التنمية، هو بعبارة عريضة، أن تتحسن نوعية الحياة، فنوعية الحياة الأفضل -

ولاســيما فى بلدان العالم الفقيرة – تتطلب بصورة عامة تحقيق دخل أعلى، ولكنها تــنطوى على ما هو أكثر من ذلك بكثير، فهى تشتمل، كغايات فى حد ذاتها، على نــوع أفضـــل من التعليم، ومستويات أعلى من الصحة والتغذية، وفقر أقل ،. وبيئة أوفر نظافة، ومساواة أكبر من الفرصة المتاحة، وحريات فردية أكبر، وحياة ثقافية أكثر ثراء .

والـــيوم .. فإن هناك أدلة أكثر وضوحاً – كما يرى التقرير – مستمدة من كل مـــن البلدان النامية والصناعية، على أنه من الأفضل عدم مطالبة الحكومات بإدارة التنمـــية بصورة مفصلة . ومع إدراك أهمية الانفتاح والمنافسة، فإنها تنافى الاعتقاد بأنهما لا يكفيان فى حد ذاتهما، كما أن الاستثمار فى البشر، إن تم على وجه سليم، يهيـــئ للتنمية المقيمة إرساء الأساس، كما أن الدور الاقتصادى السليم للحكومة هو أكـــبر من مجرد الحلول محل الأسواق إذا فشلت فى أداء دورها جيداً. والدولة فى تعـــريفها لحقـــوق الملكـــية وحمايـــتها لها، وفى توفيرها للنظم القانونية والقضائية واللوائـــح الفعالـــة، وفـــى تحســـينها لكفاءة الخدمة المدنية، إنما تشكل لب التنمية. والحـــريات السياسية والمدنية لا تتعارض مع النمو الاقتصادى على خلاف الرأى الذى كان شائعاً فى وقت ما .

وبصـــورة عامة، فإن هناك من الأدلة ما توحى بدورها بما يمكن جنبه بالحد مـــن التدخلات فى السوق . ومن ذلك مثلاً، أن الدرجات المختلفة من الإصلاحات الـــتى أجريـــت فى عقد الثمانينات فى تركيا، وجمهورية كوريا، وشيلى، والصين، وغانـــا، والمغرب، والمكسيك، والهند، جاءت فى أعقابها عامة تحسينات فى الأداء الاقتصادى . وهذا يقود إلى التساؤل عن مدى انسجام ذلك مع الإنجازات المرموقة الـــتى أحرزتها اقتصادات شرق آسيا، أو مع الإنجازات السابقة عليها فى اليابان ؟ لماذا تقترن فى هذه الاقتصادات فى حالات التدخل فى السوق، مثل حماية الصناعة الناشـــئة وتقديم دعم انتمائى، بالنجاح وليس بالفشل ؟ وتتحدد الإجابة فى عدة نقاط هى :

أولاً : لأن هذه الحكومات جعلت تدخلها منضبطاً مع المنافسة الدولية والمحلية . وكان معنى هذا أن تتم عمليات التدخل بكفاءة وبراجماتية ومرونة .

فإذا اخفق أحدها، استغنى عنه على الأرجح . وعوضاً عن أن تقاوم الحكومات المنافسة فى السوق، حاولت أن تتوقعها، ومتى ثبت خطؤها بادرت بتدارك الضرر.

وثانيــاً : لأن هذه الحكومات قد حرصت فى مجموعها على مراعاة ألا ينتهى الأمر بالتدخل إلى تشويه الأسعار النسبية دون داع، ففى التجارة، نجحت فى تحييد التحيز ضد الصادرات، وهو عادة نتيجة ثانوية للحماية .

وثالــثاً : أن تدخلها كان أكثر اعتدالاً منه فى معظم البلدان النامية . وفى هذا الصدد، فندت هذه الاقتصاديات الحجج الداعية إلى مذهب الاقتصاد المحكم التوجيه بنفس القدر من الاقتناع الذى فندت به الحجج الداعية إلى مذهب " دعه يعمل " ... (الحرية الاقتصادية) .

وفــى نواح متعددة، يكون التدخل الحكومى ضرورياً بالنسبة للتنمية . فما هى إذن الظــروف التى يحتمل أن يكون التدخل الحكومى فيها عنصراً مساعداً بدلاً من أن يكــون عنصــراً معوقاً ؟ ويشير التقرير إلى أن النظرية الاقتصادية والتجربة العملــية بأن حالات التدخل يمكن أن تكون حالات مساعدة،بشرط أن تكون مشجعة للسوق.

وفــى استعراض التقرير لعناصر نهج الاعتماد على السوق، يتأمل فى العلاقة بيــن الحكومــات والأســواق تحت أربعة عناوين عريضة هى : التنمية البشرية، والاقتصــاد المحلــى، والاقتصــاد الدولى، والسياسة الاقتصادية الكلية، والمجالات الخاصة بهذه الأنشطة هى مجالات مترابطة .

ولكــن الــتقرير يتناول بإسهاب قضية هامة فى التنمية، وهى : دور الدولة، مطالــباً بضــرورة إعادة النظر فيه، حيث يشير إلى أن منهج التنمية الذى يبدو أنه أفلــح بصــورة يمكــنه التعويل عليها إلى أقصى حد، والذى يبدو انه يبشر بأفضل النتائج، يشير بإعادة تقييم الأدوار بالنسبة لكل من السوق والدولة . وبعبارة بسيطة : فــإن الحكومــات يعوزها أن تعمل بصورة أقل فى تلك الميادين التى تعمل فيها الســوق أو الــتى يستطاع عملها على أن تعمل فيها بصورة جيدة بدرجة معقولة، ويســاعد على ذلك فى بلدان كثيرة نقل ملكية كثير من المشروعات المملوكة للدولة إلــى الملكية الخاصة . ويعوز الحكومات أن تدع المنافسة المحلية الدولية تزدهر، وفــى نفــس الوقــت يعــوز الحكومات أن يكون لها دور أكبر فى المجالات التى يستطاع التعويل فيها على الأسواق وحدها. ويعنى هذا فى المحل الأول : الاستثمار فــى التعلــيم، والصحة، والتغذية، وتنظيم الأسرة، والتخفيف من وطأة الفقر، وبناء نوعــية أفضــل مــن البنــية الأساســية الاجتماعية والمادية والإدارية والتنظيمية والقانونــية، وتعبــئة الموارد لتمويل الإنفاق الحكومى أو تهيئة أساس مستقر على صــعيد الاقتصــاد الكلــى، وبدون ذلك لا يتحقق إلا الشىء القليل. ويناقش التقرير

العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحكم الديمقراطى، فيشير إلى أن هناك حججاً قائلة إن نظام الحكم الديمقراطى يجعل تحقيق التنمية الاقتصادية أشد صعوبة . ففى جميع الأوقات – تقريبا – يتم الإصلاح على حساب مصالح مكتسبة معينة، أما الزعم الذى يساق فهو أن الحكومات السلطوية هى وحدها القادرة على اتخاذ الاختيارات الصعبة، وهذا خطأ صريح، فالأدلة تشير، ومن واقع عينات كبيرة من البلدان، بأن الحريات الفردية فى حد ذاتها لا تستنهض النمو الاقتصادى، ولكنها لا تقدم أبداً ما يؤيد وجهة النظر القائلة بأن هذه الحريات تُعطل النمو . ولا هى تؤيد الفكرة القائلة إن الحكومات السلطوية – فى المتوسط – تبشر بأمل أكبر فى تحقيق النمو السريع . ولو امتد البصر وراء النمو إلى حيث توجد العناصر الأخرى للتنمية الاقتصادية، لجاء الدرس المستمد من الخبرة أقل حسماً من ذلك ؛ فالحريات السياسية والمدنية – كحرية الصحافة وحرية تدفق المعلومات – هى حريات يبدو أنها تقترن بالتقدم فى الصحة والتعليم فى مجموعة كبيرة من البلدان . وفى ختام التقرير، يفرد جزء بعنوان " أولويات تتطلب عملاً " ويتضمن الدعوة بأن تغتنم البلدان الصناعية والنامية ووكالات المعونة والإقراض الخارجية، الفرصة لتطرح عملاً ذا أولوية خاصة، وأن فرصة التنمية السريعة هى اليوم أكبر منها فى أى وقت فى التاريخ .

- فالمطلوب من الدول الصناعية أن تخفف من القيود المفروضة على التجارة، وأن تصلح السياسة الاقتصادية الكلية .
- وفى وسع البلدان الصناعية والوكالات المتعددة الأطراف، ومنها البنك الدولى، تعزيز إمكانيات التنمية بالتوسع فى المساعدة المالية والخارجية من حيث الكم بزيادة الدعم المالى، ومن حيث الكيف بتعزيز إصلاح السياسات المحلية وتشجيع النمو القادر على الاستمرار .
- ولكن التوقعات الخاصة بالبلدان النامية هى أساساً فى أيديها . والإصلاحات المحلية كفيلة بتأمين المنافع العائدة من الأوضاع الخارجية الأفضل. والمطلوب من البلدان النامية، إذن، أن تستثمر فى البشر تعليماً وصحة وبأولويات، وأن تحسن المناخ أمام المشروعات وأن تفتح اقتصاداتها أمام التجارة والاستثمار الدوليين،وان تجعل السياسة على صعيد الاقتصاد الكلى سياسة صائبة.

فالتحدى الماثل أمام راسمى السياسة فى كل من هذه الميادين هو أن يستغلوا أوجه التكامل بين الدولة والسوق، وفى وسعهم أن يحدثوا تحولاً فى آفاق التنمية الاقتصادية بمراعاة أن يكون تدخل الدولة أقل، حيث يجوز ذلك (مثل التدخل فى

الإنـــتاج) وأن يكـــون أكبر حيث يجب ذلك (مثل التدخل فى حماية البيئة) وبالعمل علـــى تعزيـــز المؤسســـات والقدرات، وبالاهتداء إلى أساليب غير مشوهة لتحقيق المساواة، وبإيجاد أساليب مراجعة وتوازن فى الحكومات، فالاستراتيجيات السياسية الـــتى تقـــوم الحكومات فيها بتعضيد الأسواق التنافسية بدلاً من الحلول محلها هى أفضل أمل مرجو لمواجهة تحدى التنمية، كما تقول خبرة السنوات الأربعين السابقة فـــى التنمـــية، وهـــذا ما يؤكده التقرير . وكما هو واضح من العرض السابق، فإن تقريـــر عـــام ١٩٩١ يركز على قضية التنمية من منظور كلى شامل أساسه تبنى النظام الرأسمالى كطريق تنموى وحيد، والذى يتأسس على انسحاب الدور المحورى للدولة فى التنمية، وقوامه الالتزام بالفكر الديمقراطى كأساس للحكم فى بلدان العالم الثالث .

ولاشـــك أنـــه لا اخـــتلاف مـــع التقرير فيما ذهب إليه من ضرورة الحريات السياسية والفردية عموماً كأساس لازدهار مجتمعات العالم الثالث، ولكن هناك خلافاً أساسياً حول دور الدولة فى المجتمعات النامية، فتقلص دور الدولة سيؤدى

إلـــى انخفـــاض تحقـــيق الهدف القومى المتمثل فى إقامة واستمرارية العدالة الاجتماعـــية، وهذا هو التحدى الذى يواجه شرعية النظم السياسية فى العالم الثالث، فلـــو عجـــزت هـــذه النظم عن تحقيق هذا الهدف، لأدى ذلك إلى فقدان شرعيتها. ولذلك، فإن ما نراه فى تجارب العالم الثالث الآن هو ميل الأنظمة الحاكمة إلى تبنى المشـــروع الحـــر، ولكن بتردد وحذر شديد، بل إن هذا التبنى يتم بخوف وقلق من عواقب المجهول حين تتبنى سياسات اقتصادية حرة صحيحة.

فوصفات صناديق النقد الدولية تقدم فى إطار الاقتصاد العالمى المسيطر دون مـــراعاة ظروف هذه المجتمعات، والنتيجة هى : الإخفاق . والبحث عما إذا كانت تعتـــبر نموذجـــاً يحتذى به إذا ما استمرت فى خطواتها لتحقق الهدف الرئيسى من وراء ذلك، وهو رفع مستوى المعيشة للمواطنين. لأن مصر تقع مشدودة بين قوتين : إحداهما تسعى إلى انتهاج الفكر الحر كاملاً وبسرعة، والثانية تسعى نحو ضمان حدود العدالة الاجتماعية كقيد على أية سياسة، وهذا يقود صانعى القرار فى مصر إلى الحذر والتردد، كما أن المطالبة المستمرة من جانب صناديق النقد الدولية لدول العالم الثالث بضرورة فتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبى وتقديم تسهيلات بـــلا حدود لا تتفق والأساس الرأسمالى – تعد من قبيل المدخل الحقيقى لاستشراء الفساد فى جميع بلدان العالم الثالث الذى وصل إلى قمة القابضين على السلطة إن لم يكن هـــؤلاء هم صانعوه وأطرافه الأساسيون .

وهكـــذا يطرح التقرير أسئلة وقضايا كبرى تستحق التأمل والتفكير من جانب الباحثين ومن جانب صناع القرار الوطنيين ؛ ليعى الجميع أبعاد الموضوع بدلاً من التشـــوه الحـــادث، كـــأن يؤخـــذ بسياسات اقتصادية حرة دون إصلاحات سياسية ديمقراطية، وغير ذلك مما سبق توضيحه والتقرير من الأهمية قراءته باهتمام بالغ ؛ لأنه جدير بالذكر، بغض النظر عن الاختلاف مع ما ورد فيه من بعض الأفكار .

** ** **

(المبحث الرابع)
[الانتشار الدولى للإرهاب][*]

تتعدد وسائل وأدوات السياسة الخارجية طبقاً لما هو سائد، ولكن بين أن وآخر تطفــو علـــى السطح أداة جديدة، أو أداة قديمة فى ثوب حديث . ومن بين الأدوات المستحدثة فى السياسة الخارجية، مسألة الإرهاب الذى أصبح ذا طابع دولى، والذى يستخدم هذه الأداة نمطان من الدول : الأول : الدول الكبرى فى إطار إعادة صياغة نمــط السياسة الخارجية وإطار مصلحتها القومية، وكذا محاولة رسم خريطة جديدة للعـــالم بمـــا يتفق مع مصالحها، والنمط الثانى من الدول هو: الدول الإقليمية ذات الدور المؤثر على المستوى الإقليمى بما يحفظ لها دورها الإقليمى المؤثر والقائد، وبما يضمن مصالحها أيضاً. كما أنه لا يخفى على أحد ذلك الدور الهائل الذى تلعبه وســـائل الإعلام المختلفة فى تغذية هذه الأداة وغيرها مما يعطى لها وزناً كبيراً، ويضـــخم مـــنها – حتى ولو كانت صغيرة ومتواضعة– لكى لا تصبح مجرد أداة للسياســـة الخارجية فحسب، بل لكى تصبح وسيلة تبريرية لتدخل الدول الكبرى فى شئون الدول الصغرى .

وفـــى هذا الإطار، فإنه يلاحظ سريان موجة استخدام الإرهاب كأداة للسياسة الخارجية على النطاق الدولى، وخاصة فى البلاد الغربية والولايات المتحدة، باعتبار أن انتشار التطرف على المستوى الأفقى فى أكثر من بلد عربى وغير عربى يؤكد أن هـــنـــاك صلـــة ترابـــط بيـــن المواقـــع التـــى تحدث فيهـــا انفجارات معينة، فهـــناك ربـــط – سرعان ما وجد صداه فى وسائل الإعلام الغربية الأمريكية– بين الانفجـــار الذى شهدته نيويورك وبين الانفجارات التى وقعت فى مصر وعدد من الـــدول العربية الأخرى، بل وهناك ربط آخر بين هذا، وما يحدث فى الهند أيضاً . والنتـــيجة المترتـــبة على ذلك، طبقاً لما نشر أيضاً لدى هذه الصحف وغيرها من وســـائل الإعلام، والتى تربط بين هذه الانفجارات باعتبارها سلسلة متعددة الحلقات ومترابطة أيضاً، تتمحور فى ضرورة وضع حد معين لها، وذلك بالتخطيط الغربى الذى يستهدف مقاومة ما يحدث .

ولاشـــك أن الحديث فى هذا الموضوع من حيث أصول هذا الإرهاب وطبيعة انتشـــاره الأفقى، وكذا من حيث فهم آليات ترابطه من عدمه، وكذا أيضاً من حيث انعكاســـاته المخـــتلفة على مستوى كافة الأصعدة – يمكن أن يسهم فى فهم نصيب

---

[*] نشرت بالأهرام الاقتصادى بتاريخ ١/٥/١٩٩٣، ص ٦٢، ٦٣ .

المـنطقة العربية التى ننتمى إليها، وأيضاً فهم الإرهاب باعتباره وسيلة من وسائل السياسية الخارجية .

فأصول ما يسمى " بالإرهاب " ارتبطت بذلك التنامى الواضح للتيار الإسلامى الجهـادى، واسـتطاعت مجموعـة مـن الظروف أن تتجمع لتسهم فى بلورة هذه الظاهرة ؛ فالدور الطامح لإيران بالانتشار بهدف تسويق نموذجها الإسلامى ارتبط بضـرورة استخدام العنف لتحقيق هذا النموذج، وبدلاً من الدعوى للنموذج الإيرانى بالأسلوب السلمى، ارتبط نشر هذا النموذج باستخدام الطريق الكفاحى لترجمته إلى واقع عملى، وفى سبيل ذلك تم تجريم وتحريم بعض مصادر الدخل لعدد من الدول المؤثرة فى المنطقة العربية .

كذلك، فقد أدى نجاح المجاهدين الأفغان فى الانتصار على النظام الشيوعى فى أفغانسـتان، ونجاحهم أيضاً فى الوصول إلى السلطة وتغلبهم على مشاكلهم – ومن أهمهـا تمكـنهم مـن تجميع الشمل فيما بين المتناحرين على السلطة، وبفعل دول إقليمية يعنيها استقرار هذه الدولة – إلى أن أصبح هناك نموذج آخر يمكن " تسويقه " إسلامياً عبر عدد من الدول العربية وغيرها أيضاً .

بالإضـافة إلى السعى الحثيث لبعض الأنظمة العربية لتبنى التوجه الإسلامى علـى غـرار نموذج إيران وأفغانستان، كما يحدث فى السودان والجزائر وتونس وبعـض الجماعات فى مصر تحت دعاوى الالتزام بالحركات الأصولية للإسلام . وقـد أسـهم انهيار الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى إلى اعتبار الإسلام عدواً جديداً للغـرب يجـب مقاومـته، ومـن ثم فقد ترجك التفكك اليوغسلافى والصراع بين الصـربيين ومسلمى البوسنة والهرسك إلى تجسيد الصراع بين الإسلام وغيره من الديانات .

والأكـثر مـن هذا وذاك، أن أساليب القهر والتعنت والتعذيب. وإهدار حقوق الإنسـان الفلسـطينى من جانب إسرائيل فى الأراضى العربية المحتلة فى الضفة الغربـية وقطـاع غـزة أدت إلـى أن يسهم هذا فى تقوية التيار الأصولى الدينى (الإسـلامى والمسيحى) ضد إسرائيل، ومن ثم صعود نجم حركة حماس الإسلامية إلـى الدرجـة التى اعتبرتها الولايات المتحدة، وبالتنسيق مع إسرائيل، أنها حركة إرهابية، ووضعت على رأس قائمة جماعات الإرهاب فى العالم .

وفـى ضـوء ما سبق، يتضح أن هناك تنامياً واضحاً للحركات الأصولية من ناحـية، ومـن ناحـية أخرى ترتبط هذه الحركات فى شق كبير منها، ومن حركة مناصـرتها بالعـنف كوسـيلة من وسائل تجسيد أفكارهم إلى واقع حى من خلال محاولتهم الوصول إلى السلطة .

ولذلك فان الموجة العالمية الصاعدة فى الغرب تتركز فى الربط بين الانفجارات التى تحدث إليهم، وبين تنامى الظاهرة الأصولية فى المنطقة العربية والشرق الأوسط . وتلعب إسرائيل دوراً ملموساً فى تغذية هذه الموجه، إلى الحد الذى يصل إلى خلق هذه الانفجارات من جانبها وإلصاق هذه التهمة عبر إحكام جيد بعدد من الأصوليين الذين يعيشون فى بلدان الغرب، وهم من أصول دول عربية أو شرق أوسطية، وهذا ما أكدته بعض وسائل الإعلام الغربية ذاتها . ولكن يبقى التساؤل حول حقيقة هذا الترابط من جانب، أو من جانب آخر : حقيقة المصلحة التى تستهدفها إسرائيل .

وفيما يتعلق بهذا الترابط الفعلى، فإنه لازال محل التحقيق والذى لم يستقر على اتهام رسمى للجماعات الأصولية . أما من ناحية مصلحة إسرائيل، فإنها تتبلور فى توسيع نطاق دورها فى الشرق الأوسط فى إطار المتغيرات التى يشهدها النظام الدولى الذى أسهم بمجمله فى تقليل الدور التقليدى لإسرائيل فى خدمة الغرب، خاصة إزاء مقاومتها للشيوعية . فإسرائيل تبحث عن استمرارية لها، ومن ثم تسعى بجدية نحو خلق أسس جديدة تبرر بها دورها الجديد، وبالتالى فإن الدور المأمول – بعد انتهاء الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى – أن تقوم إسرائيل بدور رئيسى فى مقاومة الحركات الأصولية والتنامى الإسلامى، وتستخدم فى ذلك تسميتها بأن هذا يمثل الإرهاب بعينه، كما أنها فى نفس الوقت تسعى لإقناع الغرب بأن الأنظمة الموالية للغرب مهددة بالسقوط إزاء هذا التنامى الإرهابى والذى يهدد فى النهاية مصالح الغرب . وفى المعنى الأخير : تسعى إسرائيل للاضطلاع بمسئولية جديدة يستطيع الغرب من خلالها إيجاد مبرراً لمساندة إسرائيل . ولكن من ناحية أخرى، فإن إسرائيل تستهدف أيضاً مزيداً من الترابط العضوى مع الغرب لضمان استمرار انحياز الغرب لها، وذلك من خلال إيهامه بأن حل القضية الفلسطينية سيسفر عن صعود الحركة الإسلامية ممثلة فى حماس، وكأنها ستتولى سلطة الدولة الفلسطينية، وما لهذا من تبعات على تهديد أمن إسرائيل وأمن المنطقة العربية .

ولاشك أن الإصرار على طرح هذا التصور يضعف من الموقف العربى مقابل إسهامه فى تقوية الموقف الإسرائيلى فى المفاوضات مع العرب.

ولكن فى تقديرنا أن مقاومة الإرهاب مسألة داخلية بلا نزاع، ولكل دولة ظروفها . وهو منتشر فى كل منطقة، ولا يجب إلصاقه بأنه إفراز إسلامى فحسب، كما أنه ليس من التقدير الموضوعى أن نقتنع بأن هذه الظاهرة تهدد استمرارية النظم القائمة بسهولة وبساطة . إنما يمكن النظر فى المسألة فى سياق آخر، وهو أن العنف الذى تستخدمه إسرائيل فى الأراضى المحتلة ضد الفلسطينيين، لو أنه انتهى، فسيسهم ذلك فى تفويت الفرصة على الاتجاهات المتطرفة، ومن ثم الحفاظ على

استقرار المنطقة فى ضوء حل نهائى وعادل للقضية الفلسطينية . وعلى العرب السعى لإيضاح عدم واقعية الأطروحات التى تغذيها إسرائيل فى الصحافة الغربية كوسيلة للضغط على النظام الغربى سواء فى الولايات المتحدة أو الدول الغربية للمساندة الكاملة، وفى الإسراع بالضغط على الأنظمة العربية والشرق أوسطية للتنسيق الكامل مع الغرب لمقاومة هذه الظاهرة. والمسألة فى النهاية لا تحتاج إلى مجهود كبير فى مقاومتها فى الداخل، وذلك فى سياق الظروف الداخلية والطبيعية المجتمعية لكل دولة على حدة، باعتبار أن هذه القضية من صميم الشئون الداخلية، وليست بالتالى مطروحة على جدول أعمال السياسة الخارجية لهذه البلدان العربية والشرق أوسطية فى علاقاتها بالخارج.

ومن ثم فإن على الجميع أن يتنبه لتفادى استخدام بعض الدول الكبرى، وبعض الدول الإقليمية لهذه الأداة باعتبارها وسيلة للتدخل فى شئون بلادنا ومنطقتنا العربية، حرصاً على تماسك مجتمعاتنا، وحفاظاً على أمننا القومى العربى .

** ** **

المبحث الخامس
إضعاف المعارضة الدوليـــة (*)

درجـــت أدبـــيات الـــنظم الديموقراطـــية على إقرار مبدأ الاعتراف بالحرية والمســـاواة بيـــــن الجميـــع ســـواء أكانوا أفراداً أم قـــــوى سياسية أم قـــــوى اجتماعـــية أو تنظيمات . ومن هنا برزت فكرة التعددية من خلال إقرار كل طرف بعـــدم التجاوز إزاء الطرف الآخر، أى برزت التعددية بمنطق المساواة أو التساوى اتســـاقاً مـــع فكـــرة الأوانى المستطرقة التى مهما تعددت فان إلقاء بعض الماء أو الســـوائل فى أول إناء يعنى أن تتساوى الارتفاعات بين جميع الأوانى المترابطة أو المتصلة. وهكذا ارتبطت فكرة الديموقراطية كقيمة بالعديد من المظاهر الدالة على وجودهـــا كالحـــرية والمســـاواة والتعددية وجميعها تدور حول التسليم بالاعتراف بالآخـــر الذى هو فى النهاية اعتراف بذاتى عندما تدور الدوائر وتتحرك السلطات مـــن الكراسى. أو بمعنى آخر عندما تتبدل المواقع ويصبح من كان فى الحكم، فى موقع المعارضة أو العكس بالعكس .

كمـــا انـــه مـــن الواضـــح، شيوعاً، أنه الديموقراطية قد اتسع مداها، وتعددت دوائـــرها كأمواج البحر، وذلك منذ سقوط تجربة الاشتراكية، وتفكك الإمبراطورية الثانـــية المتمـــثلة فى الاتحاد السوفيتى . فانتقلت هذه الكتلة من خلال أشلائها التى كانـــت ضـــمن هذا الكيان، فضلاً عما ارتبطت من الدول فى أوروبا الشرقية، إلى الديمقراطـــية الغربـــية . وقـــد اســـتدل على ذلك من خلال تعـــدد الأحزاب وعدم انحسارها من قبل، فى الحزب الشيوعى . كما أن التنظيمات المختلفة بدأت الدخول فى عالم التعدد والتنوع وإنما كانت الأمور لازالت خاضعة لحساب معقدة. وتداعى فـــى إثـــر ذلك، سقوط فكرة الحزب الواحد دولـــيًا لحساب هذا التعدد بحكم سقوط الـــتجربة فـــى القطب الذى كان يسير فى فلكه العديد من الوحدات الدولية المسماة بالدول القومية .

وعلـــى الجانـــب الآخر، نرى أن هناك شروطاً معلنة من جانب قوى الغرب بـــزعامة الولايـــات المـــتحدة بضرورة مراعاة حقوق الإنسان وقيم الديموقراطية والحـــرية، كأســـاس للـــتعاملات الاقتصادية مع الغرب، محاولة منها فى ممارسة الضـــغوط على بعض الدول المتميزة والتى لها تأثير القطب على من هم حوله من توابع يسيرون فـــى فلكه، ونموذج ذلك ما ظهر فى التعامل الأمريكى مع الصيـــن، عـــندما كانت تشترط الإدارة الأمريكية عليها مثل هذه الشروط لكى تمنحها الدولة

(*) نشرت بمجلة " الإنسان والتطور "، القاهرة، عدد ديسمبر ١٩٩٧ .

الأحق بالرعايا مما يعطيها مزايا تفصيلية فى عملية الاستيراد والتصدير وذلك إلى أن جـاءت إدارة كلينـتون لتلقى هذا الشرط كوسيلة للمقايضة، لكن تعتبره وسيلة ضـغط عامـه علـى النظام الصينى وهو ما ظهر فى اللقاء الأخير بين كلينتون والزعـيم الصـينى فى واشنطن . كما أن أوربا ذاتها تشترط على تركيا ولأسباب عديدة، ضرورة مراعاة حقوق الإنسان كشرط أساسى لانضمامها للاتحاد الأوربى، فـى الوقت الذى تسعى منه تركيا لبذل كافة الجهود إلى حد الركوض – والتحالف مـع إسـرائيل مرضاة للعرب أو كوسيلة ضغط بإظهارهما المحاباة لأحد ركائز الغـرب فى المنطقة وحاسبة لمصالحه. ولكن الأنحاء لم يأت بنتيجة حتى الآن وان كـان فـى الطريق إلى تخفيف القيود تدريجياً لاحتواء هذا القطب الإقليمى القادم " تركيا " .

فضلاً عن هذين النموذجين، فان أوربا الشرقية وروسيا ذاتها تحصل على دعم الغـرب مقـابل اسـتمرار التعددية والاقتصاد الحر . وفى هذا السياق تظهر دول أمـريكا اللاتينية التى استقبلت عددًا منها الرئيس كلينتون مؤخراً، وكذلك عددًا من الدول الأفريقية عندما قامت أيضاً مادلين أولبرايت وزير خارجية الولايات المتحدة بزيارتها لحثها على الاستمرار فى التعددية السياسية، ومحاصرة الكر الواحدى، وان كان هناك خفايا أخرى من وراء الزيارة إلا أن المعلن هو دعم النظم الديموقراطية ومن يسير فى هذا النهج، بدعم اقتصادى مواز !! .

أمـا فـى الواقع العملى، فان السؤال المطروح : هل يسير الواقع فى مختلف المتغيرات وعلى كافة المستويات فى ظل منطق التعددية واحترام الآخر، والإفساح للجمـيع – مهمـا كانـت أفكاره فى التواجد والاستمرار على المسرح الداخلى أو الإقليمى أو الدولى، أم ماذا ؟

فعلـى الصعيد الداخلى، يلاحظ أنه من خلال تأمل ما يجرى فى العالم، وجود عـدد من الأنماط المحددة للعلاقة التعددية المتوازية وغير المتوازية. ويشير النمط الأول إلـى ذلك النوع من الدول التى استقرت فيها قواعد اللغة الديموقراطية ومبدأ إقـرار التعددية والاعتراف بالآخر حتى لو كان هذا الآخر معاكساً للاتجاه العام . وان كنا غير متجاهلين لوجود " توافقات ضمنية " بين جميع الأطراف المتصارعة علـى الأسـس والمبادئ، مع اختلافات شكلية فى الأساليب والأدوات. وهذا النمط يتركز فى الشمال الأمريكى والغرب الأوروبى عموماً، وهذا ما عبر عنه " فوكاياما " – يابـانى الأصـل، أمـريكى الجنسـية – فى مقالته الشهيرة " نهاية التاريخ " والمقصـود هيمـنة هذا النمط فى ظل سقوط وانهيار الشرق باستبداده واشتراكيته رامزاً بذلك إلى القطب الثانى – الذى كان – وهو الاتحاد السوفيتى .

أما النمط الثانى، فيتمثل فى الديموقراطيات الحديثة التى تحولت إلى هذا النمط الغـربى بفعـل ضـغوط التحولات والتغييرات، فسارت فى الركب خشية الانهيار الكلى، وكوسيلة للحصول على الدعم الاقتصادى. وتركز هذا النمط فى دولة الاتحاد

الســوفيتى التى أصبحت – روسيا – ومعها ١٤ دولة أخرى مستقلة، بالإضافة إلى دول أوربــا الشــرقية . وهؤلاء جميعاً تتم معاملتهم من جانب الغرب على أساس المقايضة . حيث تسود الديموقراطية الغربية مع الاقــتصاد الحر الرأسمالى، يمكن للمعونات والمساعدات والاستثمارات أن تتدفق عليها، وفوق هذا الرضى الأمريكى والأوربى . ولولا أن هذه الدول قابلة لهذا الاختراق وتلك الضغوط من الخارج، لما ســارت فــى هذا النهج . ورغم أن الانتخابات فى أغلب هذه البلدان على مستوى رئاســة الدولــة، أو على مستوى البرلمانات، قد أتت بأصحاب الاتجاهات اليسارية والشــيوعية، إلا أن هــؤلاء من طراز جديد قابل للتعديل والتكيف وإعادة الهيكلة، وقــادر فــى نفس الوقت على المساومة . ولا ضرر لدى الغرب المهيمن بآلياته، طالما أن أهل الحكم فى هذه الدول يحافظون على قاعدة الاتفاق باستمرارية التعددية وفقاً لنهج غربى، أو اقتصاد ليبرالى غربى بطبيعة الحال وإذا خرجت إحدى الدول الأعضاء فى هذا النمط عن ذلك، فان الجزاء والتهديد بالعقوبات جاهز للتنفيذ. فأى اعتراف إذن بالآخر الذى من المفترض أن يسير وفق إرادته ؟! .

وتأكــيداً لهذا الاستخلاص فان الغرب غير قادر على تقبل فكرة تغيير الرئيس الروســى " يلتســين " . ومــن ذلك مثلاً كان التدخل الأمريكى مع انحياز كلينتون شخصياً ورسمياً إلى نجاح يلتسين فى الانتخابات الروسية فى صيف العام الماضى (١٩٩٦) وذلك باعتبار أن شخص يلتسين هو المناسب للمرحلة التى يتم بمقتضاها تفويــض الآخــر نهائــياً وإضعافه كقوة معارضه تمهيداً للإخضاع التام والسيطرة النهائية عليه . كذلك فان هنــاك أنمــاط أخــرى فــى أمريكا اللاتينية حيث تلعب فيها الولايات المتحدة بإرادة منفردة بحكم جغرافية المكان، وهذه الدول تمارس فيها الديموقراطــية التى لا تهدد المصالح الأمريكية . ومن ثم فان أى خروج عن ذلك يقابل بالحصار مثلما يحدث فى كوبا – العضو النشاز – فى تلك القارة . ولذلك فان بقــية دول هــذه القارة الجنوبية استسلمت لهذه الأوضاع بدون مقاومة، لأنه لم يعد علــيها منافســة مــن آخرين، مثلما كان يحدث خلال وجود الاتحاد السوفيتى على خريطة العالم كقوة عالمية منافسة . أما النمط الآخر فى أفريقيا . فانه يشهد صراعاً " أمريكــياً فرنســياً إنجلــيزياً "، وفى النهاية هو صراع مصالح وقتى لكن الجميع يتفقون على عدم الاعتراف بالآخر، بل انه ليس من الضرورى الإفساح للمعارضة الــتى يمكــن أن تهدد الكثير من المصالح الغربية فى حالة وصولها للحكم . ولذلك فــان الإبقاء على ما هو قائم – دون الاعتراف بالآخر – هى الآلية للتعامل الغربى مــع غالبــية الدول الأفريقية . وإذا حدث وصول معارضة للحكم، فان البديل هو احتواؤها ثم مساندتها وهو ما حدث فى " الكونغو كينشاسا " التى أصبحت " الكونغو الديمقراطــية " خلافــته يتخفى وراءها الآخر كسباً للاعتراف، وإعلاناً عن القابلية للاختراق، وسعياً نحو أداء الدور الذى كان من هم قبله يؤدونه باحتراف !! .

كذلــك الأمــر فى آسيا، وان كان الأمر يختلف لوجود تباينات كثيرة يصعب احــتواؤها حتى الآن، وان كان المخطط هو عدم الاعتراف بالآخر فى هذه البلدان ولكــن بطــريقة " الخطــوة - خطــوة " . فالتيار الإسلامى فى إيران وأفغانستان وباكســتان ودول وسط آسيا الإسلامية، لهم طريقة لتقويضهم نهائياً انطلاقاً من عدم الاعتراف بالآخر الإسلامى .

وهــذه الــدول تمارس الديموقراطية والتعددية بطريقتها بحيث أنه فى النهاية يســـود هــذا التيــار دون غيره . والمساعى الخارجية تبذل فى الاتجاه المضاد. كمــا أن دول أخرى كالصين والهند ودول جنوب شرق آسيا، فان قبول أوضاعهم الداخلــية علــى مخــتلف تناقضاتهم تأتى فى سياق تربص للفرصة لاستغلالها فى تقويض الآخر القائم، وليس عن قناعة بهم أن يسكت الغرب عنهم حالياً .

وهــنا يلاحظ ان التقدم الاقتصادى الذى حدث فى عدد من الدول الآسيوية له أسباب مختلفة، وخروج من خط التطور الذى حدث فى الغرب الأوربى والأمريكى. ومــثل هذا النمط يمكن أن يشجع آخرين على عدم الخضوع لهيمنة مراحل التطور الغربى . لذلك فان التفكير فى تقويض هذه التجربة ماثل فى الذهن، وأن التعامل مع هذه الأنظمة يأتى فى سياق التلاقى بين الأمر الواقع وتقديم المصالح العاجلة .

أمــا النمط الأخير، فهو نمط المنطقة العربية باعتبارها كيان حضارى وثقافى وجغــرافى . والملاحــظ أن هذه المنطقة تمثل تداخل بين اعتبارها المعين الذى لا ينضب فى الأجل المنظور على الأقل - للمصالح الغربية من بترول وغيره، وبين إمكانــيات الاحتواء بدعم الكيان الإسرائيلى الصهيونى، وبين الحفاظ على الأوضاع القائمة للحيلولة دون وصول الآخر الإسلامى الذى يمكن أن يهدد المصالح الغربية كلهــا، ولذلــك فان التعامل معها يستلزم آليات متعددة فى نفس الوقت وبنفس القوة والــيقظة. ومــن أهــم هذه الآليات دعم النظم القائمة رغم استبدادها وتسلط غالبية الحكــم، وقهــر الإيــرادات الأخــرى، وعدم التسليم بقواعد الديموقراطية، وعدم الاعتراف بالتعددية كحقيقة وليست كمظهر للحكم . ولذلك فان التدخل الغربى لدعم الاتجــاه الديموقراطى ليس له وجود مثلما يحدث فى مناطق أخرى كأوربا الشرقية مثلا .

وخلاصة هذه الأنماط أن هناك تسيد لنمط ديموقراطى تعددى، لا يقابله سوى أنماط أخرى لم تصل بعد إلى هذا الوضع أو هذه الدرجة لأسباب مختلفة وفى سياق ظروف متباينة .

أمــا على المستوى الدولى، فان الملاحظ أن الولايات المتحدة وهى فى سبيلها للقضاء التام على الآخر السوفيتى وبقاياه فى الآخر الروسى، تسعى جاهدة للحيلولة دون ظهور آخر أوربى أو آخر صينى أو يابانى،وتقاوم أقصى ما تستطيع للوصول إلــى هذا الهدف . وهو ما يترجم فى النهاية المسعى الأمريكى خصوصاً، لتقويض فكرة الآخر .

وعلى المستوى الإقليمي يحدث نفس الشيء، فعندما وصل المسلمون في تركيا للحكم من خلال حزب الرفاة، لم يحدث اعتراف به، وحدث إصرار على إخراجه من الحكم بتأثيرات خارجية، مقايضة مع إلحاق تركيا بالاتحاد الأوربى مع ضرورة أعمال التحالف مع إسرائيل . كما أن الآخر فى (العراق وفى ليبيا وفى السودان)، وفى الجزائر على وجه التحديد، يلاحظ أن الغرب يتعامل معهم بمنطق الرفض ومن خلال آليات للحصار والتوظيف السلبى للشرعية الدولية التى تعكس هيمنة انفرادية دون إقرار بالآخر على كافة المستويات وأن الدعم لإسرائيل يأتى بالاعتراف الغربى بالذات، وليس باعتبار إسرائيل "آخر" عنها وهذا ما يحدث أيضاً مع إيران وأفغانستان وغيرها . ولذلك فان المحاولة الغربية الأخيرة لأحداث الانهيار الشامل فى بورصة دول جنوب شرق آسيا، يؤكد عدم الاعتراف بالآخر على المستوى الإقليمي للحيلولة دون وصوله إلى آخر دولى . أى قطع الطريق على كل من يسعى فى طريق الآخر بأى ثمن .

واستخلاصاً لما سبق، فان الملاحظة الموضوعية لخطوط التلاقى والتباين يجد أن هذه الخطوط تضيق فى التباين بحكم السعى نحو تقويض الآخر، لكن لا يعنى فى نفس الوقت دعم خطوط التلاقى، لأن القهر واستخدام هذه الآليات وتلك، لا يمكن أن يلغى الإرادة المعاكسة مهما كان التصور. ولكن الحادث هو أن فكرة تقويض الآخر أصبحت فكرة دولية صالحة " للتسويق " الثقافى، وتعكس مدى هيمنة الاتجاه الواحد، والفكرة الواحدة، والحقيقة الواحدة، وهذا ما يتعارض مع قواعد اللعبة الديموقراطية ومبادئ التعددية السليمة. فلنحذر من هذا السبيل، وليكن فى الحسبان أن الطريق الديموقراطى هو التطور الطبيعى لاستقرار المجتمعات، وأن " التغيير الإرادى " أفضل لدفع المجتمعات للأمام، عن " التغيير القهرى " الذى يسعى لفرض واقع هو فى النهاية أمر غير مضمون، ولا تتوفر له مقومات الاستقرار الذى يمكن أن ينتج فعلياً من التغيير الإرادى.

** ** **

[المبحث السادس]
[تأثير " الثورة المعلوماتية " على مفهوم الأمن القومى][*]

يعـيش المجـتمع العـالمى مـع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين، ثورته الإنسانية الرابعة . فقد سبق أن شهد الثورة الزراعية حتى القرن الخـامس عشـر ليشـهد ثورتـه الصناعية مع اكتشاف البخار والطاقة والكشوف الجغرافية وعصر الاستعمار والنهضة الأوربية، ثم الثورة التكنولوجية طوال القرن العشـرين وهـى الـثورة الثالثة . أما الثورة الرابعة التى نشهدها خلال السنوات الأخيرة فهى ثورة المعلومات .

فقـد أصـبح تدفقها وانتقالها وكافة تحركاتها تتم، فى الغالب، عبر الدول وبلا قـيود . وتطـورت الوسـائل التكنولوجـية الـتى ترجمت هذا التدفق غير المقيد للمعلومـات من والى الدول . وأصبح العصر الذى نعيشه الآن هو عصر " الهيمنة المعلوماتـية " امـتداداً للهيمـنة العسـكرية، والاقتصادية . ومما يبرز من أهمية المعلومات، أنها أصبحت معياراً رئيسياً فى تصنيف مكانة الدول فى العالم إلى دول كبرى ودول صغرى . فالدول الكبرى هى التى تمتلك المعلومات وتصدرها وتضع الآليات للتحكم فيها واستثمارها، أما الدول الصغرى فهى التى تتلقى هذه المعلومات وتسـتوردها وتستهلكها . ولم يعد بقدرة الدول الصغرى أن تضع آليات للتحكم فى تدفـق المعلومـات إلـيها مما أدى إلى تعرضها لتداعيا كبرى على نواحى عديدة ومـن ذلـك أمـنها القومى . ولعل ما يبرز هذه العلاقة التأثيرية بين المعلومات والأمـن القومـى، هـو مـا يمكـن تسميته بالتجاوز المعلوماتى للحدود القومية Infoymationalization . بمعـنى أن المعلومـات تستطيع أن تتجاوز حدود الدولـة وتعمل تأثيراتها دون عوائق، وهذا ما يستدعى سيلاً من التساؤلات فى هذا المضـمار . فهل يظل مفهوم الأمن القومى على حاله، أم يمكن إعادة النظر فيه ؟ وهل يمكن محاولة فك معادلة التوازن بين حماية الأمن القومى والتدفق المعلوماتى غـير المحدود وغير الخاضع للسيطرة ؟ وهل انسياب الحدود على هذا النحو يقود المجـتمع الإنسانى إلى عالم واحد أم ماذا ؟ جملة من التساؤلات تستدعى الوقوف عندها باهتمام ملحوظ نظراً لأهمية هذا الربط بين الثورة المعلوماتية والأمن القومى للدولة .

---

[*] نشرت فى ٨ /مارس/١٩٩٩، جريدة الاتحاد (الإمارات).

* فالأمـــن القومــــى مفهـــوم حديث دخل لقاموس العلاقات الدولية مع نهاية الحـــرب العالمية الثانية، وأسهمت الولايات المتحدة من خلال خلق ما يسمى بـــ " مجلـــس الأمـــن القومــــى " التابع للرئيس الأمريكى مباشرة، فى إبراز هذا الأمر. وتداعـــى اســـتخدام هـــذا المصطلح فى العالم مع ثورة الاستقلال فى العالم الثالث وظهور قضية حدود الاستقلال الوطنى فى مواجهة الاستعمار والآخرين عموماً .

كمـــا أن هـــذا المفهـــوم يتسم بالنسبية فى تحديده من مجتمع لآخر ومن دولة لأخـــرى، فضلاً عما له من تداخلات مع مفهوم المصلحة القومية أو الوطنية للدولة التى تتسم بالتغير والنسبية والديناميكية وهى جزء من الأمن القومى الذى يضم بعداً آخـــر اســـتاتيكياً يـــتعلق بالحدود والسيادة والتى لا تقبل الدولة بشأنها أى تغيرات. فالأمـــن القومى وهو مفهوم نسبى يضم عناصر للثبات وعناصر للتغير . وقد شهد هـــذا المفهوم تطورات كبرى . لعل فى مرحلته الأولى كان يشير إلى القوة والقدرة علـــى الاســـتخدام العســـكرى لحماية الأرض والاستقلال وحدود الدولة عموماً، ثم انتقـــل فـــى مرحلـــة ثانيـــة ليشهـــد الجانـــب العسكرى بالإضافة إلـــى جوانـــب اقتصـــادية وسياسية وثقافية، وتحقيق أعلى درجة من رفاهية الشعب . أى أن قدرة الدولة على حماية أمنها القومى لا يتحدد فقط من خلال قدرتها على حماية الحدود، بل علـــى قدرتهـــا علـــى تحقيـــق التنميـــة الشـــاملة لمجتمعها وعاندهـــا رفـــع مستوى معيشة شعبها .

وتعـــددت الـــتعريفات والمفاهيم فى سياق المرحلتين الأولى والثانية فى تحديد المفهوم، ومع الثورة المعلوماتية أصبح هناك تساؤلاً يتعلق بإمكانية تأثير هذه الثورة علـــى إدخال مفهوم الأمن القومى فى مرحلة ثالثه جديده . ولتحديد ذلك فانه يمكن إيضاح تأثيرات الثورة المعلوماتية على الدولة، كما يلى :

١ – **أضعاف سلطة الدولة :** حيث تعرضت سلطات الدولة ووظائفها إلى الإضعاف نتيجة قهر الدول المتقدمة، وقدرتها على النفاذ إلى عمق الدول الصغرى، وشل ســـلطة الدولـــة الـــتى تتعرض للانحسار والتراجع والتخلص التدريجى. فقد أصـــبحت قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها بلا حدود أو قيود على مواطنيها فى المجتمعات غير الديموقراطية خصوصاً، مسألة تحتاج إلى التأمل نظراً لما أصابها من انحسار مع فقدان التأثير التدريجى على المواطنين فى ظل الثورة المعلوماتية .

٢ – **تـــآكل ســـيادة الدولة وعدم قدرتها على فرض سيادتها السياسية نظراً لهذا الـــتجاوز المعلوماتى للحدود القومية :** فهناك نوعان من السيادة، الأولى: هو السيادة القانونية، والثانى : هو السيادة السياسية .

وهناك دولاً تتمتع بالسيادتين معا، ودول تتمتع بالسيادة القانونية بمعنى تمتعها بحقوقها القانونية فى مواجهة الآخرين، ولا تتمتع بالسيادة السياسية لافتقادها القدرة علـــى فـــرص قبول الآخرين لحقوقها القانونية. وقـــد أتضح أن الدول الكبرى هى

الــتى تتمتع بالسيادتين معا على عكس الدول الصغرى . والسبب فى ذلك أن الدول الكبرى لديها القوة والقدرة على فرض سيادتها وحمايتها مع قدرتها على التغلغل فى شــئون الدول الصغرى وتجاوز حدودها السياسية . ومع الثورة المعلوماتية تأصلت هذه الحقيقة بتدخل الدول الكبرى فى الصغرى وانتهاك السيادة لهذه الدول وإشعارها بالنقض فى حماية سيادتها .

٣ – **تكــريس حقــوق المواطنين** : حيث أسهمت الثورة المعلوماتية فى تكريس حقــوق المواطنين فى الاتصال والمعرفة وتلقى المعلومات، واعتبار ذلك من الحقــوق الطبيعــية التى لم تعد للدولة وأجهزتها وسلطاتها منعه أو حتى الحد مــنه. ولم تعد الدول غير الديموقراطية قادرة على محاصرة منظمات حقوق الإنسان وتقاربها، أو الاعتداء على الحريات الشخصية للمواطنين. كما أسهمت الــتجاوز المعلوماتى لحدود الدولة فى تقريب الشعوب بأساليب إلكترونية رغم التباعد الجغرافى . وأصبح متعذراً فى الواقع العملى تقييد حقوق المواطنين فى المعرفة وتداول المعلومات، حتى لو كانت تحت دعاوى حماية الأمن القومى .

٤ – **التأثــير علــى عملــية صنع القرار السياسى** : فقد كان لتعدد وسائل تدفق المعلومــات للداخل وانتشار الأفكار وتبادلها بين الشعوب مما أدى إلى إظهار اتجاهــات الــرأى للمعاونــة على رسم سياسات الدول الكبرى إزاء الــدول الصــغــرى خاصـــة المناطــق الساخنة . كمــا أن التدفق المعلوماتى بلا حــدود أدى إلــى ظهــور جماعــات الضغط المسنودة من الخارج والتى مع استمرار دورها تؤدى إلى التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على صنـــع القــرار . فــضلاً عما تلعبــه وســائل الإعلام مــن التأثيــر علــى صنع القــرار مــن خــلال الأحاديث واللقاءات مع رؤساء الدول أو الحكومات بما يدفعها إلى اتخاذ قرارات معينة فى لحظات معينة لصالح أطراف كبرى فى النظام الدولى، وهذا كله يؤثر بالتالى على الأمن القومى .

٥ – **تزايد التمويل الخارجى وانتشار الأبحاث الأجنبية الممولة** : حيث أدى تدفق المعلومــات إلــى الداخل إلى تعميق فكرة حرية البحث العلمى. وتحت هــذه اللافتة ظهر وتزايد التمويل الأجنبى للبحث فى الداخل والتفتيش عن " الخبايا والاتجاهــات " والــتى تعجز عنها الأقمار الصناعية والوسائل الحديثة . كما يســتهدف هذا التمويل خلق تعدد الولاءات لدى الباحثين وعدم الاكتفاء بالولاء لدولتهم الرئيسية فى ظل استهداف شراء أدمغة النخبة العلمية المثقفة . وهذا قد أســهم مــبدوره فــى تعمــيق الاستعمار الثقافى الجديد الذى يدفع مقابل تدفع معلومــات مــن الداخــل للخارج لاستثمارها لخدمة الأهداف السياسية للدول الكــبرى، لإعــادة تصديرها مرة أخرى إلى الدول الصغرى والضغط عليها

لانـــتهاج سياسة معينة تتفق مع مصالح الكبار . وقد أدى هذا إلى التأثير على الأمن القومى ويحتاج إلى ضوابط كبيرة من الشفافية والوضوح والرقابة.

الخروج من المأزق والطرح الجديد لمفهوم الأمن القومى :

فـــى ضوء ما سبق، يثور التساؤل حول كيف يمكن تحقيق التوازن بين الثورة المعلوماتـــية الـــتى لا يمكن إيقافها، وبين احتواء الآثار السلبية على الأمن القومى للدولة، وبما يسهم فى تغيير هذا المفهوم ؟ فلا خلاف حول حقوق المواطـــن فـــى المعرفـــة والاتصـــال والتعبيـــر والســـؤال والنقـــاش وغيرها. كما أنه لا خلاف أيضـــاً علـــى أن الدولة لها الحق وعليها واجب يتحدد فى فرض سيادتها الإعلامية علـــــى أرضهـــا وشعبهـــا دون الحـــد مـــن حقـــوق الأفـــراد، وهذا هو المأزق الحقيقى .

فالدولـــة تمارس سلطتها وسيادتها بشرط حماية الأمن القومى وعدم تقييد حق الجماهـــير فـــى المعرفة . والأفراد لهم الحق فى المعرفة بشرط أن يتفق مع الأمن القومى الذى تقدره الدولة . والملاحظ أن الدول غير الديموقراطية توسع من القيود وحمايـــة للأمن القومى، بينما الدول الديموقراطية توازن الأمور وبحساب يتفق مع الظروف .

ففـــى ظـــل الثورة المعلوماتية، وتزايد حريات وحقوق المواطنين مع ضعف ســـلطة الدولـــة فى تقييد تدفق المعلومات إلى الداخل والتى تسهم فى تزايد الوعى بـــالحقوق الإنســـانية خاصـــة فـــى الدول غير الديموقراطية، يصبح إقرار العلاقة التوازنـــية الموجودة فى الدول الديموقراطية المتقدمة هو المخرج من هذه المعضلة أمـــام الـــدول الصـــغرى وغير الديموقراطية فإقامة التوازن بين حرية المواطنين ومقتضيات الأمن القومى يكمن فى الالتزام بقواعد الممارسة الديموقراطية والسعى نحو تعميقها، وتقوية كل مؤسسات المجتمع السياسى خاصة والمدنى عامة، وتدعيم الحقوق الاقتصادية للمواطنين وبصورة واقعية بما يحمى هؤلاء من تعرض الولاء الوطنى عندهم للتناقص أو التأثر السلبى .

* فالأمـــن القومى فى مرحلته الجديدة فى ظل الثورة المعلوماتية، يسعى إلى اســـتيعاب الـــتطور العام نحو الديموقراطية على المستوى العالمى واحترام حقوق المواطنيـــن فـــى المعرفة وغيرها، واستيعاب الثورة المعلوماتية التى تمثل الثورة الرابعة فى حياة البشر. وأن الآلية لتحقيق ذلك تتأتى من خلال الجمع بين الصراع والـــتعاون دون تجـــاهل لإحداهمـــا، حفاظـــاً على السيطرة والسيادة على الأرض والشعب تحقيقاً للمصالح العليا للمجتمع. فتمكين الدولة من فرض سيادتها الخارجية والداخلية لا يتأتى إلا من خلال الاستقرار الاجتماعى والتنمية والمشاركة السياسية،

وأن وضـــوح كل شئ بشفافية كبيرة هو السبيل نحو تطوير المجتمع وحماية أمـــنه القومى، وذلك بخضوع جميع الأطراف للمحاسبة الجماهيرية وإعمال اللعبة

الديموقراطـــية بقواعدهـــا المعـــروفة . ونحن بدورنا نتساءل فى نهاية المقال، ألا تستدعى الثورة المعلوماتية وتداعياتها إلى مراجعة مفهوم الأمن القومى ؟ ألا يحتاج الأمر إلى حوار ونقاش موضوعى لعالمنا العربى والثالث؟

** ** **

(الفصل الثانى)

هيكلية النظام الدولى فى الوضع المتغير



المبحث الأول
هيكلية النظام الدولى فى الوضع المتغير (*)

لم يعد من المشكوك فيه أننا نعيش نظاماً دولياً له من السمات ما يجعله متميزاً عن المرحلة السابقة عليه . دون خوض فى تفاصيل التطورات التى يمر بها عالمنا المعاصر، فإن هناك عدداً من القضايا تفرضها الأحداث، ومن الأهمية الوقوف عندها بالتحليل حتى يمكن طرح رؤيا مستقبلية، حتى إن كانت غير مرئية فى الوقت الحاضر، إلا أن الأحداث تفرض علينا ضرورة التحليل فيما وراء الواقع بكثير، ومن خلاله أيضاً ؛ فما كان بالأمس مستحيلاً أصبح الآن واقعاً بلا توقع مسبق. ولا يستطيع أحد الادعاء بقدرته على التنبؤ .

ومن بين القضايا الهامة التى تطرحها أحداث العالم المعاصر هى : طبيعة هيكل النظام الدولى فى ظل الوضع المتغير . وقد تعددت الآراء بين القطبية الواحدية، وبين القطبية المتعددة، وأيضاً القطبية الثنائية الجامدة التى لا تسمح لقوى أخرى بالدخول فيها، والقطبية الثنائية المرنة التى تسمح بذلك. أما عن الذين يرون الهيكل الدولى " الجديد " وقد تركز فى سيطرة قطب واحد، فإن هؤلاء يرون أن هذا القطب يتمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية نظراً لتراجع القطب السوفيتى . وهذا الرأى - بغض النظر عن القطب الواحد المطروح عنده من الهيمنة على النظام العالمى - يتناسى حقيقة تاريخية تتمثل فى أن العالم شهد القطبية الثنائية المهيمنة على النظام الدولى منذ فجر التاريخ، وأن سيطرة وقتية لقطب ما لا يعنى سيطرة نهائية، بل سرعان ما تختفى لأنها ضد منطق التاريخ، فقد كان هناك الفرس والروم حتى ظهرت الإمبراطورية الإسلامية المهيمنة، لكن ظهرت أوروبا فى مواجهتها، ثم بعد ذلك فرنسا وإنجلترا كقطبين أساسيين بجوارهما بعض القوى الأوروبية الأخرى الأقل شأناً كالبرتغال وأسبانيا وإيطاليا، وفى فترة متقدمة ألمانيا، وقبل ذلك النمسا . وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى والثانية تراجع القطبان (إنجلترا وفرنسا) ليتم استبدالها بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

ولاشك أن قراءة التاريخ تؤكد حقيقة هامة هى : أن النظام العالمى محكوم بقواعد توازن معينة يتحكم فيها قطبان أساسيان إلى جانب قوى أخرى أقل وزناً .

ومن هنا فإنه يمكن القول بأن النظام الدولى الحالى - استناداً للتاريخ - هو نظام قائم على القطبية الثنائية المرنة التى تسمح بسيطرة قطبين رئيسيين وإلى جوارهما أقطاب أخرى أقل شأناً، وأن ما حدث ويحدث فى الوقت الحاضر هو امتداد لذلك، ولا ينال من هذه القطبية الثنائية المرنة .

(*) نشرت فى الأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٦/٤/١٩٩٠، ص ٧٥.

ومع ذلك فيمكن التسليم بالتمييز بين ثلاثة مستويات فى النظام الدولى هى: المستوى العسكرى، والمستوى السياسى الديمقراطى، والمستوى الاقتصادى. فالمستويان العسكرى والاقتصادى تنطبق عليهما سمة القطبية الثنائية المرنة، فالاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة يوجد إلى جوارهما عدة دول أخرى هى أوروبا الغربية، والصين، واليابان . أما المستوى السياسى الديمقراطى، فإن تطورات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى نفسه تشير إلى أن العالم يتجه نحو القطبية الواحدية فى النظام الديمقراطى بالمعنى الغربى وتقاليده المعروفة فى الديمقراطية من حيث التعددية السياسية (حزبية، وخلافه)، والانتخابات كوسيلة أساسية لحسم التنافس على الحكم، وحقوق الإنسان المتعددة، ... الخ حيث ثبت فشل الحزب الواحد كشكل مطروح للتعبير عن نظام ماركسى لينينى (اشتراكى)، وبالتالى ثبت فشل سيطرة وهيمنة واحتكار الحزب الشيوعى للسلطة فى البلاد، وهنا يمكن القول بأن العالم يتجه فى هذا الإطار نحو قطبية واحدية .

وبالتالى فإن هذا التمييز لا يعنى التسليم بأن تداعيات الأخذ بالقطبية الديمقراطية الواحدة كأسلوب حكم لمجتمعات العالم ستؤدى إلى انتقاء الثنائية القطبية المرنة كما نراها ويراها كثيرون معنا .

كما أن من العوامل التى تدعم من استمرارية القطبية الثنائية المرنة تلك التطورات التكنولوجية الهائلة، والتى لم تعد ملكاً لأحد، بل أصبحت هناك دول لديها قدرات تكنولوجية كبيرة يمكن أن ترقى بها إلى مصاف القطب الدولى . وهذا ما يحول دون صحة مزاعم أصحاب الرأى بالقطبية الواحدية فى عالمنا المعاصر، الأمر الذى يجعلنا نستشرف النزوح فى فترة قادمة قصيرة نحو التعددية القطبية .

وقد يقودنا هذا إلى أن النظام الدولى قد لا يقف عند القطبين الحاليين (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة) ؛ فملامح التطورات تقود إلى أن الولايات المتحدة كقطب قد يستمر، ولكن فى نفس الوقت ستصعد أوروبا الموحدة والتى تضم أوروبا الغربية والشرقية، وفى داخلهما ألمانيا الموحدة . كذلك تقود ملامح التطورات إلى أن التحديات التى تواجه الاتحاد السوفيتى خاصة فى موضوع القوميات والأقليات، والحركات الانفصالية لعدد من جمهورياته، وتخليه عن أوروبا الشرقية ... الخ – قد يقود ذلك إلى ضعف نسبى للقطب السوفيتى وتفكك أركانه كقوة كبرى، مما سيعطى فرصة أكبر لظهور القطب الصينى، ومن المحتمل أن يتحالف الجزء المتبقى من الاتحاد السوفيتى مع الصين ليظهر فى الأفق قطب جديد فى مواجهة الغرب الرأسمالى .

ولذلك فإنه من المتصور أن نشهد خلال بدايات القرن القادم الذى لا يبعد عشر سنوات نظاماً دولياً ذا هيكل جديد فى أقطابه، ولكنه فى إطار القطبية الثنائية المحتمل تحولها إلى التعددية القطبية . وهذا الهيكل يتمثل فى:

أ- الأطراف ممثلة فى الولايات المتحدة واليابان كقوى رأسمالية .

ب- الأطـــراف المواجهة أو المضادة للقوى الرأسمالية ممثلة فى الصين وبقايا الاتحاد السوفيتى .

جـــ - تجمعات القلب فى النظام العالمى وتتمثل فى أوروبا الموحدة فى الشمال، والمنطقة العربية فى الوسط، ودول العالم فى شكل قوس إلى الجنوب .

وقد تختلف أوزان أطراف الهيكل المتصور، إلا أن المؤكد أن التراجع عن القطبية الثنائية المرنة إلى الواحدية أمر لا يعززه المنطق أو الواقع أو التاريخ، بل إن الأحـــداث وتطورات النظام الدولى الحالى تشير إلى استمرارية القطبية الثنائية المـــرنة، وتحمـــل إمكانـــية تحولهـــا إلـــى نظام متعدد الأقطاب . وهذا من الآثار والتداعـــيات الجديـــدة فى النظام الدولى، والتى سيكون لها نصيب من الاهتمام فى المستقبل المنظور .

** ** **

المبحث الثانى
إعادة هيكلة مجلس الأمن (*)

أصبح من الواضح أن تفكك الاتحاد السوفيتى مع نهاية عام ١٩٩١ – وهو الذى كان يعد أحد القطبين الرئيسيين فى النظام الدولى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فى منتصف الأربعينات – هى البداية الرسمية لإعادة النظر فى هيكل النظام الدولى . كما أن معركة الخليج – فى بداية عام ١٩٩١ – تشير إلى الإمكانيات الضخمة للولايات المتحدة فى التأثير على الحلفاء وبعض الخصوم وتعبئتهم فى خندق واحد لتحقيق ما تهدف إليه، وهذه الإمكانيات الأمريكية هى التى قلصت الدور السوفيتى فى تلك المعركة، وجردته من كونه القطب الثانى المنافس فى النظام الدولى .

وتعتبر حرب الخليج – طبقاً لما أورده بعض المعلقين – المسمار الأخير فى نعش الاتحاد السوفيتى " ليتفكك بعدها، ويصبح (١٥) جمهورية تجتاحهم صراعات لا حد لها .

وفى أتون معركة الخليج، ظهرت الصين كقطب له رأى بغض النظر عن عدم استخدامه لحق الفيتو، بل استخدم حق الامتناع عن التصويت فى ضوء الظروف التى تحيط به، وهو ما يوحى باعتراضه الضمنى على قرارات الأمم المتحدة إزاء أزمة الخليج . كما ظهرت كل من ألمانيا واليابان كقطبين لابد من مراعاتهما مستقبلاً، خاصة أنهما قدما إسهامات مالية لدعم قدرة الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة بعد جهود مضنية فى الداخل، حيث كان هناك عوائق كبرى تحول دون إتمام هذه العملية، لولا الضغوط الأمريكية التى تلاقت مع رغبة دفينة لدى كل منهما فى ممارسة دور دولى .

وهكذا، فإن أحداث الكتلة الشرقية وما شهدته من تحولات، وصلت إلى نهايتها الدرامية بتفكك قطبها المركزى – وهو " الاتحاد السوفيتى " – وما شهدته حرب الخليج وما نتج عنها، وما استخلص منها، يشير إلى أن مناخ الحرب الباردة الذى يعد من مخلفات الحرب العالمية الثانية قد تغير، ومن ثم تغيرت صورة الهيكل الدولى الذى ظل سائداً لمدة (٤٥) عاماً والذى كان يعتمد على وجود قطبين رئيسيين هما : الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتى، ويتجمع حول كل منهما عدة دول من هنا أو هناك، وبين القطبين صراع واضح، أحد أبعاده الصراع الأيديولوجى . وبتفكك الاتحاد السوفيتى وكتلته الشرقية، بدا واضحاً أن خصم

(*) نشرت بجريدة عكاظ – السعودية بتاريخ ١٩٩٣/٩/٤ .

الصـــراع الدولـــى قد اختفى، وأصبحت الولايات المتحدة طبقاً لهذا المنطق وكأنها القطب الوحيد فى العالم ولا تجد من ينافسها، إلى حد أنها بدأت تتصرف فى العالم ومع دوله بأنها الزعيمة التى تحكم العالم كله بلا منافس .

إلا أن هـــذه الـــتطورات العالمية قادت إلى العديد من التكتلات، حيث بدأ تنســـيق بيـــن عـــدد من الدول بما يخلق كتلا دولية قادرة على الصمود والمنافسة الدولية، فبدأت أوروبا تتحرك وتسعى فى اتجاه التوحد الشامل، وهو ما تمخض عنه معـــاهدة ماســـتريخت عام ١٩٩١ لتصبح أوروبا الموحدة . ولعبت كل من فرنسا وألمانـــيا دوراً قـــائداً فى قيادة مشروع الوحدة، مكونة بذلك قطباً دولياً جديداً، وبما يحول دون انفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولى : فى نفس الوقت الذى بدأت الـــيابان تتحرك صوب هذا الهدف، وكان لإصدار البرلمان اليابانى قراره بالموافقة علـــى إرسال قوات – حتى ولو كانت رمزية – خارج الحدود للاسهام فى عمليات الســـلام فـــى كمبوديا عام ١٩٩٢، خير دليل – يحمل معانى الحاضر والمستقبل – على رغبة اليابان فى معاودة ممارستها لدور دولى واضح. كما أن ألمانيا انتهجت الطريق اليابانى، وسبق لها أن وافقت على إرسال قوات لها خارج حدودها – دون تعديـــل الدســـتور الذى ينص على رفض ذلك – فى الصومال للإسهام فى عمليات السلام هناك تحت قيادة الأمم المتحدة .

وقـــد أكـــد المستشار الألمانى (هلموت كول) هذا المعنى عندما أعلن فى مـــارس ١٩٩١ أن الأمـــر يتعلق بجدية " نوايانا " السياسية فى المساهمة فى عبء تأميـــن الســـلام الدولى، وهو بهذا يكشف عن الطموح الألمانى فى معاودة ممارسة الـــدور السياسى الدولـــى، ويؤكد ذلك أيضاً وزير الخارجية الألمانى بقوله : " إننا لا نريد أن نكون مغامرين ولا نريد أن نكون ماكرين، كما أنه يتعين علينا أن نضع تاريخنا نصب أعيننا، ولكن يجب ألا نحتمى وراءه " .

وخلاصة الأمـــر، إذن، أن هناك واقعاً جديداً بدأ يفرض نفسه، حيث بدأت الصين تسعى إلى ممارسة دور دولى بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى، وبدأت تستقطب الـــدول المخـــتلفة فى آسيا، وكذلك بدأت اليابان فى السعى نحو الخروج من دائرة الحصـــار التى فرضتها مخلفات الحرب العالمية الثانية وما تمخض عنها من حرب باردة بين قطبين، اختفى أحدهما بعد (٤٥) عاماً من نهاية الحرب العالمية الثانية، كمـــا أن ألمانـــيا سارت فى هذا الطريق أيضاً، بالإضافة إلى أوروبا الموحدة كقوة عظمى . ويعزز من مكانة هذه القوى الثلاث قواهم الاقتصادية التى أصبحت تنافس الولايـــات المـــتحدة، بـــل وتهـــدد مصالحها فى العالم، حيث الحرب التجارية على الأسواق فى مختلف بقاع العالم . وإزاء ذلك، فإنه من الطبيعى أن يبرز التفكير فى استيعاب هذه القوى الجديدة فى داخل المنظمة الدولية .

فبعد أن كانت الأحاديث تدور همساً حول إمكانيات إعطاء مقاعد دائمة لكل مـــن ألمانيا واليابان، بالإضافة إلى مقاعد مماثلة لعدد من الدول المتميزة والموزعة

علـــى خـــريطة العـــالم، والتى تحتل مكانة وسطى فى منظومة القوة ومنها: الهند وباكســـتان فى آسيا، ومصر ونيجيريا فى أفريقيا، والبرازيل والأرجنتين فى أمريكا اللاتينية – أصبح الحديث علنياً ومنظماً .

وفوجئـــنا مـــنذ عـــدة أسابيع بذلك الإعلان الأمريكى على لسان – مادلين أولبرايت – المندوبة الأمريكية الدائمة لدى الأمم المتحدة، بالموافقة الأمريكية على إمكانـــية إعطاء مقاعد دائمة لكل من ألمانيا واليابان، ولكن دون أن يكون لهما حق الاعـــتراض المعروف بالفيتو، وأشارت فى ذلك إلى أن هذه الموافقة الأمريكية لا تعـــنى التضحية بالفاعلية الجديدة فى مجلس الأمن، بما يؤكد عدم إعطائهما القدرة على إعاقة هذا الدور الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة . ودعا البيان الذى أعلنته المندوبة الأمريكية كلا من الدولتين إلى القيام بمسئوليتهما فى حفظ السلام الدولى، وتحمل أعباء ذلك، وأكد ميتران على أن الأمر يحتاج إلى مناقشة، لكنه لا يعترض بشرط أن تتحمل اليابان كافة الأعباء المالية والعسكرية الناجمة عن حصولها على مقعـــد دائـــم، دون أن يشير إلى ألمانيا فى تعليقه، وكان رد فعل اليابان مرحباً بهذه المـــبادرة، خاصـــة أنها أفصحت عن ذلك من قبل، ورحبت ألمانيا أيضاً على لسان وزيـــر خارجيتها، وكذا مستشارها كول، حيث إنها طالبت بذلك رسمياً، وكان كول فـــى زيارة لليابان فى مارس (١٩٩٣) وطالب فى حديث صحفى بأنه يتعين إجراء إصـــلاحات فـــى مجلس الأمن لأن هيكله يعكس موقفاً سياسياً جغرافياً مضى عليه نصـــف قـــرن، وأنه يجرى مناقشات فى هذه القضية ستؤدى إلى نتائج فى القريب العاجل، وهو ما حدث بعد عدة أشهر، حيث قبلت الولايات المتحدة ذلك .

وبتحليل الدوافع وراء تلك الموافقة الأمريكية على ذلك، يتضح أن الولايات المـــتحدة تســـتهدف امتصاص جزء من القدرات الاقتصادية التى أصبحت تنافسها عالمياً، وذلك بإدماجهما فى دور سياسى دولى يتحملان معه أعباء مالية وسياسية، ترغب الولايات المتحدة فى التخفيف منها، كما أن مشاكل الولايات المتحدة الداخلية – خاصـــة فـــى الـــنواحى الاقتصـــادية والخدمات – تفرض على كلينتون، وطبقاً لـــبرنامجه الانتخابى، ضرورة الانكفـــاء على الداخل، وهذا يتوازى مع التفريط فى جـــزء من الدور الدولى للولايات المتحدة، والذى يرتب توفيراً فى النفقات يمكن أن تســـهم فـــى حل بعض المشاكل الداخلية . والأكثر من هذا، فإن الموافقة الأمريكية تؤكـــد الاعـــتراف الأمـــريكى الصريح بأن العالم يشهد أقطاباً عديدة، وليس بوسع الولايـــات المـــتحدة أن تنفرد بزعامة العالم لعدم قدرتها على تحمل هذه الأعباء، بالإضافة إلى أن إبراز اليابان كقوة دولية من شأنه منافسة الصين فى جنوب شرق آســـيا والســـعى نحو محاصرة دورها وقدرتها على فرض الاستقطاب بعد التفكك الســـوفيتى، وإبـــراز ألمانـــيا أيضاً من شأنه خلق التنافس مع فرنسا وبريطانيا، بما يخفف الأعباء على الولايات المتحدة ويحد من الصراع الأوروبى بعض الشىء .

وبعيداً عن كلا كله، فإن التغيرات التى شهدها العالم فى السنوات الثلاث بين (٨٩ - ١٩٩٢) والتى كان من شأنها إحداث الخلل فى الهيكل الدولى، بالتراجع عن هـيكل ما بعد الحرب العالمية الثانية، وظاهرة القطبية الثنائية، بما أدت إلى انفراد مؤقت للولايات المتحدة يصاحبه تعددية قطبية اعترفت الولايات المتحدة بها إقراراً للواقع الدولى فى الحقبة الجديدة، وهذا من شأنه أن يفرض ضرورة مراجعة هيكل المـنظمة الدولية وخاصة مجلس الأمن، مع محاولة من الولايات المتحدة للحد من نفـوذ وسـلطات الـدول التى ستنضم، بما لا يقلل من النفوذ الأمريكى داخل هذا المجلس، ولكن لازالت هذه الاقتراحات بعيدة عن الواقع الدولى، وأن انضمام ألمانيا واليابان - فحسب - إلى مجلس الأمن يعكس انحيازاً دولياً إلى الشمال الدولى، وهو مـا يشير إلى استمرارية الاضطهاد للجنوب . وهذا ما يجب أن يؤخذ فى الاعتبار مع ارتفاع صوت الجنوب، ويتطلب الأمر مناقشته، حيث أن الاقتراح يضم دولاً من الجنوب من كل من آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية والتى سبقت الإشارة إليها، وهو أمر جدير بالأهمية حرصاً على الاستقرار الدولى، وحفاظاً على استمرارية المنظمة الدولية كآلية صالحة لإدارة العلاقات بين دول العالم فى فترة ما بعد الحرب الباردة.

** ** **

المبحث الثالث
العصر الاستعمارى الجديد (*)

فـــى ظل تطورات الكتلة الشرقية، لم يعد محل شك أننا نعيش الآن عصراً جديـــداً لم يكن متوقعاً، ولم يزعم أحد أنه من الممكن أن يحدث ذلك على هذا النحو وبهذا المعدل، بل إن القرن القادم قد بدأ مبكراً على نحو ما نرى، ولازالت الأحداث تـــتداعى كل يوم، والمستجدات على المساحة لا تعطى فرصة للمحللين أن يجمعوا شتات أفكارهم لتجميع الصورة . وإزاء ذلك فإن المحلل السياسى أصبـــح يواجـــه صعوبة حقيقية لقراءة الغد فى عالم يتغير بمعدل تجاوز كل التوقعات .

وقـــد لاحظـــنا بعـــض التحلـــيلات التى تربط بين أحداث أوروبا الشرقية والوطن العربى . وتنطلق هذه التحليلات من فرضية أساسية هى " أن آليات انتقال الخـــبرات القومية من ثورات وإضرابات وأفكار عبر الحدود القومية هما آليتان : (اللغـــة الأجنبـــية فى التعليم وغيره، والأقليات)، وأن هاتين الآليتين يقودان – فى تقديـــرى – إلى محدودية تأثير أحداث أوروبا الشرقية على العالم العربى وقضاياه، وبالتالى فإن الحل يكمن فى حركة ترجمة واسعة لأدبيات ثورة المجتمع ضد الدولة فى أوروبا الشرقية حتى تصبح خبرة أوروبا الشرقية مصدراً فكرياً للتغيير السياسى العربى " .

وعلـــى الـــرغم مـــن جدية هذه النظرة عند هؤلاء المحللين، إلا أن هناك اخـــتلافاً جذرياً مع هذه المقدمات أو الفرضيات التى ينطلق منها هؤلاء . فكون أن آلـــيات انـــتقال الخبرات والثروات والأفكار تتم عبر اللغة الأجنبية المستخدمة فى التعلـــيم والإعلام، وعبر الأقليات التى يمكن أن تنقل أفكار بلدهم الأم، فمن الحتمية أن يقل التأثير أو ينعدم ؛ لأن هذه النظرة الكلاسيكية تقودنا إلى عصر كانت شعوبه تعـــرف وفاة رئيس دولتها بعد أسبوعين، كما حدث فى فرنسا يوم أن مات نابليون بونابرت فى الثلث الأول من القرن التاسع عشر . وهذا يؤكد أن وسائل الاتصال لم يكـــن لهـــا وجـــود بالمقارنة بما يحدث الآن . ولعل فى تأثير بعض الجماعات فى تونس والسودان، بل وفى السعودية بما حدث فى إيران، رغم أن الفارسية ليست لغة هـــذه البلدان وليس بها أقليات إيرانية– خير دليل على ما نقول، بل ماذا عن الدول التى تأثرت بثورة ٢٣ يوليو، حيث تحركت شعوبها بما يعرف " عدوى الثورات " ؟ والســـؤال : هل كانت الترجمة حائلاً أمام تحرك الشعوب ؟ وهل بهذه البلدان غير العربية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أقليات عربية أو مصرية ؟! بالطبع لا .

(*) نشرت بالأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٤/٥/١٩٩٠، ص ٧٢، ٧٣ .

يتضـــح، إذن، أن هاتيــن الآليتين تشيران إلى نهج مدرسة كلاسيكية تجاوزها الزمن، يقابلها مدرسة حديثة تأخذ فى اعتبارها ما يلى :

أ – أن هــناك آلية وسائل الإعلام والاتصال الحديثة (مقروءة ومسموعة ومرئية) تــتطور كل يوم، وتستطيع الشعوب أن تعرف الأحداث لدى بعضها البعض فى أقــل من الثانية، إن لم يكن على الهواء مباشرة . ولاشك أن هذه الآلية أصبحت محــوراً رئيســياً فـــى عملية التغيير فى مجتمعات عالم اليوم . ومن خطورتها أصـــبحت تستخدم أدوات لتخدير الشعوب للحفاظ على الوضع القائم فى غالبية مجتمعات العالم الثالث والنظم الشمولية التى تداعت أخيراً .

ب – إن هــناك مــداً عامــاً له سمات محددة، يكون له تأثير بشكل أو بآخر . وقد شـــاهدنا المــد الــتحررى فى الخمسينات والستينات يشمل دول العالم الثالث، وتأثــرت بـــه بلدان لم تعرف لغة البلد الذى تبنت التحرر كسياسة لها، أو التى وقعــت فــيها ثــورة مـــا لها توجه مستقل . وفى هذه الآونة، فإنا نعايش مداً ديمقراطـــياً بالمعنى الغربى، يشمل بلدان العالم الاشتراكى، وشمل بدايات له فى بعــض الــبلدان العربية فى الأردن وتونس والعراق وعدن، وهناك حديث عن تعدديـــة فـــى سوريا يمكن أن يؤخذ بها قريباً، كما يمكن فهم ردود فعل بعض البلدان العربية هذه فى التأثر دون معرفة اللغة البلغارية أو المجرية أو الروسية أو الألمانـــية الشرقية، أو حتى دون أن تكون لهذه البلدان الاشتراكية أقليات فى البلدان العربية .

ومـــع ذلـــك، تـــبقى الإشكالية أن هناك نوعاً من " الذكاء " من جانب أنظمة الحكـــم تتبلـــور فـــى محاولـــة التراجع أمام العاصفة مع إحكام القبضة التى لا تجعل الزمام يفلت، إلى أن تبلع الشعوب العربية وشعوب الشرق عامة الطعم المقدم لها فتقع فى مصيدة التخدير وتفويت فرصة التغيير بالتأثر بالأحداث والتطورات فى أوروبا الشرقية أو الكتلة الشرقية عموماً .

وتـــبقى القضـــية قائمة فى السؤال التالى : ما هى الحدود التى تجعل العوامل الداخلـــية هى الحاسمة فى التغيير، أو التى تجعل العوامل الخارجية هى الحاسمة؟ بعـــبارة أخـــرى : فإنه فى ظل الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة يثار تساؤل حول حجـــم تأثير العوامل الخارجية فى تحريك العوامل الداخلية ؛ لأن الفصل بينما فى ظل عالم القرية الصغيرة أصبح صعباً لتداخلهما معاً إلى حد الاندماج تقريباً .

ودون الخوض فى المزيد حول هذه النقطة، نود أن نشير إلى ما يلى :

١ – أن الالـــتقاء والاتفـــاق بين القوتين العظميين فى ضوء تطورات الأحداث فى أوروبـــا الشرقية، سيكون بلا شك على حساب المنطقة العربية، وعلى حساب الطرف العربى بصفة رئيسية، حيث ستضعف القدرة التفاوضية العربية نظراً لضـــعف المســـاندة الســـوفيتية معـــنوياً وعسكرياً بعد الموقف السوفيتى بعدم الاســـتجابة لســـوريا فى استمرار سياسة التوازن الاستراتيجى مع إسرائيل،

وكذلــك نظــراً لــتدفق الــيهود السوفيت المهاجرين إلى إسرائيل بعد القرار الأمريكى بعدم السماح لهم بدخول الولايات المتحدة .

٢ – إن اتفاق القوتين العظميين تدعم بتطورات أوروبا الشرقية، ومن ثم فإن إعادة النظر فى مصير المنطقة العربية هى محل اتفاقهما، وكذلك إعادة ترتيب بناء القــوة فــيها، وذلك بتمكين إسرائيل من الهيمنة على مقادير هذه الأمة لتحول دون اندماجها . وهذا ما تؤكده لنا الأيام من خلال صدق الأهداف الاستعمارية للدولتيــن العظمييــن وغــيرهما من الدول الكبرى، مرة أخرى، وإن اختلفت الأشــكال . وهذا ما يجعلنا نقول إننا مقدمون على عصر استعمارى جديد بلا منازع تحتل فيه إسرائيل موقع القلب الذى يحرك الأحداث وفقاً لرغبة القوتين العظميين، وبتفويض أو وكالة عنهما.

٣ – أن الفصل بين هجرة اليهود السوفيت، وتوطينهم فى الأراضى المحتلة، وإبعاد الفلســطينيين عــن الأراضى المحتلة، وبين تطورات الموقف السوفيتى ودول أوروبــا الشرقية الإيجابى تجاه إسرائيل، وبين الموقف المتشدد لإسرائيل هذه الأيــام – قــول لا يتسم بالدقة . وكذلك فإن الفصل بين ما سبق وبين التنسيق الإســرائيلى – الإثــيوبى – التركى بشأن المياه لاختلاق الأزمات المصاحبة لجريمة هجرة اليهود السوفيت لإنهاء الشعوب العربية وتشتيت جهودها، وهو ما تبرع فيه إسرائيل دائماً .

٤ – أنه من الواجب علينا هذه الأيام كعرب – وكمفكرين، وكمثقفين، وكمهتمين – ألا نقــف عــند رصــد ما يحدث، وتبيان إذا ما كانت أحداث أوروبا الشرقية ســتؤثر أم لا ؟ فالــتطورات فى أوروبا الشرقية ستؤثر بلا شك على منطقتنا العربــية، بغــض الــنظر عــن الآليات . وإن الآثار المطروحة مع استمرار الأوضــاع الحالــية ستكون فادحة، ويمكن أن تكون آثاراً إيجابية لو أن هناك تفكيراً جاداً، على كافة المستويات، وعلى كافة البلدان العربية فى عمل عربى غير تقليدى يضرب بعمق مخططات الدولتين العظميين، ويتفاعل مع التغيرات فــى الكتلة الشرقية بما يفجر طاقات الشعوب العربية، ويفك القيود المكبلة بها غذائــياً وعســكرياً ومالــياً بالديون والمعونات وغيرها، والتعبير عن موقف جماعى واضح يهز العالم بأسره، وليكن فى مستوى بترول ١٩٧٣ .

والسؤال هو : هل آن للحكام العرب أن يدركوا عمق ما يحدث، ويتفاعلوا معهــا ويحشــدوا شعوبهم بحق، قبل أن يجرفنا جميعاً الطوفان ونصبح أشلاء أمة تعــيش علــى ماض عريق، وهامش التاريخ ؟ هذا هو السؤال.. والإجابة ستفصح عنها الأيام القادمة .

** ** **

المبحث الرابع

بطرس غالى وتكريس التعددية القطبية (*)

لـــم يعد خافياً على أحد فى العالم، أن د. بطرس غالى أمين عام الأمم المتحدة يخوض معركة تاريخية لم يسبق لأى سكرتير عام فى موقعه من قبل أن خاضها . حيث لم تشهد أروقة الأمم المتحدة مثل هذا التحدى العلنى والواضح من دولة كبرى وهـــى مـــن الدول الخمس الدائمة . صاحبة حق الفيتو داخل مجلس الأمن - ضد استمرار الأمين العام لمدة ثانية فى موقعه . فى نفس الوقت لم يشهد النظام الدولى إصرارا واضحاً من الأمين العام الحالى على مواصلة التحدى والدعاية لنفسه رغم الحملة العدائية والتى تحمل حصاراً نفسياً شرساً والتى تقودها الولايات المتحدة .

ولا شك أن ظاهرة الموقف الأمريكى ضد استمرار الأمين العام للأمم المتحدة لفـــترة ثانية هى ظاهرة جديدة بلا شك ولها أساسها ودواعيها وتداعياتها. والمسألة بهـــذا المـــنطق ليســـت محيرة كما يزعم البعض، لكن الذى يبقى محيراً كما سيرد تفصـــيله هـــو ذلـــك الإصرار الأمريكى الذى لم يستطع أن يحرك مؤيداً للموقف الأمريكى المعادى لبطرس غالى .

أولاً : أسس الموقف الأمريكى :

يمكـــن أن يعود الموقف الأمريكى إزاء مسألة التجديد بطرس غالى. فى إطار تغـــير الـــنظام الدولـــى الـــذى تســـعى الولايات المتحدة لفرضه بعد تفكك الاتحاد الســـوفيتى واختفائـــه مـــن خريطة العالم بنهاية ١٩٩١. فمنذ ان أعلن الرئيس الأمـــريكى السابق (بوش) فى يناير ١٩٩١ فى خطاب الاتحاد السنوى، عن ميلاد " النظام العالمى الجديد " والولايات المتحدة تسعى إلى فرض هيمنتها . خصوصاً بعد معركتها فى حرب الخليج " ولذلك فهى تسهم وبشكل عاجل فى إعادة تشكيل العالم وفقاً لمصالحها، وعلى أن تكون الأمور كلها تحت سيطرتها وسيادتها. وتستغل كل موقف لتأكيد ذلك مستخدمة كل ما لديها من وسائل دبلوماسية وغير دبلوماسية حتى تخـــرج منتصـــرة وتبدو وكأنها القطب الوحيد فى العالم الذى يحرك الأمور، وان الأمـــور لا تـــتحرك بدونـــه كقطب وحيد ومهيمن ومن بين ما استطاعت الولايات المـــتحدة أن تـــنجح فـــى ترويضه، الأمم المتحدة، حيث حولتها إلى أداة لاستصدار

(*) نشرت بجريدة الأهرام، بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٢٨ .

القـــرارات الـــتى تتوافق مع مصلحتها، ومع تأكيد فكرة الهيمنة والسيادة العالمية، وتحولت القوى الأخرى صاحبة حق الفيتو إلى دول تضفى مشروعية على الإرادة الأمريكـــية والقـــرار الأمريكى . وهذا لا يعنى عدم وجود إخفاقات كبيرة للولايات المـــتحدة سواء فى بعض القضايا الدولية (نموذج الصومال، وأفغانستان، والبوسنة " لعـــدة سنوات قبل اتفاق دايتون " وغيرها)، وسواء داخل الأمم المتحدة فى عدد من المواقـــف. ولكن أرادت الولايات المتحدة أن تظهر وتؤكد هيمنتها فى الأمم المتحدة مـــن خـــلال قضية الأمين العام، بالوقوف ضد التجديد له. وذلك بالإعلان الرسمى على لسان مندوبة الولايات المتحدة داخل المنظمة (أولبرايت)، بأنه لا يمكن تفضيل ســـيدة علـــيه !!. وســـيتم احتساء كؤوس الشراب ليلة عيد الميلاد (ليلة رأس سنة ١٩٩٧) دون وجود بطرس غالى، ولم يتم الاكتفاء بذلك بل تم التحرك الفعلى لتنفيذ هـــذا الموقف العلنى وتم التحرك مبكراً منذ إبريل الماضى حيث بدأ بشكل تدريجى ليتصـــاعد فـــى أكثر من دائرة فيما بعد واتخذ نمطين من أنماط الحركة هما : نمط علـــنى، ونمـــط سرى . وبدأت الدبلوماسية الأمريكية تستعمل مختلف وسائلها. وقد ظهـــر الـــنمط العلـــنى عندما عقدت القمة الأفريقية اجتماعها فى يوليو الماضى، أرســـــلت الولايـــات المـــتحدة مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون الأفريقية لمحاولـــة إقـــناع أعضاء المنظمة بترشيح شخص أفريقى آخر غير بطرس غالى، واستهدف من وراء ذلك أحداث الفتنة فيما بين الأعضاء . وإعلان عدم الرضا على بطـــرس غـــالى، ولكن الأفارقة تماسكوا وأصروا على استمرار بطرس غالى . ثم خلال الأيام الأخيرة (الأسبوع الثانى من أكتوبر) فوجئنا بزيارة كريستوفر لإفريقيا لهـــذا الهـــدف .. ولكـــن الزيارة فشلت وخرج يجر أذيال الهزيمة . كذلك طرحت الولايات المتحدة الأمر على اجتماع قمة الدول الصناعية فى أواخر يوليو الماضى أيضاً وفشلت فى الحصول على موافقتهم على رفض بطرس غالى، فجاءت النتيجة عكســـية . إصـــرار القمـــة على الثقة بالدكتور بطرس غالى . ثم سعت الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية وهى دائرة تمثل اهتماماً ونفوذاً وتأثيراً لها وحتى الآن لـــم تحـــرز نجاحاً يذكر لدرجة انه قد تردد ان دولة ما داخل مجلس الأمن رفضت الـــتجديد لبطرس غالى بايعاز من الولايات المتحدة إلا أنها استصدرت بياناً أنكرت ذلك وعززت الثقة بالدكتور غالى وكان أمام الولايات المتحدة الدائرة العربية حيث ســـعت لـــدى بعض الدول فى الشمال الأفريقى وهناك تردد من دولة أو دولتين . وكذلـــك مثيلتهما فى منطقة الخليج، وعلى النطاق الإسلامى، تسعى لاستخدام ورقة الوتـــر الإســـلامى وتطـــرح ترشيح أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامى بديلاً عن بطرس غالى المسيحى !! من أجل الانتصار فى معركتها بأى ثمن. والمسألة حتى الآن غـــير مـــثمرة ولـــم تأت بأية نتيجة حقيقية . حيث أن الدول الكبرى الأخرى خاصـــة (فرنسا، وروسيا، والصين) تقف مع د. بطرس غالى، بينما بريطانيا، رغم

وقوفهـــا ضـــد بطرس غالى فى المعركة الأولى، إلا أنها صامتة الآن ولا تجارى موقف الولايات المتحدة .

وهـــذا مـــا يمكـــن فهمه .. ان الأساس المحرك لموقف الولايات المتحدة أنها تسعى لفرض هيمنتها فى معركة تغيير الأمين العام - بغض النظر عن أى اعتبار، بأى ثمن، على الأمم المتحدة، وعلى النظام الدولى .

ثانياً: دواعى الموقف الأمريكى :

تـــرددت تفسيرات كثيرة حول الدواعى الموضوعية للموقف الأمريكى وعلى لســـان مســـئولى الإدارة الأمريكـــية . إزاء رفـــض التجديد لبطرس غالى، منها، اعتـــبارات شخصية تتعلق بالدكتور بطرس، كالسن حيث أنه قد تجاوز السبعين ولم يعد قادراً على العطاء، كما أنه معاد لليهود الذين يضغطون على الإدارة الأمريكية لوضــــع يهودى مقابل مصرى فضلاً عن اعتبارات أخرى، منها إضعاف المنظمة، وإهدار أموالها، وتوريط الأمم المتحدة فى إرسال قوات سلام بلا دواع حقيقية، ولم يبذل جهوداً فى إصلاح المنظمة . وانه يدخل نفسه فى غير صلاحياته، وهنا تقول اولبرايـــت .. نـــريد أميناً عاماً إدارياً وليس سياسياً .. وكأنها تسعى إلى تعيين أحد الموظفين .

وفـــى بعض التفسيرات قيل أن الحملة على بطرس غالى جاءت ضمن حملة الانـــتخابات الأمريكـــية بعـــد هجـــوم الجمهوريـــين على الأمم المتحدة وضرورة إصلاحها، فورد على لسان كلينتون ان قرار خلع بطرس غالى لا رجعة فيه إذن.

وفى تفسيرات أخرى ان قرار عدم التجديد لبطرس غالى اتخذ فى أتون إدارته لفترة الغارات الإسرائيلية على لبنان فى إبريل الماضى وتشكيل لجنة تقصى حقائق وإصـــراره على عرض تقرير قانا ونشره فيما بعد، وهو ما أدان إسرائيل وأحرج الإدارة الأمريكية التى ساندت إسرائيل فى الوقت الذى مارس بطرس غالى مهامه فى أدنى درجاتها !!

وأيـــا كانت الدواعى، فإن الموقف الأمريكى يتخذ من كل هذه الحجج مبررات لموقفـــه الأساســـى الساعى إلى فرض الهيمنة والذى تؤكده السلوكيات فى الترتيب لعزل بطرس غالى وعدم التجديد له لفترة ثانية .

ثالثاً : تداعيات الموقف الأمريكى :

المســـتقبل فـــى ضوء ما سبق يشير إلى احتمالات عديدة يتم التمهيد إليها من الآن، مـــن بينها، التجديد المؤقت لبطرس غالى لمدة عامين كفترة انتقالية، أو تكليف الأميـــن العام المساعد الأقدم تمهيداً لخلع بطرس غالى (فكرة لاولبرايت موحاة من يوثانت كأمين مساعد بعد وفاة الأمين السابق) .

ولكن من جانبى، فالمسألة تكاد تكون محصورى فى ان الرفض الجماعى على كافـــة الأصعدة للموقف الأمريكى، سيجبر الإدارة الأمريكية على التراجع فالملاحظ أخيرا أن الإدارة الأمريكية منيت بفشل كبير داخل الجمعية العامة عندما فكرت فى طرح الموضوع للمناقشة سعياً نحو إحراز مكسب معين وفشلت أيضاً عندما حاولت طرحه داخل مجلس الأمن . والهدف فى تقديرى هو إحراز مكسب يؤكد أى نجاح فى السياسة الخارجية يدعم من المركز الانتخابى لكلينتون خلال هذه الأيام الحاسمة . فهذه المعركة أصبحت معركة خاسرة للولايات المتحدة . وأكدت أن النظام الدولى لا يقـــع تحـــت مظلـــة القطب الواحد كما يتصور البعض. بل يعيش تحت القطبية المتعددة التى تتزايد تمحورها وأدوار أطرافها يوماً بعد يوم، وتتراجع مكانة القطب الـــذى عـــاش " واحداً " بعد تفكك الاتحاد السوفيتى طيلة السنوات الخمس السابقة . وفـــى معركة بطرس غالى، وإدارتها، واستمراريته بإذن الله للمدة الثانية، ما سيؤكد هذه الحقيقة فقراءة المستقبل من خلال واقع الأشياء واحتمالات وسيناريوهات الأيام القادمة لم تعد رجماً بالغيب .

قلوبـــنا معك يا غالى .. فقد علمتنا السياسة، ثم التحليل السياسى .. ثم طغت مصريتنا وعروبتنا على كل شئ لأنك رمز لكل ذلك .

** ** **

المبحث الخامس

نظريـــــة " تفتيت الآخر " (*)

فـــي واحـــد مـــن الأحاديث الهامة للدكتور بطرس غالى - وقتما كان يشغل منصـــب السكرتير العام للأمم المتحدة - أشار إلى أن عدد دول العالم سوف يصل إلـــى نحو (٢٠٠) دولة بنهاية عام ٢٠٠٠ . وذلك فى الوقت الذى كان عدد هؤلاء الـــدول فى بداية التسعينيات تحديداً، (١٦٥) دولة . وفى الوقت الحاضر يبلغ العدد (١٨٥) دولة وقد يزيد دولة أو أكثر بنهاية العام الحالى (١٩٩٩) .

وإذا تأملـــنا هـــذا الوضع، نجد أن العالم يعيش فترة ازدواجية فى كل مناحى حـــياته، ولهذا جملة أسباب ليس مجالها الآن . ففى الوقت الذى يصارع الجميع من أجـــل أن يعـــيش ويســـتمر على قيد الحياة فى ظل انكسار هيكل النظام الدولى من الثنائية القطبية إلى القطبية الواحدية بهيمنة أمريكية شاملة، وذلك من خلال الانطواء فـــى تكـــتل ما إقليمى أو سياسى أو اقتصادى، فى الوقت الذى تظهر الصورة على الجانـــب الآخـــر شديدة القتامة بتعرض دول وكيانات كبرى إلى محاولات تفتيت، وتفكيك حقيقى شهدتها فى الواقع العملى، أدى إلى تزايد عدد الدول القومية المستقلة فبدلاً من الانصهار فى كيانات موحدة كبرى لمواجهة الواقع الدولى الجديد والتوجه صـــوب هذا الهدف والوسيلة، نجد تفتيتاً للبعض ولحساب البعض الآخر ان لم يكن بفعلهـــم ومؤامراتهم . وأحسب أن المتتبع لمجريات الأحداث والوقائع التاريخية، قد يســـتطيع اســـتخلاص توجهاً عاماً يصل إلى حد اعتباره نظرية فى تفتيت الآخر . وهـــذا الـــتوجه يتفق حوله أطراف غربية سواء بصورة مخططة أو بشكل ضمنى وذلك توافقاً مع مصالحها .

* فالاضـــطلاع بتفتيـــت الآخر يعتبر أحد الأهداف الأساسية فى إعادة هيكلة وترتيـــب أوضاع النظام الدولى، واستمرار الهيمنة الأمريكية والغربية عموماً على العالم أقصى فترة زمنية ممكنة . ولا جدال فى أن هناك اتفاق من الأطراف الراغبة فـــى تحقيق ذلك، على استخدام كافة الوسائل لتحقيق هدف تفتيت الآخر، وإجهاض أى محاولة لإعاقة ذلك عملياً، أو حتى أى محاولة لمجرد التفكير فى الحيلولة دون ذلـــك . وقـــد يكون واضحاً أن الهدف الخفى من وراء السير فى ذلك الطريق، هو الـــبقاء للغـــرب وحضارته، والفناء للآخر وتاريخه . وظهر ترجمة لذلك ابتداءً من منتصـــف الثمانينات، عندما ظهر جورباتشوف على المسرح الدولى زعيماً للاتحاد

(*) نشرت بجريدة " الاتحاد " (الإمارات)، ٢١ نوفمبر ١٩٩٩ .

السوفيتى، كأداة مباشرة لتفويض الكيان السوفيتى الموحدة كقطب منافس للغرب علـى مستوى الأيديولوجيا والمصلحة والقوة . وقد أسهم جورباتشوف - باعتباره وسيطاً فى تحقيق مؤامرة الغرب - فى اتخاذ الإجراءات والمبادرات التى أدت بهذا الكيان إلى التفتيت . وبدلاً من أن كان دولة واحدة أصبح مفككاً إلى (١٥) جمهورية، ليصبح العالم نحو (١٧٠) دولة، مع نهاية أول عام فى مطلع الحقبة الحالية (التسعينات). ولازال مسلسل التفتيت الداخلى مستمراً فى روسيا - وريثة الاتحاد السوفيتى، من خلال إثارة قضايا القوميات وفى مقدمتها " الشيشان " المستمرة طوال التسعينيات وتشتد هذه الأيام لتنخر فى جسد روسيا المريضة فاقدة الدور العالمى، وهزيلة الرؤية والقضية .

* وتحرك التفتيت إلى الاتحاد اليوغسلافى الذى حققه تيتو - أحد ثلاث رواد فى العالم الثالث مؤسسى حركة عدم الانحياز - حيث تفكك هذا الكيان الموحد إلى (٥) جمهوريات، وعاشت ولازالت فى صراعات ظهرت إلى الوجود فى قضيتى البوسنة والهرسك، وكوسوفا، والثالثة فى الطريق وهى " الجبل الأسود " .

وظهرت فى هذه المنطقة " البلقان " مجازر لم يعرفها التاريخ الإنسانى فحسب، ونفذها وأشرف عليها صمتاً ودعماً، دعاة حقوق الإنسان ورعاة الديموقراطية العالمية فى الغرب !! .

* ومسلسل الصراع الدائر بين الهند وباكستان بتشجيع غربى وظاهره إقليم " كشمير " - كبؤرة للتفتيت والانقسام، وباطنه التفكيك الكامل لقلب آسيا، يقع فى بؤرة أهداف الغرب فى تفتيت هذه المنطقة التى تشهد تجمعاً إسلاميا كبيراً وعلى الحدود الإيرانية !!

كما أن إقليم " تيمور الشرقية " فى إندونيسيا مثال آخر حى على بدء تفتيت هذه الدولة الإسلامية الكبرى، بفصل هذا الإقليم تحت دعاوى حق تقرير المصير، وهناك إقليم آخر فى الطريق !! .

* وإذا تأملنا ما يحاك لوطننا العربى، فان مسلسل التفتيت مستمراً. بدأ بتشجيع غربى للعراق على غزو الكويت الشقيق، ثم تم الإجهاز عليه نتيجة عدم توافر الحس القومى لدى قادة العراق، ولازال الغرب مصراً على تفتيته إلى ثلاث أقاليم فى الشمال للأكراد، والجنوب للشيعة والوسط للسنة، غير عابئين بالرفض العربى، باعتبار أن العراق بوابة العرب الشرقية، وأن وجود صدام مسألة وقت. كما أن هناك إصراراً أمريكياً على تفتيت السودان المسلم وفصل جنوبه عن شماله بتمويل أمريكى ودعم واضح، ورفض لأى جهود مصرية أو ليبية نحو حل الخلافات والحيلولة دون وقوع الانقسام . والولايات المتحدة غير مهتمة بالرفض المصرى باعتبار أن الانقسام والتفتيت يتعارض مع أمن مصر القومى . وإذا لم يكن تفتيتا على مستوى الوحدات، أى الانقسام إلى دول، فان التفتيت يتحرك صوب انهيار النظام الداخلى وإشاعة الفوضى، نموذج الصومال وروواندا وبوروندى،

وشيشان روسيا، والجزائــر . فضــلاً عــن نمــوذج الحضارات الدولية نمــوذج ليبيــا والعــراق والســودان، ســواء أكــان مستمــرًا، أم تم فك بعضاً من بنوده ومجالاته !! .

ولو تأملنا ما حدث فى الولايات المتحدة فى العام الماضى، حيث أعلنت جماعة مــن الناس الاستقلال عن الاتحاد الفيدرالى الأمريكى، كان البوليس الفيدرالى سباقاً فــى الاعتقال والتنكيل واعتبار ما تم جنوناً !! فأين حقوق الإنسان وحقه فى تقرير مصيره ؟! .

إن الخــريطة العالمــية تشــير إلــى أن تفتيت الآخر هو نظرية غربية بدأت ومســتمرة وستواصل مسيرتها إلى أن يقضى الله أمرًا كان مفعولاً، وندعو الله أن يتــيقظ قادتنا العرب لإدراك الظاهر واستشعار الباطن لما يحاك لهم ولشعوبهم من وراء ظهورهم .

** ** **

المبحث السادس

قليل من " العولمة " .. كثير من " العالمية " !!
والدعوة للإنصاف فى ظل الإكراه ..(*)

بدايـــة، لمـــاذا التميـــيز بين المفاهيم أو المصطلحات، على الرغم من التشابه الظاهـــرى ؟ والـــرد بدايـــة، لأن الكثـــير بدأ يخرج بالكلمة المترجمة عن الأصل الإنجلـــيزى " Globalization "، عـــن مضمونها المبكر .. إلى مستوى جديد . فالترجمة الشائعة للعربية لهذه الكلمة، والتى انتشرت خلال السنوات الخمس الأخيرة تقريـــباً هى " العولمة " . حيث تم تحميل هذه الكلمة أكثر مما قصد بها، وأصبحت هدفـــاً للكثيريـــن من أصحاب النوايا الطيبة أو عكسها، يروجون من خلالها أفكارًا معيـــنة، ويبشـــرون " مساكين " العالم الثالث، بالجنة الموعودة فى ظل هيمنة هذه الأفكار والالتزام بها، وهذه هى "نهاية التاريخ"!!

إن متابعـــتى لكثير من الكتابات المنشورة والتى تستخدم " العولمة "، تدعو إلى الاسترخاء والكسل الفكرى وإفراغ عالمنا الثالث من الشحنة النضالية، وبات هؤلاء بكل أسف، يوجهون أسلحة الإرهاب الفكرى لكل من يختلف مع آرائهم، على الرغم مما يشيعون من قيم ديموقراطية !!، ويستغلون مساحات النشر المتاحة لهم فى زمن حـــرية الصحافة الذى نعيشه بحق، لحسابهم . ولذلك، فان تغيير الترجمة أمر هام، فـــبدلاً من " العولمة "، فضل " العالمية "، ولنا فى ذلك الكثير من الأسباب، ستتضح خلال مضمون ما سنعرضه بالتحليل للتطور فى استخدام هذا المصطلح .

التأصيل العلمى للعالمية :

خـــلال استعراضـــى لأدب العلاقـــات الدولية خلال زيارتى الحالية للولايات المتحدة، اكتشفت أن هناك عشرات من الكتب تناولت وفى عناوينها خاصة، الدعوة إلـــى العالمـــية، والكلمة المنشورة هى " Globalizqtion " منذ الستينات وحتى الآن. وتذكرت بعضًا مما درسته فى هذا الشأن، فحفزنى هذا لكتابة هذا المبحث .

فالتأصيل العلمى لمصطلح " العالمية " يعود إلى تلك الصيحات والدعوات التى أطلقـــت فـــى الســـتينات حيث ولدت مجموعة الـــ ٧٧ داخل الأمم المتحدة، لتبنى

(*) نشرت بجريدة الأهرام، بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٢٢، وجريدة " الاتحاد " الإماراتية، بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٥ .

سياســات تــنموية جديدة تضم العالم الثالث المهتم بقضايا التنمية والاستقلال، على المســتوى العــالمى، حيث طالب أعضاؤها بنظام اقتصادى عالمى، ثم سرعان ما خبــت هــذه الدعــوة فى ضوء متغيرات عالمية وإقليمية آنذاك. ثم تصاعدت هذه الدعــوة فى منتصف السبعينيات بعد الاستخدام السياسى لسلاح البترول من جانب العرب ومنظمة الأوبك باعتبارهم دول نامية . حيث بدأ العالم الغربى المتقدم الذى يعــتمد على البترول الآتى من العالم النامى والذى بدأ يظهر قدرته على التحكم فى التصدير والأسعار والإنتاج ...الخ، يهتم بهذه المسألة. ومن هنا تولدت أفكار الحوار العــربى الأوربــى، والحــوار بين الشمال والجنوب، وتشكلت اللجــان وتعــددت الاجــتماعات، إلا أن هذه كله كان يهدف إلى امتصاص " الغضبة الانفعالية " لدول الجنوب، الذين أصبحوا على وعى بما فى أيديهم من سلع يمكن لهم توظيفها لتحقيق أهدافهم السياسية والاقتصادية . وقد ذهبت هذه الدعوات إلى أرفــف التاريخ، حيث اســتطاع الغرب أن يجهض مثل هذه الصيحات النبيلة التى ظن أصحابها من ذوى الــنوايا الحســنه فــى عالمــنا الثالث، أن الغرب أدرك أخطاءه، وسيتراجع عــن مكتسباته لصالــح قيم العدل والحرية والمساواة !!.

وقــد كــان من بين الدعوات إقامة نظام اقتصادى "عالمى" جديد، وإعادة بناء هــيكل الأمــم المــتحدة لإعمال المساواة بين الجميع دون استخدام البعض للفيتو، وتحقــيق الأمــن العالمى بالتخلى عن الخيارات النووية ونزع الأسلحة ...الخ. ولم يتحقق من هذا شئ يذكر .

ولاشــك أن الــتدخل الســوفيتى فى أفغانستان، وظهور الثورة الإسلامية فى إيران، وغيرهما من العوامل الدولية والإقليمية، كان لها الأثر على ظهور أولويات جديــدة لــدى الغــرب الذى شعر أنه استعاد زمام المبادرة فى التعامل مع البترول وأنشــئوا وكالة للطاقة، ومجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى التى تجتمع على مستوى القمة سنوياً منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن، وهو ما يعكس إصرارا من الغرب علــى إجهــاض إرادة العــالم الثالث للأبد . وقد استمر هذا الوضع إلى أن جاء " جورباتشــوف " بأفكاره " العالمية " عام ١٩٨٥ ليشعل فكرة الاهتمام بقضايا العالم المشــترك . فأظهر أهمية دور الأمم المتحدة، والاقتصاد العالمى المشترك، والسلام والأمن الدوليين المشترك، والاستثمار المشترك للموارد العالمية ... الخ . ولم يكن هــذا بغريب أن تكون أجندة الأمم المتحدة بعد حرب الخليج هى صياغة لمثل هذه الأفكار العالمية المشتركة، وخلال تسعينات هذا القرن، إلا أن هذا كله تمخض عن إجهــاض كــل ما هو سعى لــ " المشترك " لصالح كل ما هو " منفرد " من جانب الولايــات المــتحدة خاصة والغرب عامة . حيث لم يقتنع الغرب حتى الآن بقيادة أمريكــية مطلقة، بأية تنازلات للآخر العالمى. بل أن هناك إصرار على الهيمنة، وســيادة أفكار الغرب بأى ثمن، وتسعى الولايات المتحدة لقيادة هذا الخيار بإجبار " الآخريــن " ونحــن مــن بينهم بالطبع !! على إعادة هيكلة كل شىء من قيم

وأفكـــار ومعـــتقدات وثقافـــة وسياسة واقتصاد واجتماع الخ، بما يتفق مع القيم الغربـــية دون أى مقاومة، وإلا سيكون الجزاء "صعبًا " للغاية !!. وهذا هو ما يُعنى بـــ " العولمة "، بالمعنى الجديـــد الذى يروج له أصحاب النوايا الطيبة . فالمعنى الجديـــد المقصود هو إلغاء الآخر نهائياً وهو " نحن "، لحساب التكيف مع المنظومة الغربـــية بالقيادة الأمريكية. والمطلوب منا بصراحة فى ظل هذا المعنى الجديد، أن ســـاير الغـــرب الرأسمالى اقتصادياً باعتباره الطريق الأوحد، وكذا مسايرته سياسياً بانتهاج نفس القيم السياسية وحقوق الإنسان وغير ذلك من تعددية سياسية ومنظمات غير حكومية .. الخ . وفوق هذا وذاك علينا أن ننسى التعددية العالمية "، والتوحد مع " الواحدية الغربية "، بما لها من قيم عليا، على الجميع الالتزام بها بغض النظر عـــن الميراث التاريخى الطويل، والثقافة الممتدة الجـــذور للشرق والعالم الثالث عموماً.

* ويتضـــح إذن أن " العولمة " دعوة لإلقاء التعددية، وإلغاء " الخصوصية "، وهـــذا هو المأزق الحقيقى للغرب فى هذه المرحلة والفكر الرأسمالى الليبرالى الذى هـــو فكر تعددى من الناحية الفلسفية، لكنه لا يعترف بالتعددية عند مواجهة "الآخر" لـــه . ومـــن ثم فان التأصيل العلمى لهذا التطور منذ الستينات يقودنا إلى أن هناك صراعًا بين " العالمية "، و " العولمة " .

فالعالمية : تعنى بالحفاظ على التعددية والخصوصية الثقافية، وتدعو إلى تبنى قضـــايا مشـــتركة تهـــم البشرية جمعاء دون تمييز باعتبار أن المصير مشترك . فالتنمـــية والعـــدل الاجتماعى قضية بالغة الأهمية لأن تضييق المسافة بين أغنياء العـــالم وفقـــرائه تعنى الطرفين، وخفض الصراعات العالمية، واحتواء الصراعات الإقليمية، وإنهاء التوترات، مسألة مشتركة فى نطاق الأمن العالمى والإقليمى، مسألة هامـــة ومشـــتركة، بالإضافة إلى قضية البيئة، وحقوق الإنسان دون تمايز ومراعاة الحدود الثقافية للشعوب، حيث أن هذا المفهوم واسع وتحت مظلته إشكاليات ضخمة تحتاج لمبحث آخر . ولذلك فان التجزئة المعتمدة من الغرب للاهتمام بقضايا محدودة كالمرأة والسكان والفقر والفساد، وغيرها، والدعوة لقطاعات داخلية فى بعض الدول النامـــية للاهـــتمام بها والصرف عليها بسخاء !!، فـــى نفـــس الوقـــت فان هـــذه المجتمعات الغربيـــة تعانـــى مـــن ســـلبيات خطيـــرة فى هذه الجوانب .

الخروج من المأزق : الدعوة المضادة

لاشـــك أن محصـــلة نهايـــة القرن العشرين، لا يمكن أن تقف بنا على انتهاء الصراع وسيادة طرف بصورة نهائية، لأن هذا ضد منطق الطبيعة ويرفضه التاريخ علـــى مـــدار حقبه المختلفة . لذلك فان دعوات فوكاياما إلى نهاية التاريخ بانتصار الرأسمالية الساحق، وصمويل هنتجتون الداعى لسيادة الحضارة الغربية بعد تصادم الحضـــارات للانصـــهار فـــى حضارة واحدة، و " توفلر " الذى يدعو إلى تجاوز

الموجة الثالثة وهى الديموقراطية، إلى الموجة الرابعة بسيادة تكنولوجيا الاتصالات بمـــا يملكه الغرب من هيمنة فى هذا المجال، وغيرهم، تؤكد أن الفكر الغربى يسير إلى إلقاء الآخر وتقويضه. ومن هنا فالدعوة إلى " العولمة " يسير فى هذا السياق . أمـــا " العالمـــية " وكمـــا سبق أن أشرنا، هى دعوى مغايرة ومضادة، ويسهم فى بلـــــورة معانيهـــا الحقيقيـــة التى تمتـــد إلى الستينات، حتى ولو كانت تعبيراً عن التفكير بالتمنى " Wishful - thinking "، التأكيد على كل ما هو مشترك، دون إلغاء التمايز والتعدد، ومراعـــاة الخصوصية . وأن هـــذه الدعوى لا يجب أن تخبو لحساب الاستخدام المشوه بدعوى " العولمة "

فالغـــرب لا يـــزال يســـعى للهيمنة وإلغاء الآخر، ويوظف بعضًا من مفكرينا لتحقـــيق أغراضـــه، والعالم الثالث لازال يعانى من خلل النظام الدولى بخروج أحد قطبـــيـــه مـــن معتـــرك الصـــراع الدولى، الذى كان يســـمح لـــه بحريـــة حركة كبـــيرة، ألا يحـــتاج الأمر ضبط استخدام " العولمة "، ومن يتفق معنا فى المضمون فليســـتخدم "العالمـــية " كدعـــوى مضادة لمضمون استعلائى، يراعى خصوصيات الثقافات، وحدود المسافات، وطموحات الشعوب، واحترام سيادة الدول التى يسعون إلى انتهاكها باسم التجارة العالمية، وغيرها .

إنـــنا فـــى حاجة إلى شحن أنفسنا بين آن وآخر لتدعيم إرادتنا، والثقة بأنفسنا، فنحن شعوب لها تاريخ يجب إيقاظه دائماً حتى لا ننسى ما قدمته حضارتنا للبشرية، ربما تولينا مشاعلها مرة أخرى .

** ** **



الفصل الثالث

" التكتلات الدولية "

فى ظل النظام الدولى المتغير

(المبحث الأول)

" التكتل الجديد لدول البحر الأسود " (*)

على الرغم من الخلافات العميقة فيما بين هذه الدول ، وعلى الرغم أن القاسم المشترك الذى يجمعهم معا هو البحر الأسود - أى يجمعهم الحوار الجغرافى أساسا - إلا أنهم لم يدخروا وسعاً للتجمع معا سعياً وراء الاتفاق على أسلوب يتفق وروح العصر لإدارة مصالحهم .

فقد التقت عدة دول فى اسطنبول بتركيا بناء على الدعوة الموجهة من الرئيس التركى السيد تورجوت أوزال فى أوائل هذا الشهر (يوليو) ، وذلك لإقرار وثيقة للتعاون فيما بين الدول المطلة والمجاورة للبحر الأسود. وبالفعل تجمعت إحدى عشرة دولة هى (تركيا واليونان وبلغاريا ورومانيا وألبانيا) إضافة إلى ست جمهوريات أخرى - كانت ضمن الاتحاد السوفيتى سابقاً - وهى : (روسيا ، وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا وأذربيجان وأرمينيا)، وتناقشت معا فى كيفية التعاون فيما بينهم ، وذلك بتشكيل " منطقة البحر الأسود للتعاون الاقتصادى" ، وبالفعل أسفر الاجتماع عن صدور بيان بإعلان التعاون والترابط بين هذه الدول فى المجالات الاقتصادية والتجارية وحل الأزمات والمعضلات المزمنة أو الطارئة. كما أن هذا الاجتماع كان تتويجاً لجهود ومباحثات سابقة امتدت إلى أكثر من عام ونصف ، وبالتحديد منذ ديسمبر ١٩٩٠ حيث بدأت المفاوضات فيما بين عدة دول مطلة على البحر الأسود بناء على دعوة الرئيس التركى ، وبالفعل استمرت المباحثات بين تركيا وبلغاريا ورومانيا ، والاتحاد السوفيتى قبل أن يتفكك فى نهاية ديسمبر ١٩٩١. ومع تقدم المفاوضات انضمت اليونان ، وألبانيا ، وانضمت ست جمهوريات من بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقاً ، إلى هذا التكتل الجديد .

وبالنظر إلى حقيقة العلاقات فيما بين دول هذا التكتل ، يمكن ملاحظة أن عوامل التناقض والنزاع فيما بينهم أكثر بكثير من عوامل التجمع، ومع هذا يلتقون على الحد الأدنى لما يمكن أن يتفقوا عليه متناسين - ولو بصفة مؤقتة - عوامل الخلاف المتجذر فيما بينهم . وهذا مرده بالتأكيد إلى طبيعة النظام الدولى فى مرحلته الجديدة الذى لم يعد يعطى وزناً إلا للتكتلات المختلفة ، وأن الدول - فرادى - تتراجع مكانتها وينخفض وزنها فى ظل هذا النظام الدولى المعاصر.

وإذا أشرنا إلى بعض هذه الخلافات فيما بين دول التكتل الجديد ، يمكن إيجازها فيما يلى :

(*) نشرت بجريدة صوت الكويت بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٢ .

- هــناك الخلاف المتأصل بين تركيا واليونان (وهو صراع تاريخى) تجدد بسبب غزو تركيا لقبرص عام ١٩٧٤ وبقاء قواتها فى شمال الجزيرة حتى الآن.
- وهناك النزاع المتأجج بين أرمينيا وأذربيجان حول منطقة " ناجور نوكاراباخ " الــتى تقـــع فى حدود أذربيجان جغرافيا وحدودياً إلا أن أغلبيتها من الأرمن ، ولازال النزاع قائماً .
- كذلك فهناك خلاف بين روسيا وبين مولدوفا حول منطقة "تزيد نيستر فيه" التى تســكنها جالــيات وجماعــات من الروس والأوكرانيين وهم ليسو من الأصل الرومانى – المولد ، الذى يشكل أغلبية سكان مولدوفا التى تأسست قبيل نشوب الحــرب العالمــية الثانــية علــى أرض رومانية وزعت وقسمت بين أوكرانيا المجاورة بموافقة قادة الاتحاد السوفيتى السابق .
- كمــا أن هــناك خلافــاً بين الألبانيين ، واليونان حول مصالح الجالية اليونانية الكبيرة فى ألبانيا وتدفق المهاجرين منها إلى اليونان .
- ولا يمكــن تجاهل النزاع الناشب حديثاً بين روسيا ، التى تريد أن ترث الاتحاد السوفيتى بالكامل ، وبين أوكرانيا التى تود فى اقتسام هذا الميراث مع روسيا . ولعــل فى الجدل القائم بينهما حول ملكية أسطول البحر الأسود خير تأكيد لهذا الخلاف الذى لم يحل نهائياً حتى الآن .

ولاشــك أن تفكــك الاتحــاد الســوفيتى أدى إلـــى زيادة حدة الخلافات بين جمهورياتــه ، خاصـــة المطلة منها على البحر الأسود ، وربما لو استمر الاتحاد السوفيتى لكان الأمر أقل حدة فى الخلاف فيما بين الدول المجتمعة باستثناء النزاع التركى اليونانى والذى يتوافر لدى قادة الدولتين الاستعداد لحله حالياً ، والدليل على ذلــك : الاجتماع المطول الذى عقد بين رئيسى وزراء البلدين لبحث إمكانيات حل هذا النزاع حول قبرص فيما بينهما .

ومع ذلك يبقى التساؤل الحقيقى : لماذا تلتقى مثل هذه الدول رغم أن النزاعات بيــنها أكــبر ممـــا لو قيست بمناطق أخرى يمكنها أن تشكل تكتلات مثيلة ، ومنها منطقتنا العربية ؟ بالتأكيد أن عنصر المصلحة القومية لكل طرف من هذه الأطراف الإحــدى عشــرة هو الذى غلب التعاون على الصراع فهذه المنطقة دخلت مرحلة التفكك والتمزق والتشرذم ، من خلال إثارة النزاعات القومية ، والحدود التاريخية ، والتركيــبات " الاثــنــية " لشعــوب هــذه البلــدان . فقــد شاهدنا يوغسلافيا – إحــدى الــرموز المؤسســة لتوحــيد العالم الثالث فى الشك المعروف بتجمع عدم الانحــياز – تــتفكك ، ويحــدث بين شعبها صراع ما كان يمكن تصور حدوثه ، وانقسمت إلى خمس جمهوريات .. والباقية تأتى .

كذلــك تشيكوسلوفاكيا ، وقد انقسمت إلى دولتين (التشيك ، وسلوفاكيا) وأساس التقسيم ، عرقى ، كما أن الاتحاد السوفيتى سبق أن تفكك ليخلق بتفككه هذا خريطة صراعات حدودية وعرقية بين جمهورياته .

وفى هذا الإطار ، سارعت هذه الدول بالاستجابة للدعوة التركية للالتقاء حماية لأمـــنها القومــــى المتمثل فى وحدة شعب كل دولة ، وتخفيف حدة النزاع مع الدول المجـــاورة ، كمـــا أن الالـــتقاء بهدف التعاون يمكن أن يكون مدخلاً لحل المشاكل القائمة بين هذه الدول من الآن فصاعداً. فالتعاون قد يخفف - إن لم يلغ- الصراع بيـــنهم . كما انم روسيا تستهدف أن يكون لها دور رائد حول حدودها، وكذا تركيا التى فكرت هذا الأمر ، وتطمع فى الدور القيادى أيضاً .

وكل هذا - بلا شك - يصب فى دعم هذه الفكرة ويخلق أرضية مشتركة من المصالح المتبادلة على كافة المستويات الاقتصادية والأمنية والسياسية بين أطراف هذا التكتـــل . ويكفى فى النهاية أن نشير إلى أن هذا التكتل سيوفر لأعضائه الأمان فى مواجهة عسف النظام الدولى .

وهذا يقودنا إلى التساؤل بشأن منطقتنا العربية التى تعد نزاعات أعضائها أقل بكثـــير من المناطق الأخرى : لماذا لا يلتقى زعماء دول هذه المنطقة التى تجمعها عوامـــل التعاون من تاريخ واحد مشترك ، ولغة واحدة ، وقومية واحدة ، وغيرها من عوامل التوحيد ؟ الإجابة عن هذا السؤال درست وبحثت ودار الحديث والجدل بشأنها كثيراً . ولكن يبقى القول بأن الدول التى تضم العديد من القوميات هى التى تتمزق ، فى نفس الوقت يفكر كثير من الدول التى لا يجمعها روابـــط التعـــاون أو القوميـــة فى أن يلقوا على المصالح المشتركة التى يحتمها العالم المعاصر .

وهـــذا يدعونا للتأكيد على أنه آن أوان اجتماع أصحاب القومية الواحدة ، وهم أبناء القومية العربية ، وآن الأوان للزعماء أن يدركوا عمق رسالتهم التاريخية فى هذه الفترة الحاسمة فى تاريخ العالم ، وآن الأوان لنا جميعاً - وفى المقدمة قادتنا - أن يتناســـوا الخلافات ، وأن يعرف كل طرف عربى حدوده ومصالحه ووزنه فى خضم النظام العربى .. حتى تظل الأمة العربية فى قلب التاريخ ، صانعة له ، بدلاً من المكوث على هامش التاريخ فتظل إرادتها غير فاعلة ، بل فى يد غيرها .

إن تكـــتل الـــبحر الأســـود الجديـــد الـــذى تكـــون رغم أن خلافات أعضائه وصراعاتهم أكثر بكثير من عوامل تعاونهم ، يفرض علينا أن تتجه منطقتنا العربية إلـــى التكـــتل الحقـــيقى باعتبار أن عوامل وحدتها وتعاونها أكثر بكثير من عوامل خلافاتها مهما كانت ، فهل من مجيب ؟

** ** **

(المبحث الثانى)

" الحلف الجديد فى الشرق العالمى وآفاقه " (*)

يمــر العــالم فــى الوقت الحاضر بمرحلة هامة فى تاريخه السياسى . ورغم ســرعة الأحــداث وعمــق التغيرات التى يشهدها ، إلا أن هذه المرحلة ربما تأخذ التســعينات كلهــا لينتهى القرن العشرون ، وقد تم تجهيز العالم كله للقرن الحادى والعشــرين بملامح جديدة تماماً . والمحلل السياسى وسط هذا التحول الهائل يحاول أن يلتقط الخيوط لينسج شيئاً قد يدل على معنى فى المستقبل ، وقد تضيع منه بعض الخيوط وسط تدافع الأحداث وتداعياتها المحسوبة وغير المحسوبة ، ومع ذلك يبقى أن هــذا المحلــل يواجه تحدياً صعباً كل يوم ؛ لأن التطور العالمى أضحى يتجاوز قدرة العقل البشرى على فهم وتحليل الواقع وعلى استطلاع المستقبل. ولذلك فإن ما يملكه المحلل ، إذن ، هو مجرد محاولة اجتهادية لقراءة جزء من الواقع وتداعياته المستقبلية.

ومــن بين ما يمكن الحديث عنه هو ذلك الحلف الجديد الذى يتكون فى الوقت الحالى تكوناً جنينياً وبشكل غير رسمى وغير علنى فى ذلك الجزء الهام من العالم وهــو الجناح الشرقى . فقد طالعتنا الصحف ووكالات الأنباء بأخبار عن الزيارة الهامــة الــتى يقوم بها ، بصفة رسمية ، السكرتير العام للحزب الشيوعى الصينى للــيابان ، قــبل نهاية الأسبوع الأول من شهر إبريل الحالى ، مصطحباً معه وزير الخارجية الصينى ، ووزير التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية ، وذلك بهدف الاحــتفال بالذكرى العشرين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، كما أنه من المقرر أن يلتقى (جيانج زيمين) – السكرتير العام للحزب الشيوعى الصينى– مــع رئــيس الــوزراء الــيابانــى (كيتشى ميازاوا) ، وكذلــك مــع الإمبراطــور اليابانــــى (إكهيتو) .

وهــذا يشير إلى أهمية الزيارة التى يقوم بها صاحب أرفع وظيفة فى الحزب الشيوعى الصينى ، كما أن اصطحاب كل من وزيرى الخارجية والتجارة الخارجية يؤكد أن الزيارة ليست لمجرد الاحتفال بإقامة العلاقات فيما بين الدولتين، وإنما هى لإجراء المباحثات وعقد الاتفاقيات على الصعيد السياسى والاقتصادى .

وقــد أكــد ذلــك (زيمين) فى بيان أصدره لدى وصوله إلى مطار هيندا فى طوكــيو، حيث أشار إلى أن العلاقات الجيدة بين البلدين لا تخدم مصالحهما فقط ، وإنمــا تؤدى إلى تحقيق السلام والاستقرار فى آسيا والمحيط الهادى والعالم بصفة

(*) نشرت بجريدة صوت الكويت بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٦

عامـــة . ولذلـــك ، فإنـــه سيناقش العلاقات الثنائية والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك خلال اجتماعاته مع رئيس الوزراء والإمبراطور اليابانى .

كمـــا أن الـــنمو الاقتصادى اليابانى جذب أنظار العالم ، وتكتسب خبرتها فى التنمـــية أهمـــية خاصة بالنسبة للصين ، ومن ثم فإنه يعرب عن أمله فى مزيد من التعاون الاقتصادى والتكنولوجى بين الجانبين .

وفـــى ضـــوء ذلـــك ، فإن الزيارة تكتسب عمقاً من خلال إحياء ذكرى إقامة العلاقـــات الدبلوماسية بين البلدين ، وفى هذه إشارة إلى إقرار ضرورة تقوية هذه العلاقات فى الحاضر والمستقبل . وإن اصطحاب السكرتير العام للحزب الشيوعى لوزيرى الخارجية والعلاقات الاقتصادية فى زيارته يحمل دلالة الاهتمام بالجانبين السياســـى والاقتصـــادى ، وليست مجرد زيارة بروتوكولية . والأكثر من ذلك أن هناك مقابلات رسمية ستتم مع رئيس الوزراء اليابانى والإمبراطور اليابانى أيضاً، وهو ما يعنى أهمية الزيارة فى التمهيد لتطوير العلاقات بقوة فيما بين البلدين .

وبالتعرف على أهداف كل من الطرف اليابانى والطرف الصينى يتضح أن : " الطـــرف الـــيابانى يســـعى إلى حل مشاكله مع الجيران ، خاصة أن هناك مطالبة صينية علنية بجزر (دايو يوتاى) غرب أوكيناوا التى تدعى طوكيو السيادة عليها ، وهـــذا يذكـــرنا بالسعى لاستعادة جزرها من الاتحاد السوفيتى (قبل تفككه)، والآن الســـعى مستمر مع روسيا الاتحادية . ومن ثم فإن تعميق العلاقة مع الصين ربما يـــؤدى إلـــى حـــل هذه المشكلة بصفة نهائية . كذلك فإن اليابان تسعى إلى تعميق نفوذهـــا فـــى مـــنطقة جنوب شرق آسيا والمعروفة بمنطقة " النمـــور الخمســـة " وهــــذا لا يـــتأتى إلا بـــتهدئة العلاقـــات مع الصين وتعميقها حتى يتكون الحلف الاقتصادى الذى تسعى اليابان إلى قيادته عالمياً لتحرز به أهدافاً سياسية إلى جانب الأهـــداف الاقتصادية المعروفة . إضافة إلى سعى اليابان الهادئ ظاهرياً إلى إثبات الوجـــود فى خريطة النظام الدولى الجديد ليتحول ما هو شائع عن اليابان بأنها قزم سياســـى إلى طرف منافس فى هذا النظام . وهذا يحتاج إلى ضرورة تقوية الوجود السياسى لليابان فى الشرق العالمى حتى تؤخذ فى الحسبان عند إعادة النظر فى بناء هيكل مجلس الأمن ، خاصة أنها عرضت مطلبها بضرورة أن يكون لها مقعد دائم فـــى هذا المجلس يتفق مع مكانتها الدولية الحالية ، وهى إذ تعرض ذلك لا تعرضه باعتـــباره مجـــرد مطلـــب ، بـــل علـــى العكس : تصر عليه باستماتة كما أكدت تصريحات وزير خارجيتها عند انعقاد قمة مجلس الأمن الأخيرة .

وعلـــى الطرف الصينى ، فإنه يسعى إلى تدعيم عملية التحديث التى يقوم بها علـــى المســـتويين الاقتصـــادى والعسكرى ، وهذا يحتاج إلى مساعدات اقتصادية وتكنولوجية من اليابان خاصة لتفوقها وقربها من الصين أساساً .

كمـــا أن الصـــين – وهـــى تتمســـك بالفكر الشيوعى مع بعض الإصلاحات الاقتصـــادية البسيطة– تضطلع بمهمة البديل للاتحاد السوفيتى الذى انهار، ومن ثم

فهـــى مطالبة بأن يكون دورها العالمى مستقلاً ونشطاً وليس تابعاً للسياسة الغربية. ومـــن ثم فلكى تمارس هذا من خلال مقعدها الدائم فى مجلس الأمن عند بحث أية مشـــكلة عالمية أو إقليمية لابد أن تكون قادرة معلى مواجهة الضغوط الغربيـــة ، وهـــــذا لا يـــتأتـــى إلا مـــن خـــلال تدعيـــم التحالف مع اليابان الجار والصديق القديم .

ولذلك فإن الصين من خلال برلمانها تسعى إلى ممارسة الضغوط على اليابان حـــتى يـــتحقق الـــتحالف العضوى بين الطرفين الصينى واليابانى . وتخضع هذه الضغوط فى مطالبة البرلمان الصينى لليابان بسداد (١٨٠) مليار دولار تعويضات للخســـائر المدنـــية خـــلال الحرب العالمية الثانية ، وكذلك المطالبة الصينية العلنية بجـــزر (دايويوتـــاى) غرب أوكيناوا. ورغم غضب اليابان من ذلك ، إلا أنها تجد نفســـها وقد تفاعلت مع هذه المطالب بأسلوب آخر وهو تعميق العلاقات فيما بينهما بهـــدف تهدئة مثل هذه الأمور والتى تتفق فى النهاية مع الأهداف التى تتطلع إليها كل من الدولتين .

ولو تذكرنا الزيارة التى قام بها جورباتشوف (الزعيم السوفيتى السابق) لليابان فـــى العـــام الماضـــى ، مطالباً اليابان بمساعدات مالية ضخمة ، وواجهته اليابان بضرورة حل مشكلة الجزر اليابانية التى يستحوذ عليها الاتحاد السوفيتى ، وفشلت هـــذه الـــزيارة ، إلا أنه يبقى إشارته الهامة آنذاك إلى ضرورة تكون حلف دفاعى يضم اليابان وجنوب شرق آسيا والاتحاد السوفيتى باعتبار أن هناك مصالح مشتركة بين دول هذه المنطقة .

والواقـــع يشـــير إلى إمكانية تحقيق هذا الهدف بإقامة هذا الحلف الجديد الذى ســـيبدأ باليابان والصين ويضم إليه دول جنوب شرق آسيا وبقايا الاتحاد السوفيتى، ســـواء أكانـــت جمهوريات آسيا السوفيتية الست ، أو روسيا الاتحادية نفسها. وقد يكـــون هذا تجاوزا للواقع بعض الشىء ، إلا أن الملامح تشير إلى إمكانية حدوث ذلك، وان تحققه قد يسهم فى تدعيم التوازن العالمى إلى حد كبير .

** ** **

(المبحث الثالث)

إعادة بناء حركة عدم الانحياز (*)

فـــى وســط موجات التغير التى يشهدها العالم اليوم امتداداً للسنوات الأخيرة، أصـــبح المطــروح الآن امتداداً لهذا التغير العالمى ، أن يعاد النظر فى حركة عدم الانحـــياز التى تأسست فى اجتماعات تمهيدية فى الخمسينات ، وبدأت أولى لقاءاتها الجماعية على مستوى القمة فى بلجراد – يوغسلافيا فى يونيه ١٩٦١ .

وفـــى الأعـــوام الـــثلاثة الأخيرة ، بدأت اطروحات عديدة بشأن مستقبل هذه الحـــركة ، وعلـــت الأصوات بإلغاء وجود الحركة لافتقاد مبررات إنشائها. ويبرر أصـــحاب هـــذه الأصوات الداعية لإلغاء الحركة ، بأن الحرب الباردة بين الشرق والغرب قد انتهت ، وأن إحدى الكتلتين وهى الاتحاد السوفيتى قد تفككت ، وبالتالى فعـــدم الانحـــياز أصبح غير قائم . وعلى الجانب الآخر ، يطرح كثيرون ضرورة تنشيط الحركة ، وإعادة النظر فى بعض مبادئها وفلسفتها ، والسعى نحو خلق آليات جديدة تقوى وجود هذه الحركة وتجعلها أكثر فاعلية ... الخ .

ولاشـــك أنه لابد من التسليم بداية بأن العالم الذى نعيشه لم يعد هو العالم الذى ولـــدت فيه حركة عدم الانحياز التى شيدت فكرياً على مبادئ الاستقلال والمساواة فـــى الحقـــوق ، والتعاون بين شعوب الدول النامية رغم التعددية التى تعيشها هذه الدولـــة لاخـــتلاف نظمهـــا السياســـية والاقتصادية والاجتماعية،والسعى نحو عدم الارتباط بأى من الكتلتين الكبيرتين،والسعى نحو عدم الاشتراك فى الأحلاف.

فعـــالم الخمسينات كان يموج بحرب باردة بين الشرق والغرب دخلت مرحلة الهدوء التام منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن ، وترسخت بتفكك الاتحاد السوفيتى فـــى نهايـــة عام ١٩٩١ . وعالم الخمسينات كان يشهد ظاهرة التخلف الاقتصادى والاجـــتماعى والسياســـى لـــبلدان العالم الثالث ، وسعت الحركة إلى مواجهة هذه القضـــايا الحياتـــية لأعضـــائها ، ومن ثم دخلت فى مواجهات مع دول الاستعمار الجديـــد، الذى ورث الاستعمار التقليدى لكن بآليات جديدة فى الاستعمار الاقتصادى والـــثقافى وغـــيرهما . ولكن دول العالم النامية أعضاء الحركة لازالوا حتى الآن يعايشـــون الـــتخلف الاقتصـــادى ، وإن حققـــوا درجـــة أفضل مما كانوا عليه فى الخمســـينات ، إلا أنهـــم بالمقارنـــة بدرجات التطور والتقدم التكنولوجى فى الدول المـــتقدمة يصـــبح هذا التقدم المحدود بلا معنى يذكر. وأضيفت بالتالى آلية جديدة للسيطرة على مقدرات هذا العالم النامى ، وهى آلية الهيمنة التكنولوجية .

(*) نشرت بجريدة صوت الكويت بتاريخ ١٩٩٢/٩/٨ .

وفـــي الوقـــت الـــذى يشار فيه إلى الاتحاد السوفيتى باعتباره إحدى القوتين المتصــــارعتين فى العالم قبل أن يتفكك ، فإن السؤال الجوهرى : وماذا عن القوى الجديدة التى تتبلور الآن على طريق اعتبارها قوى عظمى يمكنها منافسة الولايات المتحدة ، وهى : اليابان ، والصين ، وألمانيا الموحدة ، بل أوروبا الموحدة ، دون تناسى استمرارية الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى ولكن فى صورة دولة روسيا التى تمـــــر بمرحلة انتقالية ؟. ومن ثم فإن العالم لم تختف منه ظاهرة تعدد الأقطاب ، ولا يمكن اختزال كل هذا التعدد فى قطب واحد مهما كانت قوة وهيمنة هذا القطب فـــى الوقـــت الحاضر . ولذلك فإنه فى الاعتبار ، أن تمارس الهيمنة من قبل هذه القـــوى الكبرى على مقدرات الأمور فى العالم الثالث . بعبارة أخرى : فإن العالم وإن شـــهـــد تغـــيـــراً فــــى ترتيــــب أوضاعـــه ، إلا أنـــه لا يشهـــد تغيـــراً جذريـــاً فى الوقت الحاضر ، وبالتالى ليس من المنطق أن يطالب البعض بتفويض حـــركة عـــدم الانحيـــاز بحجـــة هـــذه التغيرات ، وكـــأن العالـــم فـــى طريقـــه إلـــى الاستقرار على هذا التغير .

ويذكـــرنا ذلـــك بأنه فى أعقاب التقاء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى عـــامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، بهـــدف تحقيق الوفاق فيما بينهما ، محاولين وضع حد نهائى للحرب الباردة المشتعلة بينهما ، أن خرجت أصوات ، أيضاً ، تشير إلى أن العـــالم يدخل مرحلة السلام النهائى بين الشرق والغرب ، وأن فكرة عدم الانحياز تصبح بلا قيمة .

وقد أثبتت الأحداث خلاف ذلك خلال السبعينات ، حيث توترت العلاقات مرة أخرى بين الشرق والغرب ، واستمرت خلال النصف الأول من الثمانينات إلى أن جـــاء جورباتشـــوف للحكم فى مارس ١٩٨٥ ؛ فهدأت هذه الحرب الباردة وتحقق وفاقـــاً جديداً بين العملاقين انتهى باختفاء الاتحاد السوفيتى كقوة منافسة فى الوقت الحاضر . وأثبتت الأحداث ، إذن ، أن هذه التصورات إنما تعبـــر عـــن عدم قراءة جـــيدة ودقـــيقة لمجمل التطورات والتغيرات التى يشهدها العالم بين فترة وأخرى ، فمـــن يدريـــنا بما يمكن أن يحدث فى الغد بين الولايات المتحدة وغيرها من القوى الأخرى ؟

كذلك فإن عالم اليوم ، من ناحية أخرى ، أصبحت تشد انتباهه قضايا متجددة ، وتتمثل فى الديون ، والبيئة ، والفقر ، وغيرها . ولاشك أن نصيب العالم الثالث من هذه القضايا كبير جداً ، وحوار الشمال والجنوب يعبر عن استمرارية القضايا التى تواجه غالبية دول العالم الثالث .

فـــى ضـــوء كل ما سبق ، فإن حركة عدم الانحياز يتحتم استمرارها ، حيث يمكـــنها أن تلعـــب دوراً نشـــطاً فى ظل تطورات النظام العالمى ، تحقيقاً لأهدافها التقلـــيدية فـــى الاستقلال والتحرر الاقتصادى والسياسى وتحقيق السلام والتعايش السلمى بين شعوب العالم ، وكذلك تحقيقاً لأهداف جديدة فى خلق التقدم الاقتصادى

والسياســـى والاجـــتماعى لأعضائها ، ومواجهة مشاكل التخلف والديون والفقر فى مواجهة العالم المتقدم .

وهـــى بالتالى تستطيع أن تطرح نفسها باعتبارها قوة كبيرة تشكل أداة ضغط على النظام العالمى بما يحول دون استمرار هيمنة إحدى قواه العظمى أو أكثر من ذلك عندما تتبلور وضعية القوى الجديدة .

فالعالم – كما سبق الإيضاح – لم يتحول عن الثنائية القطبية إلا بدرجة بسيطة ومؤقـــتة ، وهو فى طريقه إلى التعددية القطبية ، ووارد إذن هيمنة هذه القوى على مقـــدرات العالم الثالث والحيلولة دون تقدمه . إضافة إلى أن القضايا المشتركة التى جمعـــت العالم الثالث فى حركة عدم الانحياز لازالت قائمة وتتجدد وتحتم استمرار هذه الحركة .

وإذا كـــان البعض يسعى لتقويض الحركة حتى تتاح الفرصة الكاملة لانضواء أعضائها تحت أحلاف وتكتلات جديدة يجرى الإعداد لها الآن ، فإن هذا أيضاً يحتم اســـتمرار الحركة . وهذا هو التحدى الذى على قادة دول هذه الحركة أن يدركوه . أى أن اســـتمرار الحـــركة حـــتمى ، ولكـــن الأداء الحالى غير المؤثر سيقوى من أصـــحاب الأصوات المنادية بإلغاء الحركة ، وهذا ما يتطلب منهم السعى الدءوب لإعادة الدم فى شرايين الحركة ، بما يضفى عليها الحيوية والتأثير فـــى مجريـــات أمـــور الـــنظـــام العـــالمـــى الـــذى يشهـــد بعض التغيير . ولاشك عندى إن إمكانيات تطوير أداء حركة الانحياز كبيرة ، ولا ينقصها إلا الترجمة العملية لدور مؤثـــر وفعـــال يعيد للأذهان وللواقع العملى فى عالم اليوم أمجاد هذه الحركة فى الخمسينات والستينات .

وفى المعنى الأخير : فإن حركة عدم الانحياز لابد من استمرارها ، مع السعى نحو إعادة البناء .

** ** **



(الفصل الرابع)

" الوحدة الأوروبية كقطب دولى مستقل "



(المبحث الأول)

" الفرنسيون يحددون مستقبل أوروبا نحو الوحدة "(*)

كل الأنظار تتجه الآن إلى فرنسا ، حيث تجرى عملية الاستفتاء الشعبى على معـاهدة " ماسـتريخت " ، خاصة ان استطلاعات الرأى المنشورة - حتى الآن- تشـير إلـى ارتفـاع نسبة المعارضين لهذه المعاهدة . وهذا يدل على مدى الثقل الفرنسى فى المجموعة الأوروبية من جانب ، كما يعنى أن الموافقة الفرنسية تؤكد إمكانـية تجاوز الرفض الدانمركى للدخول فى المعاهدة من جانب آخر ، بالإضافة إلى أن هذا الترقب وتلك المتابعة - فى المعنى الأخير - يشيران إلى مدى إمكانية مـيلاد قـوة عالمية جديدة يمكنها أن تمارس دور القطب العالمى فى الفترة القادمة فيما لو وافقت فرنسا ، وهذه القوة هى " أوروبا الغربية الموحدة ".

فـى ضـوء ذلـك الاهتمام الواسع ، وفى ضوء استطلاعات الرأى الفرنسية المتبايـنة بين الرفض والقبول بين يوم وآخر لهذه المعاهدة - نسلط الأضواء على الآثـار المخـتلفة التى يمكن توقع حدوثها فى حالة رفض الشعب الفرنسى فى هذه المعاهدة أو قبولها .

بدايـة: نشـير إلى أنه منذ توقيع معاهدة (ماستريخت) فى ختام اجتماع القمة الأوروبـية لاثنتى عشرة دولة فى هولندا فى التاسع من ديسمبر عام ١٩٩١، وهذه الدول تسعى تباعاً للحصول على موافقة برلماناتها وشعوبها للتصديق النهائى على المعاهـدة والعمـل بهـا مـع بـدء العـام الجديد ١٩٩٣، حتى تستطيع إتمامها قبل عام ٢٠٠٠ .

ولاشـك أن اللطمـة الأولى لهذه الاتفاقية كانت من جانب الدانمارك ، حيث رفضها الشعب الدانماركى فى استفتاء عام فى ٢ يونيه الماضى بنسبة بسيطة قدرها ٥٠,٧% مـن إجمـالى عـدد الناخبين ، وكان لهذا الرفض صدى كبير فى جميع الأوسـاط الأوروبـية والعالمـية ، إلا أن فرنسا بادرت بالتصديق عليها من خلال برلمانها ، وحددت يوم ٢٠ سبتمبر لإجراء استفتاء شعبى عليها ، ثم ما لبثت ايرلندا أن أعـادت الروح أيضاً إلى المعاهدة بعد موافقة شعبها فى استفتاء عام فـى ٢٩ يونيه الماضى ، وسيستكمل برلمانها المسألة بالتصديق عليها قبل نهاية هذا العام .

ثـم توالت موافقة اليونان عليها - دون استفتاء شعبى - فى ٣١ يوليو، وقبلها فـى ٢ يولـيو صـدقت لوكسـمبورج عليها دون استفتاء شعبى . أما بقية الدول الأوروبية وهى : بريطانيا ، وألمانيا ، وبلجيكا ، وإيطاليا ، وهولندا ، والبرتغال ،

(*) نشرت بجريدة العالم اليوم بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٢ .

وأسبانيا ، فإن برلماناتها ستوافق عليها خلال الأسابيع القادمة وحتى نهاية العالم وبدون استفتاء شعبى عليها .

ومن ثم يتضح أن الاستفتاء الشعبى فى فرنسا حول المعاهدة يشكل حجر الزاوية فى الموضوع ، حيث إن نتيجته ستؤثر على مواقف الدول السبع المتبقية عند مناقشة برلماناتها للمعاهدة . ومن المسائل المهمة التى يجب معرفتها أن هذه المعاهدة التى تم إطلاق تسميتها نسبة إلى المدينة التى عقدت فيها اجتماعات القمة بهولندا وهى (ماستريخت) فى ديسمبر الماضى (١٩٩١) لم يكن متوقعاً أن يتم الاتفاق على بنودها بالسرعة التى شهدناها فى ماستريخت ؛ بسبب حجم الخلافات بين أطرافها . ولكن جاء تفكك الاتحاد السوفيتى الذى بدأ بإعلان ثلاث دول سوفيتية وهى (روسيا أوكرانيا وروسيا البيضاء) عن تكوين كومنولث فيما بينها وبعيداً عن الاتحاد السوفيتى قبل عقد القمة الأوروبية بيومين - بمثابة المعجل للرؤساء الأوروبيين بأن يسارعوا بإنجاز هذا الاتفاق التاريخى لإتمام الوحدة الأوروبية ؛ لكى تتولى دورها العالمى الذى يتفق ووزنها التاريخى والحضارى ، ومن ثم اتسعت المناقشات وإدارة الخلافات بين الأعضاء بمرونة كافية ، أوصلتهم جميعاً إلى المعاهدة التى نصت على التوحيد الاقتصادى ، والنقدى، وكذا التوحيد السياسى والدفاعى (العسكرى) . وذلك ابتداء من عام ١٩٩٣ وحتى نهاية هذا القرن لتتحقق الوحدة تماماً قبل عام ٢٠٠٠ . ووسط المنافسة العالمية بين القوى والتكتلات الاقتصادية ، فإن عدم استمرار أوروبا فى الطريق نحو إتمام الوحدة بين دولها وتنفيذ بنود معاهدة ماستريخت ، سيقضى تماماً على الحلم الأوروبى فى توفير القدرة الجماعية على مواجهة العملاق الاقتصادى اليابانى، والعملاق الاقتصادى الأمريكى الذى تكون أخيراً من ثلاث دول هى : الولايات المتحدة ، وكندا ، والمكسيك ، كما أن هذا سيؤدى إلى تراجع شديد فى المكانة السياسية لأوروبا الغربية ويفتح الباب أمام " التطرف " السياسى - بالمعنى القديم - أى: ظهور دول نازية مرة أخرى تهدد السلام الأوروبى والعالمى معا. كذلك فإن التراجع عن الاتفاقية يشير إلى القضاء التام على التجربة الأوروبية التى امتدت (٣٥) عاماً ، وأصبحت نموذجاً تسعى كل التجمعات للأخذ به والاقتداء بخطواته التى تبدأ بالاقتصاد لتنتهى بالوحدة السياسية . وفى المعنى الأخير ، فإن رفض الاتفاقية سيعنى أفول النجم الأوروبى فى ظل واقع العالم الجديد ، وقد تسير أوروبا الغربية فى نفس الطريق الذى سارت فيه أوروبا الشرقية فى الأعوام الثلاثة الأخيرة ، أى أنها ستشهد ظاهرة التفكك التى شهدتها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى. وعلى العكس فيما لو أنه قد تمت الموافقة على المعاهدة ، فإن تاريخاً جديداً ستعيشه أوروبا ، باعتبارها قطباً جديداً يعيد مجدها التاريخى - على المستوى السياسى والاقتصادى والعسكرى - تستطيع من خلاله أن تنافس القطب الأمريكى والقطب اليابانى وأى أقطاب أخرى فى طريقها للتشكل كالقطب الصينى

أو عــودة القطب السوفيتى ممثلاً فى روسيا . ومن هنا تأتى أهمية الجهود المبذولة مــن جانب بريطانيا ومحاولات ميجور فى تصريحاته لفت أنظار الفرنسيين لأهمية موافقــتهم علــى الاتفاقــية ، وكذلك الجهود التى يبذلها المستشار الألمانى (كول) لتشــجيع الشعب الفرنسى على تأييد الاتفاقية من خلال مشاركة الرئيس ميتران - علــى الهــواء ، ومــن خلال الأقمار الصناعية - فى إدارة الحوار مع معارضى الاتفاقية لتوضيح الأمر لهم . كل هذا يدل دلالة واضحة على مدى الأهمية المعلقة على تأييد الشعب الفرنسى للمعاهدة . إضافة إلى ذلك ، فإن الرئيس (ميتران) يبذل جهداً كبيراً فى إقناع الشعب الفرنسى بضرورة الموافقة على المعاهدة ، لدرجة أنه أشار بكون الموافقة على الاتفاقية لا تتعلق بشخصه ، بل الشعب الفرنسى وأوروبا كلهــا ، وأن الموقف من الاتفاقية لا يجب أن يرتبط برفض بعض قطاعات الشعب الفرنســى له أو لسياساته الاقتصادية .وبنفس القدر الذى أسهمت فيه أحداث الاتحاد السوفيتى وتفككه فى التعجيل بالموافقة على معاهدة ماستريخت بسرعة، فإن توقيع اتفاقــية مــنطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك والتى عرفت باســم (النافتا) فى الشهر الماضى (أغسطس) سيؤثر على تصويت الشعبى الفرنسى علــى المعــاهدة والــتى تعد حجرة الزاوية فى استكمال الموافقات الأوروبية على ماستريخت فى الأسابيع القادمة .

** ** **

(المبحث الثانى)

" المحور الألمانى الفرنسى

يقود قطار الوحدة الأوروبية " (*)

لاشك أن مشروع الوحدة الأوروبية الذى يجرى استكمال مقوماته القانونية أو الدستورية بموافقة الدول الأعضاء فيه خلال هذا العام حتى نهايته – يواجه مصاعباً ، وتحيطه مجموعة من الشكوك ، إلا أن هذا لا يعنى أن قطار هذه الوحدة سيتوقف أو سيتجه وجهة أخرى ناحية التمزق الأوروبى .

فالعوامل المحيطة على المستوى الإقليمى والدولى رغم ما تلعبه من دور فى إظهار هذه الشكوك ، إلا أن نفس العوامل والمتغيرات المختلفة هى التى تشير إلى ضرورة إتمام هذه الوحدة ، بل وتساعد على الإسراع بإتمامها.

وكما هو واضح منذ أن اجتماع قادة الدول الاثنتى عشر الأوروبية فى ديسمبر ١٩٩١ بماستريخت لمناقشة مشروع الوحدة الذى عرف فيما بعد باسم المدينة التى عقد فيها الاجتماع وهى " ماستريخت " عاصمة هولندا ، وكانت مساحة الخلافات بينهم كبيرة قبل عقد الاجتماع ، تصادف تزامن الاجتماع مع بدء إعلان تكون دول الكومنولث من ثلاث دول سوفيتية بديلاً عن الاتحاد السوفيتى ، فانحسرت الخلافات، وتحولت الدول المتشددة وخاصة بريطانيا إلى دول مرنة ، وتنازلت أطراف أخرى عن جزء من آرائها ، مما عجل بإعلان ماستريخت ، على عكس كل التوقعات التى كانت تشير إلى احتمالات فشل اجتماع رؤساء هذه الدول .

كذلك فإنه فى نفس الوقت الذى سعت فيه الولايات المتحدة إلى الحيلولة دون أن يأتى الاستفتاء الفرنسى مؤيداً للوحدة بأساليبها الخاصة داخل فرنسا، إضافة إلى مساعيها بسرعة تكوين اتفاقية للتجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية المعروفة باسم (نافتا) وتضم الولايات المتحدة وكندا، والمكسيك – فى نفس الوقت، فإن هذا قد ساعد على زيادة نسب المؤيدين الفرنسيين لمعاهدة ماستريخت ، فأسفر الاستفتاء عن : التأييد بنسبة ٥١% .

ومنذ أن أعلن عن النتيجة الإيجابية للاستفتاء الفرنسى ، والجهود تبذل من هنا وهناك داخل أوروبا إما لتدعيم مشروع الوحدة والسعى نحو استكمال الموافقات من

(*) نشرت بجريدة " العالم اليوم " بتاريخ ١٩٩٢/١١/٨م .

بـــاقى الدول الأوروبية وعددها (٦) دول ، أو لمحاولة تدعيم الشكوك حول جدوى هذه الوحدة . والمعركة بحق دائرة فى أوروبا فى الوقت الحاضر .

وفى تقديرنا ، فإنه بالموافقة الفرنسية فى الاستفتاء الشعبى على إقرار المعاهدة فـــى ٢٠ سبتمبر الماضى – وهذا ما توقعناه فى مقال سبق نشره قبل الاستفتاء – يكـــون تـــأكد أن القطار سائر فى الطريق . والسبب فى هذا يرجع أساساً إلى ذلك الدور الإيجابى الذى تلعبه كل من ألمانيا وفرنسا فى قيادة هذا القطار .

والمتتبع للجهود المبذولة من جانب الدولتين يستطيع أن يلاحظ هذا ، فمنذ أن اتحـــدت الألمانيـــتان فـــى دولة واحدة مع نهاية عام ١٩٩٠ وهناك مساع واضحة لألمانيا الجديدة أن تمارس دوراً إيجابياً قائداً على مستوى أوروبا أساساً ، فى نفس الوقـــت الذى تمارس فيه فرنسا هذا الدور القيادى ، فتعانقت الدولتان معا وقد برز ذلـــك فـــى التنســـيق المستمر بينهما ، وعلى مستوى القمة (رئيسى الدولتين). فتم التنســـيق بيـــنهما قـــبل عقد معاهدة ماستريخت ، ووصل التنسيق إلى ترتيب كيفية مواجهـــة بريطانيا التى كانت تسعى إلى عرقلة الوحدة أو على الأقل تأجيلها بعض الوقـــت . وإلى أن أعلنت الوحدة فى ديسمبر ١٩٩١ استمرت الدولتان فى مباشرة تنسيقهما من أجل الحفاظ على قوة الدفع نحو ترجمة مشروع الوحدة الأوروبية .

ولعل أهم ما يجب الإشارة إليه هنا : أن مشروع الوحدة قد نص على ضرورة إنشاء " جيش أوروبى موحد " فى إطار البعد الأمنى العسكرى لأوروبا.

ومن ثم ، فإن رئيسى الدولتين (كول وميتران) قد سارعا بعقد مؤتمر قمة فيما بيـــنهما فـــى بـــاريس فى شهر مايو الماضى ، أسفر عن اتفاقهما على إنشاء قوة عسكرية ألمانية – فرنسية مشتركة قوامها (٤٠) ألف جندى من الدولتين ، على أن تكـــون مديـــنة ستراسبورج الفرنسية مقراً لها ، وأن هذه الورقة تعد النواة الأولى لجـــيش أوروبى موحد يدافع عن أمن ومصالح دول المجموعة الأوروبية ، إضافة إلى أنها مفتوحة لمشاركة كافة دول المجموعة الأوروبية الاثنتى عشرة .

وفـــى الوقت الذى يحذر فيه كل من الرئيسين (ميتران ، وكول) من أن تفتيت أوروبا هو البديل لعدم الموافقة على معاهدة ماستريخت أو لعدم ترجمتها فى الواقع العملـــى ، فإن مؤتمر القمة الطارئ للدول الاثنتى عشرة الذى انعقد فى برمنجهام ببريطانـــيا يـــوم ١٦ أكتوبر الماضى قد أخذ هذا التحذير فى الاعتبار، ويؤكد ذلك اتفـــاق الدول مجتمعة على ضرورة تنفيذ اتفاقية ماستريخت بالشكل والطريقة التى تناسبها والتى تؤدى فى النهاية إلى تطبيقها .

ومـــن ثـــم ، فإن القيادة الفرنسية الألمانية للقطار الأوروبى فى مساعيها تجاه تحقـــيق الوحـــدة سيصادفها النجاح ، لما تشكله هذه القيادة من قدرة على ممارسة الضـــغوط على بريطانيا خاصة ، وبقية الدول الأوروبية الأخرى . وقد اتضح هذا فـــى المعـــركة الـــتى دارت بشأن الاتفاقية داخل حزب المحافظين، والتى حسمها التصـــويت لصـــالح الموافقة على الاتفاقية دون أن تفقد دولها ذاتيتها لصالح سلطة

مركزية أوروبية ، وهو ما وعد به جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى ، وذلك مـــن خـــلال إشـــادته بأن معاهدة ماستريخت. لن تقود إلى خلق دولة واحدة هى : الولايات المتحدة الأوروبية.

ومـــع ذلـــك ، يبقى أن المعركة ستظل محتدمة بين الاتجاهات المؤيدة للوحدة والاتجاهات الرافضة إلى أن يتم تصديق بقية الدول الأوروبية على المعاهدة ، وذلك إلـــى أن يتم انعقاد مؤتمر القمة للدول الاثنتى عشرة فى أدنبرة فى ديسمبر القادم ، والذى من المؤكد أنه سيحسم معركة الوحدة نهائياً. وفى نفس الوقت ، فإن المتوقع خـــلال الفترة القادمة أيضاً أن يلعب التحالف الفرنسى الألمانى دوره فى تدعيم تيار الوحـــدة بشـــكل حاسم ، وسيسهم هذا التحالف بين كل من فرنسا وألمانيا فى قيادة الوحدة الأوروبية وسط العواصف الحادة .

** ** **

(المبحث الثالث)

" حدود وتأثيرات التنافس الأمريكى - الأوروبى " (*)

علـــى مدار ثمانية عشر عاماً ، ومنذ عام ١٩٧٥، ينعقد بانتظام وسنوياً وفى شـــهر يوليو تحديداً ، مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع الكبرى فى العالم. ويتطلع العالم كله للقرارات التى يتمخض عنها هذا المؤتمر لما لها من تأثيرات خلال العام المقبل على النظام العالمى .

ويلتــقى هذا العام السبعة الكبار فى ظروف مختلفة تماماً عن العام الماضى، فقد انعقد المؤتمر وقد تفكك الاتحاد السوفيتى تماماً وبشكل رسمى وأصبحت روسيا وهى كبرى جمهورياته ووريثته الحقيقة وقد طرحت عضويتها للمؤتمر هذا العام ، على عكس العام الماضى الذى انعقد وقد دعى للحضور والمشاركة فحسب الرئيس الســوفيتى جورباتشــوف وكان أشبه " بالرجل المريض " الذى يلهث فى اللحظات الأخيرة من حياته وراء أى وصفة علاجية علها تضع حداً لآلامه الكبيرة .

كذلك ينعقد المؤتمر فى ظل تنافس أوروبى أمريكى على قيادة العالم أو التأثير علـــى مجرياته كل من وجهة نظره . وهذا شئ جديد ، حيث كانت تنعقد مؤتمرات القمـــة لرســم السياســة الجديــدة للعالم الرأسمالى فى مواجهة التكتلات الأخرى خصوصـــاً التكتل الشرقى بزعامة الاتحاد السوفيتى.وهنا لا يجب أن ننسى أن هذا المؤتمـــر قـــد انعقد أساساً فى عام١٩٧٥ كرد فعل إزاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تمخـــض عـــنها مـــن إرادة عربية استطاعت أن تمنع تصدير البترول إلى الغرب لتحقـــيق أهـــداف سياســـية فى خدمة الصراع العربى الإسرائيلى . ومن ثم سارت الأمـــور علـــى هـــذا النحو ، حيث يجتمع السبعة الكبار للتنسيق فيما بينهم حتى لا يتعرضوا لموقف مشابه من الدول الصغرى التى تمتلك المواد الأولية . ومن ثم فإن هؤلاء الكبار كانوا يتحركون بالتنسيق بينهم لحماية أنفسهم ، ولكن فى ظل الظروف الجديـــدة وعـــبر تغيرات هائلة فى النظام العالمى خلال السنوات الأخيرة بالذات ، تغـــير مسار اجتماعات القمة للدول الصناعية وبدأنا نشهد تباينات فعلية فى مواقف هذه الدول إزاء بعضها البعض تصل فى توصيفنا إلى حد التنافس على قيادة العالم أو التأثـــير فى مجرياته وفقاً لما يطمع إليه كل طرف ، سواء الطرف الأمريكى أو الطرف الأوروبى ، إما مجتمعاً أو بعض دوله الأوروبية .

ومـــن بين الموضوعات التى تعكس طبيعة التنافس الأوروبى الأمريكى : ما أشار إليه الرئيس بوش فى مؤتمر صحفى قبيل انعقاد المؤتمر بعدة أيام ، بموافقته

(*) نشرت بجريدة العالم اليوم بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٠م .

على انضمام روسيا إلى الدول السبعة لتصبح المجموعة ثمانى دول ، مشيراً إلى أن موافقته هذه تأتى فى إطار أن اقتصاد روسيا هائل ، وأنه على الرغم من أن لديهم (أى الروس) مشاكل هائلة ، إلا أن حجم هذا البلد يعطيه موقفاً فريداً ، كما أكد أن هذا الموضوع سيكون على جدول أعمال المؤتمر فى ميونيخ بالتأكيد .

وبمجـــرد أن خرج الرئيس بوش بهذا التصريح ، فوجئ المراقبون بردود فعل من غالبية الدول الأوروبية ، إضافة إلى اليابان وكندا. فقد صرح "بريان مالرونى" – رئــيس الــوزراء الكــندى فــى وقت سابق – بأن بلاده ترفض التحاق روسيا بمجموعـــة الـــدول الصناعية الكبرى السبع ، حيث إنها لا تستوفى حالياً الشروط المطلوبـــة لهــــذه العضوية ســـواء مـــن الناحية الاقتصادية أو مـــن ناحية البيئة السياسية ، كما أعربت كل من ألمانيا وبريطانيا عن عدم استعدادهما لمناقشة قبول عضوية روسيا فى دول المجموعة .

وصـــرح المستشـــار الألمانى (كول) عشية بدء اجتماعات القمة " بأن مسألة انضـــمام روســـيا للدول السبع الكبرى لابد أن تناقش فى تأن وهدوء ، وأن هذا لا يجب أن يفهم على أنه عداء ضد روسيا أو يلتسين .

كما أكد ذلك أيضاً المتحدث الرسمى باسم الحكومة الألمانية (ديتير فومل):

" إنـــه من السابق لأوانه السماح بانضمام روسيا إلى مصاف الدول الصناعية ... وأن روســـيا لم تحقق بعد الشروط الاقتصادية ، وربما السياسية أيضاً، اللازمة لتصـــبح بســـرعة عضـــواً فـــى مجموعة الثمانى أو عضواً فيما يسمى حتى الآن مجموعة السبع " .

كمـــا أشـــار نائب رئيس الوزراء اليابانى فى مؤتمر صحفى قائلاً : " إننا لم نـــتوقع – الحكومـــة اليابانـــية – هذا الأمر " وأضاف بقوله : " سنتخذ قراراً بعد الاســـتماع إلـــى وجهات نظر الدول الأعضاء الآخرين" . فى حين أشار مسئولون بريطانـــيون إلى تأكيدهم للرفض اليابانى : " إنه من غير المرجح أن توافق جميع الدول الأعضاء فى مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى على توسيع المجموعة، خاصـــة أن الـــيابان وروســـيا مازالـــتا على خلاف حول أربع جزر قامت القوات الروسية بغزوها عام ١٩٤٥ " .

إلا أن " أندريه كوزيريف " – وزير الخارجية الروسى – قد أعرب عن ثقته فـــى أن الـــدول السبع الكبرى ستقبل بانضمام روسيا إلى عضويتها ، وأن القرار المـــبدئى بقـــبول عضوية روسيا سيتم اتخاذه فى قمة هذا العام ، وسيوضع موضع التنفيذ خلال قمة العام القادم .

وباستثناء فرنسا وإيطاليا – اللتان لم يصدر عنهما أى تعليق فى هذا الشأن أو رد فعـــل – فإن بقية الدول الأربع الكبار رفضوا رفضاً قاطعاً الاقتراح الأمريكى بضم روسيا للدول السبع الكبرى . وهذا يشير فى واقع الأمر إلى أن القرار العالمى لـــيس مـــن صنع دولة واحدة هى الولايات المتحدة ، وليس من المنطقى أن يتوقع

المحللــون أنــه بمجــرد أن تقرر الولايات المتحدة قراراً معيناً كقرار ضم روسيا للمؤتمــر كما أعلن عن ذلك وعلى لسان الرئيس بوش نفسه، فإن تنفيذه يصبح أمراً حتمــياً . والدلــيل : أن الموضوع لم يوضع على جدول أعمال مؤتمر القمة ، ولم يشر إليه فى البيان الختامى للمؤتمر من قريب أو من بعيد .

فالصحيح : أن الولايات المتحدة تصر على دورها الانفرادى كقائد لهذا العالم، وقــد تأكد ذلك فى مواقف وتصريحات كثيرة ، أخرها مؤتمر قمة البيئة فى " ريود جدانيرو ، حيث قال الرئيس بوش " إن القيادة العالمية (يقصد الحكومة الأمريكية) قد تقتضـــى أحــياناً أن تقــف القيادة بمفردها وتتمسك بموقفها ، خاصة أن الولايات المتحدة كانت تأخذ موقفاً منفرداً فى مواجهة غالبية دول العالم وتصر عليه بمنطق انفرادها بقيادة العالم .

ولكــن اتضــحت طبيعة وحقيقة العلاقة الأوروبية الأمريكية من خلال مؤتمر قمــة الدول الصناعية الكبرى ، فأوروبا تستطيع أن تعوق هذا الانفراد الأمريكى ، بل تصل إلى حد منافسته ، فكثير من القضايا التى جاء بوش لحسمها داخل مؤتمر ميونيخ ، لم تحسم نظراً للإصرار الأوروبى بقيادة فرنسا وألمانيا. ولم يستطع لقاء بــوش وميــتران قبل عقد المؤتمر أن يذيب الخلافات الموجودة ، خاصة المتعلقة بالسياســات الأوروبية الزراعية التى تقوم على دعم المزارعين الأوروبيين ، وهو مــا ترفضــه الولايــات المتحدة لأنه يضر بها كثيراً ويخلق كساداً وركوداً وبطالة أمريكية لارتفاع أسعار الحاصلات الأمريكية المماثلة ، وفى نفس الوقت تصر عليه فرنسا ومعها الأوروبيون .

أن أوروبــا فى ضوء قمة ميونيخ الأخيرة أكدت قدرتها على منافسة الولايات المــتحدة ، وأن بقدرتها أن تقول نعم للولايات المتحدة عندما تريد هى ، وتقول لا عندما لا يتفق ما تطرحه الولايات المتحدة مع مصالحها الأساسية .

ولعل هذا يقودنا إلى إعادة النظر من الآن فصاعداً فى إصرار البعض على أن العالم يقوده قطب واحد .

** ** **

(المبحث الرابع)

" الوحدة الأوروبية .. وتحديات البقاء " (*)

لاشـك أنـه منذ أن تم التوقيع على معاهدة " ماستريخت " للوحدة الأوروبية والـتى تضم اثـنتى عشرة دولة ، وتحدد لها نهاية عام ١٩٩٢ موعداً للانتهاء من التصديق النهائى عليها من جميع هذه الدول ، على أن يتم العمل بها ابتداء من عام ١٩٩٣ - إلا ونجد أن هذا المشروع الوحدوى يواجه تحديات كبيرة تتمثل فى أزمة تلو أخرى .

وقـد جـاء الـرفض الدانمـركى خلال العام الماضى بمثابة بداية الأزمات والمتاعب لهذا المشروع ، إلا أنه بعد إجراء تعديل ما فى مشروع المعاهدة يراعى مطلـب الدانمركيين ، وافق الدانمركيون فى استفتاء جديد أجرى فى مايو الماضى، وبنسبة ٥٦,٨% فى مقابل ٤٣,٢% رفضوا المعاهدة .

وبهذه الموافقة أعيدت الآمال مرة أخرى إلى مشروع الوحدة الأوروبية. كذلك فإن المعركة التى خاضها رئيس الوزراء البريطانى " جون ميجور " على مدار ما يقرب من عام كامل داخل دوائر البرلمان البريطانى (مجلس العموم) بالإضافة إلى مجلـس اللـوردات ، حيـث كانت المناقشات حامية ، واتسمت بالحدة والعنف بين الاتجاهات الحزبية المختلفة - تثبت حجم المصاعب التى تواجه مشـروع الوحدة. ومـع ذلـك ، فـإن موافقة البرلمان الإنجليزى تحـت ضغـوط رئيس الوزراء البريطانى ، بالربـط بيـن الموافقة على المعاهدة ، وطرح الثقة بحكومته ، والتى أدت إلـى تحقيق الهدف المرجو ، وهو : إقرار الاتفاقية . وهو ما حدث فى بداية شهر أغسطس الحالى . وقد جاءت هذه الموافقة لتنعش الآمال مرة أخرى فى دعم مسيرة الوحدة الأوروبية .

وبهذه الموافقة البريطانية التى جاءت بعد موافقة الدانمركيين ، لم يعد هناك أية دولة من الدول الاثنتى عشرة خارج المعاهدة ، بل استكملت كافة الموافقات لجميع الـدول الـتى وقعـت المعـاهدة بهولندا فى العام قبل الماضى. وقد أسهم الرفض الدانمـركى خـلال العام الماضى فى تأخير الموافقة البريطانية ، إلى حد اشتراط بريطانيا - حتى يتم التصديق النهائى عليها - أن يوافق الدانمركيون على المعاهدة، وهو ما حدث خلال هذا العام ، حيث وافق الدانمركيون فى مايو الماضى، وأعقبتهم الموافقة البريطانية الأولى فى يونيه الماضى ، والموافقة النهائية فى أول أغسطس الحـالى . إلا أنـه تـبقى القضية الأخيرة أمام الإقرار النهائى للاتفاقية لبدء العمل

(*) نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢ .

الـنهائى بأحكامهـا ، والـتى تتمثل فى الطعن فى نصوص الاتفاقية أمام المحكمة الدستورية بألمانيا باعتبارها تتعارض مع الدستور الألمانى، ويتوقع أن يتم الانتهاء مـن نظـرها مع نهاية هذا العام ، لتكون الاتفاقية قد تأخرت عاماً كاملاً عن بدء العمـل بها طبقاً لما تم الاتفاق عليه عند توقيعها. ومع ذلك، ستظهر مشكلة كبرى فـى حالـة عدم إقرار المحكمة الألمانية للمعاهدة ؛ نظراً لوزن ألمانيا المتزايد فى النظام الاقتصادى الدولى ، وبالتالى داخل أوروبا ذاتها .

وعلى الرغم من إتمام التصديقات النهائية على هذه المعاهدة من الدول الموقعة علـيها ، إلا أن هناك علامات استفهام كبرى حول مصير هذه المعاهدة على أرض الواقع وفى وسط المتغيرات المكثفة والمتوازنة داخل أوروبا وخارجها: فهل يمكن توقع السير فى طريق الوحدة الأوروبية ، أم أن قطارها سيتوقف فى بداية الطريق أم بعـد سيره ؟ أو بعبارة أخرى : ما هى حجم الآمال والتوقعات إزاء استمرارية هذه المعاهدة ؟

والحقـيقة أن ما جعل هذه التساؤلات تفرض نفسها : تلك الأزمة التى تفجرت خـلال الأيـام الماضـية حول طبيعة التعامل النقدى بين الدول الأوروبية، ووزن العملات المختلفة ، ومستقبل العملة الموحدة المقترحة مع نهاية هذا القرن للأخذ بها تطبيقها على مستوى كل الدول الاثنتى عشرة .

فلاشـك أن كـل دولة حريصة على الانضواء تحت لواء الوحدة الأوروبية ، فالدانمركـيون بعـد أن رفضوا ، وتراجعوا حتى لا يكونوا خارج الضوء ، وأكد قـادتهم هـذه الحقـيقة ، خاصـة بعـد أن تم إجراء تعديل فى الاتفاقية . وكذلك البريطانـيون ، حيث أكد وزير الخزانة البريطانى (نورمان لامونت) فى كلمته فى خـتام مناقشـات مجلس العموم حول الاتفاقية " إذا لم نصادق على المعاهدة فسنجد أنفسـنا علـى هـامش الشئون الأوروبية معزولين ومجردين من النفوذ " . وهناك مقولات مشابهة من كافة قادة البلدان الأوروبية الاثنتى عشرة ، إلا أن المعنى الذى يترسخ هنا هو :

أن هـناك حرصـاً عاماً من هذه الدول على الأخذ بهذه الاتفاقية والعمل بها. ومـع ذلـك فإن حجم التحديات التى تواجه هذه الدول فى علاقاتها فيما بينها وبين بعضـها ، أو فـيما بينها وبين التكتلات الأخرى فى النظام الدولى ، يثير علامات استفهام حول مستقبل هذا الحرص ، ومستقبل العمل الفعلى لنصوص هذه الاتفاقية.

إن مواجهـة هذه التحديات ، والأسلوب الذى تتم به المواجهة ، سوف يكشف عن مدى إمكانية توقع مستقبل إيجابى لهذه الاتفاقية من عدمه .

ومن بين هذه التحديات ، نوجز أهمها من وجهة نظرنا فيما يلى :

- أزمـة النظام النقدى التى تواجه دول المعاهدة ، وتكاد تعصف بعض العملات بعملات أخرى ، مما يخلق مناخاً من عدم الثقة بين دول الاتفاقية . وقد ظهـر ذلـك واضحـاً خـلال العامين الماضيين فـى عدد من المواقف – آخرها:

ذلك الاجتياح الذى واجه به المارك الألمانى بقية العملات الأوروبية ، مما أدى إلى العصف بأغلبها وفى مقدمتها الفرنك الفرنسى . ولازالت هذه الأزمة قائمة علـــى الـــرغم من الجهود المبذولة لاحتوائها . وهذا يشير إلى مستقبل غامض حول العملة النقدية الموحدة التى يتم الاستعداد لتنفيذها .

- حجـــم الأزمات الاقتصادية التى تجتاح النظام الاقتصادى الرأسمالى فى بلدان المعـــاهدة الاثنــــتى عشرة ، متمثلة فى تزايد حجم البطالة ، وركود اقتصادى كبـــير ، وتراجع الأداء الاقتصادى فى أغلب هذه البلدان ، بالإضافة إلى تراجع مستوى الخدمات الاجتماعية وزيادة حدة الفوارق بين دول المعاهدة – فإن هذا كله يسهم فى خلق المزيد من التناقضات ، وبالتالى إعاقة مشروع الوحدة. وهذا مـــا قد لمسناه فى قمة كوبنهاجن التى عقدت فى أواخر شهر يونيه الماضى ، إلـــى حـــد أن أطلـــق علـــى هذه القمة " قمة البطالة وإعادة الأمل إلى ملايين العاطلين عن العمل فى أوروبا ".
- نمو وتزايد حدة النزاعات العرقية فى كثير من الدول الأوروبية ، ومن أهمها : مـــا يحدث فى داخل ألمانيا التى تعد مركزاً أساسياً فى دعم المشروع الوحدوى الأوروبـــى . بـــل إن تـــزايد الاتجاهـــات الاستقلالية فى أوروبا يتعارض مع المشـــروع الوحـــدوى ؛ لأن هـــذه الاتجاهـــات لا تتقبل فكرة الاندماج ، بل الاســـتقلال ، إضـــافة إلـــى أن هـــناك بعض الجماعات تسعى إلى الانفصال باعتـــبارها جماعـــات عرقـــية ، وهو أخطر ما يواجه أوروبا فى هذا الوقت تحديـــداً. ولعل التعامل الأوروبى مع قضية البوسنة والهرسك يكشف حجم هذه المأساة.
- الضـــغوط الآتية من أوروبا الشرقية وروسيا وبقية دول الاتحاد السوفيتى (قبل تفككـــه) ، والـــتى تتمـــثل فى المطالبة المستمرة للغرب بأن يقدم لهم إسهامات ضخمـــة فى إعادة البناء فى ضوء الاختيار للنظام الحـــر ، باعتبار أن هـــذه مســـئولية تاريخـــية للغرب . وقد أصبحت هذه الضغوط تمثل عبئاً على الدول الأوروبـــية بصـــفة خاصة ، مما قد يسهم فى التعارض مع مشروع الوحدة ، حيث إنه من الصعوبة أن ت حمل أوروبا الغربية هذه الأعباء فى نفس الوقت الذى تعانى دولها من مشاكل اقتصادية .
- ضغوط المهاجرين المقيمين فى داخل الدول الأوروبية ، والذين أصبحوا جزءاً مـــن نســـيج هذه المجتمعات – يمثلون الآن جماعات ضغط كبيرة – حيث إن المشـــروع الوحدوى يسعى إلى التخلص من هـــؤلاء لإتاحة الفرصة لمواجهة مشـــاكل البطالة ، إلا أن حجم المهاجرين وضغوطهم قد تكون سبباً كبيراً فى تراجع المشروع الوحدوى ، وإعاقته عن ترجمته إلى الواقع العملى .

بالإضافة إلى ما سبق ، فإن الصراع الأمريكى الأوروبى وما ترتب عليه من حرب تجارية تنشط بين الحين والآخر ، علاوة على احتمالية كبيرة لاختفاء قيادات

تاريخـــية ترتبط بها المعاهدة ، خاصة الرئيس الفرنسي ميتران الذى وضع كل ثقله وراء المعـــاهدة لكسب تأييد الفرنسيين ، والمستشار الألماني (هيلموت كول) الذى كـــان ســـبباً لدعـــم المعاهدة وإقرارها ، وفضلاً عن ذلك فإن احتمال تفكك الترابط الفرنســـى الألمـــانى فـــى ضوء التنافس الحاد بينهما والذى ظهر أخيراً فى الأزمة الـــنقدية ، حيث صعد المارك على حساب الفرنك ، وكذا العجز الأوروبى عن أخذ قـــرار واضـــح موحد إزاء أزمة البوسنة - كل ذلك يسهم فى ترجيح كافة العقبات التى تحول دون إتمام مشروع الوحدة الأوروبية . وما لم يتنبه قادة أوروبا إلى حجم الـــتحديات الـــتى تواجههم ، وخلق آليات سريعة لمواجهتها - فإن مشروع الوحدة يصبح حبراً على ورق ، وخيالاً بلا ترجمة فى الواقع الفعلى .



الفصل الخامس

قضايا الأمن والاستقرار فى الشرق الآسيوى

المبحث الأول

طبيعة الأزمة الكورية وأبعادها المختلفة (*)

من المنطق المرشحة للصراعات والقلق والتوتر فى فترة ما بعد انتهاء الحرب الـباردة بعـد أن تفكـك الاتحاد السوفيتى، منطقة جنوب شرق آسيا. وهذا يرجع بالأساس إلى استمرارية عدد من النظم الشيوعية القوية كالصين، وكوريا الشمالية، وفيتـنام الشـمالية، بالإضـافة إلى التواجد الأمريكى المعاكس فى كوريا الجنوبية وفيتـنام الجنوبية والمحيط الهادى عموماً، والذى من شأنه دائماً رفع حدة التوترات فى هذه المنطقة.

والخـبرة التاريخية تشير إلى أن هذه المنطقة – دون غيرها من مناطق العالم – شهدت أعلى درجة من درجات الحروب طولا فى الزمن، وتكراراً فى الحدوث بيـن فـترة وأخرى، أنها بالتالى شهدت أشهر هذه الحروب من الناحية التاريخية. ولذلـك فكل الأنظار تتجه صوب هذه المنطقة منذ انتهاء حرب الخليج عام ١٩٩١ لمحاولـة أحكـام قبضـة النظام الدولى بهيمنة الغرب على هذه المنطقة لتحاشـى انـدلاع الصـراع فيهـا وإدراكها بما يتفـق وقواعـد التعامـلات الجديـدة فى العالم .

وطرحـت مشـروعات الوحدة بين الأجزاء المشطورة بحكم مخلفات الحرب العالمية الثانية (كالكوريتين، والفيتناميتين)، وأديرت الحوارات والمباحثات، ولكنها حتى الآن لم تصل بعد إلى نقاط الالتقاء المأمولة.

كذلك مورست ضغوط غربية على كوريا الشمالية بالذات لما تمتلكه من أسلحة نووية وبرنامج نووى، إلا أن هذه الضغوط باءت بالفشل.

ولذلـك فعـندما أعلنت كوريا الشمالية فى الثانى عشر من مارس الماضى (١٩٩٣)، قـرارها بالانسـحاب مـن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومنع اسـتقبال أى مـن المفتشين النووين لزيارة المواقع النووية فيها، ثارت ردود أفعال دولـية علـى نطـاق واسع، ولأنه بأختصار: جاء هذا القرار لكى يثبت فشل كل السياسات التى اتبعت مع كوريا الشمالية خلال العامين الأخيرين بالذات.

وكذلـك، فإن تأمل ما جرى قد يسهم فى التحليل الموضوعى بصورة أوضح ممـا تردده بعض وسائل الإعلام. فكوريا الشمالية وافقت على دخول هذه المعاهدة والتوقـيع علـيها فى عام ١٩٨٥، وذلك بهدف تحسين علاقاتها بكل من الولايات المـتحدة والـيابان، وكوسـيلة لتعميق العلاقات الاقتصادية ومحاولة الاستفادة من

(*)نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٦/٥ .

إمكانــية تدفق استثمارات كبيرة تدفع عجلة الاقتصاد المرجوة؛ لأن الغرب أراد أن يضـــع الشــروط أولاً قــبل الأقدام على تطوير هذه العلاقات الاقتصادية، فى نفس الوقت الذى لا تصلح معه الضغوط الغربية من الناحية الاقتصادية.

والســبب فــى ذلك يرجع إلى طبيعة التوجه الاقتصادى لكوريا الشمالية الذى يعتمد على مبدأ (زوتشة) الذى صاغه زعيماً "كيم ايل سونج" والذى يعنى الاعتماد على الذات والنفس فى كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية. ومن ثم، فإن التجارة الخارجية لها تعتبر هامشية بالمقارنة بالناتج القومى، وتعد (الصين واليابان وهونج كونــج وســنغافورة وإندونيســيا) أهم شركائها التجاريين، وتدور نسبة الواردات والصادرات بينهم جميعاً وبين كوريا الشمالية حول ٧٠% على وجه التقريب. وهذا مــا يجعل فكرة الضغوط الاقتصادية غير مجدية وسلاحاً غير فعال لممارسة دور غربى إزاء هذه المنطقة تحديداً.

ولكن هناك بعض التقارير تشير إلى أن الاقتصاد فى كوريا الشمالية يعانى من مشــاكل عديــدة مــنها: النقص فى إمدادات البترول، والمنتجات الزراعية، وإنتاج الأسماك، وانخفاض شديد فى الإنتاج الصناعى خلال السنوات الأخيرة، وأن القيادة السياســية تواجــه أزمة اقتصادية اجتماعية على وشك الانفجار فى الداخل. ورغم عدم توافر مصادر موضوعية تؤكد ذلك، إلا أن الهدف الذى حرك كوريا الشمالية لقبول عضوية معاهدة الحد من الانتشار النووى، كان هدفاً اقتصادياً لتحسين قدراتها وتقوية فعاليات اقتصادياتها، والاستفادة من كل ما هو مطروح لتدعيم ورفع مستوى معيشة شعبها. وعندما تكتشف كوريا الشمالية أن مثل هذا الهدف قد تبدد ولم يتحقق منه شئ، فإن المسألة يمكن أن تقود إلى التراجع عن السير فى هذا الطريق ، وربما بهدف اقتصادى ولأهداف أخرى يمكن الحديث عنها.

هــنا ، فــإن محاولــة تحليل القرار السياسى لكوريا الشمالية بالانسحاب من المعاهدة، تقودنا إلى عدد من الأسباب المؤدية لهذا القرار منها:

(١) عدم تحقيق الهدف الاقتصادى المرجو من وراء قبول كوريا الشمالية لعضوية المعاهدة.

(٢) زيــادة الــترابط الوثــيق، والإفصـــاح عن الانحياز لأمريكى الواضح لكوريا الجنوبية، مما يظهر معه تعميق للعداء الغربى تجاه كوريا الشمالية من ناحية، وتقوية كوريا الجنوبية فى مواجهة الشمال بما يخل من قواعد الحوار بين الكوريتيــن علــى طــريق الوحدة الشاملة المأمولة. وقد أفصح ذلك عن نفسه بالمــناورات المسماة "بروج الفريق" التى أجريت فى الأيام السابقة على قرار الانســحاب بين كل من القوات الأمريكية والقوات فى كوريا الجنوبية. وبغض الــنظر عن التبريرات التى أعلنت على لسان كل من المسئولين الأمريكيين أو فــى كوريــا الجنوبيـــة باعتبارها مــن الأشياء الدورية، فإنها كانت بمثابة

اســتفزاز واضـــح لكوريا الشمالية دفعتها إلى اتخاذ مثل هذا القرار، وعلى أن يكون الانسحاب النهائى مع نهاية يونيه، وفى هذا فرصة لإدارة الحوار.

(٣) أن هناك مشاكل داخلية داخل كوريا الشمالية، وفى مقدمتها خلافة الزعيم كيم إيــل ســونج، حيث يسعى لنقل السلطة بهدوء إلى ابنه كيم جونغ إيل، مما قد يســتلزم افتعال أزمة خارجية تستقطب اهتمام الناس حتى تنتهى مسألة الخلافة ببســاطة وسلامة ودون مشاكل قد تؤثر على وضع هذه الدولة المستهدفة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى.

(٤) شعور كوريا الشمالية بالقلق الدائم بعد تفكك الاتحاد السوفيتى الحليف الرسمى لهــا، والخــوف من افتقاد التأييد الصينى لها فى حالة تعرضها لهجوم وحرب تســتهدف تقويض هذه الدولة ونظامها الشيوعى، حيث إنها ترى فى استمرار الوجــود الأمريكى بقوات تصل إلى ٤١ ألف جندى، والتنسيق الدائم مع كوريا الجنوبية، والتحركات العسكرية المستمرة لهذه القــوات فى المنطقة من شأنه إحداث القلق والشعور بالخوف، مما دفعها إلى مثل هذا القرار تحسباً لما يمكن أن يقــع مــن حروب أو تعرضها لهجوم، خاصة إذا علمنا أن اليابان اعترفت رســمياً بشراء صفقات من البلوتونيوم من أوروبا خلال (٧٢ - ١٩٩٢) وقد يكون فى القرار بالانسحاب رادع لمن تسول إنه نفسه أن يفكر فى ذلك ضدها.

(٥) الرغبة فى تقوية موقفها التفاوضى عند إدارة الحوار مرة أخرى بما يمكنها من الحصول على مساعدات اقتصادية واستثمارات جديدة قد تسهم فى لتغلب على مشاكلها الداخلية ودون الاشتراط الغربى بتغيير النظام الشيوعى.

وفـــى ضـــوء هـــذه الأهـــداف الخمسة، فإنه يمكن القول بأن الخطوات التى انتهجت حتى الآن والضغوط، والتهديدات، التى أعلنت من الدول الغربية لم تسفر إلا عـــن قـــرار لمجلـــس الأمـــن يدعو كوريا الشمالية لإلغاء قرارها مع ضرورة الموافقة على استقبالها لفرق التفتيش على الأسلحة النووية، وهدد القرار بالنظر فى إجراءات أخرى إذا دعت الضرورة إلى ذلك.

وعلـــى الـــرغم من أن هذا القرار لا يحمل لهجة متشددة أو عقابية صريحة، وذلـــك مـــراعاة للـــتخوف من الفيتو الصينى، إلا أن الرد من كوريا الشمالية كان واضـــحاً وهو رفض هذا القرار وبشدة، ومع الدعوة للحوار فى هذا الشأن، وهذا هـــو المســـتهدف. ولذلك فقد التقطت الولايات المتحدة هذا وأعلنت عن الاتفاق مع كوريـــا الشمالية على بدء المحادثات على مستوى رفيع حول أزمة انسحاب بيونج يونـــج مـــن المعاهدة، وأنها ستبدأ يوم ٧ يونية ١٩٩٣. ولتهيئة المناخ قام كلينتون بالموافقة على تجديد منح الصين الدولة الأولى بالرعاية دون شروط، مما يسهم فى توظـــيفها فـــى الضغط على كوريا الشمالية، بالإضافة إلى تخفيف حدة التهديدات اليابانـــية، والـــتهديدات من كوريا الجنوبية، علاوة على ذلك المشروع الوحدوى الـــذى طرحه رئيس كوريا الجنوبية ويقضى بالمصالحة وينتهى بالوحدة المأمولة،

مع عرض المساعدات الاقتصادية للشمال ليعم السلام والرخاء في المنطقة. والأكثر مـــن ذلك ، تراجع حدة الهجوم الغربى إزاء كوريا الشمالية فى أعقاب قرار مجلس الأمن الأخير.

وفـــى ضوء كل ما سبق ، فإن تراجع كوريا الشمالية عن قرارها أمر قائم بما يحقـــق الأهـــداف التى تبتغيها والسابق تحليلها ، ولكن المسألة ستتوقف على كيفية تعـــامل الإدارة الأمريكية مع الأزمة بهدوء تجلباً لتصعيدها. أما عن كيفية توظيف هذه الأزمة المنطقة العربية ، فلهذا حديث قادم.

** ** **

(المبحث الثانى)

"تطورات الأزمة الكورية والتوظيف العربى له" (*)

أخـــيراً – وكما توقعنا فى المقال قبل الماضى والمعنون بـــ (الأزمة الكورية وأبعادهـــا المخـــتلفة) – وافقـــت كوريـــا الشمالية على التراجع عن قرارها بشأن الانســـحاب من عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذى كان مقرراً تنفيذه فعلياً يـــوم ١٩٩٣/٦/١٢ ، وذلك قبل حلول هذا الموعد بساعات قليلة. وبذلك يكون شبح الأزمة والحرب المتوقعة قد زال وإن كان ذلك مؤقتاً. إلا أنه من الأهمية ضرورة الكشـــف عـــن تطورات الأيام السابقة على التوصل لمثل هذا القرار ، ومن ناحية أخرى تبيان كيفية التوظيف العربى لهذه الأزمة بما يتفق ومقتضيات الأمن العربى. فقد كشفت تطورات الأحداث عن جهود متسارعة بذلتها الولايات المتحدة فى سبيل تعديـــل موقف كوريا الشمالية والعدول عن قرارها بالانسحاب من عضوية الوكالة والـــذى أعلنـــته منذ ١٢ مارس الماضى ، حيث وافقت الولايات المتحدة على عقد المباحـــثات المباشرة وعلى أعلى مستوى دبلوماسى مع كوريا الشمالية ، وذلك فى يـــوم ٦/٢/ ١٩٩٣ واســـتمرت لمدة يومين كاملين ، استغرقت ساعات طويلة فى الحوار والجدل. وقد أعلن كل طرف عن أفكاره وعن أهدافه من وراء المباحثات ، ففـــى حيـــن أعلنـــت الولايـــات المتحدة على لسان المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجـــية الأمريكـــية (ريتشـــارد بوشار) بأن هذه المباحثات تستهدف إعلان شبه الجزيرة الكورية منطقة منزوعة السلاح النووى ، وأنه لن تكون هناك تنازلات من جانبها حتى تلتزم كوريا الشمالية بثلاثة أشياء هى :

الالتزام باتفاقية المنطقة الخالية مـــن السلاح بين الكوريتين ، والعـــودة إلـــى عضوية الوكالة الدولية للطاقـــة الذرية، والتراجـــع عـــن قـــرار الانسحاب مـــن معـــاهـــدة حظـــر انتشار الأسلحة النووية. وعلى الجانب الكورى ، فإن كوريا الشمالية طالبت بإنهاء المناورات العسكرية بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية، وإزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية والمياه والأجواء المحيطة بها.

ورغم التباحث المستمر فى الجولة الأولى والتى استغرقت يومين ، إلا أنها لم تسفر عن اتفاق سوى إمكانية عودة التباحث مرة أخرى. وهذا ما حدث حيث التقى ممثلون عن كل من الولايات المتحدة (وفد برئاسة روبرت جاليكى – مساعد وزير الخارجـــية الأمريكى للشئون العسكرية والسياسية) ، وكوريا الشمالية (وفد برئاسة كـــانج سوك شور نائب وزير الخارجية الكورى) ، وذلك يوم ١٩٩٣/٦/١٠ (قبل

(*) نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٩ .

حلــول موعد الانسحاب الرسمى من عضوية الوكالة ، والمعاهدة من جانب كوريا الشــمالية). وقد أفضت هذه المباحثات التى وصفت بأنها كانت مكثفة وجادة ، إلى اتفــاق الطرفيــن على ضرورة تراجع كوريا الشمالية عن قرارها بالانسحاب من "الوكالــة والمعــاهدة" ، وجاء فى البيان الرسمى الصادر عن المباحثات أن كوريا الشــمالية قررت من جانب واحد تعليق انسحابها من المعاهدة ، وأنها تدرك صحة هــذا القــرار. إلا أن المعلومات التى توافرت فى هذا الصدد تشير إلى أن صيغة الاتفــاق قــد قضــت بالتزام كوريا الشمالية بمعاهدة حظر الأسلحة النووية مقابل الحصـــول على امتيازات دبلوماسية ، بالإضافة إلى ما أوردته مصادر أخرى بأنه علـــى الــرغم مـــن أن البيان الرسمى لم يوضح مدة هذا التعليق الذى وافقت عليه كوريـــا الشـــمالية فى أعقاب المباحثات الثنائية ، إلا أنها عرض أن موافقة كوريا الشمالية جاءت مقابل ثلاثة مبادئ رئيسية هى :

ضمانات بعدم تهديدها باستخدام القوة العسكرية ، ودعم السلام بين الكوريتين، وتأمين عدم استخدام الأسلحة النووية فى شبه الجزيرة الكورية.

وبالـــنظر أيضـــاً إلـــى الأيام الفاصلة بين جولتى المباحثات الأولى فى ٦/٢، والثانـــية ٩٣/٦/١٠ ، نرى أن الولايات المتحدة قد مارست عدة ضغوط ، وأطلقت التهديدات بإنزال العقوبات على كوريا الشمالية التى قد تبدأ بحظر مبيعات الأسلحة لكوريـــا الشمالية ، ثم إنزال العقوبات الاقتصادية وغيرها ، وذلك بإصدار قرارات رســـمية من مجلس الأمن ، فى نفس الوقت الذى ترفض فيه كوريا الشمالية ذلك ، بـــل وتطالب من الأجانب – خاصة اليابانيين – مغادرة البلاد فى إطار التصعيد ، وأيضا تعلن الصين أنها لن توافق على إصدار قرار يقضى بإنزال أية عقوبة على كوريا الشمالية ، أى أنها ستستخدم الفيتو . وقد أسهمت هذه الضغوط المتبادلة فى الإســـراع بعقـــد الاتفـــاق بين الطرفين تحقيقاً لمصالحهم المتبادلة ، وتكون كوريا الشمالية بذلك استطاعت أن تجنى الثمار وتحقق جزءاً كبيراً من أهدافها والتى سبق الحديـــث عـــنها فـــى المقـــال السابق ، ومحورها المصالح الاقتصادية من خلال الاســـتثمارات المأمولة من اليابان والولايات المتحدة ، وأيضاً السلام فى المنطقة ، وتخفـــيف الضغوط العسكرية عليها حماية لاستمرار نظامها الاشتراكى ، والإسهام فـــى التصالح ووحدة الكوريتين مستقبلاً . كما أن الولايات المتحدة تحقق لها تجنب دخولها فى أزمة كبيرة فى منطقة جنوب شرق آسيا يمكن أن تتورط فيها لأبعاد لا حـــدود لهـــا. وبهذا فقد تحققت المصالح المتبادلة والأهداف المبتغاة من جانب كل طـــرف مـــن الطرفين ، وأصبحت الأزمة فى طريقها للانسحاب التدريجى ليحل محلها الحوار الهادئ الذى يدار على أساسه المصالح المتبادلة.

أما عن التوظيف العربى لهذه الأزمة ، فإنه يمكن الاستفادة منها فى أكثر من ناحـــية . فمـــن ناحية أولى ، فإنه من الضرورى الربط بين تلك الضغوط الدولية والجهـــود التى بذلتها الولايات المتحدة إزاء كوريا الشمالية بعد قرارها بالانسحاب

ومـــنع مفتش الوكالة من التفتيش على منشأتها النووية ، وتوظيف مجلس الأمن فى استصـــدار قـــــرار يطالـــــب كوريـــا بالعـــدول عـــن قرارها والتلميح بتوقـــيع العقوبـــات فى حالة الرفض ، وبين التعامل الدولى مع إسرائيل التى تمتلك ترسانة مـــن الأســـلحة الـــنووية باعـــتراف الولايات المتحدة ذاتها ، والذى يتسم بالتهاون والضـــعف. وهنا فإن لغة الخطاب العربى يجب أن توظف الربط بين أزمة كوريا الشـــمالية وكيفـــية الـــتعامل معها حتى تراجعت عن قرارها ، وبين إسرائيل التى لازالت ترفض التعامل مع الوكالة ومفتشيها وبحماية دولية بكل أسف ؛ وذلك حتى يتســـنى الضغط من المجتمع الدولى على إسرائيل ، كما حدث مع كوريا الشمالية ، وفى هذا مكسب للعرب فى المستقبل.

ومـــن ناحـــية ثانية ، فإن العرب عليهم استغلال القدرات العسكرية والنووية الموجـــودة لدى كوريا الشمالية ، وذلك بتطوير العلاقات معها بهدف الحصول فى صـــفقات أســـلحة حديثة مما تنتجه هذه الدولة ، وذلك مقابل استثمارات اقتصادية عربـــية هـــناك تطمـــح إليها كوريا الشمالية . كما أن فرصة الحصول على أحدث الأسلحة ، وبعض المفاعلات النووية – بما يتوازن مع بعض الدول فى المنطقة فى إطـــار تـــوازن القوى فى المنطقة العربية والشرق والأوسط – تعد عنصراً إيجابياً يقوى الطرف العربى فى مواجهة تحدياته فى الحاضر والمستقبل.

ومـــن ناحـــية ثالـــثة ، فإن التوجه نحو الشرق الأسيوى– حيث تقع عدة دول مـــترابطة فـــى مقدمتها الصين وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية بالإضافة إلى دول جنوب شرق آسيا المعروفة بالنمور الخمسة ، علاوة على اليابان – يمكن أن يخلق بديـــلاً قويـــاً لـــدول المنطقة العربية يتحقق من خلاله التوازن فى العلاقات الدولية للعـــرب فى ظل المتغيرات الدولية الحادة ، حيث التجمعات والتكتلات الاقتصادية الكـــبرى فـــى أمريكا الشمالية (النافتا) ، وفى أوروبا الموحدة (ماستريخت) وذلك باعتـــبار أن الـــتوازن فى العلاقات الدولية بعد من الأهداف المبتغاة لدول المنطقة العربية يتفق والمصلحة العربية الشاملة ومقتضيات الأمن القومى العربى.

ولاشـــك أن الحديـــث عن إمكانيات الاستفادة العربية من هذه الأزمة يمكن أن يطول ، إلا أن المسألة التى يجب أن تتوقف عندها هى ضرورة السعى العربى نحو الاســـتفادة مـــن كل أزمة دولية ، وأن يكون للعرب حضور دائم فيها بحيث يتحقق هدفـــان : الأول هـــو : تجنب الآثار السلبية لهذه الأزمة علينا ، والثانى : إمكانية التوظيف السياسى الشامل لها بما يحقق المصلحة القومية للعرب .

والســـؤال الأخير : أيـــن نحـــن مـــن ذلـــك ؟ هـــذا ما هـــو ما نأمـــل لفت الأنظار إليه.

** ** **

(المبحث الثالث)

"أزمة الحكم فى كمبوديا.. وآفاق الخروج منها" (*)

لا شك أن كمبوديا تواجه منذ فترة أزمة فى الحكم مضموناً صراع السلطة بين القوى السياسية المختلفة. وأعطت هذه الأزمة الفرصة للعديد من القوى الإقليمية المحيطة بكمبوديا مثل فيتنام ولاوس والصين ، وكذا الدولتين الكبيرتين الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى (قبل تفككه) ، من أن يتدخلوا فى مساندة طرف فى مواجهة طرف ، بل والأطراف الأخرى ، والعكس ، مما أدى تعميق الصراع بين هذه الأطراف من جانب ، ومن جانب آخر قام كل طرف بإدارة خلافات الدولة المساندة إقليمياً أو دولياً ، بالوكالة ، فى السياسية الداخلية تدير صراعاً فيما بينها يعد امتدادا للصراع على المستوى الإقليمى ، وعلى المستوى الدولى ، وبعد نزاعات طويلة ، تم الاتفاق على أن يتم إجراء الانتخابات البرلمانية تحت إشراف مباشر من الأمم المتحدة ، وتحدد موعد لإجراء الانتخابات عن فوز حزب "فونسنيك الملكى" الذى يرأسه نجل الأمير سيهانوك (نوردوم رانا ريده) بعدد (٥٨) مقعداً من إجمالى ١٢٠ مقعد ، بما يشكل نسبة ٤٥،٢% ، وتلاه حزب الشعب الحاكم بحصوله على (٥١) مقعداً.

وقد قرر مجلس الأمن الموافقة على اعتماد نتيجة هذه الانتخابات ، ورفض أية طعون فى شأن عملية إجرائها ، وذلك خلال اجتماعه يوم ١٦ يونيه الماضى .

كما قرر مجلس الأمن أيضاً استمرار السلطة المؤقتة للأمم المتحدة فى البلاد لحين الانتهاء من إقرار الدستور واعتماد الحكومة المؤقتة ، وذلك خلال الأشهر الثلاثة القادمة.

وتأتى قرارات مجلس الأمن الأخيرة ترجمة لما نص عليه اتفاق السلام الذى تم توقيعه فى باريس تحت إشراف الأمم المتحدة عام ١٩٩١ فى إطار السعى نحو احتواء وحل المشاكل الإقليمية . وقد تضمن هذا الاتفاق ضرورة إجراء الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة ، وإقرار دستور جديد للبلاد من خلال المجلس المنتخب، وتسليم السلطة للحزب الذى يفوز بالانتخابات . وقد وقع على هذا الاتفاق كافة الأطراف المتصارعة فى كمبوديا آنذاك .

كما أن هذه القرارات التى أصدرها مجلس الأمن وضعت حداً فاصلاً لمشكلة السلطة فى كمبوديا وحسمت كافة التشكيكات التى أطلقت إزاء عملية الانتخابات ، حيث حاول كل طرف لم يحصل على ما يريد فى الانتخابات أن يشكك فى سلامة

(*) نشرت فى جريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣ .

إجـــراءاتها . وكـــان أول المشككين حزب الشعب الحاكم الذى حصل على المركز الثانى بعد حرب الملكين ، وكذلك شككت جماعة " الخمير الحمر " على الرغم من أنها قد قاطعتها ودعت مؤيديها للمقاطعة ، ودعت بقية الشعب للمقاطعة أيضا ، إلا أنها فى تطور مفاجئ بدأت تشارك فى التصويت وتراجعت عن موقف المقاطعة ، وذلك ابتداء من اليوم التالى لبدء عملية الانتخابات. ودعت مؤيديها للإدلاء بالصوت لصـــالح المعارضـــة وضد الحزب الحاكم وهو حزب الشعب . وهذا لاشك يمكن تفســيره علـــى أن قادة هذه الجماعة وجدوا أنفسهم خارج المنافسة ، وأنهم بموقفهم الســلبى هذا سيخرجون من دائرة الصراع على السلطة بلا ثمن ، ولذلك تراجعوا وأعلــنوا تأيــيدهم للمعارضة ضد الحزب الحاكــم كموقــف يمكــن أن يجعلهــم داخـــل دائــرة الســـلطة فـــى حالـــة فــوز المعارضة . وقد اتضح ذلك فيما بعد إعلان نتيجة الانتخابات وفوز حزب الملكيين، وعدم فوز الحزب الحاكم ، وأعلــنوا تأييدهم لتولى الحزب الفائز السلطة فى البلاد، ورفضوا كل محاولات من شأنها الالتفاف حول إرادة الشعب ، مما يؤكد قبولهم المبدئى لنتيجة الانتخابات .

ومـــنذ إعلان الانتخابات ، والأوضاع فى البلاد تتسم بعدم الاستقرار؛ لأن كل طرف يسعى لممارسة الضغوط للحصول على أقصى المكاسب لضمان الحدود الدنيا لذلك ، فالطبيعى والمنطقى أن يتولى السلطة وتشكيل الحكومة ، الحزب الذى يفــوز بأغلبـــية المقاعد . إلا أن الأمير سيهانوك) رئيس الدولة) رأى أن يتولى هو رئاسة حكومة ائتلافية تضم الحزبين اللذين فازا بالانتخابات الأخيرة ، وهما حزب الملكيـــن برئاســـة نجلـــه ، وحزب الشعب الحاكم برئاسة (سند) وهو الذى يترأس الحكومة الحالية .

بالأغلبـــية وجماعـــة الخمير الحمر ، وبقية فصائل المعارضة ، بالإضافة إلى كـــبار قادة الجيش والشرطة) ، باستثناء حزب الشعب الحاكم الذى يتفق هذا الطرح مـــع مصـــالحه ، حيـــث يضمن الاستمرار فى السلطة ، بل إن الأمم المتحدة ذاتها رفضت فى البداية هذا الاقتراح باعتباره لا يتفق مع نتيجة الانتخابات ، كما لا يتفق مع اتفاق باريس للسلام الذى تم عام ١٩٩١ .

وقـــد أدت هـــذه المعارضـــة فـــى إجمالهـــا لتراجع سريع من جانب الرئيس ســـيهانوك، حتى أنه إزاء هذه المعارضة غير المتوقعة أشار إلى تراجعه الذى جاء بـــناء علـــى نصيحة المنجمين بضرورة عدم تشكيل الحكومة حتى أكتوبر القادم ، وهـــو الموعـــد الـــذى يتفق مع هدوء نجم سيهانوك ، وبالتالى نجاح مثل هذا الاقتراح آنذاك !! .

وتأكـــيداً لعـــدم الاستقرار الذى تشهده البلاد ، قام بعض المتشددين من حزب الشعب الحاكم بإعلان الانفصال بعدة أقاليم على الحدود مع فيتنام ، وآخرون وجدوا الفرصـــة للانفصال بثلاثة أقاليم أخرى . والملفت للنظر: أن نجل الأمير سيهانوك الـــثانى هو (شاكر ايونج) ، وهو قائد الانفصال فى هذه الأقاليم ، ويعبر عن رفضه

لنتـيجة الانتخابات باعتباره من المتشددين فى حزب الشعب الكمبودى. وهذا وضع الأمـير سيهانوك فى مأزق شديد ، حيث تعرضت الدولة لحالة تقترب من التمزق وصـراعات الانفصـال ، وما يترتب على ذلك من عودة الحرب الأهلية ودخول الدولـة مـرة أخرى فى دوامة الانهيار . كما أن هذه المحاولات جاءت فى سياق السـعى نحو تأزيم الأوضاع وإشاعة مناخ عدم الاستقرار للحيلولة دون اتخاذ قرار لصـالح الحزب الفائز فى الانتخابات أو للحيلولة دون الحل النهائى للمشكلة ليظل الصراع على السلطة مستمراً .

إلا أن هـذه المحاولات باءت بالفشل الذريع ، وهروب قادة هذا الانفصال من المتشددين خارج الحدود الكمبودية إلى فيتنام المجاورة ، وفى مقدمتهم نجل الأمير سـيهانوك الـذى قـاد هـذه العمليات ، بل قام هو ومن معه بتسليم كافة الأسلحة الموجودة معهم إلى حرس الحدود ، وسمح لهم بالخروج .

وعاد الهدوء مرة أخرى للبلاد ، وأسهم قادة الجيش والشرطة فى احتواء مثل هـذه المحـاولات حرصاً على وحدة البلاد ، وتجنبًا لعودة الحرب الأهلية بعد أن اسـتمرت نحـو عشرين عاماً من قبل راح ضحيتها عشرات الألوف. إلا أنه فى تطـور آخر ، وفى اليوم التالى لصدور قرار مجلس الأمن ، أعلن عن اتفاق أنجزه الأمـير سيهانوك (رئيس الدولة) ، يقضى باقتسام السلطة بين الحزبين الفائزين فى الانتخابات – وهما حزب الملكيين ، وحزب الشعب الكمبودى (الحاكم حالياً) بحيث يـتولى رئيسـا الحزبين رئاسة الوزارة معا، ويقتسمون الحقائب الوزارية ، وذلك فـى إطار حكومة ائتلافية تعطى الفرصة فيها لمشاركة بعض الأحزاب الأخرى، خاصـة الحزب الليبرالى الفائز بعدد محدود من المقاعد ، بنسبة معينة فى الحكومة الائتلافية .

وقـد أعلنت كافة القوى موافقتها على هذا الاقتراح الذى يتم تنفيذه لمدة ثلاثة أشهر لحين إقرار الدستور وانتهاء وجود قوات الأمم المتحدة ومشرفيها .

ولاشك أن هذا الاقتراح – رغم ما يتضمنه من اتفاق بين الأطراف الرئيسية ، وموافقة القوى الأخرى المعارضة ومن بينها " الخمير الحمر " التى أعلنت موافقتها عمومًـا وعلـى أن تشارك فى الحكومة الائتلافية ، وعلى أن تمنح السلطة الكافية للأمير سيهانوك فى إدارة البلاد – إلا أنه يحمل حلا مؤقتاً يستمر لمدة ثلاثة أشهر، ولا يحسم مستقبل السلطة فى البلاد فيما بعد الأشهر الثلاثة، حيث إنه من المقرر أن يـتم إقـرار الدسـتور وإقامة حكومة جديدة والسؤال هنا: من يتولاها ؟ وهل يتم الخروج من هذا المأزق بعمل انتخابات جديدة بعد إقرار الدستور أم لا ؟

وقـد يكـون مـن الطبيعى أن يكون الحل المؤقت مطلوباً ، خاصة أن إقرار الدستور يستلزم موافقة ثلثى الأعضاء وفقاً لاتفاق باريس ١٩٩١ ، وهو مالا يمكن أن يـتحقق فـى حالة انفراد حزب الملكيين الفائز – ولكن بأقل من نصف المقاعد (٥٨ مـن ١٢٠ مقعداً) ، ولكن فى تقديرنا أن الحل المؤقت يتضمن درجة استقرار

عالــية فــى تولــى الحزب الفائز رئاسة حكومة ائتلافية يضم إليها ممثلون لحزب الشــعب الذى فاز بالمركز الثانى والأحزاب والجماعات الأخرى ، وذلك فى إطار المصــالحة الوطنــية والحــل الوسط اللذين يعيدان إلى كمبوديا السلام والاستقلال والوحــدة والوطنــية وســلامة الأراضى وكل ما نخشاه من الاتفاق على مشاركة الحزبيــن لرئاسة الوزارة معا ، الأمر الذى قد يؤدى إلى مزيد من الانشقاق وعودة الصــراع ولــيس تحقــيق الاســتقرار ، وهو مالا نتمناه لهذه الدولة التى شهدت صراعات وحرباً أهلية على امتداد عشرين عاماً .

** ** **

(المبحث الرابع)

{ زيارة الرئيس الروسى لليابان وجزر كوريل } (*)

للمـــرة الثانـــية يتقرر إلغاء زيارة الرئيس الروسى " يلتسين " لليابان .. والتى كـــان مقرراً لها الأسبوع الأخير من شهر مايو الجارى ، حيث سبق أيضًا أن تقرر إلغاء نفس الزيارة عندما كان محدداً لها منتصف سبتمبر الماضى. وأصبحت بالتالى زيـــارة يلتسين لليابان من الزيارات المعلقة ، حيث ألغيت مرتين فى أقل من عام ، وهو ما لم تشهده العلاقات بين الدول الكبرى ، بل لم تشهده العلاقات الدولية عامة علـــى هـــذا النحو غير المسبوق. وليس من المستغرب، إذن ، أن تحدث عن هذه الزيارة المرتقبة إلا باعتبارها زيارة معلقة وربما لا تتحقق فى ظل العهد الحالى فى روســيا ، وإنمـــا ستبقى فى النهاية من الزيارات التى سيكون لها مكان فى السجل الـــتاريخى للعلاقات الدولية عامة ، والعلاقات بين الدولتين (اليابان وروسيا) بصفة خاصة .

وقـــد لوحظ من خلال استعراض أسباب إلغاء هذه الزيارة المعلقة للمرة الثانية أنها نفس الأسباب ، وإلى حد كبير ، والتى سبق أن قيلت لتبرير إلغاء هذه الزيارة فى المرة الأولى .

فقـــد رددت وكـــالات الأنباء – نقلاً عن مسئولين روس – أن الزيارة تأجلت للمـــرة الثانـــية بســـبب الـــنزاع الحاد بين روسيا وبين اليابان حول جزر كوريل الأربـــــع، والتى سبق أن استولت عليها روسيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عـــام ١٩٤٥ ، حيـــث لـــم يتـــم التوصل إلـــى حل مناسب بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية ، بالإضافة إلى سبب آخر وهو : مجمل التوترات السياسية التى يواجهها الرئيس الروسى فى الداخل .

وذكـــرت المصـــادر أيضًا أن الزيارة ستتم فى الخريف القادم ، حيث سيكون الوقت أكثر ملاءمة . وعلى الجانب اليابانى ، فقد نفى نائب وزير الخارجية اليابانى وجود أزمة فى العلاقات الروسية اليابانية أدت إلى تأجيل الزيارة الثانية ليلتسين فى أقل من عام ، وإلى حد كبير ، فإن الأسباب التى أدت إلى تأجيل الزيارة الثانية تكاد تكـــون هـــى نفســـها عـــندما تأجلت الزيارة الأولى . حيث ورد على لسان بعض المسئولين الروس أيضًا أن الزيارة ألغيت لعدم إمكان كل من الطرفين العثور على لغة مشتركة بشأن الجزر الأربعة المتنازع عليها .

(*) نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٥ .

بالإضافة إلى تخوف إدارة الرئيس الروسى يلتسين من ردود الفعل الداخلية فى حالة مناقشة اقتراح ضم هذه الجزر الأربع لليابان. كما أعلن يلتسين نفسه آنذاك أنه ألغــى زيارته إلى اليابان " بسبب الموقف المتشدد الذى اتخذته اليابان حول الخلاف على جزر الكوريل ، بالإضافة إلى أنه كان سيتعرض للإهانة، وأنه لا يمكنه القبول بالمعاملة اليابانية فيما يتعلق بمشكلة الجزر، وأن التوجه إلى طوكيو صفر اليدين قد يكــون غير مفيد " . كما أشار وزير الاقتصاد الروسى آنذاك (بيوتر آمنين) إلى أن تأجــيل الــزيارة كــان بسبب موقــف اليابان الذى كان دائماً متصلباً فى مباحثات روسيا مع الدائنين.

أما عن الموقف اليابانى إزاء هذا الأمر ، فقد أوضح المتحدث الرسمى اليابانى (كويشتى كاتو) أن قرار تأجيل الزيارة يعود إلى صعوبات داخلية فى روسيا ، وأن يلتســين يتحدث عن ظروف متعددة فى روسيا لتبرير قراره بتأجيل الزيارة . وذلك خــلال مكالمة تليفونية مع رئيس الوزراء اليابانى (ميازاوا) مادامت ٣٥ دقيقــة . كمــا أشارت صحيفة (أساهى شمبون) اليومية الواسعة الانتشار، (نقلا عن صحيفة النــيويورك تايمــز) بأن إلغاء الزيارة يعود إلى عجز الدبلوماسية اليابانية العرجاء وافــتقار مــنفذيها إلى الكياسة والمرونة ، وحددت أنها تشير إلى اليابانيين وحدهم وليست إلى الروسيين بقولها " دبلوماسيون من الدرجة الثالثة فى اقتصاد من الدرجة الثانية !! " .

كما أشيع أيضاً سبب ، وإن بدا أنه يفتقر إلى المنطق ، وهو أن الزيارة ألغيت لعــدم وجود ضمانات كافية من قبل اليابانيين لحماية وأمن الرئيس الروسى خلال زيارتــه لهــذا الــبلد ، وهــذا ما ورد على لسان عضو فى مجلس الأمن القومى الروسى، حيث ألغيت الزيارة خلال اجتماع للمجلس مع يلتسين .

ومــن ثــم ، يتضح أن المحور الرئيسى الذى تدور حوله الزيارة هو : قضيتا إعــادة الجــزر الأربــع للــيابان ، والمساعدات التى تطمح إليها روسيا. فاليابان اشــترطت لتحســين العلاقات وتطويرها مع روسيا ، بل وبحث مدها بالمساعدات المالــية الضــخمة ، والنظر فى مسألة الديون التى تثــقل كاهلها ، ضرورة إعادة الجــزر الأربع إلى موطنها الأصلى وهو اليابان . بينما الموقف الروسى يسعى فى طريقين مزدوجين : الأول هو : تجنب مناقشة قضية الجزر ، والثانى : السعى نحو الحصول على دعم مالى ضخم من اليابان لتدعيم الإصلاحات الاقتصادية والطريق الديمقــراطى الــتى ســارت وتســير فــيها روسيا ، خاصة أن الزيارة التى سبق لجورباتشــوف أن قــام بها فى إبريل ١٩٩٠ عندما كان بالحكم لم تصل إلى شئ بســبب الإصــرار الــيابانى فى عدم بحث أى شئ قبل إقرار إعادة الجزر الأربع للــيابان . وهــذا ما جعل يلتسين أكثر حذراً فى زيارته أو تحديد الأهداف المبتغاة من ورائها .

وعلـــى ضـــوء هدف كل من اليابان وروسيا من الزيارة ، تتحدد الدوافع التى تكمـــن وراء قـــرار إلغاء الزيارة مرتين ، ولنفس الأسباب إلى حد كبير ، ويمكن بلورتها فيما يلى :

(١) التخوف الشديد من وراء تصعيد النزعة القومية الروسية بما تمثله من ضغوط عنـــيفة على الرئيس يلتسين ، حيث سيظهر باعتباره الشخصية التى تفرط فى الســـيادة الروســـية علـــى الجـــزر . وقد عبر (أوليج روميا) سكرتير اللجنة الدســـتورية بالـــبرلمان الروسى فى يوليو الماضى ، عن ذلك بقوله : إن تسليم الجـــزر لليابانييـــن قـــد يؤدى إلى تفجير الأوضاع السياسية غير المستقرة فى روسيا ، وليس من المستبعد إسقاط النظام الديمقراطى الجديد. وهذا صحيح إلى حد كبير فى ضوء التيار المعارض المتنامى ضد يلتسين والذى يقوده البرلمان الروسى .

(٢) الضـــغوط المســـتمرة التى تمارسها اليابان على روسيا ، وتتمثل فى الإصرار الـــيابانى علـــى الربط بين تقديم المساعدات لروسيا ، وفك القيود على الديون الروســـية ، والإسهام فى إنقاذ الاقتصاد الروسى ، وبين ضرورة إعادة الجزر الأربع لليابانيين مرة أخرى باعتبارها جزراً يابانية سبق لروسيا أن احتلتها عام ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية .

وقـــد ظهـــر هذا فى تشدد اليابان فى مباحثات روسيا مع الدائنين، كما ظهر تشددها فى الحيلولة دون انضمام روسيا لقمة الدول الصناعية السبع فى يونيو الماضى (١٩٩٢) ، وأيضاً ظهر فى محاولتها استصدار قرار عن قمة الدول الصـــناعية أيضـــاً للـــربط بيـــن المساعدات لروسيا وضرورة إعادة الجزر لليابانيين.

(٣) الاســـتثمار الـــيابانى للظـــروف غـــير المســـتقرة فى روسيا لتحقيق مكاسب دبلوماســـية، حيـــث أظهـــرت اليابان ضعف الاقتصاد الروسى ، وأبرزت فى صـــحفها عـــدم استقرار روسيا ، وبالتالى ضعف قرارها ، وأن هذا يمكن أن يـــؤدى إلى أن يفكر الرئيس الروسى فى الحصول على المساعدات كمكسب له يدعـــم من موقفه فى مقابل التنازل عن الجزر الأربع . وقد أدى هذا إلى نتيجة عكســـية مؤداهـــا ظهـــور الدبلوماسية اليابانية بقصـــر النظر ، وبالانتهازية وبالتدبـــير السيئ الذى فـــوت الفرصة فى إقامة حوار حقيقى يصل إلى تسوية عادلة للنزاع القديم حول جزر الكوريل بين الدولتين .

(٤) اللهجة العدوانية التى ظهرت فى تصريحات الدبلوماسيين اليابانيين ، وفى كثير من صحفها . ومن ذلك : إعلان بعض الدبلوماسيين فى إحدى الصحف اليابانية أن جـــبروت الـــيابان سيقهر التصلب الدبلوماسى ويكسب للبلاد أولى معاركها السياسية الخارجية بإعادة جزر الكوريل الأربع إلى حظيرة اليابان . وقد شرح هـــذا الوضع أحد أساتذة التاريخ الروسى بجامعة طوكيو بقوله : " بأنه لم يشهد

أى اســتعداد لدى اليابانيين للتريث والاستماع لوجهة النظر الروسية ، ومن ثم فــإن اليابان طمعت فى إحراز الدرجة المئوية الكاملة فى الاختيار لكنها انتهت بالحصول على صفر مجرد .

وإجمالاً : فإن شعور الرئيس الروسى بالخوف من الإقدام على خطوة تسحب من تحت أقدامه كل سلطاته – نظراً للظروف غير المستقرة داخل بلاده وما يمكن أن تمثله من قوة ضاغطة عليه ، بالإضافة إلى افتقار المرونة الكاملة فى إدارة هذه القضــية معــه – كانت هى الوجه الحقيقى للقرارين المتتاليين بإلغاء زيارة يلتسين لليابان ، وذلك فى إطار الدوافع الأربعة السابقة . وتبقى احتمالات إتمام الزيارة – وقــد تتم بالفعل – وإنما يبقى نجاحها مرهوناً بإمكانية الاستعداد لدى الطرفين على الحــل الوســط الــذى يتميز به عالمنا الحالى ، وقد ينتهى الأمر إلى اقتسام نهائى للجــزر الأربع بين الدولتين ، كما يبقى نجاح الزيارة أيضاً مرهوناً بالحوار الجاد بيــن الطرفيــن للنظر فى ترجمة أفكار جورباتشوف التى عبر عنها خلال زيارته للــيابان فــى إبريل ١٩٩٠ بإمكانية الاتفاق على تأسيس محور أمنى جديد فى هذه المنطقة . ولازال كل شئ محتملاً فى عالم تختفى منه معارك الحسم النهائى .

** ** **

(المبحث الخامس)

[الأزمة الصينية - الأمريكية وتداعياتها] (*)

فـــى أوائل شهر أغسطس الماضى (١٩٩٣) ، تعرضت سفينة تجارية صينية فى طريقها إلى إيران للاعتراض من جانب قوات تفتيش أمريكية بحجة أنها تحمل مواداً وأسلحة كيماوية ، مخالفة بذلك بقواعد الحظر لانتشار هذه النوعية ، والمتفق علـــيها منذ عام ١٩٨٧ بين الدول الصناعية الكبرى بالإضافة إلى أسبانيا وهولندا ، وكادت أن تصل المسألة إلى حد إجبار السفينة على العودة إلى المكان الذى انطلقت منه فى الموانى الصينية . إلا أن الموقف الصينى كان حاسماً بتوجيه الاتهامات إلى الولايـــات المـــتحدة بتجاوزاتها فى الاعتراض والرغبة فى التفتيش ، وهو ما يمثل انـــتهاكاً للســـيادة الصينية ، بالإضافة إلى نفيها أن السفينة تحمل أية مواد كيماوية محمولة وموجهة لإيران أو أية دولة أخرى. وهى بهذا تحترم القواعد المعمول بها فى هذا الصدد ، بيد أن الولايات المتحدة لم تدخر وسعاً فى استمرار توجيه الاتهام للصـــين والإصـــرار على أن السفينة تحمل مواداً مخالفة ، وهذا يستدعى ضرورة تفتيشها فى أقرب ميناء قبل أن تصل إلى إيران .

واستمرت المواجهة والاتهامات المتبادلة : دافعت الصين عن نفسها، وأصرت علـــى أن يـــتم رسو السفينة فى إحدى الموانى السعودية (الدمام) ، لتفتيشها تفتيشاً مشتركاً بين صينيين وسعوديين ، وذلك قبل توجه السفينة إلى إيران ، بهدف التأكد مـــن خلوهـــا مـــن مـــواد مخالفة . وتم التفتيش الفعلى للسفينة بمعرفة السعوديين والصينيين ، وأسفر عن عدم حمل السفينة لأية مواد مخالفة مثـــل المواد الكيماوية أو غيرها ، بل تحمل أحباراً وورق طباعة وبعض قطع الغيار فحسب ، وتم إعداد تقرير بهذا التفتيش . ولم تعترف الولايات المتحدة فى البداية بهذا التقرير ، إلا أنها عـــادت لـــتقر بنتيجة التفتيش استدراكاً لخطأها فى المعلومات التى وصلت للإدارة الأمريكية .

إلا أنه خلال هذه الفترة بين اعتراض السفينة وإعلان نتيجة تفتيشها فى ميناء الدمـــام الســـعودى ، كانت الولايات المتحدة قد قررت إنزال العقوبات على كل من الصـــين وباكســـتان لقـــيام الصين ببيع أسلحة وصواريخ لباكستان ، مخالفة قواعد الحظر فى ذلك والمعمول بها لعدم نشر الأسلحة طويلة المدى والباليستية وما يمكن أن يســـهم فـــى صـــناعة الأسلحة النووية . وكان رد الصين رفض هذه العقوبات، وإعلان التهديد بإلغاء اتفاقية حظر الصواريخ ، أى إعادة النظر فى التزامها باتفاقية

(*) نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٥ .

الحــد من صادرات تكنولوجيا الصواريخ رداً على قرار الإدارة الأمريكية الأخير بفرض عقوبات اقتصادية عليها لاتهامها بتزويد باكستان بمكونات إنتاج الصواريخ. كمـــا أن الصـــين وجهت اتهاماً للولايات المتحدة على لسان نائب وزير خارجيتها (ليونتشـــيو) بأن الحكومة الأمريكية تقوم بتهديد الأمن الداخلى فى الصين ، لقيامها بتصـــدير الأســـلحة والمعدات العسكرية إلى تايوان، كما أضاف أن بلاده سبق أن تعهـــدت بالـــتزامها بالاتفاقـــية مـــنذ عـــام ١٩٨٩ مقابل رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على الصين آنذاك ، مشيراً إلى أن بلاده مضطرة حالياً إلى إعادة النظر فى الاتفاقية بعد إعادة فرض العقوبات .

بل وصل الأمر إلى حد مطالبة الصين للولايات المتحدة بأن تقدم اعتذارها عن هذا الاتهام الذى ثبت بطلانه بعد تفتيش السفينة ، ولم تقدم الولايات المتحدة مثل هذا الاعتذار ، بل واصلت تحديها للصين رغم إعلانها ثبوت عدم وجود أية ممنوعات بالسفينة بعد تفتيشها فى ميناء الدمام السعودى .

وهذا يثير التساؤل عن مدى مصداقية موقف الولايات المتحدة إزاء الصين، بل يثير التساؤل حول دوافع هذا الموقف الأمريكى . وفى تقديرنا أن الموقف الأمريكى انطلق من عدة اعتبارات يمكن بلورتها فيما يلى :

(أ) الاعتبار السياسى :

حيـــث تحـــاول الصـــين أن تنمى دائرة نفوذها وعلاقاتها السياسية بنوع من الحرية، وخصوصاً فى المنطقة الأسيوية والممتدة من حدودها الغربية متجهة ناحية الغرب حيث إيران والمنطقة العربية ، ومن ثم فإن آثار هذا الموقف من شأنه هـــز هـــذا الـــنفوذ ومحاولة تقليص هذا الوزن إلى ما كان عليه من قبل للحد من تزايده وانتشاره .

(ب) الاعتبار الاقتصادى :

حيـــث إن الصـــين أصـــبحت وفقاً لتقرير البنك الدولى عملاقاً اقتصادياً يحتل المركـــز الثالـــث بعد الولايات المتحدة واليابان ، وبحجم إنتاج محلى إجمالى قدره ١٦٦٠ بليون دولار عام ١٩٩٢ ، وبمعدل نمو السنوى ١٢,٨% فى جميع قطاعات الدولـــة ، ويقـــدر الخبراء أنه بحلول عام ٢٠٢٠ فإن الصين ستحتل المركز الأول بجدارة على المستوى العالمى وستسبق فى ذلك اليابان والولايات المتحدة بالضعف وثلاثـــة أمـــثال ألمانيا . ومن ثم فإن محاولة تخويف السفن الصينية تأتى فى سياق الحد من التجارة الدولية للصين والتى تنتشر بصورة كبيرة كل عام عن العام الذى يلـــيه . ولـــذا فإن الموقف الأمريكى بإلقاء التهم ضد السفن الصينية يمثل ردعاً قد يؤثر تأثيراً سلبياً على التجارة الصينية ، وفقاً للاعتقاد أو الحسابات الأمريكية ، مما

قد يحول دون استمرار النمو الاقتصادى الصينى ، الذى بدأ يزعج الغرب بلا أدنى شك .

(جـ) الاعتبار العسكرى :

فالصـــين أصبحت تمثل مورداً للسلاح لدول كثيرة فى العالم الثالث ، وخاصة منطقة الشرق الأوسط . ولذلك فإن إلقاء التهمة لسفينة صينية متجهة إلى إحدى دول الشرق الأوسط (إيران) قد يسبب ارتباكاً فى اعتماد هذه الدول على السلاح الصينى مـــن جانـــب ، وبالـــتالى يؤثـــر تأثيراً سلبياً على الصين كسوق للسلاح له علاقة باعتبارها قوة عظمى قادر على إنتاج وتسويق ، ومنافسة للغرب فى هذا المضمار مـــن جانـــب آخـــر . ولـــذا فإن الإدارة الأمريكية رأت فى تصرفها باتهام الصين بخـــروجها عن الاتفاقيات المعمول بها فرصة لمحاولة توجيه ضربة قوية للسلاح الصينى والاقتصاد الصينى ، وبالتالى يفقدها مصداقية قدرتها على حماية سفنها فى الطريق إلى الدول المباع لها الأسلحة .

(د) اعتبارات تتعلق برغبات الولايات المتحدة :

بـــالإعلان عـــن استمرار نفوذها العالمى ، وأنها قادرة على السيطرة العالمية علـــى كل شئ ، وأنها القطب الوحيد الذى يؤثر فى مجريات الأمور ، وأنها أرادت بهـــذا التصـــرف أن تشعر الصين بالذات بحجم هذا النفوذ للحد من النفوذ الصينى المـــتزايد والـــذى بدأت قوى من العام الثالث تتعامل معه ومعها على هذا الأساس كبديل للاتحاد السوفيتى الذى تفكك كقوة عظمى ولم يعد له بديل فى الساحة الدولية فى الوقت الحاضر سوى الصين .

(هـ) اعتبار أمنى :

حيث إن الصين تسعى إلى توسيع نفوذها الأمنى فى منطقة جنوب شرق آسيا بالذات ، وتسهم فى زيادة التحدى للوجود الأمريكى هناك – وإن أعلنت غير ذلك. ولذلـــك فـــإن التصرف الأمريكى الأخير جاء فى سياق محاولة هز صورة الصين والتشكيك فى قدرتها على تحمل تبعات أى نظام أمنى فى جنوب شرق آسيا وبالتالى فى أى جزء من العالم .

وفـــى ضـــوء هذه الدوافع : هل استطاع التصرف الأمريكى أن يحقق نجاحاً **يذكـــر فـــى هذا الصدد** ؟ الواقع يشير إلى أنه نتيجة التفتيش للسفينة الصينية حيث **ثبـــت عدم صدق الا**تهامات الموجهة من الولايات المتحدة بانتهاك الصين لاتفاقيات **تصـــدير الأسلحة ،** وأن السفينة تحمل أسلحة كيماوية وغير ذلك ، وإعلان أمريكا **سلامة السفينة بناء على** التفتيش السعودى الصينى المشترك قبل ذهابها إلى إيران، **وبالـــتالى تبددت كافة** الشكوك إزاء السفينة ، لذلك فإن كل الأهداف التى استهدفتها

الإدارة الأمريكية قد ذهبت سدى ، بل أدت إلى نتائج عكسية ، وعززت من موقف الصين التى ظهرت فى موقف أقوى باحترامها للقواعد والاتفاقات الدولية ، والمتفق عليها ، كما أثبتت عدم مصداقية كل الاتهامات التى توجهها الإدارة الأمريكية دائماً لأية دولة ، وهى نتيجة خطيرة سيكون لها تداعياتها فيما بعد. بل إن تصرف الإدارة الأمريكية الانفعالى بتوقيع العقوبات على الصين وباكستان يحتاج إلى شجاعة فى القرار بالتراجع عنه حرصاً على تضييق فجوة العداءات للإدارة الأمريكية الجديدة فى ظل رئاسة كلينتون .

وعلى أية حال ، فإن الأزمة الأمريكية الصينية أسهمت فى زيادة درجة نمو قطب دولى جديد سيكون له شأن فى السياسة الدولية فى السنوات القادمة وهو الصين ، وعلى العرب أن يدركوا هذه الحقيقة ويبادروا بالاتجاه نحوها ، بما يتفق والمصلحة القومية العربية .

** ** **

(المبحث السادس)

الصراع القادم فى قلب آسيا
فى ضوء معادلة التوازنات النووية (*)

علـــى الرغم من أن الصراع بمختلف أنواعه ومستوياته لم يهدأ فى آسيا خلال الخمســـين سنة الماضية ، وخاصة فى فترة الاستقلال الوطنى التى أتت بعد انتهاء الحـــرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، إلا أن الموقف قد ازداد اشتعالاً مع التجارب الـــنووية الإحدى عشر لكل من الهند وباكستان خلال شهر مايو الماضى (١٩٩٨). ولذلـــك فقد ثار التساؤل الطبيعى وهو : ماذا بعد هذه التجارب النووية التى أجرتها أولاً الهـــند يومى ١١ ، ١٣/ مايو الماضى بعدد خمس تجارب ، ثم تبعتها باكستان ثانياً يومى ٢٨ ، ٣٠ مايو الماضى ، بعدد ست تجارب أخرى؟ وهل لهذه التجارب تأثـــير واضـــح علـــى مجريات الصراع فى قلب آسيا أم أن المسألة ستقتصر على مجرد الفعل ورد الفعل ؟

وللإجابة على هذا السؤال ، يستلزم الأمر تحليل طبيعة الصراعات الدائرة فى آســـيا ومـــا تعرضت له من تغيرات ابتداءً من التسعينات وفى حقبة ما بعد الحرب الباردة .

فالحقـــيقة الواضـــحة أمام كافة المحللين ، أن قارة آسيا اكبر دولتين فى العالم ســـكاناً ومســـاحة ، وهما الهند والصين اللذان يضمان نحو ٤٠% من حجم سكان العـــالم ، هـــى من أكبر القارات تنوعاً وكثافة فيما تضمه أراضيها من صراعات داخلية وإقليمية ودولية .

فالصـــراعات الداخلـــية هى ناتج لتلك التناقضات العديدة فى داخل غالبية هذه الـــبلدان الآســـيوية ، ان لم يكن كلها . وتتمثل هذه التناقضات فى النواحى العرقية والقومية والقبلية والأيديولوجية ، فضلاً عن التناقضات الاجتماعية والطبقية والدينية والـــتى أسهمت كلها مجتمعة فى خلق درجة كبيرة لا مثيل لها من عدم الاستقرار داخل كل دولة هذه القارة . وأن التشابك والتزامن والحدة بين هذه العوامل الداخلية أفضـــت إلـــى تغذية الصراعات الداخلية فى بعض الدول وانتقلت بدورها إلى دول أخرى مجاورة .

أمـــا الصـــراعات الإقليمـــية ، وهـــى الصراعات الناجمة عن مخلفات حقبة الاســـتعمار والـــتى تتمثل فى صراعات الحدود . حيث ترك المستعمرون الحدود

(*) نشرت فى مجلة " استراتيجيا " ، الكويت ، يناير ١٩٩٩ .

مفتوحة ومعلقة وبدون تحديد ، أو تحديد غير واقعى لا يتفق مع الإمدادات للقبلية أو الحدود الطبيعية وغيرها ، مما أسهم فى وضع أساس لصراعات مستقبلية تستنزف طاقات وجهود هذه الدول وتشغلها عن تحديات التنمية . ومن نماذج هذه الصراعات (اليابان والكثير من الدول الأسيوية ، والصين فى مواجهة الهند والاتحاد السوفيتى قبل تفككه ، والهند وباكستان ، وغيرهم .

أما الصراعات الدولية ، فقد جسدت نفسها من خلال ظاهرة الاستقطاب الدولى نتيجة الصراع والحرب الباردة بين كل من الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى من الخمسينيات وحتى نهاية الثمانينات دون توقف حيث أن كوريا وفيتنام وكمبوديا والصراع الهندى الباكستانى ، والهندى الصينى ، وأفغانستان وما حولها، وغيرها . فقد كانت آسيا بهذا الشكل نموذجاً للصراع الدائر والحرب الباردة بين قطبى النظام الدولى آنذاك بل كانت تمثل مجالاً حيوياً للتنافس الدولى، مما أسهم فى توظيف دول من داخل القارة بنظام الوكالة نيابة عن إحدى الدولتين العظميين لتغذية صراع فى مواجهة دولة أخرى تساندها الدولة العظمى الأخرى

قد كان لهذا الصراع والتنافس بين الدولتين العظميين أثره فى تغذية الصراعات القائمة وعدم حلها ، أو توليد صراعات جديدة بحيث تظل درجة الصراع متأججة. وقد حدث تلاحم بين الصراع الدولى فى القارة وبين تغذية الصراعات الأيديولوجية بين الفرقاء داخل هذه الدول ، أدى بدوره إلى استمرارية هذه الصراعات بما يتفق مع مصلحة القوتين العظميين ، لأن الصراع معناه خصوم ومؤيدين ومعناه توريد وتجارة السلاح للأطراف المتصارعة ، ومعناه أيضاً تدخلات محسوبة بالوكالة أو بصورة مباشرة – إذا لزم الأمر ، من قبل الدول الكبرى صاحبة المصلحة الحقيقية فى استمرار هذه الأوضاع التى تتسم بعدم الاستقرار .

وقد تشابكت هذه العوامل الداخلية والإقليمية والدولية لتسهم جميعهم فى تغذية وتوليد الصراعات المختلفة داخل القارة الآسيوية على مدار الخمسين عاماً الماضية بدون توقف قبل انتهاء الحرب الباردة مع مطلع التسعينيات . وهنا فان السؤال المنطقى هو : هل ستختلف الصراعات أو تخفت حدتها أو تتلاشى فى حقبة ما بعد الحرب الباردة فى هذه القارة .

لاشك أنه سؤال جدير بالاهتمام ليس فى آسيا فحسب بل وفى كل المناطق الهامة التى تشهد صراعات شبيهة وخاصة ما يتعلق بالبعد الدولى ، فمن المسلمات فى التحليل السياسى ، أن تراجع الصراع الدولى بين الأقطاب قد يؤدى إلى تراجع الصراعات الإقليمية نظراً لاختفاء التنافس الدولى من ناحية ، ومن ناحية أخرى تلاشى حدة البعد الأيديولوجى فى الصراع الدولى . إلا أن الحادث هو تزايد حدة الصراعات الإقليمية فى فترة ما بعد الحرب الباردة على عكس ما كان متصوراً من

حـــدوث استقرار دولى وإقليمى. فما كان من هذه الصراعات واقعاً تحت السيطرة فى ظل الحرب الباردة ومناخ القطبية الثنائيـــة ، أصبـــح غير خاضـــــع لأى

درجـــة مـــن درجات السيطرة بعد انتهاء الحرب الباردة والانفراد الأمريكى بالنظام العالمى طوال فترة التسعينات . وقد يعزى ذلك بالأساس إلى عدم وجود آلية دولـــية ملائمـــة تســـتطيع الســـيطرة علـــى النزاعات الإقليمية قبل استفحالها إلى صـــراعات، فضـــلاً عـــن سيادة عدم المصداقية لآلية الأمم المتحدة نتيجة الهيمنة الأمريكية والتوظيف الكامل لها بما يتفق مع المصالح الأمريكية والغربية مع تجاهل لمصـــالح الأطراف الأخرى . فضلاً عن عدم استعداد الأطراف صاحبة المصلحة المباشـــرة فى إدارة هذه المنظمة لحسابها ، لدفع الثمن المقابل لذلك بالتدخل السريع والحاسم للسيطرة على هذه الصراعات الإقليمية .

وفـــى هـــذه الإطـــار يمكن فهم وتحليل الانتشار الأفقى والرأسى للصراعات الإقليمية فى القارة الآسيوية . ففترة ما بعد الحرب الباردة اتسمت مع تفكك الاتحاد السوفيتى واختزاله فى دولة روسيا التى ورثت تركته دون أن تقوم بدوره العالمى، باخـــتفاء حـــدة الصراع الأيديولوجى ، وما ترتب على ذلك من تلاشى الاستقطاب الدولى الذى أنهى عدداً من الصراعات الدولية المتعلقة بذلك ، فى نفس الوقت الذى تقدمـــت فـــيه الصـــراعات الاقتصادية باعتبارها تمثل الأولوية فى إدارة العلاقات الدولية فى هذه الحقبة الجديدة فرأينا كيف تم إنهاء الأزمة الأفغانية التى وجدت بعد الـــتدخل الســـوفيتى فيها عام ١٩٧٩ ، وذلك فى ضوء التغيرات الجديدة فى النظام الدولـــى . ووجدنـــا كـــيف تراجعـــت حدة الصراع بين الهند وباكستان فى ضوء الاســـتقطاب الدولـــى بالدعم السوفيتى للهند ، والدعم الغربى والأمريكى لباكستان، ووجدنـــا أيضاً كيف أصبحت إيران فى مواجهة مع الغرب مباشرة دون وجود سند دولـــى لهـــا بعد اختفاء الاستقطاب . والأكثر من ذلك وجدنا كيف سمحت السمات الجديدة للنظام الدولى ، بحدوث حرب كبرى على حدود قريبة من الاتحاد السوفيتى ســـابقاً ، وهـــو مـــا كان يرفضه بشدة بل ولم يكن يسمح به أبداً إلا أن الظـــروف الجديـــــدة ســـمحـــت فـــى ضـــوء الصمـــت السوفيتى ، بقيام حرب كبرى رغم مشـــروعيتها لـــتحرير أراضى كويتية تعرضت للاغتصاب من الجانب العراقى ، ويبقى المعنى قائماً فى أن السمات الجديدة قد أفضت إلى تقبل ما لم يكن مقبولاً من قـــبل ، وتفجـــر صـــراعات لـــم تكـــن موجودة أو مكبوتة ، وظهور أنماط جديدة للصـــراعات . وفـــى تقديرى أن التغيرات التى اعترت النظام الدولى بعد الحرب الـــباردة مـــن شأنها اختفاء الصراعات التى كانت ذات أبعاد دولية أو ذات علاقة بالـــبعد الأيديولوجى ، أو كانت أطرافها ضمن الاستقطاب الدولى. فى نفس الوقت تحولـــت هـــذه الصراعات إلى أنماط جديدة غير خاضعة للسيطرة كما سبق القول. وتعتبر القارة الآسيوية خير مثال لذلك .

فالقـــارة الآســـيوية شـــهدت صراعاً يتعلق بالسلاح النووى ، وصراعاً يتعلق بالأراضـــى على الحدود ، وصراعاً يتعلق بالنفوذ الإقليمى ، فضلاً عن صراعات داخلـــيـــة نتيجـــة تفجـــر الأزمـــات التـــى كانـــت متماســـكة إلـــى حد كبير فى ظل التوازن الدولى .

فالصـــراعات الداخلـــية تركزت حول التناقضات الاثنية والاجتماعية والثقافية والدينـــية ، وهـــو مـــا أسهم فى توليد صراعات مسلحة داخلية . وقد واجهت دول عديـــدة مـــن آســـيا مثل هذه الصراعات الداخلية فى أفغانستان ، وفى الهند ، وفى باكستان ، وفى الصين ، وفى كوريا ، ودول جنوب شرق آسيا ، وغيرهم .

أمـــا صراعات الحدود بين الدول الآسيوية ، فقد ظهرت بتجدد النزاع الهندى الباكســـتانى حـــول إقليم " كشمير "، والنزاع الهندى الصينى حول بعض الحدود ، والصـــينى الروســـى حـــول بعـــض الحدود وقد تمت تسويتها مؤخراً فضلاً عن صراعات تتعلق بالسعى الصينى نحو ضم تايوان وجزر ماكاو ، وبعض جزر بحر الصـــين الجـــنوبى ، وذلـــك بعـــد نجاحهـــا فـــى ضم هونج كونج فى يوليو/٩٧ بالإضـــافـــة إلى الصراعـــات الدائـــرة حول العديـــد مـــن الجزر أبرزها جزر "الكوريل" بين اليابان وروسيا ، وجزر أخرى منها (تاكيمشيما، توكتو، وليانكورت، وســـنكاكو، ودوايـــوا ، وتـــياو ياتـــاى ، وبارتل ، وغيرهم . وأن الهدف من هذه الصراعات حول الجزر هو ما تضمه من ثروات طبيعية موجودة بها ، فضلاً عما تتسم به بعضها بموقع استراتيجى هام فى ظل التنافسات الإقليمية .

وقد أدى نمطا الصراعات الداخلية وصراعات الحدود إلى سياسات معينة فى البيئة الإقليمية الآسيوية تستهدف تدعيم النفوذ الإقليمى لعدد من دول هذه القارة وهنا تظهـــر أربعـــة دول آسيوية تسعى لفرض نفوذها ، أو منع تمدد نفوذ الآخرين أو إعاقـــتهم عن تحقيق أغراضهم . وهذه الدول الأربعة هى : الهند والصين واليابان وباكســـتان . وقد ظهر ذلك من خلال الاهتمام الواسع من جانب هذه الدول الأربعة بتدعيم قدراتها الدفاعية والعسكرية لتمكينها من تحقيق طموحها فى التفوق الإقليمى ، ومواجهة المخاطر المحتملة من جانب بعضها البعض. فى الوقت الذى سعت فيه بقـــية الـــدول الآســـيوية لتطوير قدراتها الدفاعية لمجرد تأمين نفسها من المخاطر الإقليمية المتوقعة نتيجة زيادة حدة التنافس الإقليمى مع اختفاء التنافس الدولى . وقد أكد تقرير معهد الدراسات الاستراتيجية فى لندن حول التوازن العسكرى لعام ٩٧/ ١٩٩٨ ، أن آســـيا تقـــع فـــى المرتـــبة الثانية بعد الشرق الأوسط من حيث حجم المخصـــص لاســـتيراد الســـلاح . أى أن آسيا ثانى كتل العالم فى استيراد السلاح والإنفاق عليه . ومما يؤكد أو يجسد هذه الحقيقة أن تايوان تحتل المركز الثانى بعد الســـعودية ، مـــن حيـــث إجمالى المشتريات من السلاح وهو البالغ (٧) مليارات دولار.

وإذا كانت الصين تقف فى مواجهة اليابان كمتنافسين على جنوب شرق آسيا ، فانه لا يمكن تجاهل التنافس والصراع الصينى الهندى على السيطرة على القارة ، فـــى نفـــس الوقت فان التنافس الباكستانى الهندى له حجمه الحقيقى فى قلب آسيا ، وترجمة واقعية لحجم الخلافات الكبير بين هاتين الدولتين .

كذلك أدى هذا الصراع على النفوذ بدوره للانطلاق نحو الانتشار النووى وهو مـــا كان له من الانعكاسات على تفاقم حدة الصراعات الإقليمية فى آسيا فقد كانت الصـــين أولى الدولى الأسيوية التى قامت بإطلاق أول تفجير نووى عام ١٩٦٤ ، وبعد عشر سنوات وخلال عام ١٩٧٤ ، انطلق أول تفجير نووى للهند، كما دخلت كوريـــا الشـــمالية وباكستان دائرة الاهتمام النووى منذ السبعينيات ، إلا أن كوريا الشمالية لم تقدم على إطلاق تفجيرات نووية حقيقية . بينما استغلت باكستان الفرصة عندما قامت الهند بإجراء (٥) تجارب نووية جديدة يومى فى منتصف مايو الماضى فأجرت تجاربها الست فى نهاية مايو (نفس الشهر) استغلالاً للفرصة وعدم تفويتها بحكـــم أن باكســـتان أكثر عرضة للضغوط من الهند ، وردًا على التحدى النووى الهندى من جانب آخر . وقد أثارت هذه التفجيرات النووية الهندية الباكستانية العديد من التساؤلات حول علاقتها بالصراعات الإقليمية فى آسيا عموماً، وحول تداعيات هذا السلوك من جانب الدولتين .

وفى هذا الإطار يمكن رصد ما يلى :

١ - زيـــادة احـــتمالات التوجه الصينى نحو تطوير قدراتها النووية لعدم تمكين أى دولة أسيوية من تجاوزها ، أو إعلان التحدى لها .
٢ - زيـــادة احتمالات الاهتمام الإيرانى بالمجال النووى ، والإصرار على امتلاكه فى أقرب وقت لتكون إحدى الأقطاب الثلاثة على الجانب الشرقى منافسة الهند وباكســـتان ، وعلـــى الجانب الغربى لتكون منافسة لإسرائيل مما قد يسهم فى خلق الاستقرار والتوازن الإقليمى .
٣ - تـــزايد حدة الصراع فى جنوب شرق آسيا ، بتزايد الرغبة لدى اليابان وكوريا الجنوبـــية وإندونيسيا ، بالإضافة إلى كوريا الشمالية ، نحو امتلاك هذا السلاح الـــنووى لتجنب مخاطر تزايد الاهتمام الصينى المتوقع بالقدرات النووية التى يؤثر على إلحاق الضرر بهذه الدول .
٤ - تـــزايد حدة سباق التسلح فى القارة الأسيوية للعديد من الدول غير الراغبة فى دخـــول حلبة الانتشار النووى. حيث يتوقع الخبراء أن المستقبل يشير إلى أن آســـيا ستكون أولى مناطق العالم فى استيراد السلاح مع حلول القرن الحادى والعشرين .
٥ - تشـــير الاحـــتمالات إلى تزايد الاهتمام التركى بالسلاح النووى، نظراً لوجود مصـــالح لهـــا فـــى آسيا تسعى للحفاظ عليها ، وأن السعى نحو امتلاكها هذا

السلاح قد يردع الأخرين عن التفكير فى مطاردة وجودها الأسيوى ومصالحها أيضاً .

٦ – تـزايد الـتمرد الإقليمى على النظام الدولى فيما يتعلق باتفاقية الخطر الشامل للـتجارب الـنووية ، بعد ثبوت ضعف هذا النظام فى مواجهة الخارجية على الاتفاقـية . كمـا أن هـذا التمرد من قبل الدول الآسيوية التى لم توقع على الاتفاقـية أساسـاً وهى الهند وباكستان وكوريا الشمالية ، ستشجع دولاً أخرى على عدم التوقيع .

٧ – أن هذه التفجيرات قد أكدت تعدد الأقطاب الإقليميين فى القارة الآسيوية ليصل عددهم إلى ثلاثة هم : الصين والهند وباكستان ، ويمكن أن يزداد العدد ، مما قد يؤثر على الانفراد الصينى بالقارة مستقبلاً .

وفـى الوقـت الذى تشير فيه احتمالات امتلاك السلاح النووى قد تؤدى إلى تـراجع الصراعات بين الدول ، إلا أنه من جانبا نرى أنه وان كانت التوازنات فى القدرات النووية قد تكون رادعة لأى تفكير فى سلوك عدوانى من جانب دولة تجاه أخرى ، إلا أن التاريخ قد يشهد بأن الصراعات لم تختفى مع وجود هذه التوازنات الـنووية ، ولكـن قـد تخفت حدتها ، وتتغير أشكالها . وقد تعطى هذه التوازنات الفرصـة للأطراف لمراجعة أنفسهم والجلـوس علـى مائـدة التفـاوض لحـل المشـاكل الإقليمـية . وهـذا ما أكده سفير باكستان فى القاهرة فى يونيه الماضى عندما قال : " أن احتمالات نشوب الحرب بين الهند وباكستان أصبحت صفراً ، بعد توازن القدرات النووية . بينهما " .

وفى ضوء القراءة التحليلية لخريطة الصراعات الإقليمية فى آسيا فى حقبة ما بعـد الحـرب الباردة ، فانه يمكن القول بأنه على الرغم من تزايد حدة الصراعات الإقليمية الآسيوية داخل وبين بلدان هذه القارة سعياً للوصول إلى الحكم فى الداخل، أو للنفوذ فى الخارج ، إلا أن هذه الصراعات قد تتأثر بعض الشىء باختفاء بعضها وتـراجع حـدة البعض الأخر واستعمال غيرها دون اختفاء كامل فى ظل الانتشار الـنووى الحالى بعد تجارب الهند وباكستان ، والمحتملة بعد دخول أطراف آسيوية جديدة .

وفـى هـذا السياق ، فان آسيا ستظل فى ضوء الظروف والمستجدات "رحماً" لتوليد الصراعات واستمرارها ما لم يتدارك الأطراف القائدة وصاحبة المصلحة فى مراجعة الأمر بما يتفق ومصلحة شعوب دول هذه القارة .

** ** **

الفصل السادس

الدور الأمريكى فى عهد الرئيس كلينتون



المبحث الأول

حدود الدور العالمى

للولايات المتحدة فى عهد "كلينتون" (*)

على الرغم من أن القدرة على التنبؤ فى مجال السلوك السياسى ، خاصة على المستوى الدولى ، تعد من المسائل الشائكة ، إلا أنه من الأهمية محاولة السير فى هذا الطريق الصعب ، بهدف التعرف على الدور العالمى للولايات المتحدة فى ظل رئاسة كلينتون ، وحدوده ، وآفاق ، وذلك من منطلق الأهمية التى تفرضها الأحداث التى تقع فى الولايات المتحدة ، وتأثيراتها على النظام العالمى كله .

فمن الواضح أن الأحداث العالمية وأبرزها تفكك الدولة العظمى المنافسة وهى الاتحاد السوفيتى إلى مجموعة دول افتقدت معه كيان الدولة العظمى التى تمثل العدو السياسى الأول للولايات المتحدة ، وإن أتت فى صالح الأخيرة بشكل ظاهرى، إلا أنها لم تأت فى صالح الجمهوريين ورئيسهم جورج بوش ، ويتضح هذا من زاوية أن وجود عدو سياسى واضح أمام الدولة يجعل شعبها معبئا ومستنفرا لمواجهة هذا العدو . وبالتالى يؤجل هذا الشعب مطالبه وطموحاته إلى حين اختفاء هذا العدو . ومالم تستطع الدولة أن تحيل عدوا جديدا محل العدو القديم وبسرعة بحيث لا تترك للشعب فرصة التفكير فى إلغاء احتشاده أو الحيلولة دون استمرار التعبئة لمواجهة هذا العدو أو غيره ، فإن المتوقع إذن أن تظهر على السطح كل أمراض المجتمع المكبوتة تحت ضغوط التعبئة ، وتبريرات الصراع الخارجى ، وعلى الدولة إذن فى هذه الحالة أن تعد نفسها لمواجهة سلسة الانفجارات الاجتماعية المتوقعة والتى تعكس درجة عالية من الكبت فى قضايا مصيرية متعددة الأبعاد على المستوى الداخلى .

وهنا فلا فرق بين مجتمع ديمقراطى أو غير ديمقراطى ، والفرق المتوقع هو فى وسيلة التعبير عن هذه الانفجارات ، وفى أساليب المواجهة . فالمجتمع الديمقراطى كالمجتمع الأمريكى يستطيع أن يعيد النظر فيمن يحكمونه بالآليات الديمقراطية – كأسلوب انتخابات رئيس الدولة على سبيل المثال .

ولذلك ، فإنه من الأهمية الإشارة إلى أن قضايا السياسة الخارجية لا تحسم نتيجة الصراع على كرسى رئاسة الدولة ، ولكنها تلعب دورا مباشرا فى تفجير التناقضات الاجتماعية فى ظروف معينة ، وفى لحظات تاريخية معينة .

(*) نشرت بالأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٩٣/٢/٨ ، ص٤٦،٤٧ .

فمن العبث أن يقال إن الرئيس صدام أو أزمة الخليج هما اللذان أديا إلى سقوط بـــوش ، لأن السياســـة الخارجـــية عمومـــا لا تعـــد متغيرا أساسيا فى الانتخابات الأمريكـــية. فعـــادة تحتل قضايا الداخل الأولوية القصوى إن لم تكن المطلقة . فى نفـــس الوقـــت فإن ما تمخضت عنه السياسة الخارجية من زوال الاتحاد السوفيتى كقوة كبرى من على المسرح الدولى ، وبالتالى زوال شبح الحرب الباردة ، ومن ثم استحالة المواجهة النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بعد زواله – أدى هـــذا إلـــى إلغـــاء همزة الوصل بين الأوضاع الداخلية المتردية فى كلتا الدولتين ، والمؤجلـــة تحـــت ضغوط وجود العدو السياسى المنافس ، وبين السياسة الخارجية لهمـــا . فقـــد زالت إذن أسباب التعبئة والحشد وتأجيل النظر فى أمراض المجتمع الداخلـــية ، وأصبح على المجتمع أن يواجه مصيره بنفسه ، ويعيد النظر فى ترتيب قضـــاياه الداخلـــية وإعطائها الأولوية المطلقة . وهذا بالتأكيد سيكون على حساب القضايا الخارجية .

ومـــن ثم ، فإن الرئيس الأمريكى الذى فاز فى الانتخابات وهو " بيل كلينتون" اســـتطاع من خلال الضغط المستمر على زناد الأوضاع الداخلية ، بإبرازه درجة تـــرديها فـــى النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، أن يحاصر بوش ويقلل من أهمية نجاحاته فى السياسة الخارجية باعتبارها لم تعد بالفائدة على حياة الشعب الأمريكى ورفع مستواه ، بل إنها لم تسهم فى حل مشاكله المزمنة اقتصاديا واجتماعيا .

واســـتطاع المرشح الشاب كلينتون أن يطرح برنامجا اقتصاديا راديكاليا يقوم علـــى فكـــرة مواجهـــة كل المصاعب الاقتصادية التى تتمحور فى : تراكم الديون القومـــية حتى وصلت إلى أربعة آلاف مليار دولار (٤) تريليون ، فى الوقت الذى يشـــهد فـــيه البلاد معدل نمو اقتصادى بطئ لم يتعد ٠,٩% سنويا ، بالإضافة إلى بلوغ حجم العجز فى الميزانية الأمريكية حوالى ٢٩٠ مليار دولار ، أى حوالى ٥ % مـــن إجمـــالى الناتج القومى . وهذا يصب فى ضعف الإمكانات المتاحة لرفع معـــدل نمو الاقتصاد القومى ، كما انعكس هذا فى أرقام البطالة التى بلغت نسبتها إلـــى القوى العاملة قرابة ٨% وهى أعلى معدل بطالة شهدته الولايات المتحدة منذ نهايـــة الحـــرب العالمية الثانية ، إضافة إلى بلوغ حجم العجز فى الميزان التجارى أكثر من ١٠٠ مليار دولار ، منها ٤٣ مليار دولار فى التجارة مع اليابان ، والباقى مـــوزع علـــى دول العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط ، وقد استطاع كلينتون أن يطـــرح بـــرنامجا اقتصاديا متكاملا ، وضعه له عالمان بارزان فى الاقتصاد وهما (روبـــرت ســـولو وجيمس توين) وكلاهما حاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد . وهـــو بهـــذا – طـــرح برنامجه من خلال علماء أفذاذ – يمكن أن يكون له رصيد استراتيجيا فى إقناع الناخب الأمريكى ، بل إن مضمون وأهداف الطرح الاقتصادى لكلينتون ، له من التأثير البالغ على الغالبية من الشعب الأمريكى ؛ لأنه توجه بهذا

الـــبرنامج إلـــى الإنســـان الأمريكى الفقير والمتوسط ، والذى يعتبره "ثروة أمريكا الحقيقية" – وذلك كما جاء بالنص فى برنامجه الاقتصادى .

بـــل امـــتد البرنامج الاقتصادى ليستهدف إعادة بناء أمريكا من "الإنفاق على الدفاع" إلى "اقتصاد زمن السلم" وهو بهذه الإشارة يهدف إلى أن يركز على الداخل تعويضـــا عـــن الفترة الماضية التى ركزت على الخارج ، وخاصة أمور التسليح وغيرها . كما أنه ينطلق إلى أن إصلاح الاقتصاد الأمريكى سيؤدى إلى حل مشاكل التعلـــيم ليصـــبح الشعب الأمريكى أفضل قوة عمل فى العالم ، وكذلك تحدث عن مجـــالات التدريـــب والرعاية والتنشئة ، إضافة إلى تفجيره لقضايا الأسرة والسعى نحـــو إعـــادة قيمها وتماسكها . والأكثر من هذا هو ذلك الخطاب الجديد حول قيمة العدالـــة الاجتماعـــية وضرورة تحقيقها واعدا الشعب الأمريكى بذلك ، حيث ترجم ذلك بطرحه فرض الضرائب على أصحاب الدخول العليا وتخفيضها على أصحاب الدخـــول المتوسطة والدنيا . إضافة إلى أن الدولة هى التى تستطيع من خلال دور قوى وحاسم أن تحقق التقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية . وهو بلا شك خطاب جديد يصدر من مرشح لرئاسة الدولة الرأسمالية العظمى لم يكن معهودا من قبل .

وإذا كـــان الرئـــيس كلينتون قد طرح فى برنامجه الانتخابى البعد الاقتصادى وأســـاليب معالجـــته وتداعياته الاجتماعية ، إلا أنه لم يطرح ما يوازيه فى الشمول والـــتكامل من البعد السياسى الخارجى . ومن خلال متابعة أحاديثه المختلفة والتى اتسمت بالندرة بشأن السياسة الخارجية ، ولم تتعدد (٥) أحاديث آخرها حديث شامل لصـــحيفة نـــيويورك تايمز" ، لوحظ أن كلينتون لم يحدد خطة عمل واضحة ينوى انـــتهاجها إزاء مشـــكلات العالم . وهو بذلك يترك نفسه فى المجال الخارجى وفقا لمقتضيات الأحداث ، وواقع المتغيرات التى تطرأ على خريطة العالم .

ومن ثم ليس غريبا فى هذا الإطار أن يكون تصريحه عقب إعلان نجاحه بأنه لا ينوى إحداث أى تغيير فى السياسة الخارجية الأمريكية ، لأنها فى المعنى الأخير لا تشكل له حجر الزاوية فى اهتماماته القادمة . وقد أكد ذلك بأن المائة يوم الأولى عقـــب تولـــيه الســـلطة رسميا ستكون للنواحى الاقتصادية ، أى حتى نهاية ابريل ١٩٩٣ . وإذا كـــان الشعب الأمريكى قد اختار كلينتون ، لإصلاح القضايا الداخلية وحـــل مشـــكلاته المتراكمة ، فإن على كلينتون أن يغرس الثقة فى شخصه وحزبه الديمقراطى بأنه على وعده ، وهذا هو ما نتوقع أن يفعله بأن يولى كلينتون الأولوية المطلقة بالجهد والوقت والإمكانيات لمواجهة الواقع المؤلم داخل الولايات المتحدة ، وهـــذا بلا شك سيكون على حساب القضايا الخارجية ، وبالتالى على حساب الدور الأمريكى العالمى .

بـــل إنـــه مـــن نفس منظور اهتمامه بالإنسان الأمريكى ، حيث التعاطف مع الغالبـــية مـــن الطـــبقة المتوســـطة والفقيرة ، سيكون هذا أحد المحددات الأساسية لسياســـاته الخارجية خاصة من الأراضى المحتلة كما يحدث فى فلسطين المحتلة ،

وأيضـــا فـــى الصـــين باعتبارها فى نظره الأكثر انتهاكا لحقوق الإنسان ، وليس مستبعدا أن يكون ذلك بارقة أمل للبوسنة والهرسك وغير ذلك من قضايا مشابهة - ومـــن ثـــم فإنـــه لن يتغاضى عن تجاهل انتهاك حلفاء أمريكا لحقوق الإنسان إزاء شـــعوبهم . كذلـــك فإن النمو الاقتصادى العالمى يتزايد خاصة ذلك الذى لا يخضع لإدارة دولـــة معينة ، وهذا سيؤدى إلى تحجيم الدور الاقتصادى للولايات المتحدة . ونســـتطيع أن نتلمس ذلك من خلال جماعات الضغط التى تقود القرار فى اليابان ، وفـــى فرنســـا ، وفى ألمانيا ، وفى أوروبا الغربية مجتمعة ، بما سيقلل من النفوذ الأمريكى العالمى .

والخلاصـــة : أن الظـــرف الموضـــوعى المتمـــثل فى اختفاء العدو السياسى للولايات المتحدة متمثلا فى الاتحاد السوفيتى الذى تفكك ، وعدم قدرة الرئيس بوش أن يحيل محله عدوا بديلا وعلى نفس المستوى ، أدى إلى تفجير الأمراض المزمنة فـــى الداخـــل ، مما أعطى الفرصة وهيأها تماما لاستقبال رئيس أمريكى آخر هو كلينـــتون الـــذى تمكـــن من إقناع الشعب الأمريكى بأهمية التغيير حتى يمكن حل مشاكله ، وتجنب أفول النجم الأمريكى بسرعة ، إلا أن الاهتمام من جانب كلينتون بتنفـــيذ برنامجه الاقتصادى سيحول بينه وبين دور عالمى فعال للولايات المتحدة ، خاصـــة فى ضوء ظروف موضوعية يمر بها عالمنا اليوم . وهذا بلا شك سيسهم فـــى تراجع الدور العالمى للولايات المتحدة موازيا لانتهاء الدور السوفيتى ومفسحا على خشبة المسرح الدولى المكان لقوى دولية جديدة أوشكت على الاكتمال .

** ** **

المبحث الثانى

الدور الأمريكى العالمى فى عهد كلينتون

بين الانحسار وإعادة التشكيل(*)

بـــدأت التســـاؤلات همســـا وفـــى الدهاليز حول طبيعة الدور القيادى العالمى للولايـــات المـــتحدة فـــى عهد كلينتون ، وخاصة فى الأسابيع الأولى التالية لتوليه الرئاســـة رسميا فى ٢٠ يناير الماضى ، إلا أن الهمس أصبح مسموعا وتحول إلى ضـــجيج شبه رسمى داخل أروقة البيت الأبيض نفسه ، وضجيج دولى مع المواقف المتبايـــنة للولايات المتحدة فى ظل إدارة كلينتون وبعد مرور ما يقرب من (١٥٠) يوما .

كمـــا أن هـــذه التساؤلات صاحبها استطلاعات للرأى العام الأمريكى أجرتها وســـائل إعلامية معروفة ، تشير فى مجملها إلى تراجع المؤيدين للرئيس الأمريكى كلينتون ، ووصل فى بعض الاستطلاعات إلى (١٠) نقاط . وأصبح الذين يؤيدون أو يوافقـــون كلينتون فى إجراءاته الآن أقل بكثير من الرافضين لهذه الإجراءات أو تلك ، بل إن عدد الرافضين فى تزايد مستمر .

نحن ، إذن ، أمام ظاهرة تستحق التوقف والتحليل ، حيث إن المعركة الدائرة حـــول طبيعة الدور القيادى للولايات المتحدة لا تختص بها هذه الدولة أو تلك ، بل إن هـــذه المعركة تؤثر وتتأثر بالواقع الدولى ومحاولة فهم سماته الجديدة ، كما أنها تتعلق بطبيعة الرئيس الأمريكى الجديد (كلينتون) وتأثيره على مسارات الأحداث ، كمـــا أنها تتعلق فى النهاية بمجموعة السلوكيات التى صدرت وستصدر تباعا التى تنـــتهجها الإدارة الأمريكية خلال الأشهر الخمسة الماضية . وعلى أية حال ، فإنه يجـــب التســـليم بدايـــة بـــأن الدور القيادى العالمى للولايات المتحدة فى حاجة إلى مـــراجعة تمهـــيدا لإعادة النظر فى إعادة تشكيله من جديد فى ظل متغيرات البيئة الداخلـــية والدولية . ولذلك فإن هذا الدور المأمول للولايات المتحدة لا ينبغى النظر إلـــيه باعتـــباره من الثوابت ، بل يجب النظر إليه من زاوية وهى : أن هذا الدور الجديد يجب أن يتسم بالديناميكة والقدرة على التغير والتأقلم مع أوضاع دولية جديدة فـــى طـــريقها للتشكل . وإذا نظرنا إلى طبيعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال الأشهر الخمسة السابقة ، فإنه يمكن تحليها بسمات ثلاث هى :

(*) نشرت فى جريدة عكاظ السعودية بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٢ .

أ- **التردد** : كما هو واضح من تطورات الأوضاع الدولية ومواقف متعارضة إزاء عـدة مناطق فى العالم ، كالبوسنة ، وجنوب شرق آسيا ، وقضية السلام فى الشرق الأوسط ... الخ .

ب- **الحلـول الوسـط** : حيث إن فكرة الحسم طبقا للمعايير وعدم الازدواجية هـى فكرة مقبولة ، إنما المسألة وقد تبلورت فى أن الإدارة الأمريكية بدأت تتعامل فـى عهد كلينتون مع القضايا الإقليمية وأزماتها المختلفة ذات البعد الدولى ، بشىء مـن الالتقاء حول الحلول الوسط . مثال ذلك قضية المبعدين الفلسطينيين فى مرج الزهور ، وقضية السلام بين العرب وإسرائيل ، وغير ذلك .

جـ- **المـيل لعدم المبادرة** : فالدور القيادى يجب أن تتوافر لدى صناعه آلية المبادرة وخلق العمل والتحكم فى مسارات الأحداث والوقائع التاريخية . والملاحظ أن السـمة المحورية لسياسة كلينتون الخارجية افتقدت القدرة على طرح المبادرات وطـرح الأمـور للأمام خطوات واكتفت ببعض المواقف الشكلية ، بالإضافة إلى محاولة تجميع وجهات النظر للأطراف المختلفة والتوفيق بينهم دون أن يكون هناك إدارة فاعلة بالمبادرة فى خلق مسارات جديدة تتلاقى حولها الأطراف . وظهر ذلك واضحا فى غالبية القضايا المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية الآن .

وفى ضوء هذه السمات الثلاث ، يلاحظ أن هناك ثلاثة متغيرات أساسية ، توضـح فى مجملها الأزمة التى يعانى منها الدور القيادى العالمى للولايات المتحدة الآن . وهذه المتغيرات هى :

١-الضـغوط الـنابعة من البيئة الداخلية الأمريكية ، حيث إن الأمريكيين اختاروا كلينتون لكى يسهم فى حل مشكلاتهم الداخلية التى تفاقمت عبر السنوات المختلفة ، وخصوصـا تلـك المشـكلات التى تحاصر كلينتون نفسه فى ضوء وعوده الانتخابية ومنها : قضايا تحسين النظام التعليمى والخدمات الصحية ، والقضاء علـى الـبطالة ، وتوفير فرص العمل ، وخفض العجز فى الميزانية ، وترشيد الإنفـاق الحكومى ، وتعديل القوانين الضريبية ، إلى قضايا الأقليات كالشواذ ، مـثلا ، الذيـن وقفوا مع كلينتون فى الانتخابات. والرئيس الأمريكى منذ توليه وحتى نهاية مايو الماضى وهو يخوض معركة مكثفة وشرسة مع مجلس النواب لإقـرار خطـته الاقتصادية . وقد نجح فيها ولكن بفارق ضئيل (٢١٩) مؤيد ، مقـابل 213 معـارض . ورغـم أنهـا انتصـار لكلينتون تعكس قوته النسبية والمحـدودة فى مواجهة الواقع الفعلى الداخلى ، إلا أن هذا الانتصار قد يعكس مـن زاوية أخرى مدى الصعوبات التى ستواجهه مستقبلا كلما فكر فى تمرير شـئ للمناقشـة داخـل مجلس النواب . وهذه المعركة تعكس أيضا مدى عمق الحـوار والخـلاف الدائر حول أولوية الدور القيادى الخارجى عن أولوية حل المشـاكل الداخلـية . وفـى سياق الشعار الذى حملة كلينتون وقت الانتخابات

"أمريكا أولا .. "فإن هذا الرئيس يعانى من حجم الضغوط الداخلية التى تستنزف وقته وجهده وطاقته ، كما أن هذه الضغوط تطالبه بسرعة الإنجاز الداخلى.

٢- اختفاء الحافز الخارجى أو العدو السياسى من المسرح الدولى : ولعب هذا المتغير دورا رئيسيا فى إفساح المجال للولايات المتحدة لاحتكار النظام الدولى كله كما يرى البعض ، إلا أنه من زاوية أخرى ، فإن اختفاء الاتحاد السوفيتى بعد تفككه قد شجع الولايات المتحدة على التفكير ، إما فى عدو سياسى جديد ، وخلق حافز للحركة السياسية الدولية النشطة ، أو فى تراجع عن القيام بأعباء الدور القيادى العالمى وتوفير نفقاته لتدعيم القدرة الاقتصادية الداخلية والإسهام فى حل مشاكله .

ولذلك فإن اختفاء الاتحاد السوفيتى المفاجئ لم يعط الفرصة للولايات المتحدة للانفراد بالعالم كما يتصور البعض ، بل إن الدور الأمريكى دوليا اعتمد وتكيف مع عدو سياسى كبير ، بل واختفى حجمه الحقيقى وراء الدعاية الضخمة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى قبل التفكك .

ولذلك ، فإن اختفاء الحافز الخارجى أو العدو السياسى ممثلا فى الاتحاد السوفيتى ، قد أثر تأثيرا بالغا على الحماس الأمريكى فى تحمل تبعات الدور القيادى العالمى . وهذا ما يفسر لنا التشاحن المستمر بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فى قضايا عديدة منها : البوسنة ، والقضية الفلسطينية .. الخ كما أن هذا الاختفاء للحافز السياسى جعل الإدارة الأمريكية تتعامل مع القضايا الإقليمية والدولية بنوع من عدم الاهتمام ، أو الاهتمام المحدود .

٣- عدم التماسك فى المواقف الأمريكية إزاء القضايا الساخنة إقليميا ودوليا : حيث اتضح حتى الآن عدم وجود موقف أمريكى صلب إزاء أية قضية على المستوى الإقليمى أو الدولى . وهذا الافتقار إلى التماسك فى الموقف الأمريكى يعكس بالضرورة اضطرابا سائدا فى الإدارة الأمريكية ، حيث ضعف الخبرة بالشئون الدولية ، وافتقاد الرؤية الشاملة للإدارة الأمريكية قبل تولى شئون الرئاسة الفعلية ، وهذا ما اعترف به كلينتون نفسه فى أحاديث عديدة قبل وبعد توليه المنصب ، بل ويعكس توازنات متعارضة داخل المسئولين عن إدارة السياسة الخارجية الأمريكية وتحديد معالم الدور القيادى سواء فى الخارجية أو الأمن القومى أو المؤسسة العسكرية تحديدا .

ولاشك أنه فى ضوء مثل هذه المتغيرات الثلاثة ، نستطيع أن نتفهم ذلك التصريح الذى أدلى به أحد المسئولين الكبار فى الخارجية الأمريكية لصحيفة الواشنطن بوست ، وعرفته صحيفة "نيويورك" تايمز" بأنه (بيتر تارنوف (وكيل الخارجية للشئون السياسية والشخص الثالث فى الوزارة) وقال فيه بأنه يتوقع أن تنسحب إدارة كلينتون من قيادة العالم ، وأن تتخلى - ولو مؤقتا - عن دورها التقليدى باعتبارها أقوى دولة . وسرعان ما أعلن نفى قاطع على لسان وزير

الخارجــية الأمريكى كريستوفر ، وكذا المتحدثة باسم البيت الأبيض ديدى مايزر ، وكذلك الرئيس الأمريكى نفسه الذى نفى هذا الكلام رافضا ذكر اسم من قاله مكتفيا بالنفى ، بالإضافة إلى أن الرئيس الأمريكى فى خطاب أخير فى نهاية مايو الماضى (١٩٩٣) أمـــام طـــلاب الأكاديمية العسكرية بولاية نيويورك أكد أنه لابد للولايات المتحدة أن تتفهم التحديات الجديدة لحقبة ما بعد الحرب الباردة ، وأن تظل مستعدة عســكريا لمواجهــتها ، كما أن العلاقة الوثيقة بين مستقبل اقتصاد البلاد ومستقبل جيشـــها ، مشيرا إلى أن الهيبة من الخارج تعد امتدادا للقوة داخل الوطن : وبالتالى فإن الولايات المتحدة سوف تظل الدولة العسكرية الأقوى فى العالم على الرغم من الخفض فى الإنفاق الدفاعى الذى قررته الحكومة .

وبغــض الــنظر عن هذه التأكيدات ، إلا أنه يصير الأمر واضحا ، أن الدور القيادى للولايات المتحدة أصبح محل تساؤل وجدل ، وأن الظروف الموضوعية قد تدفع هذا الدور إما إلى الانحسار مع اختفاء الحافز الخارجى أو العدو السياسى مع ضغوط البيئة الداخلية ومشاكل المجتمع الأمريكى ، أو تدفعه إلى إعادة التشكل فى ضـــوء ظروف ومستجدات فى الساحة الدولية ، حيث تتبلور ملامح القوى الدولية الصـــاعدة والتى يمكن أن تشكل تهديدا واضحا للدور الأمريكى العالمى ، وهذا ما ستؤكده الأيام القادمة .

** ** **

المبحث الثالث

احتمالات الإقالة النهائية لكلينتون .. والإخفاق المرتقب للدور الأمريكى(*)

على الرغم من أن قضية "الانحراف السلوكى" للرئيس الأمريكى، كلينتون، هى قضيــية داخلـــية، وتشـــغل بال الأمريكيين والمجالس الرسمية والصحافة ووسائل الإعـــلام الأخرى، إلا أن تصاعدها على هذا النحو – بدأ يطرح تساؤلاً مهماً يتعلق بتداعيات هذه القضية على الدور العالمى للولايات المتحدى وفعاليته مع نهاية حقبة التسعينات والقرن العشرين كله.

كمـــا أنـــه علـــى الـــرغم مما أشيع فى أعقاب الانتخابات التشريعية (التجديد النصفى) فى الولايات المتحدة التى أجريت فى بداية شهر نوفمبر الماضى وخاصة بعض خسارة الجمهوريين لبعض مواقعهم فى مجلس النواب الأمريكى، مما قاد إلى الاعـــتراف الجمهـــورى بالهزيمة غير المتوقعة والإعلان المفاجئ لرئيس مجلس الـــنواب (جينجريش) للاستقالة واعتزال العمل العام بنهاية هذا العام، من أن قضية "كلينـــتون – مونـــيكا" سوف تتراجع ويتم تهميشها داخل مجلس النواب، إلا أنه من الواضـــح أن هذا الذى أشيع كان جزءاً من التهدئة لامتصاص "الهزيمة الجمهورية" تمهـــيداً للانقضـــاض مـــرة أخـــرى فى قضية لا يجب أن تفلت من أيدى الأغلبية الجمهورية وقد شهدت هذه القضية تصاعداً على نحو سريع خلال الأسابيع الأخيرة. فقـــد حـــاول الديمقراطيون أن يتولوا الاتهامات الموجهة لكلينتون والتى وردت فى تقرير المدعى المستقل (كينيث ستار) فى توجيه اللوم فقط على تصرفاته من فضية "مونـــيكا لوينســـكى" بدلاً من إجراءات عزله إلا أن الديمقراطيين أخفقوا تماماً فى الحصـــول على الثقة فى اقتراحهم الذى عرضوه على اللجنة القضائية المشكلة من مجلس النواب لبحث الاتهامات الموجهة لكلينتون. كما أن اقتراح الديمقراطيين بأنه يمكـــن تحمـــيل المسئولية القانونية لكلينتون بإمكانه معاقبته جنائياً ومدنياً بعد انتهاء فترة رئاسته الثانية لعام ٢٠٠٠ لم يلق أى قبول على الإطلاق باعتبار أن ذلك يمثل نوعـــاً مـــن الالـــتفاف على الاتهامات القانونية الموجهة ضد كلينتون بحكم منصبه كرئيس للدولة.

(*) نشرت فى جريدة "الاتحاد"، بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٣١.

كذلــك لم يشفع للرئيس الأمريكى كلينتون أمام اللجنة القضائية قبل التصويت على إجراءات عزله بساعات إصداره لبيان رسمى أعلنه بنفسه، وأعلن فيه استعداده الكامل لقبول التوبيخ والتأنيب الرسميين، من الكونجرس، كما أعلن أيضاً أسفه على الأخطـــاء الـــتى ارتكبها بالقول والفعل، فضلاً عن اعترافه بأنه لم يكن من حقه أن يضـــلل الكونجرس والشعب وعائلته. وقد باءت كل المحاولات وجهود مستشارى كلينتون ومؤيدى الحزب الديمقراطى الذين سعوا لإنقاذ رئيسهم بالفشل فى مواجهة اللجنة القضائية التى تتكون من (٣٧) عضواً، منهم ٢١ جمهورياً و١٦ ديمقراطياً.

وقائع واحتمالات :

ولذلــك فـــإن اللجنة القضائية وافقت بأغلبية تكوينها ٢١ عضواً جمهورياً ضد ١٦ عضـــواً ديمقراطياً على ٤ بنود من قرار التوصية بعزل كلينتون وهى اتهامه بالحنـــث باليميـــن أمـــام هيئة المحلفين الكبرى، وأيضاً فى شهادته فى قضية بولا جونـــز، فضـــلاً عـــن اتهامه بعرقلة سير العدالة ٧ مرات وإساءة استخدام الرئيس لمنصـــبه والكـــذب على الكونجرس. ويتطلب الأمر عرض توصية هذه اللجنة فى اجـــتماع لمجلـــس النواب بكامل هيئته، وهو ما دعا إليه رئيس المجلس لجلسة يوم الخميس ١٧ ديسمبر لمناقشة ذلك والنظر فى إقرارها بأغلبية بسيطة، تمهيداً لإحالة القـــرار إلـــى مجلس الشيوخ لإقراره بأغلبية الثلثين على الأقل، إلا أن هذا المجلس تأجل يومين نظراً للهجوم الأمريكى ضد العراق صباح ١٦ ديسمبر، وبصدور هذه التوصـــية آنذاك ثارت التساؤلات حول الاحتمالات الممكنة لإقالة الرئيس الأمريكى كلينتون من منصبه، من عدمه ؟

والإجابـــة عـــن التســـاؤل تستدعى إيضاح تكوين مجلس الكونجرس (النواب والشيوخ) أولاً، ثم احتمال التصويت إزاء هذه القضية فمجلس النواب الذى سينظر توصـــية اللجنة القانونية أولاً، مكون من ٤٣٥ نائباً، موزعين بين ٢٢٨ عضواً من الحـــزب الجمهـــورى و٢٠٦ أعضاء من الحزب الديمقراطى بالإضافة إلى عضو مســـتقل.. ولـــو ترك الأمر للتصويت على الالتزام الحزبى، فإن الجمهوريين كانوا سيصـــوتون بطبـــيعة الحـــال لصالح عزل كلينتون والتصديق على توصية اللجنة القانونـــية، باعتـــبارهم يمثلون الأغلبية، أما إذا أخذ فى الاعتبار أن هناك كتلة من الحزبيـــن تتحرك بنوع من الاستقلالية عن الالتزام الحزبى، فقد كانت هناك بعض الشـــكوك حول إمكانية التصديق بالأغلبية البسيطة باعتبار أن فارق التصويت ١٢ صوتاً قد يستطيع الديمقراطيين الحصول عليهم من الجمهوريين وتتوقف الإجراءات عـــند هذا الحد. وكانت التقارير تشير إلى أن هناك ٦ من الجمهوريين داخل مجلس الـــنواب مـــن المـــرجح أنهم كانوا سيصوتون ضد الإقالة أو العزل، فى مقابل ٣ أصـــوات لـــنواب مـــن الديمقراطيين كان من المرجح أنهم سينشقون عن الإجماع الحـــزبى للديمقراطيـــن وقد أجمعت كثير من التحليلات على ترجيح الأغلبية فى

مجلس النواب لصالح قرار إقالة كيلنتون باستثناء حالة التلاعبات أو بعض المفاجآت من جانب كلينتون وحزبه بصورة غير متوقعة ولذلك فقد كان قرار كلينتون بضرب العراق قبل اجتماع مجلس النواب بيوم واحد، هو من قبيل الأفعال غير المتوقعة والتى كان يقصد بها تغيير مسارات التصويت فى مجلس النواب لصالحه، إلا أن هذا لم يحدث باستثناء تأجيل اجتماع المجلس ليومين فقط ثم مناقشة أمر الإقالة وأسفر تصويت المجلس عن الموافقة بأغلبية ٢٢٨ صوتاً مقابل ٢٠٦ أصوات على الاتهام الأول (الكذب تحت القسم أمام هيئة محلفين كبرى) وبأغلبية ٢٢١ صوتاً مقابل ٢١٢ صوتاً، على الاتهام الثالث (إعاقة سير العدالة) بينما رفض المجلس البندين الآخرين وهما (إساءة استخدام السلطة، والكذب تحت القسم فى قضية بولاجومز) فى الوقت الذى رفض المجلس أيضاً قدمه الديمقراطيين بالاكتفاء بتوبيخ كلينتون.

وتشير هذه النتائج إلى ما كان متوقعاً، حيث كان إصرار الجمهوريين على العزل كبيراً، ويصبح الرئيس كلينتون بعد قرار مجلس النواب بإقالته تمهيداً لمحاكمته أمام مجلس الشيوخ فى الشهر المقبل، هو الرئيس الأمريكى الثالث الذى يصدر مجلس النواب قرار بعزله، وذلك بعد الرئيس أندرو جونسون عام ١٨٦٨م، وريتشارد نيكسون عام ١٩٧٤، إلا أ، الأول أفلت من مجلس الشيوخ بفارق صوت واحد، بينما بادر الرئيس نيكسون بتقديم استقالته قبل انتقال الأمر إلى مجلس الشيوخ.

صعوبات جدية :

وفى الوقت الذى تشير فيه نتائج الاستطلاعات المختلفة للرأى، بعضها أجرته محطة (أى. بى. سى) ومعهد جالوب، أن أغلبية ثلثى الشعب الأمريكى ضد عزل الرئيس، واستطلاعات أخرى تؤكد أغلبية الأمريكيين لإقالة الرئيس كلينتون بنسبة ٦٠% مع ارتفاع فى نسبة الرافضين فى بقائه رئيساً للدولة إلى ٤٠% وقد استمرت هذه النتائج حتى بعد قرار مجلس النواب بإقالة كلينتون، ولكن يبدو أن الاستطلاعات بدأت تتحرك نحو ضرورة مبادرة كلينتون بالاستقالة وهذا سيكون عامل ضغط جديداً سيحاصر كلينتون خلال الأيام القادمة، وفى الوقت الذى يكتفى الجمهوريون من ضغوطهم لإجبار كلينتون على الاستقالة قبل محاكمته أمام مجلس الشيوخ حفاظاً على "ماء وجهه" وتجنباً لمحاكمته جنائياً ومدنياً!! فى الوقت نفسه الذى يصر فيه الرئيس كلينتون على الاستمرار فى منصبه حتى نهاية مدته بعد عامين وهو ما صرح به عقب قرارات مجلس النواب، وحاول أن يتوسل لمجلس الشيوخ تفادياً للإقالة وحرصاً على المصلحة القومية للبلاد وتجنباً لمأزق دستورى كبير.

وكل هذه الأمور تثير تساؤلاً حول احتمالات الإقالة النهائية فى مجلس الشيوخ بعـد صـدور قرارات مجلس النواب الأخيرة بالإقالة، ولا شك أن هناك صعوبات لتوقع قيام مجلس الشيوخ بالموافقة على الإقالة حيث أن الصعوبات ترجع بالأساس إلى تكوين مجلس الشيوخ ذاته فهذا المجلس الأخير يتكون من ١٠٠ عضو ويستلزم لإصدار قرار الإقالة منه موافقة ٦٧ عضواً على الأقل (أغلبية الثلثين) وبالنظر إلى تكوين المجلس فإنه يضم ٥٥ عضواً جمهورياً مقابل ٤٥ عضواً ديمقراطياً ويستلزم إصـدار قرار الإقالة ١٢ عضواً للكتلة الجمهورية فى حالة الالتزام التام من جانب جميع أعضائها، وهو ما نتصوره صعباً للغاية فى مثل هذه الظروف الحساسة، وإذا كـان أنـدرو جونسون، قد أفلت بفارق صوت واحد لعام ١٨٦٨ (أى منذ أكثر من ١٣٠ عامـاً) فإنـه من المتوقع أن يفلت كلينتون بفارق أكبر لا يقل عن ١٥ صوتا علـى وجه التقريب، وبالمناسبة فإن أشد منتقدى كلينتون، ومن الجمهوريين خاصة لا يـتوقعون صـدور مثل هذا القرار من مجلس الشيوخ، وإن كانوا يتعشمون أو يأملون ذلك !!

الضمائر والمصلحة القومية :

وهـنا لابد أن يسترعى الانتباه إلى الجدل حول معيار الإقالة أو الإجبار على الاسـتقالة مـن مـثل هـذا المنصب المهم فى النظام الأمريكى، فعلى حين يرى الديمقراطيون أن تصرفات الرئيس كلينتون، وإن كانت "لا أخلاقية ومضللة" فإنها لا تسـتدعى عزلـه مـن منصـبه، وهو ما جعل كبير المستشارين القانونيين للبيت الأبـيض، يناشـد أعضـاء الكونجرس بتحكيم ضمائرهم قبل التصويت على عزل كلينـتون مراعاة للمصلحة القومية، فى الوقت الذى يصر فيه الجمهوريون على أن أسـاس الإقالـة أو العزل هو الحرص على المصلحة القومية الانتقام من الرئيس شخصياً وبين هذا وذاك فإن القضية برمتها والتى يتعرض لها الكونجرس بمجلسيه، تتحدد من : هلى يستحق هذا الرئيس تولى أعلى منصب فى البلاد؟

وباعتبار أن هذه هى القضية المحورية التى يثار حولها الجدل، مع تجنيب تفاصيل العلاقة مع مونيكا وغيرها، فإن الأمر يتعلق إذن بمدى كفاءة الرئيس كلينتون فى إدارة الحكم فى "أمريكا" فهناك تقارير عديدة تؤكد أن كلينتون يتمتع بكفاءة وحيوية فى إدارة دفة الأمور مع الولايات المتحدة وأنه يحظى بثقة المؤسسات الفاعلة والتى لا تخضع لمنافسات حزبية فى المجتمع الأمريكى، فضلاً عن إدارته لاقتصاد البلاد والاهتمام بالأغلبية من الشعب التى ترجح فى الاستطلاعات عدم إقالته لأي سبب استناداً إلى كفاءته وثقتهم فيه، وأن سلوكه الشخصى لم يؤثر عليه فى منصبه الرسمى فى حكم البلاد، وإذا كان الأمر كذلك على المستوى الداخلى فى الولايات المتحدة، فهل ستؤثر هذه الإجراءات التى اتخذت ولازالت ضد الرئيس الأمريكى، على الدور العالمى للولايات المتحدة خلال الفترة القادمة؟ والواقع أنه إزاء كل

الاحتمالات سوءاً تمت الإقالة النهائية من مجلس الشيوخ ثم تولى آل جور الحكم حتى بقية المدة الثانية لكلينتون، وهذا متعذر فى تقديرى وفقاً للمعطيات المشار إليها، ، وساء بعد ان تمت الإقالة من مجلس النواب، أو بعد أعاقتها المتوقعة فى مجلس الشيوخ فإن كل هذا يؤكد أن تأثيراً سلبيا على أداء إدارة كلينتون فى العامين المقبلين سيقع، وأن ثمرة الجهود والضغوط التى يبذلها الجمهوريون فى مواجهة كلينتون فيما لو فشلت فى مجلس الشيوخ هى محاصرة كلينتون وإدارته وشلة عن الحركة المطلقة وإظهاره بالشخص الضعيف، غير القادر على مواجهة إدارة دفة الأمور فى الدولة داخلياً وخارجياً، وتشويهه أمام الرأى العام مما سيؤدى بالتالى إلى تراجع نسب المؤيدين وهو ما بدا يظهر فى الأفق فى استطلاعات الرأى العام الأخير .

إن مواصلة الضغوط والحصار من جانب الجمهوريين ضد كلينتون، تشكل قوة ضغط معنوية هائلة على كلينتون وإدارته، وتسهم فى تنامى نسبة المعارضين للرئيس تعاطفاً مع إصرار الجمهوريين وهو أحد الهداف الكبرى لهؤلاء فأمام الرئيس الأمريكى كلينتون فرصة كبيرة لتجاوز هذه الأزمة بما يتفق مع مصلحة الحزب الديموقراطى مستقبلاً، وهو الاستقالة حتى لا يحرم من يخلفه من فرص الترشيح والنجاح ممثلاً لحزبه الديموقراطى، وان كان هذا الاحتمال فى تقديرى ضعيفاً للغاية، لأن كلينتون لا يميل إلى هذا الخيار مستنداً فى ذلك إلى تأييد الأغلبية له فى الاستمرار فى منصبه من قطاعات الرأى العام التى تظهرها الاستطلاعات بين آن وآخر، من ثم فأن الرئيس كلينتون لديه قدرات خاصة على استثمار كل ذلك، وله رصيد كبير لدى الشعب الأمريكى خلال السنوات الست السابقة، مما يعطى له فرصة كبيرة فى المناورة ، والبقاء فى البيت الأبيض، رغم كل ذلك حتى نهاية مدته .

ومن الطبيعى أمام كل ذلك أن يؤثر هذا الواقع ومعطياته بكافة الاحتمالات على أداء كلينتون داخلياً وخارجيا، ويؤكد ذلك أن الجمهوريين لا زالوا يحتفظون بأوراق ضغط أخرى على كلينتون فى حالة فشلهم فى الوصول إلى قرار الإقالة من مجلس الشيوخ ، ومنها قضية التمويل الخارجى للحملة الانتخابية الأخيرة لعام ١٩٩٦ ومنها إثارة قضية "وايت ووتر" مرة أخرى ومنها فضائح أخرى !! كما ان استنزاف وقت وجهد إدارة كلينتون فى مواجهة هذه الضغوط، من شأنه طأن يؤثر سلبياً على أداء هذه الإدارة بل وعلى كلينتون نفسه .

جهود كلينتون المضادة :

فقد يرى البعض مثلاً أن الاقتصاد الأمريكى الذى ازدهر فى عهد كلينتون سيتأثر كثيراً بالسلب مع استمرار هذه الأوضاع سواء فى حالة الإقالة أو الإفلات منها، كما سيحصل الجمهوريون على فرص أكبر فى كسب معركة الرئاسة القادمة

لعام ٢٠٠٠ أما على المستوى الخارجى، فإنه رغم عدم اهتمام الأمريكيين عموماً بالقضايا الدولية، إلا أن الرئيس الأمريكى كلينتون قد يحاول بذل جهود أكبر من الخارج واستثمارها فى الداخل للحفاظ على شعبيته وأداء إدارته، من خلال تأكيد معنى الحفاظ على الهيبة الأمريكية عالمياً ، وهذا ما ظهر فى قراره الأخير بالعدوان على العراق لدوافع داخلية كانت متزامنة مع التصويت داخل مجلس النواب، وانتهى العدوان بعد قرار المجلس بالإقالة، وهو ما يمكن أن يكون سلوكاً مستمراً لكلينتون عند نظر المحاكمة أمام مجلس الشيوخ فى الشهر القادم، فيتكرر هذا العدوان سواء ضد العراق أو ليبيا أو دول أخرى وكان كلينتون قد أنتهج هذا السلوك عندما جمع ياسر عرفات ونتانياهو فى "واى ريفر" لمدة ٩ أيام للوصول إلى اتفاق كمحاولة لشغل الرأى العام الأمريكى عن موضوع مونيكا وجهود اللجنة القضائية آنذاك، إلا أن إصرار الجمهوريين على عزمهم فى إقالة كلينتون عصف بهذه الجهود وباءت بالفشل .

ومن فإن سمة السلوك الأمريكى فى ظل هذه الأوضاع على المستوى الخارجى، ستكون سمة عدوانية وسيواجه فشلاً كبيراً، ومن ذلك سعى كلينتون للضغط على نيتانياهو خلال زيارته الأخيرة لفلسطين وإسرائيل لإنقاذ اتفاق "واى ريفر) وواجه فشلاً ذريعاً وخلال العامين القادمين مع احتمال استمرار كلينتون سيكون الأداء الخارجى والإنجاز الأمريكى ضعيفاً للغاية خصوصاً مع تزايد حدة المشكلات الدولية فى أوروبا وروسيا والصين وآسيا والشرق الأوسط وأفريقيا ... وهذا سيسبب ارتباكاً لإدارة كلينتون فى ظل الارتباك الداخلى الذى تعانيه . وهذا بلا شك سيؤدى إلى إضعاف الدور العالمى للولايات المتحدة خلال العامين القادمين، ويؤدى هذا بدوره إلى تعزيز فرص تنامى قوى دولية جديدة واعتدال فى التوازن العالمى، وهو ما يتفق مع مصالح الأطراف الأخرى المتنافسة على قيادة النظام الدولى مع مطلع القرن الحادى والعشرين .

ومن خلال ما سبق فإنه يبدو أن على كلينتون أن يتخذ القرار الصعب وهو الاستقالة لتفادى كل هذه المشاكل والتداعيات، ولكنه على ما يبدو لا يميل لهذا الخيار، فهو يريد أن يكسب التاريخ فى صفة بالإفلات من الإقالة والعزل من مجلس الشيوخ والاستمرار فى الحكم لصالح التاريخ الأمريكى ورغم صعوبة هذا القرار، وتأثيره السلبى على المصلحة القومية الأمريكية، إلا أنه الخيار الأكثر احتمالا، وكذلك فإن تداعياته قد تعصف بكل ما أنجزته إدارة كلينتون داخلياً وخارجياً ، فالأيام القادمة ستؤكد ذلك، وعلينا أن نراقب ونترقب.

** ** **

المبحث الرابع

تداعيات "فضيحة" كلينتون

على الدور العالمى للولايات المتحدة

لا شك أن السؤال المحورى لهذا المقال يتعلق بمدى تأثير فضيحة كلينتون على الدور العالمى للولايات المتحدة، من حيث التراجع والانحسار أو الفعالية؟

وقبل الإجابة على هذا التساؤل ، فإنه من الأهمية الإشارة إلى تطورات هذه القضية مرة أخرى داخل الولايات المتحدة ذاتها لمعرفة إلى أى مدى يمكن أن تسفر النتيجة على الدور العالمى الأمريكى خلال الفترة القادمة. فقد أسفر تقرير المدعى المستقل (كينيث ستار) عن توجيه (١١) اتهاماً للرئيس الأمريكى كلينتون بسبب فضيحته مع "مونيكا" . وعندما أحيل هذا التقرير إلى مجلس النواب للنظر فيه والتصرف بشأنه، فقد شكل لجنة قضائية مكونة من (٢١ عضواً جمهورياً، ١٦ عضواً ديموقراطياً)، لبحث هذا الموضوع والتحقيق النهائى تمهيداً للتصويت على ما تسفر عنه نتائج عمل هذه اللجنة. وبالفعل توصلت اللجنة بعد تحقيقاتها إلى أربعة بنود من قرار التوصية بعزل كلينتون وهى : اتهامه بالحنث باليمين أمام هيئة المحلفين الكبرى، وأيضاً فى شهادته فى قضية بولا جونز، فضلاً عن اتهامه بعرقلة سير العدالة ٧ مرات، وإساءة استخدام الرئيس لمنصبه والكذب على الكونجرس . وقد أقرت اللجنة ذلك بـأغلبية الجمهوريين المكونين لها وهم ٢١ عضواً ضد ١٦ عضواً ديموقراطياً وأحيل الأمر لمجلس النواب للنظر فى هذا الأمر، بكامل هيئته، وللتصديق على ذلك التقرير، فإنه من الضرورى موافقة أغلب النواب بالأغلبية البسيطة (أى النصف + ١) . ونظراً لتشدد الجمهوريين وإصرارهم على إقالة كلينتون، لذلك فإن كل التوقعات كانت تشير إلى ترجيح موافقة مجلس النواب على تقرير اللجنة القضائية المشكلة من المجلس . واستندت هذه التوقعات إلى تكوين المجلس نفسه، حيث يضم ٤٣٥ عضوا موزعين بين ٢٢٨ عضوا من الحزب الجمهورى، مقابل ٢٠٦ من الديموقراطيين، بالإضافة إلى عضو واحد مستقل . وقد أسفر التصويت الذى أجراه المجلس على تقرير اللجنة القضائية يوم ١٩ ديسمبر ١٩٩٨، بعد أن تأجل لمدة يومين بعد ضرب العراق يوم ١٦ ديسمبر الماضى، عن الموافقة بأغلبية ٢٢٨ صوتاً مقابل ٢٠٦ صوتاً، وذلك على الاتهام الأول (الكذب تحت القسم أمام هيئة محلفين كبرى)، وبأغلبية ٢٢١ صوتاً مقابل ٢١٢ صوتاً على الاتهام الثالث (إعاقة العدالة) . بينما رفض المجلس البندين الآخرين وهما (إساءة

استخدام السلطة، والكذب تحت القسم فى قضية بولا جونز) . فى الوقت الذى رفض المجلس أيضاً اقتراحاً بديلاً قدمه الديموقراطيون بالاكتفاء بتوبيخ الرئيس كلينتون.

والخطوة التالية هى الإحالة إلى مجلس الشيوخ المكون من ١٠٠ عضواً، ويضم (٥٥ عضواً من الجمهوريين، ٤٥ عضواً من الديموقراطيين) . ولكن يوافق هذا المجلس على الإقالة لأى رئيس، يستلزم موافقة ثلثى أعضائه، وهو ما يعادل ٦٧ عضوا وهو أمر صعب . وهذا هو الحادث الآن، حيث أن غالبية الاحتمالات تشير إلى صعوبة موافقة ثلثى أعضاء المجلس على عزل كلينتون لعدم تمتع الجمهوريين بالعدد الكاف للعزل .

ويعتبر الرئيس الأمريكى كلينتون، بعد قرار مجلس النواب بإقالته هو الرئيس الأمريكى الثالث، الذى يصدر قراراً من مجلس النواب بعزله. حيث سبق للمجلس عزل الرئيس (أندور جونسون عام ١٨٦٨م)، ثم ريتشاد نيكسون عام ١٩٧٤. إلا أن الأول أفلت من مجلس الشيوخ بفارق صوت واحد ، بينما بادر الرئيس نيكسون بتقديم استقالته قبل انتقال الأمر إلى مجلس الشيوخ لذلك فقد نصح كثيرون، الرئيس كلينتون بانتهاج نهج نيكسون والمبادرة بتقديم استقالة، قبل محاكمته أمام مجلس الشيوخ، إلا أنه يصر على الاستمرار فى منصبه، وعنده ثقة فى الإفلات من العزل من مجلس الشيوخ كما حدث لأندرو جونسون منذ أكثر من (١٣٠) عاماً .

ويستمد الرئيس كلينتون إصراره من تأييد الغالبية له فى الاستمرار وهو ما تؤكده استطلاعات الرأى العام الأمريكى . كما أنه لديه قدرة على المناورة، وله رصيد كبير من الإنجازات خلال السنوات الست السابقة، مما يعطى له فرصة البقاء فى البيت الأبيض خلال العامين القادمين،رغم كل العواصف التى تجتاحه بين حير وآخر .

وهناك فإن السؤال الطبيعى، وبغض النظر عن إقالته من عدمه، وهو : هل يمكن أن تؤثر نتيجة هذه المعركة على أداء الرئيس الأمريكى كلينتون، والدور العالمى للولايات المتحدة خلال العامين القادمين ؟

الإجابة تشير إلى أن من الطبيعى أمام حالة الحصار التى فرضها الجمهوريون حول كلينتون من شأنها أن تحد من حريته المطلقة فى إدارة آليات الخارجية الأمريكية، ومن شانه أن يسهم ذلك فى شل إدارة كلينتون عن الحركة . بعبارة أخرى، إن معطيات الواقع بكافة الاحتمالات، وحتى مع بقاء كلينتون، ترجح أن هناك تأثيراً سلبياً لإدارة كلينتون داخلياً وخارجياً، خاصة وأن الجمهوريين لديهم أوراق أخرى ضد كلينتون ومنها : التمويل الخارجى للحملة الانتخابية عام ١٩٩٦، وقضية "وايت ووتر" المحتمل أثارتها من جديد، وفضائح أخرى ستظهر تباعاً، وهذا من شأنه الإسهام فى استمرار استنزاف وقت وجهد إدارة كلينتون فى مواجهة هذه الضغوط، والتأثير سلبياً على أداء هذه الإدارة بل، وعلى كلينتون نفسه .

فيرى البعض مثلاً أن الاقتصاد القومى الأمريكى الذى ازدهر فى عهد كلينتون سيتأثر كثيراً بالسلب مع استمرار هذه الأوضاع المضادة للرئيس كلينتون.

كما سيحصل الجمهوريون على فرص أكبر فى كسب معركة الرئاسة القادمة عام ٢٠٠٠م . أما على المستوى الخارجى، فإنه رغم عدم اهتمام الأمريكيين عموماً بالقضايا الدولية، إلا أن الرئيس كلينتون، قد يحاول بذل جهود أكبر فى الخارج واستثمارها فى الداخل للحفاظ على شعبية وأداء إداراته من خلال تأكيد معنى الحفاظ على الهيبة الأمريكية عالمياً . وهذا هو ما ظهر فى قراراه الأخير بالعدوان على العراق لدوافع داخلية، كانت متزامنة مع التصويت داخل مجلس النواب، وانتهى العدوان بعد قرار المجلس بالإقالة. وهو ما يمكن ان يكون سلوكاً مستمراً ومتوقعاً من كلينتون عند أى موقف مضاد له خلال الأسابيع القادمة. فقد يتكرر العدوان سواء ضد العراق أو ليبيا أو دول أخرى .

وكان كلينتون قد انتهج هذا السلوك عندما جمع ياسر عرفات ونتينياهو فى "واى ريفر" ولمدة ٩ أيام للوصول إلى اتفاق، كمحاولة لشغل الرأى العام الأمريكى عن موضوع "مونيكا"، وجهود اللجنة القضائية آنذاك . وباءت هذه الجهود بالفشل أمام إصرار الجمهوريين على إقالته .

ومن فإن سمة السلوك الأمريكى فى ظل هذه الأوضاع على المستوى الخارجى، ستكون سمة عدوانية، وسيواجه فشلاً كبيراً . ومن ذلك ما سعى إليه كلينتون للضغط على نتينياهو خلال زيارته لفلسطين وإسرائيل فى أوائل ديسمبر الماضى لإنقاذ اتفاق "واى ريفر"، إلا أنه واجه فشلا ذريعاً .

وخلال العامين القادمين، مع احتمال استمرار كلينتون، فإن الأداء الخارجى والإنجاز الأمريكى الدولى يكون ضعيفاً للغاية خصوصا مع تزايد حدة المشكلات الدولية فى أوروبا وآسيا والصين وروسيا والشرق الأوسط وأفريقيا . وهذا هو ما يسبب ارتباكاً لإدارة كلينتون فى ظل الارتباك الداخلى الذى تعانيه . وهذا بلا شك سيؤدى إلى أضعاف الدور العالمى للولايات المتحدة خلال الفترة القادمة، ويؤدى هذا بدوره إلى تعزيز فرص تنامى قوة دولية جديدة واعتدال الميزان العالمى، وهذا ما يتفق مع مصالح الأطراف المتنافسة على قيادة النظام الدولى مع مطلع القرن الحادى والعشرين .

وأخيراً فإن فضيحة "مونيكا" وتداعياتها، ومحاكمة العصر للرئيس الأمريكى كلينتون أمام مجلس النواب والشيوخ (الكونجرس)، كان لها من التأثير السلبى على الأداء الخارجى، وبداية لميلاد عصر جديد يتناقض مع الهيمنة الأمريكية على العالم الذى ظلت طوال الحقبة الأخيرة من القرن العشرين . أن لحظة التوازن الدولى قد ولدت أخيراً من جراء فضيحة العصر"مونيكا – كلينتون" !!

المبحث الخامس

تحديات الدور الأمريكى بعد إسدال الستار على فضيحة "مونيكا جيت" (*)

بعد أن هدأت الأمور نسبياً بإسدال الستار على فضيحة "مونيكا" فى الولايات المتحدة بعد قرار مجلس الشيوخ الأمريكى باعتبار أن الرئيس كلينتون "غير مذنب" إزاء الاتهامات الثلاثة التى وجهها إليه مجلس النواب، أصبح السؤال المنطقى الذى يفرض نفسه: ما الذى سيفعله الرئيس الأمريكى خلال العامين المتبقيين من فترة رئاسته الثانية ؟ وهل لفضيحة مونيكا بعد هذا المشوار الكبير الذى تجاوز العام ونصف، والتكلفة المالية الضخمة، أثار على ما أسلوب إدارته لحكم البلاد خلال الفترة القادمة؟ فهل سيميل الرئيس كلينتون إلى المبادرات الخارجية والداخلية، أم سيكتفى بردود الفعل الهادئة بعد المشوار الصعب الذى بدت آثاره السلبية على وجهه طوال الفترة الماضية والتى أضافت إلى عمره ما يزيد على العشر سنوات؟ هل سيميل أسلوبه إلى العدوانية فى الداخل بالثأر من خصومه السياسيين، وفى الخارج باختلاف كبش الفداء . scape goat لإثبات الوجود، وهو ما يظهر بين حين وآخر، أم سيميل أسلوبه إلى التهدئة لإعداد المسرح للانتخابات القادمة عام ٢٠٠٠ م ؟ .

بعبارة أخرى، ماذا سيفعل الرئيس الأمريكى كلينتون وكيف، خلال ما تبقى من عمره الرئاسى الذى لا يتجاوز العشرين شهراً.

فى تقديرى أن هذا السؤال أصبح يمثل أهمية كبيرة، لأن هذه الفضيحة لم تكن بالسهولة لدرجة تجاهلها فى التأثير على أسلوب صنع القرار السياسى الأمريكى، أو على الخيارات المطروحة وترجيح إحداها من قبل الرئيس الأمريكى.

وهنا فان الأمر الهام الذى يجب أن يرسخ فى الأذهان، وهو أن الرئيس الأمريكى كلينتون لم يحصل على براءته من الكونجرس بمجلسيه "النواب والشيوخ"، ولكن لاعتبارات تتعلق بالمواءمة بين تكوين هذين المجلسين، وخاصة الشيوخ الذى يستلزم لإصدار الإقالة توافر الثلثين، وهو ما لا يتمتع به الجمهوريين حالياً، وبين شروط إصدار القرار فيهما. حيث الأول يتطلب الأغلبية البسيطة، فأدين كلينتون، والثانى يتطلب أغلبية الثلثين وهو غير متوافر، فأعتبر كلينتون"غير

(*) نشرت فى جريدة "الاتحاد" (الإمارات) ، ٢١ مارس ١٩٩٩ .

مذنب"، ونجا من الإقالة وذلك فلو توافر عدد الثلثين للجمهوريين فى مجلس الشيوخ لكانت الإقالة حتمية بلا منازع مع الإصرار الجمهورى المستميت فى اغتيال فرص استمرار كلينتون، وبالتالى القضاء على أية فرصة لاستمرار الحزب الديمقراطى فى رئاسة البلاد، ومن ثم فلا يمكن اعتبار أن الرئيس الأمريكى بريئاً من التهم التى وجهت له، بل هى غير كافية لإقالته نظراً لعدم توافر النصاب الملائم لاعتباره "متهما" يستحق الإقالة .

ولعل فى إيضاح ذلك ما له علاقة بمخرجات سياسية كلينتون وأسلوبه فى التعامل مع القضايا المطروحة خلال الفترة القادمة .

ففضيحة "مونيكا – كلينتون" كانت موضوعاً للجدل السياسى داخلياً وخارجيا فأختلف الرأى العام الأمريكى حول هذا الموضوع، وتناحر الحزبان الجمهورى والديمقراطى وصل إلى حد الإصرار على "الانتقام فى مواجهة التحدى" وتحدث الكثيرون وقد أشاروا إلى أن الديمقراطية الأمريكية فى خطر .

وبلغة الأرقام ، فأن هذه الفضيحة تكلفت منذ بدايتها وحتى نهايتها فى مجال التحقيق حوالى ٥٠ مليون دولار ، مثلما تكلفت من قبل فضيحة "وايت ووتر" وهى مبالغ مدفوعة من حصيلة دافعة الضرائب الأمريكيين ، أى من ميزانية الدولة إعمالاً للرقابة على الرئيس نفسه، كما أن الفضيحة والعلاقة معا استغرقت ٥٠ شهراً منذ بداية العلاقة عند عمل الشابة مونيكا فى البيت الأبيض فى يناير ١٩٩٥، إلا أنها لم تكتشف إلا خلال عام ١٩٩٧، ودخلت دائرة التحقيق الرسمى ابتداء من يناير ١٩٩٨. كما أن قياسات الرأى العام اهتمت بهذه الفضيحة بشكل لافت للنظر، وكانت أغلبها لصالح الرئيس كلينتون، مما خلق فجوة بين السلطة التشريعية ومخرجاتها وأسلوب عملها، وبين قطاعات الرأى العام المختلفة، وهى فجوة سيكون لها أثرها على المستقبل بلا شك . كما أن هذه الفضيحة استهلكت من وقت الرئيس وإدارته على مدار ما يقرب من (١٥) شهراً ، حوالى ٥٠% من الوقت الرسمى.

كذلك فأنه على المستوى الخارجى، كان السؤال المطروح هو : ما هى قدرة الإدارة الأمريكية وسط هذه الفضيحة على أن تكون مبادرة وفعالة فى قيادة الولايات المتحدة للعالم فيما بعد انتهاء الحرب الباردة؟ ومن ثم فان هذه الفضيحة بالقدر الذى شغلت الرأى العام الداخلى فى الولايات المتحدة الأمريكية، وشغلت الرأى العام الدولى طوال فترة نظرها حتى صدر قرار الكونجرس باعتبار كلينتون "غير مذنب"، بالقدر الذى ستظل لها ظلالها على المستقبل لفترة طويلة، ومن هذا السياق يمكن رصد عدد من التداعيات من المتوقع حدوثها كتوابع لهذه الفضيحة، وذلك على النحو التالى :

(١) ضعف سلطة الرئيس كلينتون فى الداخل : على الرغم مما قد يبدو أن الرئيس كلينتون قد انتصر على الكونجرس بعد إفلاته من مصيدة الإقالة، ومن ثم فأن المتوقع هو أن يكون قوياً فى مواجهة المؤسسة التشريعية خلال الفترة

المتبقية، إلا أن الواقع سيقف ضد هذا التصور السطحى . فالرئيس كلينتون قد وقع فى مصيدة الفضيحة، ويدرك أن الظروف قد أنقذته من الإقالة، وأنه كالطير الذبيح الذى لا يصلح معه محاصرة الدماء الساقطة فالذبح قد تم، والفضيحة قد ألصقت بكلينتون أمام الرأى العام بغض النظر عن قرار الكونجرس، فضلاً عن أن لهذه الفضيحة تأثيرها النفسى السيئ داخل جدران أسرة الرئيس (زوجته هيلارى وابنته تشيلسى) مما ينذر بعواصف تنتظره لا يفلح معها محاولته أن يكون قويا خلال ما تبقى من عمر رئاسته، ولن يجعله قوياً مجرد قياسات للرأى العام وصلت إلى نحو ٧٧% تتوقع أن تكون قرارات كلينتون وفعالية حكومته فى الفترة المتبقية له فى البيت الأبيض ، أكثر قوة . كما أن المواجهات المتوقعة مع الكونجرس والمجابهة من الكونجرس للرئيس، ترجح من ضعف سلطة الرئيس كلينتون. وفوق هذا فإن الاستعداد الديموقراطى للانتخابات القادمة ستجعل الرئيس أكثر حذراً واقل قوة دعماً لصفوف حزبه خشية ما يترتب على الممارسة القوية للسلطة خلال الفترة القادمة .

(٢) استمرارية التوازن بين الحزبين فى قيادة الأمة الأمريكية : حيث يلاحظ أنه على غير المعتاد فى التاريخ الأمريكى، أصبح الرئيس الأمريكى من الحزب الديموقراطى والكونجرس بمجلسيه يضم غالبية من الحزب الجمهورى . ويبدو أن هذا التوازن أعاق الرئيس الديموقراطى الشاب من الشطط والانفعال والانفراد فى قيادة الأمة الأمريكية، حيث وقفت له الغالبية الجمهورية بالمرصاد وفى كثير من المواقف المعروفة. ومن المتوقع أن يتم استمرار هذا التوازن مع تغير مقاعد الحزبين، حيث يتصور بعض المحللين الأمريكيين أن الرئيس القادم من الجمهوريين، وستصبح الغالبية فى الكونجرس للديموقراطيين. وقد أثبتت مسارات فضيحة مونيكا ، أن هذا التوازن أنقذ النظام الأمريكى من الانحراف فى هذه الفترة التاريخية من خلال عدم انفراد حزب وحد بالسلطتين التنفيذية والتشريعية . وهنا فأن الفجوة التى ظهرت بين غالبية الرأى العام المساندة للرئيس كلينتون وبين السلطة التشريعية التى كانت تصر على تجاوز هذا التأييد لحسابات حزبية، سيكون لها انعكاسات على الانتخابات القادمة، وسيسهم ذلك فى تأكيد استمرارية التوازن فى قيادة النظام الأمريكى خلال الانتخابات القادمة مع مطلع القرن الجديد .

(٣) استمرار تخبط السياسة الخارجية الأمريكية وعدم تقديم المبادرات : فالملاحظ أن إدارة كلينتون تحكم بدون رؤية أو استراتيجية شاملة فى مجال السياسة الخارجية. ولا يخفف من هذه الخلاصة ما أوضحته مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية فى محاضرة عن السياسة الخارجية الأمريكية، وفى أكثر من لقاء لها، من أن هناك عدة مبادئ لسياستها هى : مقاومة انتشار أسلحة الدمار

الشامل، واستمرار عملية السلام فى الشرق الأوسط، وتعزيز السلام فى البوسنة والبلقان، والاهتمام بأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا وأفريقيا، ومحاربة الإرهاب الدولى والمخدرات والجريمة، ودعم حقوق الإنسان والتحول الديموقراطى وحماية البيئة . وقيل أيضاً فى لقاء آخر أن الولايات المتحدة تسعى لدعم الديمقراطية لأنها تعتقد أنها أفضل لدعم الاستقرار ولحماية نظام السوق الحر فى الاقتصاد . وأكد كلينتون فى أحاديث متكررة هذه المبادئ فضلاً عن أنه فى آخر لقاء له عن السياسة الخارجية لدولته وإداراته بعد انتهاء الفضيحة، أشار إلى أن هناك تحديات خمس أمم الولايات المتحدة هى : بناء عالم أكثر سلاماً، وجذب روسيا والصين إلى النظام الاقتصادى العالمى، والوقاية ضد أخطار أسلحة الدمار الشامل، وتحقيق السلام فى الشرق الأوسط، وتوسيع التجارة الحرة، واستقرار البلقان وكوسوفا وأيرلندا الشمالية ومواجهة الخطر الإرهابى للأمن القومى الأمريكى . وقد عقب كثير من المحللين على هذا بأنه ليس هناك جديد فى اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية، بل أن هذا استمرار لحالة عدم التخبط وعدم اليقين وانتقاد المبادرة، بل أن مخرجات هذه السياسة عبارة عن ردود أفعال، وتفاعل مع الظروف دون استراتيجية واضحة. ومن ثم فأن خطاب كلينتون حول السياسة الخارجية بعد انتهاء الفضيحة لم يقدم جديداً عما كان قبل الفضيحة .

(٤) انتهاج دور قيادى عالمى من خلال ممارسة القوة على الدول الصغيرة :

فالمتوقع هو المزيد من ممارسة الإدارة الأمريكية لسياسة الازدواجية، فى القيام بالدور القيادى العالمى. حيث أن إدارة كلينتون تمارس القوة عن "الدول الشاردة (Rogve States) ، أو ما يسمونها بالدول المشاغبة فى النظام الدولى مثل العراق وليبيا والسودان وأفغانستان وكوريا الشمالية، وذلك لإرهاب الآخرين، وتأكيد التفوق الأمريكى من خلال نهج عدوانى ملحوظ. فطبقاً لتصريح النائب الديموقراطى (جيرولد نادلر)، بأن كل الدول الأعداء سوياً تنفق ١٥ مليار دولار سنوياً على الدفاع، بينما ينفق الأمريكيون ١٨ ضعفاً، وتصر الإدارة الأمريكية على الزيادة على الإنفاق العسكرى دون مبرر واضح. ولذلك فأن إدارة كلينتون تخفى عدوانيتها من خلال الرغبة فى زيادة مخصصات الدفاع بحجة الدفاع عن الأمن القومى الأمريكى والدور القيادى العالمى. إلا أن الحقيقة أن ضرب الدول الصغيرة مقصود لها الضغط على الدول الكبرى الأخرى التى تخشى ممارسة دور الند للولايات المتحدة، من أجل تحقيق مصالح الأمريكيون فى الداخل وحماية الاقتصاد الأمريكى وتقليل البطالة وتحقيق أكبر المكاسب من التجارة الحرة الدولية، والتخفى وراء حماية ودعم الديموقراطية ولكن بما يتفق مع مصالح الداخل الأمريكى وجماعات الضغط. ولذلك فأن التخبط فى السياسة الأمريكية، يترجم نفسه فى الأنانية التى يدار بها الدور القيادى العالمى من حيث ضرب الدول الشاردة لابتزاز

"الدول الصاعدة" حماية للداخل. وسيزداد سلوك إدارة كلينتون فى هذا السياق لتحقيق مكاسب فى الداخل الأمريكى. فالسلوك العدوانى فى معاملة الدول الصغيرة، مع الابتزاز للدول الصاعدة كاليابان وروسيا وأوروبا الموحدة، هو المتوقع لما تبقى من عمر فى إدارة كلينتون، مؤكداً بذلك افتقاد سياسة كلينتون الخارجية لرؤية استراتيجية شاملة لها مبادئ إيجابية .

وعلى أية حال فأن فضيحة "كلينتون – مونيكا" ستلقى دائماً بظلالها على الداخل الأمريكى والخارج العالمى، وأن القول بأن الرئيس الأمريكى خرج قوياً هو قول يحتاج إلى مراجعة، بل أن الحادث هو فقدان هيبة منصب الرئيس فى النظام الأمريكى بسبب هذه الفضيحة وما يرتبط بها من فضائح أخرى سابقة وقادمة .

** ** **

الفصل السابع

رحيل الدور السوفيتى . .

ومخاوف الدور الروسى



المبحث الأول

المخاوف المنتظرة من روسيا فى ضوء الانتخابات البرلمانية !! (*)

أفصحت الانتخابات البرلمانية فى دولة روسيا الاتحادية عن دلالات جديدة حركت السكون الذى ساد فى الأعوام الثلاثة الأخيرة من حركة النظام الدولى ، والذى أضحى وكأنه نظام وإحدى القطبية كما يراه البعض . وأتت هذه الدلالات من واقع نتائج تلك الانتخابات البرلمانية ، حيث أسفرت انتخابات البرلمان الذى يتكون من (٤٥٠) مقعد بنظام القائمة النسبية والمقاعد الفردية ، عن حصول حزب خيار روسيا (الإصلاحى) على المركز الأول بإجمالى (١٠٣) مقعد ، يليه الحزب الديمقراطى الليبرالى المعروف بحزب جيرينوفسكى بالحصول على (٦٦) مقعدا ، ثم حصل الحزب الشيوعى (محافظ) على (٦٢) مقعدا ، ثم الحزب الزراعى (محافظ) وحصل على (٤٩) مقعدا ، ومجموعة الوحدة والوفاق (إصلاحية) وحصلت على (٢٩) مقعدا ، ثم مجموعة جريجورى بافلينسكى "إصلاحية" وحصلت على (٢٨) مقعدا ، ثم حزب نساء روسيا (٢٥) مقعدا ، والحزب الديمقراطى الروسى (محافظ) (١٧) مقعدا ، وأخيرا : حصلت عدة أحزاب صغيرة مع عدد من المستقلين على المقاعد المتبقية وعددها (٧١) مقعدا .

وبمحاولة تحليل سريع لهذه النتائج ، فإن الكتلة الإصلاحية التى تميل للرئيس الروسى (يلتسين) لا يتجاوز عددها (١٦٠) مقعدا وبنسبة ٣٥,٦% تقريبا ، بينما الكتلة الشيوعية المحافظة يبلغ عدد مقاعدها (١٢٨) مقعدا وبنسبة ٢٨,٥% تقريبا ، أما حزب جيرينوفكسى (الديموقراطى الفيدرالى (٦٦) مقعدا ، فقد بلغت نسبته ١٤,٧% . ويتبقى الأحزاب الصغيرة والمستقلون بعدد مقاعد (٧١) أى بنحو ١٥ %، ثم حزب نساء روسيا بنسبة ٥,٥% تقريبا . ومعنى ذلك أن الكتلة الإصلاحية تتفوق ظاهريا فى حالة انفصال الأطراف الأخرى عن بعضها ، وخاصة الحزب الديمقراطى ، عن الكتلة الشيوعية ، وبالتالى عن الأحزاب الصغيرة والمستقلين والحزب النسائى ، وأن تشكيل الحكومة سيجعل مسألة التحالفات مسألة شاقة جدا . وهى أول اختبار لمثل هذه المسألة . ولذلك فإن الدلالة الأولى لهذه التركيبة المتناقضة وغير المريحة لعدد من الأطراف الداخلية والخارجية ، هو : أنه فى الموقف الذى اختار الشعب الروسى الدستور الذى طرحه يلتسين لتقوية سلطاته

(*) نشرت فى جريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٣ .

ودعـــم مركزيتها وبنسبة ٥٥% تقريبا مفضلا بذلك رئيس قوى يحكم بلادهم ، إلا أنهم فى نفس الوقت اختاروا برلمانا يختار سياسات أخرى غير التى يفضلها شخص يلتســين والتى لا تتفق مع مصالح هذا الشعب الروسى . كما أن هذا الشعب أيضا وهــو يخــتار كــان يميل إلى الخيار الديمقراطى ليعيد الرئيس يلتسين حساباته فى التعامل مع القوى السياسية والأحزاب المختلفة ، بحيث يغير من طريقته التى تعامل بها مع البرلمان السابق برئاسة حسب الله توف . أى أن يلتسين يواجه معادلة جديدة فــى الداخــل عليه أن يتعامل معها بحذر وبرؤية جديدة إذا أراد لحكمه أن يستقر ولدولــته أن تــتحرك فــى هــدوء دون خلــل يعرضها لأية مظاهر للتفكك وعدم الاستقرار ؛ لأن السياسات الهوجاء والطريقة التى تعامل بها فى الفترة الماضية هى تعكــس أســلوبا اندفاعــيا يعــتمد على المائدة الخارجية فقط . فالنتائج الانتخابية البرلمانــية تفرض عليه أن ينظر إلى الداخل عندما يتحرك سياسيا وإلا فإن الدرس القــادم للشــعب الروسى هو التخلص من يلتسين نفسه لصالح رئيس روحى يتمتع باختصاصـــات الدســتور الــذى وافــق عليه الشعب لكى يراعى المعادلة الجديدة والمطامح الشعبية الحقيقية فى روسيا .

أمــا من الناحية الأخرى ، فإنه مع بدء إعلان نتائج الانتخابات ، وقد أسفرت من بدايتها عن فوز رئيس الحزب الليبرالى (جيرينوفكسى) ، فقد توالت تصريحاته بصــورة لــم يسبق لها مثيل ، وتوالت فى مقابلها ردود الأفعال ، وفى سياقها بدت المخــاوف من دول الغرب ، بل ومن جمهوريات سوفيتية سابقة ، بل وجمهوريات فــى أوروبــا الشــرقية أظهرت مخاوفها أيضا بشكل يلفت للنظر . إلا أن المتتبع لمضمون هذه التصريحات التى صدرت عن هذا الشخص ، يجد أنها تتسم بالتناقض وفقــدان الــترابط وافــتقاد الــرؤية الشاملة من ناحية ، كما أنها من ناحية أخرى تستهدف لفت الأنظار له ، والدعاية لحزبه ، وخلق جسور مع القوى الخارجية حتى تستقر نمط علاقاته معها ، وهو فى المعنى الأخير يسعى للزعامة بخلق هالة كبيرة حوــله بإطلاق التصريحات هنا وهناك . ففى الوقت الذى يشير إلى ضرورة إعادة المجــد لروسيا وعودة روسيا الإمبراطورية ، وضرورة إعادة دول البلطيق الثلاث مــرة أخــرى لروسيا ، وعدد من جمهوريات آسيا السوفيتية (سابقا) والسعى نحو الســيطرة عليها ، وإعادة الهيمنة على أوروبا الشرقية ، وإعادة حلف وارسو مرة أخــرى . والأكــثر مــن ذلك ، عودة شبح الحرب النووية والتجارب النووية مرة أخــرى ، والدعوة للتوتر مرة أخرى فى أوروبا ، بالإضافة إلى تصريحات غريبة بالقيام بمجابهة الأصولية الإسلامية ، ومقاومة هذا التيار ، بل والسعى نحو القضاء علــيه ، بــل والقضاء على المسلمين . وقد قال مثل هذه التصريحات بصورة فجة أثــارت استياء الكثيرين حتى أنه فى هذا أشار إلى مساندة للصربيين والكروات فى صراعهم وهجومهم ضد أهل البوسنة والهرسك المسلمين . وقد أحدثت تصريحاته فى هذه الناحية صدى كبير ، خاصة أنه يهودى متطرف ، بل ووجهت دعوة له فى

أعقــاب هــذه التصريحات لزيارة إسرائيل ، كما أنه فى هذا يلتقى فى أفكاره مع الغــرب الــذى يقاوم الأصولية الإسلامية . ومن ناحية أخرى ، جاءت تصريحات جيرنوفســكى تحمل شعارات مقاومة "أمركة روسيا" التى يسير فيها يلتسين ، وهذا يعكس مدى التناقضات التى وقع فيها . ولازالت تصريحاته مستمرة فى هذا السياق التناقضى .

ومــع ذلك فإن المسألة تكاد عندنا لا تثير المخاوف التى أبداها الغرب من هذه التصــريحات الغريــبة والــتى وصــلت بالبعض الذى يذكرها بقصة صعود هتلر وموســولينى وزعمــاء آخريــن حولــوا مســارات الــتاريخ وأن هــذا الشخص (جيرنوفكســى) ، حســب بعض ردود الأفعال ، يمكن أن يكون زعيم المستقبل ، وبالــتالى فإن المخاوف قائمة فى إطار تصريحاته الحالية . وعلى العكس من كل هــذه المخاوف ، فإنه يسعى لمنازلة الغرب من خلال الهجوم على التيار الأصولى الإســلامى . كمــا أنه يهودى الديانة ، ولذلك فهذا يعد الجسر الذى يمكن لأجهزة المخابــرات الغربية أن تلتقطه لكى تسعى من خلاله لاحتواء هذا الشخص وإعداده لكــى يكون شخص الغرب فى روسيا فى ضوء إعادة صياغة لأفكاره . ومن ثم ، ســيكون صمام أمان لمقاومة التيار الأصولى ، ووقف امتداده بأى صورة . أما ما عــدا ذلــك مــن تصريحات فكلها يمكن أن تحدث لها تراجعات مع الوقت وبحكم الظروف .

ومــن ثم ، فإنه بالنظر إلى نتيجة الانتخابات البرلمانية ، فإنه من المحتمل أن يكون هناك جسر تعاون بين كتلة الإصلاح التى تميل للرئيس الحالى يلتسين مع هذا الشخص وحزبه الليبرالى أساسها تلك الرؤية المبنية على أساس أن ميوله واستعداده للزعامة لابد من احتوائها والتحكم فيها بفعل قوى خارجية أغلب الظن أنها ستكون أجهــزة مخابراتية ، ليستمر نظام حكم يلتسين ، مع احتمال الائتلاف مع الأحزاب الصــغيرة كنوع من الردع والحفاظ على احتواء هذا الشخص الطامح للزعامة فى المستقبل . وفى المعنى الأخير : إن هناك ترتيبات حالية لإعادة تنظيم أفكار الرجل لــيكون زعــيم المستقبل فى روسيا ، لكنه لن يكون تحت هيمنة أفكاره آنذاك التى أطلقها هنا أو هناك . ولذلك فإننا لا نرى أية مخاوف بالحجم الذى أشيع سواء على المســتوى الداخلى أو الخارجى ، من وراء نتائج الانتخابات البرلمانية فى روسيا ، إنمــا الاحتمال الأكبر هو البطء فى سياسات يلتسين ، وإعادة النظر فيها ، والتريث فى القرارات دون اندفاع فى ضوء هذه الانتخابات التى طالبت يلتسين بذلك .

** ** **

المبحث الثاني
رحيل الصديق السوفيتي.. وغياب صناع القرار العرب(*)

ترددت أنباء متناثرة عن إعادة الدفء إلى العلاقات السوفيتية الإسرائيلية . والحديث عن هذا الموضوع له حساسية فائقة لدى الطرف العربى بصفة عامة ، وبعض الأنظمة العربية بصفة خاصة ؛ فالسوفيت بالنسبة للطرف العربى فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى هم الأصدقاء التقليديون ، وإن تغير نمط العلاقة فيما بين الطرفين العربى والسوفيتى من الصداقة والعلاقة المتميزة إلى العكس ، سيكون له آثار سلبية على الطرف العربى أكثر من الطرف السوفيتى ، ولكن الضرر سيلحق بالطرفين وإن تباين هذا الضرر من طرف لآخر .

فالذى لا يخفى على أحد أن إسرائيل تسعى دائما إلى توطيد علاقاتها الخارجية بدول العالم ، وتوسع من دائرة علاقاتها ، متخذة فى ذلك شتى الوسائل للوصول إلى الأهداف التى تبتغيها . ولكن فى حالة موسكو ، فإن الأمر يبدو أنه مختلفا من زاوية أن الاتحاد السوفيتى يمر منذ تولى جورباتشوف الحكم بتغييرات واسعة أساسها المكاشفة أو المصارحة المسماة بـ"الجلاسونست" ، وكذلك استنادا إلى "البروستوريكا" وهى إعادة البناء فى المعسكر الشرقى الاشتراكى برمته . وهذه الظروف فى الجانب السوفيتى كانت دافعا لإعادة النظر من جانب السوفيت فى طبيعة التعامل مع المنطقة وصراعها الإقليمى ، شأنها فى ذلك شأن إعادة النظر فى رؤية السوفيت للمشاكل الإقليمية فى العالم وكيفية التعامل معها .

وفى هذا الإطار ، فإن الاتصالات السوفيتية الإسرائيلية بدأت منذ الحادى عشر من سبتمبر ١٩٨٥ وفى شكل سرى تماما . حيث قام رئيس المؤتمر اليهودى العالمى إدجار برونغمان بزيارة سرية إلى الاتحاد السوفيتى لمحاولة إجراء "اتفاق ما" ، وقد تمت هذه الزيارة بالفعل بناء على عديد من الاتصالات السرية المسبقة، وقد تقدم كل طرف بمقترحات ، وفحواها ما يلى :

الطرف اليهودى :

طالب بإعادة العلاقات الرسمية بين الاتحاد السوفيتى وإسرائيل ، وعلى أن يدفع بدول الكتلة الشرقية إلى اتباع هذه الخطوة ، إضافة إلى فتح أبواب الهجرة لليهود السوفيت إلى إسرائيل ، ومساندة الاتصالات السرية التى تجرى بين إسرائيل

(*) نشرت فى مجلة الأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٧، ص٧٢، ٧٣.

وبعــض الــدول العربية ، ومنع جميع أنواع المساندة والمساعدة لمنظمة التحرير الفلســطينية بقــيادة عرفات ، والسماح لمحادثات سلام ثنائية تعقد فى المستقبل بين إســرائيل وبعض الدول العربية ، وذلك فى إطار مؤتمر دولى للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة وباشتراك الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وبعض الدول الدائمة فى مجلس الأمن كفرنسا وبريطانيا والصين .

الطرف السوفيتى :

طالــب بنقل التكنولوجيا الغربية المتقدمة إلى الاتحاد السوفيتى ، ودفع أمريكا للموافقــة علــى بــيع كميات كبيرة من القمح للاتحاد السوفيتى ، وتوقف الإذاعات الإســرائيلية المعاديــة ضد الاتحاد السوفيتى خاصة فى الولايات المتحدة بواسطة الــيهود السوفيت ، وتوقف هجرة اليهود السوفييت إلى الولايات المتحدة – وكندا – وأوروبا بدلا من إسرائيل ، ومنع إسرائيل من البث بإذاعة صوت أمريكا المضادة للسوفييت والنظام الشيوعى ، وخاصة على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتى ، كما أنــه على القوى الصهيونية داخل أمريكا أن تمارس ضغطا على الرئيس الأمريكى وإدارتــه لقــبول مشاركة الاتحاد السوفيتى فى المؤتمر الدولى للسلام المزمع عقده علــى أساس "الند للند" ، وقبول إسرائيل لمشاركة الاتحاد السوفيتى فى أى نوع من المؤتمرات أو المباحثات بينها وبين أى طرف آخر فى المنطقة .

وكان لهذا الاتصال وغيره تأثير كبير على تطور مجريات الأمور فيما بعد ، حيــث رأيــنا كيف كان للقاءات القمة بين الدولتين العظميين تأثيرها الكبير لصالح إســرائيل فى هذا الصدد ، ويكفى الإشارة هنا إلى قبول الاتحاد السوفيتى للضغوط الأمريكية بضرورة الموافقة على هجرة اليهود السوفييت .. وهذا ما تم بالفعل .

كذلــك توجــت الــزيارات المتبادلة بين الطرفين بإعادة افتتاح القنصليات فى البلدان بشكل متبادل كخطوة تجاه إعادة العلاقات بين الدولتين فيما بعد ، على الرغم مــن التأكــيد الســوفيتى المستمر بأن موسكو لن تستأنف علاقتها بإسرائيل إلا بعد انعقاد المؤتمر الدولى للسلام.

ومــن ناحية أخرى ، كان لاتباع سياسات التغيير داخل الاتحاد السوفيتى أثره الواضــح فى تشجيع الجماعات الصهيونية للتحرك داخل الاتحاد السوفيتى ، حيث قامت بتكوين "اتحاد الصهاينة" الذى انعقد مؤتمره التأسيسى فى العاصمة السوفيتية موســكو مؤخرا . وبهذا انتقل النشاط الصهيونى من إطار الدعاية والترويج لأفكار معيــنة ، كــان محاصــرا فيها ، إلى مستوى التنظيم والتجمع علنا بتشكيل اتحاد الصهاينة .

وقد دعا هذا وكالة أنباء أنوفوستى السوفيتية إلى عقد ندوة حول الصهيونية فى الاتحــاد السوفيتى لمناقشة الأمر ، وذلك بحضور مندوب جريدة الوطن الكويتية . وقد ردد بعض الحاضرين من السوفييت أنه يأسف لعدم اكتراث العرب بذلك ، وأن

جهـود السـفارات العربية فى موسكو دون جدوى ، وأشير فى الندوة إلى استيقاظ "لجـنة مكافحة الصهيونية فى الاتحاد السوفيتى" وبدء تحركها لمواجهة هذا الاتحاد الصهيونى الذى لا يتخطى عدد أعضائه أربعين شخصا فقط ، جاء خمسة منهم من أوكرانيا .

وفـى نفـس الوقت ، قامت الجمهوريات السوفيتية – منها جورجيا وأوكرانيا وأرمينـيا –بتدعـيم علاقاتها الاقتصادية بإسرائيل ، وصلت إلى حد تبادل زيارات المسئولين بين البلدين ، كما وصلت إلى حد دعوة جمهورية جورجيا لشارون وزير الـتجارة الإسرائيلى لزيارة الاتحاد السوفيتى ، مما كان له أثر سيئ لدى العرب ، كـان علـى أثره تكذيب رسمى من مصدر مسئول بالاتحاد السوفيتى ينفى الدعوة الرسمية لهذه الزيارة ، وأيضا دعوة وزير التربية فى جورجيا لنظيره فى إسرائيل (إسـحاق نـافون) لـزيارة الجمهورية السوفيتية . بل وصل الأمر إلى دعوة لجنة السـلام السـوفيتية لشيمون بيريز وزير المالية ورئيس حزب العمل الإسرائيلى ، بـزيارة الاتحـاد السوفيتى ، والمتوقع أن تتم قريبا . وعلى الرغم من نفى الناطق باسم الخارجية السوفيتية لدعوة بيريز رسميا ، بل تمت دعوته من هيئة غير رسمية وهـى "لجـنة السلام" ، إلا أنه يبقى مجرد دعوته بغض النظر كوزير أم كرئيس حزب ، وبغض النظر من جهة رسمية أم غير رسمية ، محاولة لتشجيع الاتصالات بيـن الدولتيـن بشـكل مباشر أو غير مباشر . وهذا يؤكد الاتصالات السرية بين الدولتين والتى تمت من قبل .

علاوة على ما سبق ، فهناك أحاديث متكررة عن ذلك الانتشار الصهيونى فى وسائل الإعلام السوفيتية بشكل أو بآخر ، بل يتم بعض منها بتعليمات من السلطات السـوفيتية ، مثل قيام تليفزيون موسكو مؤخرا بعرض طائرة العال وهى تهبط فى بريفان ، حيث جلبت على متنها ضحايا الزلزال الذين عولجوا فى إسرائيل .

فـى نفـس الوقـت ، فقـد تمت خطوة من جانب المجر بإعادة العلاقات مع إسـرائيل وجارى اتخاذ هذه الخطوة فى بولندة ، وسيتبعهما – بالتأكيد – عدد من الدول الشرقية التى تدور فى فلك السوفيت ، وقد تم ذلك برضاء موسكو .

فـى إطـار ما سبق ، فإنه يمكن القول بأنه على الرغم من استغلال إسرائيل والصهيونية لمناخ التغيير فى الاتحاد السوفيتى للتغلغل داخله لتشكيل لوبى صهيونى مؤثر على غرار ما يتم فى أمريكا وأوروبا الغربية – وإن كان بشكل أقل – إلا أن هـذا لـم يكن ليتم إلا برضاء من السلطات السوفيتية ، وهو ما يثير التساؤل : هل يقـوم الاتحاد السوفيتى بهذه الخطوة استنفاراً لهمة العرب لتدعيم علاقاتهم به التى تسـير ببطء ، بالمقارنة بالسير السريع فى علاقاتهم بالأمريكيين ؟ أم أنه ينتهج هذه السياسـة فـى إطـار السعى نحو إعادة النظر فى الموقف السوفيتى تجاه علاقاته الخارجـية بصفة عامة ، وتجاه منطقة "الشرق الأوسط" بصفة خاصة ؟ إن هذا يتم فـى إطار الرؤية السوفيتية الجديدة للنظام العالمى ، والأنظمة الإقليمية المختلفة ،

والتى تشجع على "الانفتاح" على الجميع بغض النظر عن المواقف السابقة ؟ أم أن الاتحاد السوفيتى يهدف إلى مجرد تدعيم موقفه فى المنطقة بمغازلة إسرائيل ، وهى فـــى النهاية خطوة فى إطار مغازلة دائمة ، ومساومة كبرى مع الولايات المتحدة ؟ وفى النهاية : هل هى مجرد خطوة محسوبة أم مغامرة غير مأمونة ؟ .

جملـــة تســـاؤلات تشجع على البحث والتحرى والسعى نحو استقصاء الحقيقة التى هى غامضة فى جزء كبير منها الآن . ومن ثم فإننا ندعو إلى حوار واسع بين فـــئات المثقفيـــن علـــى مخـــتلف انتماءاتهم الفكرية والأيديولوجية لاتقيده النظرات الســـطحية للأمور ، أو الرؤى المسبقة للرفض والاتهام والإدانة التى تكرس الكسل الفكرى الشائع فى هذه الآونة تحت سلاح الإرهاب أو إيثار السلامة .

إنـــنا ندعو إلى مناقشة هادئة ولا أجد سوى صفحة الحوار القومى لبدئها ، بل ولابد أن ينظر إلى الأمر فى إطار المصلحة القومية للبلاد ، وللدول العربية أساسا، وما يجب أن يتبع فى إدارة العلاقات العربية مع الدولتين العظميين والدول الكبرى الأخرى ، فلقد تحقق الكثير فى خلال أربع سنوات بين عقد المؤتمر السابق الإشارة إليه فى سبتمبر ١٩٨٥ ، وحتى الآن فيما بين الاتحاد السوفيتى وإسرائيل ، وحدثت تطورات كبيرة فى أوروبا الشرقية تدعو للتأمل والتفكير . وأخيرا : فقبل أن يرحل الصـــديق الســـوفيتى ، علينا أن ندرك الأمر قبل فوات الأوان ، ولا نرتكن إلى مجرد أنه الصديق التقليدى وكفى .. فربما تغيرت الأمور .. والواقع يشير إلى ذلك .. فهل من مجيب ؟

** ** **

المبحث الثالث

زيارة جورباتشوف لإسرائيل تتويجا للأفكار والسياسات

(*)

لم يكن من المستغرب أن يقوم جورباتشوف زعيم الاتحاد السوفيتى السابق ، بـزيارة إسـرائيل لتسـليم عـدد من شهادات الدكتوراه الفخرية وإلقاء عدد من المحاضـرات مقـابل مكافآت مجزية وصلت إلى ٢٥ ألف دولار عن المحاضرة الواحـدة ، (١٥٠٠) دولار عـن المقابلة الصحفية الواحدة أيضا ، باعتبار أن هذه الزيارة تأتى تتويجا لأفكاره وامتدادا لسياساته تجاه إسرائيل منذ توليه رئاسة الاتحاد السوفيتى .

ولكن المدهش حقا هو أن يكون هذا هو سلوك رئيس أكبر دولة فى العالم كانت إلى يوم قريب المنافسة للقطب الآخر وهو الولايات المتحدة الأمريكية .

فعلـى مستوى الأفكار ، فإن جورباتشوف فى كتابه "البيروسترويكا" الذى صدر عام ١٩٨٧ وذلك بعد عامين من توليه الحكم (مارس ١٩٨٥) ، طرح أفكارا جديدة فى إطار البناء والمصارحة ، بحيث أصبح كل شئ قابلا لإعادة النظر فيه ، كتغـير نظرة السوفييت للمشاكل الإقليمية ودور الاتحاد السوفيتى فيها ، وضرورة التخلص من أعبائه فيها ومن بينها مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى ، إضافة إلى ضـرورة تغـير الـنظرة إلى "العدو" وأهمية تغيير صورته لدى السوفييت ، وهذا يسـتلزم التغـير إزاء إسرائيل . وهكذا ، وصل جورباتشوف فى كتابه معبرا عن حقـيقة أفكاره إلى أن ذكر بالنص ما يلى " إننا لا نكن أى عداء لإسرائيل من حيث المبدأ ، ونحن نعترف بحقها المشروع فى الوجود ، ومع ذلك فإننا فى ظل الوضع الحـالى ومن ضوء الأعمال التى ترتكبها إسرائيل ، لا يمكننا أن نوافق على إقامة علاقـات دبلوماسية معها ، ولكن إذا ما تغير الوضع ، وإذا ما رأينا إمكانية تطبيع وتسوية فى الشرق الأوسط ، فبإمكاننا إعادة النظر فى هذا الأمر ، وليست لدينا أية عقـد فـى ذلـك . أمـا فيما يتعلق بالاتصالات القائمة بالفعل بين بلدينا - الاتحاد السوفيتى وإسرائيل - فلن نتخلى عنها .

وهـذا الـنص يؤكد أن هناك إطارا فكريا من جانب جورباتشوف حدد موقفه إزاء إسـرائيل . فلو تم التأمل فى كل كلمة وجملة ، لتأكد أن جميع الخطوات على

(*) نشرت بالأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢١ ، ص٥١ .

مستوى السياسات قبل صدور البيروسترويكا أو بعدها وحتى تاريخ إعادة العلاقات السوفيتية الإسرائيلية فى أكتوبر ١٩٩١ جاءت ترجمة للنص السابق ، وعلى لسان جورباتشوف نفسه ، بل أكد هذا أيضا فى أحاديث ولقاءات عديدة لا يتسع المجال لذكرها .

أما على مستوى السياسات ، فإن جورباتشوف منذ توليه للحكم السوفيتى ، وهو يقدم "الخدمات" المتتالية للكيان الصهيونى ، حيث سمح بزيارة "إدجار برونغمان" (رئيس المؤتمر اليهودى العالمى) فى ١١ سبتمبر ١٩٨٥ للاتحاد السوفيتى سرا ، وإجراء محادثات والتوصل إلى اتفاق ما ، كان بمثابة إعداد المسرح لإعادة العلاقات بين الطرفين السوفيتى وإسرائيل . وتتالت الخطوات فيما بعد بالسماح للجماعات الصهيونية بالحركة الواسعة داخل أرجاء الاتحاد السوفيتى ، وهو ما لم يكن معمولا به منذ حكم القياصرة !! ، ثم السماح لليهود بالهجرة الواسعة خارج الاتحاد السوفيتى والتى انتهت بالهجرة المباشرة إلى إسرائيل وعبر الطيران المباشر ، وكذا زيادة درجة تبادل الزيارات الشعبية ، وزيارات كبار المسئولين بين البلدين . ونذكر هنا زيارة فرقة الباليه السوفيتية "البولشوى" ، وهى من أشهر فرق الباليه فى العالم ، لإسرائيل فى سبتمبر ١٩٨٩ والتى كانت خطوة هامة على طريق تطبيع العلاقات السوفيتية الإسرائيلية ، وهذا يذكرنا بفريق "البنج بونج" الأمريكى الذى مهد العلاقات الأمريكية الصينية فى بداية السبعينات والتى عرفت بدبلوماسية "البنج بونج" . وقياسا ، يمكن أن نطلق على زيارة فريق الباليه ، بدبلوماسية "البولشوى" ، إضافة إلى السماح لإسرائيل بالاشتراك فى المعارض السوفيتية داخل موسكو ومنها معرض الكتاب العالمى وغيره ، علاوة على الانتشار الصهيونى فى وسائل الإعلام السوفيتية إلى حد إعلان العاملين السوفييت فى التليفزيون بموسكو الاحتجاج لهذا الغزو الصهيونى للتليفزيون الروسى .

ووصل الأمر إلى حد قيام وزير الخارجية السوفيتى "بسمر تينخ" بزيارة إسرائيل فى مايو ١٩٩١ ، رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بينهما ، وهو ما لا يتوافق مع التقاليد والأعراف الدبلوماسية .

وفوق هذا وذاك ، تدعمت العلاقات فى جميع النواحى التجارية والزراعية والعلمية بين البلدين قبل عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، بل تم افتتاح القنصليات بينهما فى أكتوبر ١٩٩٠ . ويؤكد كثيرون ومن بينهم (ستيفان سيتاريان) – نائب رئيس الوزراء السوفيتى فى حديث له بأن تطوير العلاقات بين إسرائيل والاتحاد السوفيتى فى جميع المجالات صدر عن أعلى الجهات فى الاتحاد السوفيتى، ويقصد بذلك الرئيس جورباتشوف .

ويتضح مما سبق أنه بمجئ جورباتشوف لحكم الاتحاد السوفيتى ، بدأ تدعيم الكيان الصهيونى وإعادة العلاقات معه . فبعد أن كان السوفييت يشترطون لعودة هذه العلاقات التى قطعت عقب حرب يونيه ١٩٦٧ ضرورة الانسحاب الإسرائيلى الكامل وغير المشروط من جميع الأراضى العربية المحتلة وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) لعام ١٩٦٧ ، بدأ الاتحاد السوفيتى فى عهد جورباتشوف يشترط ضرورة عقد المؤتمر الدولى للسلام لكى تعود العلاقات ، ثم تنازل خطوة أخرى بإمكانية اكتفاء السوفييت بمجرد إعلان إسرائيل موافقتها على الدخول فى عملية السلام فحسب ، ثم تعود العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، ثم عادت العلاقات الدبلوماسية رسميا فى أكتوبر ١٩٩١ كشرط للقبول الإسرائيلى للتواجد السوفيتى فى عملية السلام !!

وهذا يشير إلى أن التنازلات السوفيتية استمرت فى عهد جورباتشوف تجاه إسرائيل توازيا مع التنازلات السوفيتية مع الولايات المتحدة . وإن إعلان عودة العلاقات الدبلوماسية فى أكتوبر ١٩٩١ ، جاء تحصيل حاصل لزيادة وكثافة (حجما ونوعا) العلاقات السوفيتية الإسرائيلية ابتداء من عام ١٩٨٥ (بعد تولى جورباتشوف الحكم (.

وبغض النظر عن الأهداف أو البواعث للسلوك السوفيتى إزاء إسرائيل ، إلا أنه يبقى أن جورباتشوف قدم أكبر "الخدمات" للكيان الصهيونى "إسرائيل" حيث دعمه معنويا ، وأمده بالمهاجرين اليهود ، خاصة النوعيات المتميزة عمليا منهم ، وتعامل مع إسرائيل كما لو كان يتعامل مع طرف دولى كبير يمثل "ندا" له . وبالتالى ليس بمستغرب إذن أن تدعوه إسرائيل بعد أن أدى وظيفته تماما لرد الجميل ، بإلباسه عددا من الأرواب وإعطائه شهادات الدكتوراه الفخرية – التى لا قيمة لها على الإطلاق – ولكن الأكثر من ذلك ، إعطاؤه المقابل المادى لهذه الخدمات والذى تمثل فى الأجور الكبيرة مقابل المحاضرات الشكلية واللقاءات الصحفية .. وهو ما يمكن أن يعينه على الحياة فى "الاتحاد السوفيتى" وسط لهيب الأسعار الذى وضع بذوره خلال فترة حكمه .

ولكى يحصل جورباتشوف على المزيد من المزايا والهبات – وهى فى النهاية "رشاوى" – فإنه هاجم بعنف موقف منظمة التحرير إزاء أزمة الخليج واصفا إياه بأنه كان بإمكانه تدمير العالم كله !! ولذلك فهو لاينوى الاجتماع بشخصيات فلسطينية خلال زيارته لإسرائيل ، خاصة أنه ليس على اتصال بأى منهم فى الوقت الحالى . والواقع انه لا يمكن لعاقل أن يفهم هذه التصريحات من جورباتشوف وداخل إسرائيل ، إلا أنها من قبيل المجاملات ولا تحمل تقييما جادا للموقف الفلسطينى إزاء أزمة الخليج ، بل ومن قبيل استمراريته فى تأدية "الخدمات" للكيان

الصـــهيونى بإظهار عداءه للفلسطينيين ، وخاصة منظمة التحرير لمحاولة إضعاف موقفها فى عملية السلام الجارية الآن . ومن ثم فهذه التصريحات تحمل قدرا عاليا مـــن المبالغة لا يمكن قبولها بغض النظر عن التقييم الحقيقى لموقف المنظمة إزاء أزمة الخليج ، باعتبار أن هذا خارج الموضوع .

ويتضـــح فـــى إطـــار مـــا سبق ، أن زيارة جورباتشوف لإسرائيل فى الأيام الماضـــية جـــاءت تتويجا لأفكاره التى أعلنها ، وامتدادا لسياساته التى نفذها خدمة للكيان الصهيونى على امتداد سبع سنوات (٨٥-١٩٩١) ، ولازال يواصل خدماته ، وعلينا أن ننتبه !!

** ** **

المبحث الرابع

الاستفادة الإسرائيلية من تحولات الكتلة الشرقية (*)

أفرز التطور السياسى فى الكتلة الشرقية تغيرات هامة فى طبيعة العلاقات بين دول هذه الكتلة وبين إسرائيل . وإجمالاً : فإن مجمل هذه التغيرات بداية تعتبر تعزيزاً لوزن إسرائيل وتدعيماً لنفوذها، خاصة أن هذه الكتلة تشكل موقفاً إيجابياً لصالح القضية العربية الفلسطينية فى ظل عدم وجود علاقات بين دول هذه الكتلة وإسرائيل . وعندما يأتى يوجد فيه هذه العلاقات، فإن الموقف الإيجابى لدول هذه الكتلة إزاء القضية العربية لابد أن يعتريه تغيراً من الضرورى أن يكون سلبياً تجاه العرب، وإيجابياً لصالح إسرائيل .

ويجب أن تأخذ فى اعتبار أن أكثر أحداث أوروبا الشرقية ليست السبب المباشر لهذا التغير، وإنما المسألة تعود لمحرك الكتلة الشرقية ومحور تفاعلاتها وقائدها وهو الاتحاد السوفيتى. فمنذ تولى جورباتشوف الحكم فى عام ١٩٨٥، فإنه أمكن رصد اتصالات سوفيتية إسرائيلية، حيث قام رئيس المؤتمر اليهودى العالمى " أدجارير ونغمان" بزيارة سرية للاتحاد السوفيتى لنتباحث فى العلاقات، وذلك فى سبتمبر ١٩٨٥م، وتبعتها اتصالات أخرى. كما أمكن رصد زيارات متبادلة للمسئولين فى البلدين، كما أنه أتيحت للجماعات الصهيونية فى داخل الاتحاد السوفيتى أن تتحرك علنياً، إضافة إلى السماح بهجرة اليهود السوفيت إلى الاتحاد السوفيتى أن تتحرك علنياً، إضافة إلى السماح بهجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل ... وأكثر من هذا قد تم فتح القنصليات فى البلدين، وذلك كله على طريق إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وهو ما يجرى الإعداد له حالياً، وإن كان الاتحاد السوفيتى بربط المسألة بضرورة إحراز تقدم فى مفاوضات السلام حول القضية الفلسطينية .

وأيا كان الأمر ، فإن التأثير لهذه التطورات فى العلاقة بين الطرفين السوفيتى وإسرائيل قد ظهر على السطح بمجرد التغيرات التى اعترت دول أوروبا الشرقية فى عام ١٩٨٩، فأثيرت مسألة العلاقات بين هذه الدول وبين إسرائيل بشكل علنى، حيث كان يجرى الإعداد لها من قبل، ولكن فى إطار من السرية، ولكن اختلفت درجة التغير بطبيعة كل دولة من دول أوروبا الشرقية، وقد تم رصد افتتاح مكتب بولندى لرعاية المصالح البولندية فى تل أبيب فى أكتوبر ١٩٨٦م، ثم افتتاح مكتب

(*) نشرت بالأهرام الاقتصادى بتاريخ ٢٨/٥/١٩٩٠، ص ٧٦، ٧٧ .

مماثل للمجر فى تل أبيب عام ١٩٨٧، ثم زيارة لشامير (رئيس الوزراء الإسرائيلى وقتها) لبودابست عام ١٩٨٨. وتكثفت الاتصالات والزيارات بين الطرفين بعد التغيرات التى اعترت أوروبا الشرقية . وكان من جراء ذلك: عودة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والمجر فى ١٨ سبتمبر ١٩٨٩، ثم أعقبتها تشيكوسلوفاكيا فى ٢٤ يناير ١٩٩٠، وأعقبتها بولندا، وتتبقى حتى الآن ثلاث دول هى يوغسلافيا، وألمانيا الشرقية لم تعد علاقاتها الدبلوماسية حتى الآن وإن كان المسرح يعد فى هذا الطريق بالزيارات المتبادلة، والعلاقات الاقتصادية والسياحية، وغير ذلك . كما أنه من المعروف أن الدولة الوحيدة المستثناة من هذا النقاش هى رومانيا التى لم تقطع علاقاتها مع إسرائيل عقب عدوانها فى يونية ١٩٦٧ على العرب استثناء من دول الكتلة الشرقية كلها، إضافة إلى أن ألمانيا الشرقية لم تقم أصلاً علاقات دبلوماسية مع إسرائيل منذ نشأة الأخيرة فى ١٩٤٨ .

وبعيداً عن الخوض فى تفاصيل تطورات هذه العلاقات، فإنه يمكن فهم دلالات ما حدث من تطور فى طبيعة العلاقات بين دول الكتلة الشرقية وإسرائيل وما يمكن أن يرتب لمواجهة ذلك، وذلك كما يلى :

١- فى الوقت الذى تسعى فيه إسرائيل دائماً لتوطيد علاقاتها الخارجية بدول العالم، وزيادة الرقعة التى تتعامل معها، متخذة فى ذلك شتى الوسائل للوصول إلى الأهداف التى تبتغيها – وهذا ما حدث ويحدث مع أفريقيا وأمريكا اللاتينية – إلا ان الملاحظ فى هذه الحالة – محل التحليل – أن المبادرة لم تأت منها، بل أنت فى ضوء التغيرات التى اعترت الاتحاد السوفيتى منذ تولى جورباتشوف الحكم وتبنيه لسياسة إعادة البناء والمصارحة، ومن ثم فإن إعادة النظر فى علاقات السوفييت ودول الكتلة الشرقية الخارجية بينها وبين إسرائيل تأتى فى إطار إعادة البناء فى المعسكر الاشتراكى الشرقى برمته، وما ترتب عليه من إعادة النظر فى رؤية إزاء المشاكل الإقليمية فى العالم وكيفية التعالم معها . وبالتالى فإنه كما أتت المبادرة من الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية بقطع العلاقات مع إسرائيل إثر عدوانها على العرب فى يونيه ١٩٦٧ ، فإن المبادرة أيضاً تأتى من جانبه ودول أوروبا الشرقية بإعادة النظر فى قطع العلاقات، وذلك بإعادتها رويداً رويداً مع إسرائيل .

٢- إن إسرائيل استفادت من هذه الأحداث ، وذلك بالإسراع فى تقديم خدماتها لهذه البلدان فى الكتلة الشرقية، ويكفى الإشارة إلى المساعدات الطبية التى أرسلتها للاتحاد السوفيتى إزاء زلزال أرمينيا على طائرات العال الإسرائيلية، وكذلك المبادرة بمساعدة دول أوروبا الشرقية فى خضم التطورات الأخيرة، خاصة فى بعض المجالات الاقتصادية. وهكذا يتضح أن إسرائيل قامت بدور المعجل للإسراع بتطور العلاقات وتشجيع دول الكتلة الشرقية على إعلان العلاقات الدبلوماسية معها .

٣- إن الدور الخارجى فى الضغط على دول الكتلة الشرقية من جانب الغرب، والولايات المتحدة خاصة، لدفعها فى اتجاه تطوير العلاقات مع إسرائيل، كان واضحاً . ومما يدل على ذلك: الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتى للسماح لليهود السوفيت بالهجرة إلى إسرائيل، وتم ذلك فى مباحثات رسمية مسجلة، والضغوط التى مارستها وتمارسها الولايات المتحدة أيضاً على دول أوروبا الشرقية، وذلك بربط المساعدات والمعونات التى يمكن أن تقدمها لهم بتحسين إعادة العلاقات مع إسرائيل . وهذا يكشف بوضوح عن مدى وطبيعة الدور المساند لإسرائيل من جانب الولايات المتحدة. ويكفى للتأكيد على ذلك تلك الضغوط التى مورست على أسبانيا لإقامة علاقات مع إسرائيل فى مقابل الموافقة على انضمامها للسوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٨٦ .

٤- إن هناك وضعاً جديداً فى النظام العالمى إزاء القضية العربية والمنطقة العربية بأسرها، سواء من جانب الكتلة الشرقية، أو من جانب الغرب . هذا الوضع الجديد لم تواكبه حركة عربية نشطة تستوعب هذه التغيرات، وتتفاعل معها بإجراءات تتوازن مع الضغوط الغربية على دول الكتلة الشرقية، ومما يؤكد هذا الغياب العربى : تلك المشكلة التى أثيرت فى رومانيا من جانب الصهاينة إثر سقوط نظام شاوشيسكو ضد ال عرب تأكيداً للدعاية المضادة الموجهة للعرب والتى يلعب فيها الصهاينة دوراً واضحاً . كذلك فإنه فى الوقت الذى تنمو فيه العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ودول الكتلة الشرقية، نجد أنها لا تنمو بنفس الدرجة – إن لم تكن تتراجع – بين دول هذه الكتلة وبين العرب .

٥- إن الوضع الجديد فى دول الكتلة الشرقية أصبح يتسم بتعدد الرؤى والمواقف فى ظل المناخ الديمقراطى الجديد الذى يستند إلى التعددية السياسية، وبالتالى فإننا أصبحنا أمام جماعات ضغط لها آراء متباينة إزاء القضية العربية، وذلك فى مقابل رأى واحد رسمى مسند – مساندة كاملة – للقضية العربية منذ وقت طويل . وبالتالى فإن هذا يستلزم جهداً عربياً مكثفاً على المستوى الرسمى، والمستويات غير الرسمية المتمثلة فى الأحزاب السياسية، وجماعات الضغط، والتنظيمات غير الحكومية .. الخ ، وذلك بهدف الحفاظ على التأييد التقليدى للقضية الفلسطينية العربية .

ومثل كل الأحداث، فإن إسرائيل تنجح فى استغلال الفرص وتطورات الأحداث مهما كانت، حتى لو عملت فى البداية ضدها. فالمسألة لا تعنى فقط – عند إسرائيل – بمجرد إعادة العلاقات مع دول الكتلة الشرقية والتى انقطعت منذ عام ١٩٦٧، وإنما ما يهم الإسرائيليون هو المصالحة مع جزء من العالم يرتبطون به بصلات عاطفية وثقافية، بل وروحانية قوية وعديدة، وذلك طبقاً لما عبر عنه "الآن فراشون"

فى صحيفة لوموند الفرنسية فى يناير الماضى. ولذلك فإن على العرب أن يعيدوا بناء سياستهم إزاء الكتلة الشرقية، وأن يستخدموا نقاط قوتهم حيث تستطيع عدة دول عربية خليجية أن تستثمر جزءاً من رؤوس أموالها فى هذه البلدان وتوظيفها فى الضغط فى الوقت المناسب بما يتوازى مع الضغوط الغربية والإسرائيلية، وكذلك إبراز أوراق ضغط عربية أخرى على دول هذه الكتلة الشرقية، وأن يستخدموا نقاط قوتهم حيث تستطيع عدة دول عربية خليجية أن تستثمر جزءاً من رؤوس أموالها فى هذه البلدان وتوظيفها فى الضغط فى الوقت المناسب بما يتوازى مع الضغوط الغربية والإسرائيلية، وكذلك إبراز أوراق ضغط عربية أخرى على دول هذه الكتلة بحيث لا يترك المسرح لإسرائيل والغرب ، خاصة الولايات المتحدة، فى هذه الكتلة الشرقية التى هى بمثابة صديق تقليدى واستراتيجى لا يجب أن نفقده، بل من البديهى ان نحافظ عليه، ثم نسعى لأن نكسب أصدقاء آخرين .

وختاماً : فإنه إذا كانت حصيلة التطورات فى الكتلة الشرقية قدراً كبيراً من الإيجابية لصالح إسرائيل، فإن الجهد العربى المطلوب هو الحيلولة دون أن تحقق إسرائيل الاستفادة الكاملة من هذه التطورات، مع محاولة استثمارها لصالح النظام العربى.

** ** **

المبحث الخامس

مستقبل روسيا بعد استقالة الرئيس "يلتسين" (*)

فى خطوة مفاجئة، وأن كانت متوقعة بعد التردى الذى أصاب بوريس يلتسين (الرئيس الروسى السابق)، أعلن يلتسين عن استقالته من منصبه كرئيس للدولة كما أعلن عن تعيين "فلاديمير بوتين" رئيس الحكومة الروسية، رئيساً بدلاً منه ولحين إجراء انتخابات الرئاسة فى مارس القادم وبهذا فقد أصبحت الانتخابات الرئاسية فى موسكو مبكرة عن موعدها بنحو ثلاثة أشهر حيث كان مقرراً لها نهاية يونيه ٢٠٠٠ المواكبة لانتهاء الفترة الثانية لرئاسة يلتسين .

وقد أعلنت الاستقالة فى اليوم الأخير من عام ١٩٩٩، ليبدأ عام ٢٠٠٠م بقيادة جديدة، وكما أعلن يلتسين بنفسه أن القرن الحادى والعشرين يحتاج إلى قيادة روسية جديدة وذلك ضمن خطاب استقالته !! ويذكرنا ذلك بما أقدم عليه "ميخائيل جورباتشوف" رئيس الاتحاد السوفيتى السابق بتقديم استقالته من منصبه وإعلانه تفكيك هذا الاتحاد رسمياً بنهاية عام ١٩٩١. ومنذ ذلك التاريخ وعلى مدار ثمانية أعوام بالضبط، خضعت روسيا (خليفة الاتحاد السوفيتى)، لحكم بوريس يلتسين الذى جاهر بعدائه للماضى السوفيتى والاشتراكية والحزب الشيوعى وآليات التجربة كلها. ولم يدخر وسعاً فى القضاء عليها تماماً وبأساليب غير ديموقراطية محاولاً أن يمهد الطريق لروسيا جديدة تحاكى الغرب والنظام الرأسمالى وتعدديته السياسية وبصورة مفاجئة وكاملة ولأن المجتمع لم يتحمل قلبه كمية الدماء التى ضخها دفعة واحدة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فانهار الاقتصاد الروسى بعد التحول المفاجئ والحاد من القطاع العام الاشتراكى إلى السوق الرأسمالى والخصخصة وانهارت العملة الروسية، وتدهور أحوال المعيشة للمواطنين وارتبكت الصناعات المتميزة علمياً وعسكرياً، إلى درجة القول بأن علماء روسيا أصبحوا يبحثون عن لقمة العيش فى الشوارع !! . كما كشفت تجربة التعددية السياسية فى موسكو عن أنها تجربة هشة بلا جذور أو قواعد، وأصبح المتحكم فى أقدار البرلمان والأحزاب هو حاكم روسيا الديكتاتور (يلتسين) الذى كان يغلف نفسه ونظامه بأنه وجه روسيا الديموقراطى. ويدل ذلك حله للبرلمان بالدبابات، وقطع الكهرباء والمياه عن المبنى لإجبار أعضائه على الاستسلام لأنهم

(*) نشرت بجريدة الاتحاد الإمارات ، ٢٠٠٠/١/١٥م .

عارضوه وسعوا إلى عزله. كما أنه كان دائم التهديد بحل البرلمان فى العامين الأخيرين لفرض مرشحه لرئاسة الحكومة. وكان أعضاء البرلمان ينصاعون فى اللحظة الأخيرة وعند التصويت الثالث لتجنب الحل فى نفس الوقت يسعون إلى تعرية وجه النظام غير الديمقراطى . ولم تشهد فى عهد يلتسين أى حاجة من درجات الاستقرار السياسى، ومن ذلك فإنه قد يعين ثلاثة رؤساء للحكومة فى أقل من عام ونصف !! ومع مرور سنوات حكمه، شاعت الفوضى السياسية، وتزايدت عصابات المافيا الاقتصادية والسياسية، وانتشر الفساد المجتمعى، بل واصبح شريكا فيه من خلال ابنته التى عينها مستشاراً له لإدارة الكريملين. ونشرت الصحف الأمريكية قضية غسيل الأموال للقروض التى حصلت عليها روسيا خلال السنوات الماضية والتى بلغت نحو ٢٠ مليار دولار!! وتورط يلتسين وابنته وأسرته فى هذه القضية التى فاحت خلال الصيف الماضى، حيث أعلن أنه على صلة بمافيا المخدرات وتجارة العملة! كما أن البناء الاجتماعى والطبقى تعرض لدرجة كبيرة من التمزق، وذلك نتيجة صعود طبقة جديدة تسيطر على ثروة البلاد مقابل اتساع طبقة الفقراء، لتصبح الدولة العظمى الثانية – التى كانت – دولة من دول العالم الثالث المشوه طبقياً، والممزق اجتماعياً .

فضلاً عن ذلك، الورطة العسكرية والسياسية لروسيا فى الشيشان، وهى إحدى جمهوريات الدولة الروسية، والتى تسعى للاستقلال، فى الوقت الذى يصر فيه يلتسين على عدم التسليم بذلك أبداً مهما كان الثمن !! .. ولا زالت هذه القضية مستمرة حتى هذه اللحظة ويتوقف مصير الرئيس المؤقت "بوتين" على إمكانية حل هذه الأزمة حلاً نهائياً .

وقد انعكس ذلك كله على الدور العالمى لروسيا على مدار السنوات الثمانى الماضية، إلى حد إمكانية القول بأنه قد اختفى تماماً، ولم يعد لروسيا من دور يذكر على الساحة العالمية، بل لم يعد الغرب يأخذها فى الاعتبار عند صنع القرارات الدولية فى الأزمات المشتعلة وان ظهر أنه يأخذها فى الحسبان، فإن ذلك ليتوافق مع رؤاه فى حل هذه الأزمة أو تلك وتعمله معها، (نموذج البلقان) .

وعلى أية حال، فأن يلتسين قد ترك روسيا باعتبارها : الرجل المريض الذى يذكرنا بالدولة العثمانية فى أواخر أيامها فى بدايات القرن العشرين حيث أصبحت آنذاك نهشاً لكل راغب فى تقطيع أوصالها. فالدولة الروسية ممزقة فى الداخل، ومنعدمة الدور الخارجى إلا من بعض ذكريات الماشى القريب لتؤكد أنها قائمة وتعيش . ولكنها فى الواقع ظلال من خيال المآته، وبقايا ذكريات دخلت دائرة النسيان فى النظام الدولى الذى تنفرد به حالياً الولايات المتحدة .

إلا أن الشيء الذى ينسب بحق إلى يلتسين، أنه نجح فى أن يصبح من أقرب الأصدقاء إلى الغرب ينفذ ما يرغبون ويساعدهم فيما يخططون له فى إعادة ترتيب العالم دولياً وإقليميا ولعل دوره الواهن فى أزمات العراق وليبيا والبلقان وكوريا الشمالية والهند وباكستان، فضلا عن دوره فى تعميق النظام الرأسمالى ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها، خير مثال يؤكد تخليه عن المنافسة الاستراتيجية للغرب، ليصبح "تابعاً تبعية استراتيجية" بلا رؤية بديلة تذكر ! .

- كما أن "بوتين" وأن كان يتولى الرئاسة المؤقتة، ويسعى للفوز بانتخابات الرئاسة فى مارس القادم، فى ظل ظروف سيئة لم تشهدها روسيا من قبل داخلياً وخارجياً، إلا أنه أصبح الرجل الأول بعد يلتسين فى ظل ثلاثة مبررات موضوعية هى :
  - نجاحه فى الفوز بنسبة كبيرة من مقاعد البرلمان من خلال حزب وسطى مؤيد للكريملين وبنسبة تعادل نسبة الحزب الشيوعى، أكثر من ربع مقاعد البرلمان، وذلك فى الانتخابات التى لم يمر عليها أسبوعان عند استقالة يلتسين .
  - دوره البارز فى التعامل مع أزمة الشيشان ، حيث يتولى إدارتها عسكرياً ومن المؤيدين لهذا الحل لإنهائها .
  - قبوله لصفقة متبادلة مع يلتسين بقبوله الرئاسة المؤقتة مدعوماً من يلتسين وبدلاً منه استقالته، مقابل إنقاذ يلتسين من أى ملاحقات قضائية، وترجم ذلك بإصدار "بوتين" لأول قراراته تؤكد هذا المعنى ومنح يلتسين حصانة قضائية له وأسرته ، بصورة مطلقة .
- وإذا أخذنا فى الاعتبار تركيبة بوتين من حيث سنه الذى يبلغ ٤٧ سنة وهو لم يمارس حياة سياسية أو تجربة فى الممارسة العملية (حيث كان مديراً للمخابرات قبل توليه رئاسة الحكومة مؤخراً)، ومن حيث نظرته البراجماتية اكثر من رؤية شاملة لحركة الحياة فى مواجهة الأفكار العالمية الأخرى ، فضلاً عن درجة المنافسة العالمية على منصب الرئاسة الروسية القادمة من بريماكوف – رئيس الحكومة السابق، وجيراندوف رئيس الحزب الشيوعى، وغيرهما، فان التكهن بالمستقبل يصبح أمراً صعباً . ومع ذلك فقد يكون صغر السن له قبول عند الجماهير أملاً فى وضع أفضل لروسيا خاصة مع زيادة شعبية بوتين فى استطلاعات الرأى (١% فى أغسطس الماضى، ١٥% فى سبتمبر، و ٣٦% فى أكتوبر ٩٩) .

وقـد يعوضــه فى افتقاده للخبرة والرؤية الاستعانة بفريق عمل قوى تتوفر له قدرات كبيرة تدعمه وتساعده على إنقاذ روسيا إلا ان المستقبل يتوقف على عوامل

عديــدة مــنها قدرته على الحل الموضوعى والسلمى لأزمة الشيشان، وعلى طرح رؤيــة قومــية لإنقــاذ روســيا داخلياً وخارجياً بحيث يؤهلها ذلك إلى وضع جديد يعوضــها عــن الســنوات الثمانى السابقة . وقد نقامر إذا قلنا أن استيعاب دروس الماضـــى، والــتخلص مــن عــباءة يلتسين، والسعى نحو تأصيل قواعد الممارسة الديموقراطــية، وصـــغر سن بوتين، هى أهم مقومات استشراف الأمل فى روسيا جديــدة، وإمكانــية تبوأ بوتين لمكانة ملائمة فى التاريخ الروسى، وإلا فإن "روسيا المريضة" ستظل عقد آخر من الزمان.

** ** **



الفصل الثامن

الأزمة الأفغانية : نموذج

لأزمات النظام الدولى فى ظل الحرب الباردة

المبحث الأول

أبعاد الوجود السوفيتى فى أفغانستان (*)

قبل أن يطوى عام ١٩٧٩ أوراقه ، وبالتحديد فى السابع والعشرين من ديسمبر ٧٩ ، فوجئ العالم بالغزوة السوفيتية العسكرية لجمهورية أفغانستان . وبغض النظر عن الأهداف الخفية أو المعلنة للسوفييت من وراء هذه الغزوة ، خاصة بعد مرور عام كامل على بدء هذه الغزوة ، إلا أنها أحدثت آثارا كبيرة وردود فعل واسعة سواء فى النطاق الداخلى لأفغانستان أو فى النطاق الإقليمى ، حيث أفغانستان هى قلب آسيا ، وكذا فى النطاق الدولى .. حيث تحدث كثير من المراقبين عن التأثير السلبى لهذا الحدث ، على ما يعرف بالوفاق أو الانفراج الدولى بين العملاقين . وهذا الاحتلال تمخضت عنه إعادة توزيع للأدوار من جانب العملاقين ، فظهرت قوى إقليمية ذات وزن لابد أن يؤخذ فى الاعتبار ، وشهد العالم على مدار العام الماضى (١٩٨٠) تحركات إقليمية من جانب دول آسيا ، وخاصة المحيطة بأفغانستان ، وتحركات من جانب دول عدم الانحياز ، وأخرى من جانب العالم الإسلامى ، ورابعة من جانب أوروبا الغربية . وتؤكد جميع هذه التحركات أن العالم بدأ يشهد ملامح جديدة هذه الأيام – ومنذ الغزوة السوفيتية – فى نمط العلاقات الدولية ، ربما تنتج عنها قوى لم تكن لها فى النطاق الدولى وزن يذكر . وربما تتأكد هيمنة أحد العملاقيين ، ولكن المؤكد أنه كما أحدثت حرب فيتنام تأثيرا كبيرا فى النطاق الدولى ولازال ، فإن أحداث أفغانستان لن تقل أهمية عنها – إن لم تكن تفوقها .

ورغم ذلك ، فإن السؤال الذى يتردد الآن فى جميع الأوساط هو : هل سيظل السوفيت فى أفغانستان إلى أجل غير مسمى .. ويصبح مع مرور الوقت أمرا واقعا وتصبح أفغانستان إحدى الجمهوريات السوفيتية – كما حدث من قبل حين ضمت روسيا بعضا من أقاليم أواسط آسيا – أم سيرحل هؤلاء عنها تاركين لشعبها حرية تقرير مستقبله .. ومصيره ؟ وهل تنحصر القضية بين الوجود السوفيتى أو الرحيل السوفيتى عن أفغانستان ، أم أنها تمتد لتشمل شرعية الثورة الأفغانية الإسلامية ؟ وتكمن خطورة هذا السؤال خاصة بعد مرور عام كامل على الوجود السوفيتى فى أفغانستان ، ومن هنا فإنه يتعين علينا استعراض تطورات الوضع الداخلى ، وكذا الوضع الإقليمى ، ثم الوضع الدولى – وذلك لمحاولة الوقوف على إمكانيات واحتمالات انفراج الأزمة الأفغانية فى ضوء هذه التطورات من عدمه ؟

(*) نشرت بالسياسة الدولية ، عدد ٦٣ ، يناير ١٩٨١ ، ص١٤٩ : ١٥٧ .

أولا : "تطورات الوضع الداخلى ":

لاشــك أن الوضـــع الداخلى له تأثير كبير على مجريات الأمور ، فيما يتعلق بالأزمـــة الأفغانية ، ويتضح ذلك من خلال تعدد أطراف الوضع الداخلى والقضايا التى تنفجر فى هذا النطاق . فبالنسبة لأطراف الوضع الداخلى ، يتضح أنها تنحصر فـــى حكومـــة كـــابول كارميل والسوفيت والثوار المسلمين والشعب الأفغانى وكل طرف يثير مجموعة من القضايا والتحديات.

فبالنســـبة للوجود السوفيتى : يحاول الاتحاد السوفيتى كل يوم تدعيم وجوده وزيادة تمركزه فى أفغانستان ، والتمركز والنفوذ ليس بزيادة عدد القوات أو توسيع دائـــرة انتشارها فحسب ، وإنما يمتدان ليشملا السيطرة على كافة المواقع السلطوية والتنفــيذية بقصد التأثير فى إدارة الحياة اليومية لهذه الدولة . إلى الحد الذى وصفه بعــض المراقبيـــن بأن أفغانستان تدار بواسطة السوفيت من الوجهة الفعلية ، وأن ســلطة "كابول" لا تخرج عن النطاق الشكلى . والواقع أن القوات السوفيتية ، رغم ضخامة حجمها وعتادها ، إلا أنها تواجه تحديات جسيمة ، فقد وصل عدد ضحاياها طــبقا لأخـــر الـــتقارير ما بين ٨-١٢ ألف قتيل - أو بلغة أخرى فإن عدد القتلى يـــوازى حوالى ١٠% من حجم القوات الموجودة فى أفغانستان والبالغة ما بين ٨٥ ألـــف و١٢٠ ألف جندى سوفيتى - كذلك فإن هذه القوات السوفيتية لم تتعود على القتال فى الجبال والمسالك الوعرة ، بل لم تتعود على التلاحم المباشر .

وبعبارة عسكرية : ليست لديها خبرة قتالية كبيرة تستطيع عن طريقها مواجهة حـــرب العصـــابات الـــتى يقوم بها الثوار ، ومما يدل على ذلك : ما تنقله وكالات الأنـــباء مـــن أن كثـــيرا مـــن المشاة يتجنبون مواجهة الثوار ، ولا يخرجون من مدرعاتهم خشية التلاحم المباشر .

ولذلك ، يعتقد بعض المراقبين أن السوفيت يستهدفون تصفية الثوار من المدن، أو طردهم منها إلى المناطق الجبلية الوعرة لسهولة تدميرهم بالطائرات الهليكوبتر حتى وإن لم ينجحوا فى هذا ، فإن طبيعة المنطقة الجبلية كفيلة بتدميرهم .. وتتركز المعـــارك بصـــفة خاصـــة مـــع الثوار فى المدن الكبرى (حيرات - جلال أباد - العاصمة كابول - غازنى ... الخ) ، ويخشى السوفيت من نقل الثوار للمعركة إلى مناطق داخل الاتحاد السوفيتى (خاصة على الحدود مع أفغانستان) حيث يلجأ بعض الثوار إلى مهاجمة المدنيين فى هذه المناطق . ونظرا للروح السيئة التى تعم جزءا كبـــيرا مـــن الجـــيش ، وكذلك تعاطف بعض القوات السوفيتية ، خاصة المنتمين للجمهوريات السوفيتية الأسيوية الوسطى - مع الثوار المسلمين الأفغان ؛ لذلك يلجأ السوفييت إلى أن يستبدلوا بهؤلاء آخرين للحفاظ على الوجود الفعلى فى أفغانستان ، وممـــا يؤكـــد حرصـــهم علـــى تثبيت وجودهم هذا : استمرارهم فى إقامة القواعد والمواقـــع العســـكرية الجديـــدة فـــى أنحاء البلاد ، بل تقسيمهم لأفغانستان ، كأنها

جمهوريـــات أو إقلـــيم سوفيتى ، إلى سبعة مناطق عسكرية لسهولة سحق الثوار . ورغم كل ذلك ، فإن السوفيت لم يستطيعوا حتى الآن القضاء على الثوار الأفغان ، بل هم فى حاجة إلى ما بين ٢٥٠ - ٤٠٠ ألف جندى للقضاء عليهم طبقا لما أعلنه المعهـــد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن أخيرا .. ولكن السؤال : كم يكلف هذا السوفيت ؟

أمـــا بالنسبة لحكومة "كابول" الماركسية بقيادة "كارميل" ، فإنها تواجه تحديات جســيمة أولهـــا : مـــدى شـــرعياتها مـــن عدمه . ومن ثم فإن كل مقترحاتها أو محاولاتها، تنبع من هذا التحدى فحينما طرحت مبادرة داخلية لتشكيل جبهة وطنية تضـــم جميع الأطراف ، بقصد إجهاض نشاط الثوار الأفغان ، فإن هذا لم يكن إلا لإضـــفاء الشـــرعية على الحكومة القائمة حاليا ، وإزاء رفض القوى الداخلية لهذا الاقـــتراح ، سعت لطرح تسوية سياسية ينتهى على أثرها الوجود السوفيتى ، ويتم انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان . ومضمون هذه التسوية : إجراء مباحثات سلام عاجلة تشترك فيها إيران وباكستان لوضع جدول زمنى لانسحاب السوفيت ، وقـــد اشـــترطت حكومـــة كابول فى بيان رسمى أعلنته آنذاك ضرورة تعهد إيران وباكســـتان بعـــدم القيام بأية أنشطة عدوانية ضد أفغانستان ، على أن تقدم واشنطن وموسكو ضمانات سياسية مقبولة لهذه الخطوة . ورغم ما قوبلت به هذه المقترحات مـــن رفـــض شديد من جانب الغرب ، حيث سخر منها ، "ماسكى" وزير خارجية أمريكا ، وكذلك الرئيس كارتر ، ورفضتها أيضا إيران وباكستان ، علاوة على أن الصـــين وصـــفتها بأنها محاولة من جانب حكومة كابول للحصول على الاعتراف الدولـــى بهـــا ، وكذلـــك فقد رفضت المنظمات الإسلامية (الثوار) هذه المقترحات بضـــرورة الجـــلاء السوفيتى عن البلاد أولا وقبل أى شئ آخر . رغم ذلك كله ، ورغم أنها جاءت آنذاك قبيل انعقاد المؤتمر الإسلامى ، فى إسلام أباد" فى ١٩ مايو الماضـــى ، لمحاولـــة التأثـــير علـــى أعماله ، إلا أن البواعث الكامنة وراء هذه المقـــترحات هى محاولة إضفاء الشرعية على حكومة كارميل ، خاصة لما تعانيه مـــن عزلة شديدة على المستوى الدولى ، سواء من جانب الحكومات أو من جانب المـــنظمات الدولـــية ، وكذلـــك ما تعانيه نتيجة تفكك الجيش الأفغانى نظرا لزيادة الإصابات وزيادة نسبة الهروب منه ، بل وانضمامه إلى جانب الثوار بأسلحته ، بل وأصبح الجيش الأفغانى الذى قوامه ٨٠ ألف جندى ، وقد تضاءل إلى عشرة آلاف فقـــط - وفقا لأدق التقارير فى هذا الشأن - بل ورفض الشباب للتجنيد ، حتى يتم الانســـحاب السوفيتى . وكذلك لما تعانيه أيضا من تحدى الشعب للحكومة والوجود الســـوفيتى ، حيث تزداد درجة العصيان (مظاهرات طلابية ، اضطرابات شعبية ، احتجاجات متوالية من أصحاب المهن الحرة كالتجار .... الخ) بينما تواجه حكومة كـــابول ذلـــك العصيان المدنى الشعبى ، بالقتل والتعذيب والاعتقالات المستمرة .. وهذا لا يخفف من حدتها ، بل يزيدها ضراوة .

بـل إنـه مما يزيد الموقف حرجا أمام هذه الحكومة الأفغانية .. ذلك الصراع الدائـر بيـن جـناحى الحزب الشيوعى بارشام (الراية) ، وخلق (الشعب) ، بسبب سـيطرة الأول المؤيـد للحكومـة - والذى ينتمى إليه كارميل - على التنظيمات الأفغانية المختلفة ومحاولة الحكومة ملء المواقع السلطوية بأشخاص لا تتوافر فيهم الكفـاءة . ويذكـر هنا أنه فى محاولة من جانب الحكومة لعزل قائد إحدى وحدات الجـيش الأفغـانى وهو من جناح "خلق" تمردت الفرقة كاملة ، وقواتها (١٠ آلاف جـندى أفغانى) ورفضت تغييره بقائد آخر تابع لجناح بارشام . كذلك لوحظ حدوث تغييرات وزارية أدت إلى تقويض معارضى كارميل من حزب خلق وتدعيم سلطانه ونفوذه تنفيذا لأوامر من موسكو فى نهاية يوليو الماضى . وقد حسم الصراع أخيرا لصـالح كارميل بعزل وزير داخليته الذى كان ينتمى لجناح خلق . ورغم ذلك فإن السـوفييت مـن آن لآخر يفكرون فى عزل كارميل بعد تعرضه لثلاث محاولات انقلابـية فى يونيه وأغسطس وأكتوبر ١٩٨٠ مما يعكس عدم قبوله شعبيا . وهذا العـزل ربما يأتى بانقلاب هادئ داخل بارشام ، ويرشح المراقبون عدة شخصيات مـنها جـلالار .. وزير التجارة حاليا ، اللواء عبد القادر مسئول الدفاع ، غلام محمـد فـرحات ، وكذلك الكولونيل محمد وتنجار ، إلا أن "أسد الله ساروراى" - الـذى كان يشغل نائب رئيس الجمهورية ، والنائب الأول لرئيس الوزراء ، ونائب رئـيس مجلـس الثورة ، وحاليا يشغل منصب سفير بمنغوليا - يتمتع بثقة موسكو بدرجة كبيرة .

وعمومـا فإن "كارميل" له رغبة أكيدة فى بقاء السوفيت .. فنجده يصرح فى ١٢ يولـيو الماضـى لصحيفة لومانيتيه الشيوعية الفرنسية (بأن القوات السوفيتية سـتبقى فـى أفغانسـتان ما دام استقلال وسيادة البلاد فى خطر ، كذلك حين قيامه بـزيارة موسـكو خـلال أكتوبر الماضى . نجده يعلن عقب توقيعه لاتفاقية جديدة للـتعاون الواسـع الـنطاق فـى جمـيع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسـكرية . وعقب صدور البيان المشترك للمباحثات ، نجده يؤكد على ضرورة عـدم انسـحاب القوات السوفيتية من بلاده باعتبارها حافظة للأمن .. بل إن البيان المشترك نفسه استبعد احتمال الانسحاب المبكر للقوات السوفيتية .

ولكن ، ربما فى ظل هذه الأوضاع ، يمكن استمرار كارميل فى السلطة مرة أخرى كسبا للوقت .

أما بالنسبة للثوار المسلمين ، فإنهم يعتبرون متغيرا رئيسيا فى تطور الأوضاع الداخلية ، وهؤلاء الثوار ينضمون كجماعات تحت قيادة تنظيمات مختلفة متعددة . وبغـض الـنظر عـن تفاصـيل نشأة هذه التنظيمات التى يرجع بعضها إلى بداية السـبعينات كحـزب إسـلامى .. إلا أن التنظـيمات الرئيسية تنحصر فى "حزب إسـلامى" بزعامة المهندس حكمت يار ، "حزب انقلابى" بزعامة محمد بن محمدية ملـوى ، و (جمعـية إسلامى) .. بزعامة برهان الدين ربانى .. و (حركة الثورة

الإســـلامية) بزعامة صبغة الله مجددى .. و (الجبهة الوطنية الثورية) بزعامة سيد كـــيلانى .. و (حزب إسلامى المنشق) بزعامة مولوى يونس خالص . كذلك تتردد أخـــيرا أنـــباء عن تشكيل منظمة تدعى "الجبهة المتحدة الإسلامية من أجل تحرير أفغانستان" لازالت غير معروفة بشكل واضح . وتعتبر هذه المنظمة أقل تزمتا فى التمســـك بالتعالـــيم الإســـلامية ، ولذلـــك فهى تدعو إلى إقامة جمهورية أفغانستان الإســـلامية الاتحادية بعد طرد السوفيت ، بل ترددت أيضا أنباء أخرى عن تشكيل تنظيم سرى بقيادة مجموعة من أساتذة الجامعات وعدد من المثقفين تحت اسم "جبهة الوحدة القومية ".

وعلـــى أيـــة حال ، فإن التحدى الذى يواجه هذه التنظيمات جميعا هو : كيفية إيجـــاد أسلوب للتنسيق بينها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ، خاصة أن جميعها بـــلا اســـتثناء تســـعى إلى طرد السوفييت والتخلص من حكومة كارميل ونظامه ، وإنشـــاء جمهوريـــة أفغانستان الإسلامية . ومن ثم فقد بذلت جهود كبيرة من أجل توحـــيد هـــذه المنظمات التى تقيم معظمها فى إقليم "بيشاور" ، فقد تم التقارب بين منظمة ومنظمة أخرى .. وسرعان ما يتلاشى ، ولكن إزاء التحديات الخارجية التى تمثلـــت فـــى دعوة المؤتمر الإسلامى الذى انعقد فى نهاية يناير الماضى بضرورة اتحـــاد هـــذه المنظمات ارتفعت حرارة الدعوة إلى الاتحاد ، وتعددت اللقاءات بين ممـــثلى هذه التنظيمات بقصد توحيد العمل السياسى والعمل العسكرى ، واستمرت هذه الاتصالات والمشاورات ، حتى أول إبريل الماضى ، وتمخضت هذه اللقاءات عـــن تشكيل ما يعرف بالائتلاف الإسلامى الأفغانى الذى يضم خمسة من الحركات الإسلامية وهى : "حركة انقلاب إسلامى – جمعية إسلامى –الجبهة الوطنية لإنقاذ أفغانســـتان – جماعة إسلامى الوطنية – حزب إسلامى المنشق" ، ولم يتخلف عن هذا الائتلاف سوى حزب إسلامى بقيادة "حكمت يار" نظرا لتجاهل الائتلاف لحجم حـــزبه وحجـــم مؤيديـــه . وكما يرى المراقبون ، فإن عدم انضمام حزب إسلامى ضـــمن هـــذا الـــتحالف يشكل خسارة كبيرة جدا للائتلاف .. نظرا لأنه يعد أنشط التنظيمات الإسلامية (إعلاميا – تنيظميا) لما يمتلكه زعيمه (حكمت يار) من قدرة علـــى الحـــركة وسط جماعات الطلاب والمثقفين الخ ... إلى جانب طموحه لتولى قيادة القوى الإسلامية المجاهدة والوصول إلى رئاسة الدولة الإسلامية الأفغانية .

كذلـــك ، فإن هذا الائتلاف قد انبثقت منه لجنة مجلس استشارى عسكرى من ٣٥ عضوا يضم ممثلين عن التنظيمات الخمسة . وقد عين كل من أحزاب التحالف الخمســـة ، سبعة ممثلين بالمجلس الجديد ، وظل هذا الائتلاف دون رئيس له حتى وقـــت قريـــب ، ثم أعلن أن "عبد الرسول سياف" رئيس للتحالف الإسلامى لتحرير أفغانستان .

وقـــد فاجأتنا الصحف فى منتصف العام الماضى ، بأنباء حول تشكيل مجلس قومى أفغانى لتشكيل حكومة فى المنفى ، رفضا لنظام كارميل ، وذلك إثر اجتماع

ضــم ألف فرد من الأفغانيين ممثلين لجميع الأقاليم والمدن ، والقبائل الأفغانية فى بيشاور ، ولكن لم يعرف بعد من وراء هذا الاجتماع من المنظمات الإسلامية .

عــلاوة على ما سبق ، فإن الوفد الإيرانى قد ضم مجموعة من الثوار الأفغان أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامى فى إسلام أباد (١٩ مايو) الماضى .. وهذه المجموعة تضــم وفدا من منظمة إسلامية مقرها إيران ، والآخر عن منظمة إسلامية مقرها باكستان ، مما يؤكد تعدد المنظمات الإسلامية الأفغانية .

إلا أنــه يبقى فى النهاية أن مسألة التوحيد أمر ضرورى لحشد كافة القوى من أجــل التأثير الفعلى فى مجريات الوضع الداخلى ، وحتى يمكن للعالم الإسلامى أن يعــترف بهــؤلاء الــثوار كحــركة شرعية ثورية ، وكذلك لسهولة إدارة التنسيق والعلاقات الخارجية من جانب الثوار المسلمين لتلقى المساعدات والتأييد والدعم .

أما عن الأزمة التى يعانى منها هؤلاء الثوار فعلا ، فهى تدور حول "الحصول علــى الســلاح" فلــيس هناك حديث لأية قيادة إسلامية هناك ، أو لأحد المجاهدين الأفغــان إلا كان مطلبهم الأول – قبل الغذاء – هو السلاح ؛ لأنهم لا يمتلكون من الســلاح إلا الأنــواع الآلية الصغيرة ، بل إنهم ليس لديهم أدنى فكرة عن الأسلحة المــتقدمة .. ورغم هذا الفقر الشديد فى امتلاك السلاح ، إلا أنه لديهم إصرار كبير للحصول على السلاح .. فهم يهاجمون السوفييت ويحصلون على السلاح لمحاربتهم به ، ويوحدون أنفسهم للحصول على السلاح ، ويبيعون معاشهم (مأواهم) من أجل شــراء السلاح بأى ثمن ، ويصرخون فى الشعوب الإسلامية بنجدتهم بالسلاح فقط .. وجميع القيادات الإسلامية الأفغانية تؤكد أنه لم تصلها أية معونات أو مساعدات عســكرية تذكر من الخارج . وفى تعبير للزعيم مجددى لمجلة الحوادث يقول "إن الدول المحبة للسلام لم تقدم لنا سوى مجرد أصوات تكبر وتصم الآذان" ورغم ذلك فهــم مصــممون على خوض المعركة دون مساعدة العالم . ويقول زعيم الحزب الإســلامى (حكمت يار) للحوادث أيضا (١٨ إبريل الماضى) " إننا نفضل أن نبقى جرحا فى خاصرة العالم ، على أن نتوقف عن النضال – ويعكس هذا التعبير بمدى التصــميم علــى قتال العدو الذى لم يتوقف بل ويشتد ، خاصة فى أقاليم (كابول + كونــار + جلال أباد) بل وفى كل منطقة أفغانية . ورغم كل ذلك ، فإنه يتضح فى الآونة الأخيرة مؤشران – ربما يتمخض عنها اتساع نفوذ الثوار – وهما :

- زيادة عدد المقاتلين المنضمين من الجيش الأفغانى بأسلحتهم للثوار ، حتى وصل عددهم إلى ما يفوق عشرة آلاف مقاتل ، علاوة على سيطرة بعض الثوار على أســلحة سوفيتية ، نتيجة هجمات مختلفة . وهذا ربما يجعل مسألة القضاء على الثوار أمرا ليس سهلا .
- أن تقارير الصحفيين ومراسلى وكالات الأنباء الدولية الموثوق بهم ، قد تضمنت اســتخدام الــثوار المسلمين لبعض أنواع من الصواريخ ذات القدرة على تدمير حــاملات الجنود المدرعة والدبابات السوفيتية ، كما يلجأ الثوار لإفساد مفعول

الغازات السامة التى تلقيها عليهم الطائرات السوفيتية ، وذلك بإحراق نوع معين من المطاط أو المواد الكيماوية ، وقد حققوا انتصارات كبيرة بالتالى على الروس ، منذ أول مايو ١٩٨٠ ، وفى الأسبوع الأخير من مايو أيضا ، أعلن عن وصول مساعدات متنوعة من الأسلحة للثوار . وفى منتصف يونيه الماضى ، أعلن مسئول بالخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة تمد الثوار بالمساعدة ، وأنها ستواصل مساعدتهم بكافة الوسائل المتاحة ، وأنه سيتعذر على السوفيت سحق الثوار .

وفى ضوء هذين المؤشرين ، يتأكد لنا بأنهما كفيلان باستمرار قدرة الثوار على الصمود . ودليل ذلك : استمرار نضالهم أكثر من عام منذ احتلال السوفييت لدولتهم ، بل إن المؤشر الثانى يؤكد صدق بعض الأنباء التى تفيد نقل السلاح من الصين إلى الثوار عبر مضيق (كاراكورام) .. وربما تصدق الروايات القائلة بإمداد باكستان للثوار بالسلاح أيضا .. ومن ثم ، فإنه يصبح على الثوار - إذن - واجب حتمى ، يتمثل فى ضرورة توحيد وتنسيق جهودهم ، من أجل كسب احترام وتأييد دول العالم والرأى العام العالمى .

- أما النقطة الأخيرة فى الوضع الداخلى ، فتتعلق بقضية اللاجئين الأفغان .

فقد بدأت هجرة اللاجئين الأفغان إلى باكستان فى إبريل ١٩٧٨ - أى منذ الانقلاب الشيوعى الأول - وقد بلغ عددهم حتى منتصف مارس الماضى ، وفقا لأدق الإحصاءات ٥٨٣,٤٨٨ لاجئ منهم ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ تدفقوا بعد الغزو السوفيتى بنسبة تقارب بين ٤٠-٥٠ ألف لاجئ شهريا .. مما جعل الحكومة الباكستانية تشكل لهم "منطقة قومية" لمواجهة هذا التدفق ، وقد ارتفع عدد اللاجئين فى الآونة الأخيرة ارتفاعا مخيفا ، فقد ذكر مكتب المفوض العام للاجئين أن عددهم فى باكستان قد بلغ مليونا و ٢٣٥ ألف شخص حتى نوفمبر الماضى .

وإذا كان هؤلاء يسببون مشاكل جسيمة أمام الحكومة الباكستانية ، إلا أنهم يواجهون - أيضا - أوضاعا غير إنسانية ، فكل ثلاث عائلات تتجمع فى خيمة واحدة تقريبا . وتقدم الحكومة الباكستانية ٥٠ روبية ، بما يعادل خمسة دولارات لكل لاجئ شهريا من التبرعات التى تصلها ، وتقتصر المعونات التى يتلقاها اللاجئون من (اليابان - الصين - الولايات المتحدة - مصر - الكويت) على مواد غذائية ، ملابس ، أغطية ، وتنحصر مشاكل اللاجئين فى الملجأ (المكان) وقلة عدد الخيام ، وقلة حجم معونة وكالة غوث اللاجئين الدولية ، حيث تبلغ ٢٦ مليون دولار ، بينما الاحتياجات الفعلية ٥٥ مليون دولار ، قابلة للزيادة يوما بعد يوم ، وكذلك قلة المواد الغذائية كالقمح وخلافه .

كذلك ، فإن الباكستانيين يختلفون فى أسلوب استقبال اللاجئين الأفغان . فالباكستانيون "الباتان" يرحبون بهم ؛ لأنهم من نفس القبيلة ، بينما "البلوش" فى الجنوب حذرون منهم لدرجة أنهم ساروا فى مظاهرات وأجبروا الدولة على إبعاد

مخيمات اللاجئين عن المدن ، وذلك حيث يقيم اللاجئون فى إقليمين (١) بيشاور ، شمال غرب باكستان ، (٢) (بلوشتان) .

أمـــا عـــن موقـــف اللاجئيـــن عموما ، فإنهم يرفضون الاحتلال الروسى ، والحكومة الكابولية ، ويؤيدون الكفاح المسلح ضد الروس ، ولذلك يدفعون بشبابهم إلى ساحة الجهاد .

وعمومـــا ، فـــإن قضـــية اللاجئيـــن سيكون لها تأثير كبير فى حالة استمرار الأوضاع على ما هى عليه الآن ، أى استمرار الوجود السوفيتى فى أفغانستان .

ثانيا : تطورات الوضع الإقليمى :

تشكل أفغانستان موقع القلب من أسيا .. ومن ثم ، فإن الغزو السوفييتى لها قد أثـــار مخاوف الدول المحيطة بها ، والتى تشكل فى مجموعها شكل الهلال ، وفى داخـــل الهـــلال تقـــع أفغانستان .. ومن ثم ، فإن هذه المخاوف قد قادت تصرفات وردود فعل هذه الدول التى تنحصر فى (باكستان وإيران والهند والصين (. ويمكن تتبع مواقف هذه الدول كما يلى ، ابتداء من الغزو السوفييتى حتى الآن .

(١) إيران :

لعـــل الظروف التى تمر بها الثورة الإيرانية فى الداخل ، وكذلك فى مجابهتها مع الغرب ، خاصة الولايات المتحدة ، وامتداد حدودها إلى ٢٠٠٠ (ألفى) ميل مع الاتحـــاد السوفيتى ، والتصاقها بموقع الأحداث فى أفغانستان ، دفعها إلى الاعتدال والحذر فى إعلانها عن موقفها بشكل واضح تجاه الغزو السوفيتى ، فاكتفت بإدانته فـــى الـــبداية ، ثـــم تعرضت لحشود عسكرية سوفيتية على حدودها لمجرد موقفها التأشـــيرى داخـــل المؤتمر الإسلامى فى يناير ١٩٨٠ ، مما دفع بوزير خارجيتها للاحتجاج ، ثم سرعان ما أعلنت إيران عن اقتراح على لسان وزير خارجيتها فى نهايـــة مـــارس الماضـــى ، بالدعوة إلى مؤتمر يضم كل الأطراف المتورطة فى الصراع الأفغانى ، بل أعقب ذلك اقتراح مماثل لرئيس إيران بضرورة تشكيل لجنة تحقيق دولية للمشكلات الأفغانية ، على أن تتكون من (إيران والجزائر وفلسطين ، ودولة أوروبية كالسويد ، ودولة لاتينية أمريكية .

هذا ، فى الوقت الذى تؤكد فيه وكالات الأنباء أن إيران تقدم مساعدات للثوار المســـلمين تتضمن أسلحة ابتداء من مايو الماضى ، فى الوقت ترفض فيه إيران – أيضـــا – مشروع التسوية السياسية الذى اقترحته حكومة كابول . ثم يعود الموقف الإيرانى أكثر وضوحا وبروزا ، حيث برز وزير الخارجية الإيرانى فى المؤتمر الإســـلامى الـــذى عقد فى مايو الماضى ، وطالب بإدانة السوفييت بشدة ، وهاجم الغـــزو الســـوفيتى لأفغانستان ، ورفض إجراء أى حوار مع حكومة "كابول" ، بل ترجمـــت إيـــران موقفها حينما برزت ضمن وفدها مجموعة من الثوار لمنظمتين

إسلاميتين حضروا المؤتمر الإسلامى . وأكد قطب زاده أن هذا يعنى أن إيران مع الثوار حتى النهاية ، وقد تمخض عن المؤتمر الإسلامى (مايو ١٩٨٠) عن تشكيل "لجنة الأزمة الأفغانية" مشكلة من وزيرى خارجية إيران وباكستان ، والأمين العام للمؤتمر الإسلامى . ولكن المؤسف أنه فى الوقت الذى بدأت هذه اللجنة أعمالها فى طهـران فـى الأسبوع الأول من يونيه الماضى ، نجد "جروميكو" وزير خارجية السـوفيت يعلـن رفضه بشدة لهذه اللجنة ، وذلك أثناء حفل استقبال وزير خارجية الهند فى موسكو .

وعمومـا ، فإن الموقف الإيرانى قد انخفضت حدته نسبيا بعد الصراع الأخير مع العراق .

(٢) الـهـنـد :

ومـن ثـم ، فإنـه يلاحـظ أن اتصال الهند بالسوفيت متكرر ، وأن اتصالها بأطـراف الأزمـة قائم . وفى ضوء خبرة أنديرا غاندى بالشئون الدولية .. ربما يجعلـنا ذلك – نقول بأن الموقف الهندى جدير بالاهتمام والملاحظة ؛ لما تلعبه من "دور وسـاطى" كبير . ولعل التنافس الدولى بين العملاقين على اجتذابها يهيئ لها مثل هذا الدور .

(٣) الـصـيـن :

يعد الموقف الصينى أكثر المواقف الإقليمية وضوحا فى إدانة الغزو السوفيتى لأفغانسـتان ، وذلـك مـن منطلق رؤيته لخطورة هذا الغزو على الأمن الإقليمى والدولـى . وقد اتسم هذا الموقف بالتشدد إلى حد وصف الغزو السوفيتى بأوصاف متعددة تارة بالهمجية والوحشية والابتزاز ، وتارة أخرى بالإمبريالية البربرية ، وقد نقلت بعض الصحف الأجنبية خبر تمويل وإمداد الصين للثوار بالسلاح . بل قامت الصـين أيضا بقطع محادثات التطبيع مع الاتحاد السوفيتى على أثر هذا الغزو ، ثم أعلنـت علـى لسان وزير خارجيتها استعدادها لمساندة باكستان عسكريا فى حالة تعرضـها للغزو ، وتأكد ذلك عقب زيارة ضياء الحق للصين فى مايو الماضى ، عـلاوة علـى ذلـك فإنها قاطعت الدورة الأوليمبية فى موسكو ، بل دعت الدول الأخرى إلى المقاطعة أيضا .. إلا أنها اشترطت أخذ رأى الشعب الأفغانى – مسبقا – إزاء خطة "الحياد" التى أعلنتها مجموعة الدول الأوروبية . وأصرت الصين على ضـرورة انسـحاب السـوفيت بدون شروط ، وهاجمت مقترحات "كارميل" بشأن "التسوية السياسية" ، على أساس أنها بتوجيه من موسكو . وعموما ، فإن الصين قد استغلت هذا الغزو السوفييتى للهجوم على الاتحاد السوفيتى ، ولتحذير العالم الثالث مـنه ، خاصـة أن السوفيت يعتبرون أنفسهم حلفاء للعالم الثالث . وتتبدى خطورة الموقف الصينى هذا فى مدى توافقه مع الموقف الغربى ، ويظهر هذا واضحا من

خـــلال مقابلة كارتر بهواكيو فينج فى اليابان أثناء جنازة (أوهيرا) رئيس وزرائها الأسبق .

(٤) بـــاكـــســـتـــــان :

تعتـــبر باكستان الدولة التى للغزو السوفيتى خطر شديد عليها . ومن ثم ، فإن كـــل الأنظار اتجهت نحوها لمراقبة موقفها ، والوقوف على طبيعة تصرفاتها ، فقد أدان رئيسها (ضياء الحق) هذا الغزو بشراسة ، وطالب بأن تحل "قوات سلام" محل القـــوات السوفيتية فى أفغانستان ، وكذلك طالب الولايات المتحدة بضرورة تحويل اتفاقـــيات الدفـــاع الموقعـــة مع بلاده فى ١٩٥٩ إلى معاهدة صداقة تضمن حرية باكستان وسلامة أراضيها . بل ودعت باكستان الدول الإسلامية للاجتماع أكثر من مـــرة (يـــناير - أبريل - مايو ١٩٨٠) لبحث التدخل السوفيت هذا .. وقد اهتمت الولايـــات المتحدة بباكستان ، وقام "بريجنسكى" مستشار الأمن الأمريكى بزيارتها عقـــب انتهاء المؤتمر الإسلامى (يناير ١٩٨٠ لتنسيق السياسات ووضع استراتيجية ضد أخطار الغزو السوفيتى . وقد ناشد (ضياء الحق) الغرب مرارا وتكرارا بتقديم المعونـــات العســـكرية والاقتصادية لتستطيع باكستان الدفاع عن نفسها فى مواجهة التهديدات الأجنبية . وفى أعقاب الغزو مباشرة وجهت باكستان قوة عسكرية كبيرة إلـــى مـــنطقة بيشاور وقامت بتشكيل جيش جديد من ١٥,٠٠٠ جندى فى إقليم بلو خســـتان الاســـتراتيجى ، الذى يقع على الحدود الأفغانية ، كخطوة عسكرية دفاعية لحمايـــة نفسها من احتمالات سيطرة الوسفيت على هذا الإقليم بعد غزو أفغانستان عن طريق التفاوض .. رفضت باكستان إجراء محادثات مباشرة ، وأعلنت تمسكها بقـــرار وزراء خارجية الدول الإسلامية المتعلق برفض الاعتراف بالنظام القائم فى أفغانســـتان ، مؤكـــدة - علـــى لسان رئيسها - أن أى حل للمشكلة ، لابد أن يبدأ بانسحاب القوات السوفيتية .. بينما اعتبر السوفيت رفض باكستان هذا ، هو العقبة الرئيسية أمام حل الأزمة الأفغانية . وعموما ، فإن السوفيت يحاولون من آن لآخر تشـــجيع كارمـــيل على معاداة باكستان ، وذلك بتشجيع قبائل بلوخستان بوشنو فى تمـــردها ضـــد الحكومـــة الباكستانية .. وليس خافيا على أحد الانتهاكات المستمرة للطـــيران السوفيتى للمجال الجوى الباكستانى . وسيكون لهذا آثار سيئة على تطور الأوضاع فى المنطقة .. وبشكل عام ، فإن قيام باكستان بتدعيم علاقتها مع الصين، والتنســـيق مـــع إيـــران ، والتقارب مع الهند ، من شأنه أن يكون لهذا تأثير على مجريات الأمور إزاء البحث عن حل للأزمة الأفغانية .

ثالثا : تطورات الوضع الدولى

لعـــل أهـــم ما فجرته عملية الغزو السوفيتى لأفغانستان هو مدى تأثيره على الوفـــاق ، فأصبحت كل من أوروبا الشرقية والغربية أكثر قلقا نتيجة لهذا الغزو ..

فــإذا كــان العالم الغربى قد شهد مؤتمرا ضم دول حلف الأطلسى ، فعلى الطرف الآخــر نجــد العالم الشرقى يعقد مؤتمرا لدول حلف "وارسو" . وبينما شذت فرنسا علــى التجمع الأوروبى بزيارة ديستان لموسكو واستقباله لجروميكو فى باريس ، فإنــه يلاحظ شذوذ بعض دول التجمع الشرقى كالمجر ، وبولندا ، ورومانيا ، فقد أعــربوا عــن استيائهم للقادة السوفيت من الغزو السوفيتى . كذلك لاحظنا تحركا متواضــعا لدول عدم الانحياز ، وتحركا على مستوى أكبر لدول العالم الإسلامى ، إلا أن الرأى العام العالمى – ممثلا فى هيئاته الشعبية الرياضية – استجابت لدعوة كارتر بمقاطعة أوليمبياد موسكو ، وأضحى من ثم قوة ضاغطة على السوفيت إزاء غــزو أفغانســتان . وعلى الجانب الأمريكى ، فإن الولايات المتحدة كما فشلت فى التنبؤ بثورة إيران ، فانها فشلت فى التنبؤ بالغزو السوفيتى ، خاصة أنها قد رفضت – مــن قبل – طلب الحكومة الأفغانية الحصول على السلاح ، مما دفع أفغانستان إلــى طلــبه مــن موســكو . وفــى محاولة الضغط على السوفيت للانسحاب من أفغانســتان، أعلنــت الحكومــة الأمريكية عدة قرارات منها حظر الحبوب كالقمح والتكنولوجــيا ، وتحديــد مــناطق صيد الأسماك المسموح بها للاتحاد السوفيتى ، وحظر التبادل العلمى والثقافى . وقد امتنعت ٦٢ دولة عن الاشتراك فيها ، بينما لم تشترك سوى ٧٥ دولة ، وهذا عدد يتخطى النصف بقليل .

كذلك تلجأ الحكومة الأمريكية إلى تدعيم علاقاتها مع الهند وباكستان والصين وبعــض دول الخليج ، لبحث متطلبات الأمن الإقليمى فى هذه المنطقة عقب الغزو الســوفيتى ، وقــد قــام "برجنسكى" بزيارة هذه الدول ، بل وافق كارتر على بيع اليورانيوم "للهند ، وعقد صفقة سلاح كبرى مع الصين ، وتقديم المساعدات المختلفة لباكســتان . وتلعب "الصين"دور الوسيط لإمداد الثوار بالسلاح الأمريكى ، وكذلك باكستان دون أن يكون لهذا تأثيره على العلاقات بين الهند وباكستان .

وإزاء طرح "كابول" لاقتراح التسوية السياسية ، نجد الولايات المتحدة ترفض وتسخر منه على لسان "ماسكى" بل ويؤكد كارتر فى الأسبوع قبل الأخير من مايو الماضــى بأن تحسين العلاقات مع السوفيت يتوقف على انسحاب القوات السوفيتية مــن أفغانســتان ، ويرفض اقتراح التسوية الذى يربط الانسحاب بوقف التدخلات الأجنبــية فــى أفغانستان . وحينما التقى "ماسكى" "بجروميكو" فى فينيا خلال مايو الماضى لم يحالفهم التوفيق وفشلت محادثاتهم بشأن أفغانستان .

ثــم يجــتمع وزراء خارجية ودفاع دول الأطلنطى فى بروكسل فى ٢٤ مايو الماضى ويصدرون بيانا فى ختام أعمالهم يطالبون فيه بالانسحاب الفورى والكامل للقوات السوفيتية من أفغانستان ، ثم يلتقى زعماء الدول الصناعية السبع الكبرى فى فينســيا فــى النصف الثانى من يونيه الماضى ، وفى ختام أعمالهم أيضا ، أصروا على ضرورة انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان على أن يترك الأمر بعد ذلك للأفغانيين أنفسهم لتحديد مستقبلهم . وخلال زيارة الرئيس كارتر ليوغسلافيا فى ٢٤

يونـــيه الماضى ، أعلن عن مشروع لتسوية مؤقتة مؤداها ضرورة حياد أفغانستان وحمايـــتها من أى تدخل أجنبى وإنشاء قوات طوارئ دولية من الدول الإسلامية أو الدول الأعضاء فى الأمم المتحد ، لكى تحل محل القوات السوفيتية . ثم نجد كارتر يزور اليابان لوداع "أوهيرا" رئيس وزرائها ، فيلتقى بزعيم الصين هواكيوفينج فى لقـــاء رســـمى ، يعلنان فى ختامه موقفا موحدا إزاء الغزو السوفيتى لأفغانستان . ويؤكـــد هذا إدراك الولايات المتحدة للدور الكبير الذى يمكن أن تلعبه الصين إزاء المشكلات العالمية الكبرى .

وربمـــا تلعـــب أمريكا بعد تغيير الرئيس كارتر بالرئيس ريجان - الذى يميل لاســـتخدام القوة - دورا حاسما فى إنهاء هذا الوضع المؤلم فى أفغانستان . وعلى الجانب الأوروبى طرح الأوروبيون مشروعا بحياد أفغانستان بضمان دولى - وقد انبثقـــت هذه الفكرة من جانب بريطانيا أثناء عقد المؤتمر المشترك بين دول السوق الأوروبية المشتركة والدول الخمس الأعضاء فى رابطة جنوب شرق آسيا . وكان لهـــذه الفكـــرة صـــدى كبير .. فقد رفضها بشدة جزء كبير من القيادات الإسلامية الأفغانية ، مطالبين بانسحاب السوفيت أولا وقبل بحث أى شئ ، وإن كان هناك من يمـــيل - مـــن المسلمين الأفغان - إلى دخول قوات طوارئ دولية محل السوفيت مؤقـــتا ، حتى يمكن إجراء انتخابات حرة تحت إشراف دولى ، ويرفض "حكمت يـــار" زعيم حزب إسلامى ، استبدال قوات بقوات ، ويرى أن لغة القتال هى اللغة الوحيدة لمخاطبة الروس ، كذلك فإن لدول أخرى كألمانيا وفرنسا واليابان وهولندا ومصر مواقف متشددة إزاء الغزو ، بل قامت بعض منها - كألمانيا وفرنسا خاصة - بجهـــود لمحاولـــة حـــل الأزمة الأفغانية بالاتصال المباشر مع السوفيت ، لكنها فشلت .

وعلى الجانب السوفيتى ، نجد أنه كما تجتمع دول الأطلنطى وتصدر بيانا تندد فيه بالغزو السوفيتى لأفغانستان .. فإن الاتحاد السوفيتى يدعو حلف وارسو للانعقاد وإصـــدار بيان يدعو فيه إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة الأفغانية ، على أن تكون هـــى الصـــيغة التى اقترحتها حكومة كابول . وكما يجتمع زعماء الدول الصناعية الكـــبرى فـــى فينسيا ويطالبون السوفيت بالانسحاب الكامل ، نجد دول الكوميكون تجـــتمع فـــى "بـــراغ" لمناقشـــة آثـــار المشكلة الأفغانية الاقتصادية . وبتتبع كافة تصريحات القادة السوفيت ووكالات أنبائهم وصحفهم الرسمية ، يتضح أن السوفيت اســـتجابوا لطلـــب الحكومة الأفغانية لمعاونتها على التصدى للتدخلات الأجنبية فى أفغانســـتان ، ولذلـــك فـــإن السوفيت يربطون انسحابهم بضرورة صدور وعد من الولايات المتحدة ، وباكستان ، وإيران ، بوقف أية معونات للمقاومة الأفغانية ، بل الســـعى إلى تصفية قواعد المتمردين فى أفغانستان ، وإغلاق الحدود الباكستانية - الأفغانية ، كما جاء فى خطاب بريجنيف فى ٢٢ فبراير الماضى . وتؤكد الصحف الســـوفيتية بين آن وآخر . أن القوات السوفيتية ستنسحب وقتما يتأكد أنه ليس هناك

تهديـــد خارجي لكابول ، وتصرح صحيفة برافدا فى ٢٥ مايو الماضى ، وفى ٢٣ يونـــيه ، بأن الاتحاد السوفيتى لن يسحب قواته من أفغانستان ، إلا إذا أزيلت كافة القواعد العسكرية الأجنبية فى المحيط الهندى والخليج ، ثم يفاجئنا الاتحاد السوفيتى ويفاجـــئ العـــالم كلـــه - حيـــنما يعلن فى الأسبوع الأخير من يونيه الماضى عن انســحاب غير محدد من قواته .. وذلك إبان عقد مؤتمر قمة "فينسيا" محاولا بذلك التأثير عليه ، ومحاولة شق الصف الغربى (الأمريكى - الأوروبى) ولكن اتضحت أهـــداف هذا الإعلان المفاجئ عقب انتهاء مؤتمر فينسيا ، إذ لم يتم انسحاب أى من القـــوات ســـوى القوات غير الضرورية والمعدات التى لم تعد صالحة وتم تغييرها بأضـــعافها .. ثـــم تبعـــث الحكومة السوفيتية بمذكرة إلى إيطاليا ، بوصفها رئيسة المجموعـــة الأوروبـــية حالـــيا ، مؤكدة أنها لا تعتزم سحب أية قوات أخرى من أفغانســـتان ، بل إن الاتحاد السوفيتى مستعد لإرسال قوات جديدة إذا طلبت حكومة "كـــابول" ذلـــك ، وإن موســـكو سوف تحتفظ بقواتها ما استمر التدخل الأجنبى فى الشـــئون الداخلـــية للـــبلاد ، وتشـــترط لإجراء أية مفاوضات أن تتم على أساس مقـــترحات "كـــابول" التى أعلنت فى مايو الماضى . وهذا يكشف عدم صدق نوايا الســـوفيت بالانسحاب من أفغانستان . ومما يؤكد ذلك أيضا ، خطاب بريجينيف فى مديـــنة ألماتـــا بجمهورية كازاخستان فى نهاية أغسطس الماضى ، حين أعلن عن تصميمه على عدم الانسحاب من أفغانستان ، وأن بلاده ستواصل تحقيق التزاماتها وواجباتها هناك حتى النهاية .

وقـــد رفض السوفيت أيضا اقتراح كارتر بالتسوية المؤقتة ، ورفض من قبل الحـــياد الأوروبـــى لأفغانستان ، ويصر على الاستمرار لدرجة أن صحيفة (الديلى تلجـــراف) صـــورت - فى نهاية يوليو الماضى - استمرارهم هذا بأنه مقصود به تحويـــل أفغانســـتان إلـــى جمهوريـــة سوفيتية ، خاصة بعد وصول آلاف المدنيين السوفييت للسيطرة على الوظائف الأساسية هناك .

والـــذى أضحى الخلاف عليه أن السوفيت يعانون أمام الرأى العام العالمى من جـــراء هـــذه الغـــزوة ، بـــل يعـــانون - كما ترى بعض المصادر - من الناحية الاقتصـــادية ، نظير وجود قواتهم فى أفغانستان ، حيث تبلغ تكاليف هذا الوجود ما يقرب من خمسة ملايين دولار يوميا .

احتمالات انفراج الأزمة :

الواقع أنه من خلال استعراض تطورات الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية والجهود المبذولة على كافة المستويات - مع مراعاة الظروف التى استجدت أخيرا بعد نشوب الصراع الإقليمى فى المنطقة المجاورة لأفغانستان (بين العراق وإيران)، وبعـــد بـــزوغ "ريجان" رئيسا للولايات المتحدة وغروب "كارتر" - يتضح لنا : أن احـــتمالات انفـــراج الأزمة فى القريب العاجل ، خصوصا بعد استمرار عام كامل

علــى نشــوبها – ليســت كبيرة . وأن حدوث مجموعة من التطورات فى النطاق الإقليمى والدولى والداخلى باعتبارها متغيرات انفراج الأزمة ، يتوقف على عاملين أساسيين : مقاومة عنيفة من الداخل لا تهدأ ، وضغط الرأى العام العالمى . ويؤكد ذلك أحد رجال الفكر الاستراتيجى فى باكستان ويدعى (البريجاد برفورجين) حيث يقــول : إن احــتلال الســوفيت لإيران بين ٤١-١٩٤٦ لم ينته إلا نتيجة المقاومة العنــيفة فى الداخل ، والرأى العام العالمى . وهذا يجعلنا نثق تماما فى أن انسحاب السوفيت من أفغانستان ، يعتبر أمرا حتميا لا محالة .

لا نجــد ما نختتم به سوى مقولة لأحد السياسيين الأمريكيين : إن السوفيت لم يمعنوا البحث كثيرا فى تجربة الولايات المتحدة فى فيتنام ، والتى أكدت أن محاولة الإبقــاء على نظام بالقوة دون أن يستند إلى الشرعية الشعبية ، فضلا عن استمرار وانتشار مشاعر معادية قوية ضد الشيوعية فى أفغانستان – عادة ما تنتهى بالفشل ، وتخلق مشكلات سياسية ضخمة يصعب حلها ".

وهــذا مــا يؤكد لنا أن انسحاب السوفيت قادم .. أما .. متى ؟ فهذا ما سوف تنبؤنا به الأيام القادمة .

** ** **

المبحث الثانى

أبعاد الموقف المصرى تجاه أزمة أفغانستان(*)

لاشــك أن لمصر مكانة لها أهميتها على النطاق الدولى ، خاصة فى إطار تجمــع شــعوب العالم الثالث ؛ فقد انتهجت مصر - منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ - الخــط التحررى الثورى المعادى للاستعمار العالمى .. ويتأكد هذا النهج يوما بعد يــوم مــنذ ذلك التاريخ . وقد ظهر الموقف المصرى واضحا تجاه قضايا التحرير علــى المســتوى العربى فى الجزائر ، والعراق ، وسوريا ، وليبيا ، والسودان ، واليمــن وغــيرها .... بــل وساندت مصر قضايا التحرر على المستوى الأفريقى والأســيوى ، بل وفى أمريكا اللاتينية ، بل ويظهر الموقف المصرى بين آن وأخر واضحا تجاه قضايا العالم الثالث داخل أروقة الأمم المتحدة .

وفــى هــذا المقال ، نحاول رصد موقف مصر تجاه أزمة أفغانستان بين الــثوار الأفغــان . ، وبيــن التدخل السوفيتى العسكرى ، وبين حكومة "كارميل" الأفغانــية .. وهــنا يــثور التســاؤل : هل تنبع دوافع الموقف المصرى فى تأييد جماعــات المجاهديــن الأفغان . ومن موقف أيديولوجى سواء من منطلق الانحياز الإســلامى أو من منطلق المعاداة للشيوعية والاتحاد السوفيتى ؟ أم هل يمكن النظر إلــى الموقــف المصــرى إزاء مساندته للثوار الأفغان المسلمين من منطلق الخط الــتحررى الذى تنتهجه مصر عامة ؟ أم أن هناك أبعادا أخرى يمكن تحديدها ؟ ثم مــا هى طبيعة الموقف تجاه الأزمة ؟ وكذا هل يمكننا بعد توضيح طبيعة الموقف المصرى وأبعاده .. أن نتوصل إلى مجرد تقييم لهذا الموقف أو خلاصة له ؟

أولا : طبيعة الموقف المصرى تجاه الأزمة :

بــرز الاهــتمام المصرى إزاء أزمة أفغانستان فى الأسبوع السابق على الــتدخل العســكرى الســوفيتى فى أفغانستان .. وتمثل هذا الاهتمام على الصعيد الداخلــى والخــارجى . وعلى المستوى الرسمى .. الشعبى .. والإعلامى .. فعلى الصــعيد الداخلى ، كان للحكومة موقف رسمى أدان هذا التدخل . وعلى المستوى الشــعبى ، نجــد مجلس الشعب المصرى يدين هذا التدخل ، ونجد معظم الأحزاب السياســية فى مصر تدين التدخل وتعلن مساندتها للثوار المسلمين الأفغان .. وعلى المســتوى الإعلامــى ، نجــد أن وسائل الإعلام المصرى (إذاعة - تليفزيون - صــحافة) كانــت امتدادا وتعبيرا عن الموقف الرسمى والشعبى لإدانة هذا التدخل

(*) نشرت بالسياسة الدولية : عدد ٦٥ - يوليو ١٩٨١ - ص١٠٦ : ١٠٩ .

السوفيتى .. أما على الصعيد الخارجى ، فنجد مصر تعلن الإدانة رسميا فى مجلس الأمــن ، والجمعية العامة للأمم المتحدة فى أعقاب الغزو مباشرة ، بل دعت مصر إلــى إنشــاء جامعة الشعوب العربية والإسلامية ، وتخصيص مكتب لرعاية شئون أفغانســتان ، إضــافة إلــى مــا أعلنته فى الذكرى الأولى لهذا التدخل عن أسبوع للتضامن المصرى مع شعب أفغانستان ، ودعت الثوار المجاهدين لحضور أسبوع التضامن هذا فى القاهرة - وبشىء من التفصيل وبالمتابعة للموقف المصرى يمكن توضيح ما يلى :

١- أصــدر مجلس الشعب المصرى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٩ (قبل حدوث التدخل الفعلى بسبعة أيام) بيانا باستنكار هذا العدوان .

٢- وفى اليوم التالى ٢١ ديسمبر ١٩٧٩ ، أصدر مجلس الشعب بيانا - أيضا - ناشــد فــيه بــرلمانات العالم جميعا - بعد ما لاح فى الأفق عن قرب وتوقع الــتدخل الفعلــى - بضرورة اتخاذ إجراءات إيجابية لمساندة الشعب الأفغانى البطل فى نضاله ، ولوقف التدخل السوفيتى على وجه السرعة .

٣- يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٧٩ - فى اليوم التالى للتدخل السوفيتى - أصدرت وزارة الخارجــية المصرية بيانا رسميا أدانت فيه التدخل السوفيتى ، وأدانت سياسة الهيمــنة السوفيتية والتدخل فى مصالح الدول الصغيرة ، وذلك على أساس أن هــذا التدخل يعتبر خرقا لميثاق الأمم المتحدة ، وأن التدخل يهدف إلى فرض الــنظام الماركســى علــى شعب أفغانستان المسلم ، وأن التدخل هو محاولة لإضــعاف حــركة عــدم الانحياز . وقد أبلغت مصر هذا البيان رسميا إلى الحكومــة الســوفيتية خلال لقاء بين السفير السوفيتى فى مصر ، وبين وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى بعد ظهر ١٩٧٩/١٢/٢٨ .

٤- يوم ٧٩/١٢/٢٩ .. وجه الشيخ جاد الحق مفتى الجمهورية نداء إلى المسلمين فــى سائر الأقطار بضرورة الإسراع بنجدة الثوار الأفغان الذين يدافعون فى معــركة غــير متكافئة عن دينهم وأرضهم وأنفسهم ضد التدخل السوفيتى فى أفغانستان .

٥- عقد مجلس الشعب المصرى جلسة يوم ٣١ ديسمبر ١٩٧٩ عبر فيها عن قلقه الخطــير تجــاه الوضــع فى أفغانستان ، وأعلن رفض التدخل السوفيتى فى أفغانستان .

٦- وفــى مجلس الأمن .. عقدت جلسة عاجلة فى الخامس من يناير ١٩٨٠ بناء على طلب موقع عليه من ٥١ (إحدى وخمسين) دولة من بينهم مصر لمناقشة الموقــف فى أفغانستان إثر التدخل العسكرى السوفيتى فيها . وأعلن المندوب المصــرى فــى كلمته أن هذا التدخل هو انتهاك لمبادئ السلام وميثاق الأمم المــتحدة وقــراراتها المتتالــية ، وأدان الاتحــاد السوفيتى لخروجه عن هذه المبادئ، وطالب فى كلمته بضرورة مساندة الدول الإسلامية فى العالم للشعب

الأفغانى تجاه هذا التدخل السوفيتى العسكرى ، واستند المندوب المصرى إلى ما يلى :

أن ميثاق الأمم المتحدة لا يسمح لأية دولة بالتدخل ، فى شئون الغير الداخلية، وأن التدخل السوفيتى هو محاولة جديدة لفرض الماركسية على شعب أفغانستان بهدف تحطيم الشخصية الأفغانية الهوية الإسلامية النقية .

وأن لمصر دورا كبيرا ومستويات أساسية تجاه العالم الإسلامى - كذلك فإن التدخل السوفيتى هو محاولة لإضعاف حركة عدم الانحياز بعزل أفغانستان ، وإدخالها أو إجبارها على الدخول فى الكتلة السوفيتية ، وطالب الأعضاء بضرورة الانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات السوفيتية من أفغانستان .

- إنهاء التدخل السوفيتى فى شئون أفغانستان الداخلية .
- احترام حق الشعب الأفغانى فى تحديد مستقبله ، واختيار نظامه السياسى ، والاجتماعى ، والاقتصادى .

٧- وفى السادس من يناير ١٩٨٠ أصدر المكتب السياسى للحزب الوطنى فى مصر عدة قرارات هامة منها :

- تقديم التسهيلات الخاصة بالتدريب العسكرى للشباب الأفغانى .
- خفض التمثيل الدبلوماسى مع موسكو ، وقطع كافة العلاقات مع عدن وسوريا لتأييدهما للغزو .
- دراسة اقتراح بإقامة جامعة للشعوب العربية الإسلامية ..

وأصدر المكتب السياسى بيانا رسميا أدان فيه التدخل . وطالب -بل وناشد- فيه العالم الإسلامى العربى (دول العالم الحر) بضرورة تحديد موقفها إزاء العدوان السوفيتى على أفغانستان ، وعدم الصمت أو التجاهل لهذا التدخل السوفيتى .

٨- وفى الثالث من يناير ١٩٨٠ ناقش مجلس الشعب قضية العدوان السوفيتى على أفغانستان وطالب الحكومة بتقديم مزيد من الدعم والتأييد والتعضيد لنضال الأفغان والتنديد به فى المحافل الدولية ، وحث دول العالم (عربية - إسلامية) على التصدى للغزو السوفيتى لأنه لن يتوقف عند حدود أفغانستان . وكان للمعارضة المصرية موقف مؤيد لثوار أفغانستان فى نضالهم . ثم تردد بعد ذلك أن مصر تقدم السلاح للثوار الأفغان لتمكينهم من الصمود أمام جحافل الغزو السوفيتى .

٩- ثم أنشأت مصر جامعة الشعوب العربية والإسلامية ، وتم تخصيص أول مكتب فيها لرعاية شئون أفغانستان .. بل وتم تعيين (هارون المجدوى) الأفغانى أمينا عاما مساعدا للجامعة.

١٠- وفى ذكرى مرور عام على التدخل السوفيتى أعلنت مصر أن السابع والعشرين من ديسمبر هو يوم للتضامن المصرى مع شعب أفغانستان ، وخصصت مصر أسبوعا للإعراب عن هذا التضامن . وقد أشاد الرئيس

السادات فى يوم التضامن هذا بالعلاقات المصرية العربية - الأفغانية تاريخيا .. وطالب الأفغانيين بالإسراع بوحدة الصف ، وتكوين حكومة مؤقتة فى المنفى ، بل وطالب العرب والمسلمين إعلان تضامنهم لتأييد الجهاد الوطنى المقدس للشعب الأفغانى .

١١- قامت جامعة الشعوب العربية والإسلامية بدعوة وفد كبير من قادة الثوار الأفغان لحضور أسبوع التضامن مع شعب أفغانستان ، وحضر الوفد الأفغانى فى الثالث والعشرين من ديسمبر الماضى ، ومكثوا أكثر من خمسة عشر يوما ، زاروا فيها الإسكندرية ، وعقدوا لقاء سياسيا هناك (١٢ / ٢٥ ديسمبر) فى (ميت أبو الكوم) بناء على دعوة من الرئيس السادات الذى استقبلهم فيها وصلى معهم صلاة الجمعة . وقدموا له الشكر عى مساندة مصر (حكومة وشعبا لهم) (٢٦ ديسمبر) .. ثم قابلوا بعضًا من الشخصيات الهامة فى مصر (كرئيس مجلس الشعب ، ورئيس حزب العمل الاشتراكى) وبعض نواب رئيس الوزراء المصرى .. بل وصلوا الجمعة (٢ يناير ١٩٨١) فى مسجد الحسين وألقى أحد زعمائهم كلمة من على المنبر عبر فيها عن مشاعره تجاه الدعم المصرى لجهادهم .

١٢-عقد مجلس الشعب المصرى فى الخامس من يناير الماضى جلسة حضرها الوفد الأفغانى ، وتحدث عدد كبير من الأعضاء .. من بينهم (رئيس مجلس الشعب .. وبعض نواب رئيس الوزراء .. الخ) معلنين جميعهم المساندة الكاملة للشعب الأفغانى والثوار ضد تدخل السوفيت . وعبر د . فؤاد محيى الدين (نائب رئيس الوزراء المصرى) عن موقف الحكومة المصرية قائلا :

"إن الشعب الأفغانى شعب تنحنى له الرءوس والجباه ، وهو يتصدى للجنود العتاة من الاتحاد السوفيتى . ومصر تقف على قدر ما تستطيع . وقد كان صوت مصر عاليا خفاقا مع أفغانستان فى جميع المحافل الدولية.." وباسم شعب مصر وحكومته ، نؤكد استمرارنا على نفس النهج والطريق حتى يحقق الشعب الأفغانى نصره بالكامل ، وترتفع راية الإسلام كما كانت على أرضه عالية خفاقة ؛ ذلك لأن الأفغان لهم فضل عظيم على شعبنا لن ننساه .. ونحن معكم حتى النصر .

وتحدث (صبغة الله مجدوى) أحد الزعماء الأفغان (زعيم الجبهة الوطنية) أمام مجلس الشعب ، فشكر باكستان باعتبارها الخط التالى للسوفيت ، ووجه الشكر لجماعة الشعوب الإسلامية على تخصيصها مكتبا خاصا لشئون أفغانستان .

وحينما غادر هذا الوفد الأفغانى مصر ، أرسل برقيات شكر للرئيس السادات حيا فيها حكومته وشعبه ومساندته وتدعيمه لجهاده . ومن ضمن تعليقات أعضائه على موقف مصر ، صرح محمد بن محمدى (أحد الزعماء الأفغان) لصحيفة الأهرام يوم ١٩٨٠/١٢/٢٥ قائلا : إننا نشكر مصر حكومة وشعبا ورئيسا ؛ لأنها الدولة الأولى التى ساندتنا وساعدتنا بحكم مسئولياتها وقدراتها . وأشار إلى أن

الكثيرين قد تحدثوا عن الرغبة فى المساعدة .. ولكننا عندما جئنا للعمل لم يساعدنا أحد حتى الآن سوى مصر .

أمـــا هـــارون المجدوى فقد قال كلمة له أثناء حفل جمعية الصداقة المصرية الأفغانية بمناسبة اختياره أمينا مساعدا لجامعة الشعوب الإسلامية والعربية يوم ٣٠/ ١١/١٩٨٠ .. وصـــف فـــيها موقف الرئيس السادات تجاه أفغانستان وثوارها بأنه موقف نابع من تاريخه الإيمانى والجهادى ..

- أمـــا عـــن الرئيس السادات نفسه ، فإنه قد أكد فى خطب عديدة له وتصريحات متعددة منذ بداية التدخل السوفيتى وحتى الآن ، إدانته الاتحاد السوفيتى ومساندته الكاملة للشعب الأفغانى والمجاهدين الأفغان ، بل كان يدين الحكومات الإسلامية لتقاعســها عن القيام بواجبها تجاه المجاهدين الأفغان . ومن كلماته – فى حديث للأمـــة يـــوم ٢٥ ديسمبر الماضى – يقول : إنه من منطلق أن مسئولية مصر إســلامية عبر التاريخ ، سنعطى بقدر الإمكان ما يحتاجه الأفغانيون من أغطية وكســاء وأكــل .. الــخ.."وسأرســل مزيدا من الأسلحة .. لقد أرسلت أسلحة وسأرسل مزيدا منها ثانية مع الغطاء والملبس ..
- وأكد ذلك أيضا فى حديثه بأسوان يوم ٢٠ يناير الماضى حين قال : ستظل مصر بعــون الله درعا لكل عربى ، درعا لكل مسلم ، سنشارك شعب الأفغان بكل ما نملك – وهو قليل –وسنشارك شعب أفغانستان للقمة ، وسوف نبعث له السلاح.

ثانيا : محددات الموقف المصرى تجاه الأزمة :

فـــى إطـــار الوضع الحالى لأزمة أفغانستان ، من عدم اهتمام فعلى أو مادى أوروبـــى وغربى عموما إلى ترقب وشبه حياد إقليمى حول أفغانستان ، إلى صمت إسلامى وعربى تجاه هذه الأزمة ، وفى إطار الصراع الساخن الهادئ بين الدولتين العظمييـــن (الولايـــات المـــتحدة ، والاتحاد السوفيتى) وإزاء المعاناة الحقيقية التى يعانـــيها الـــثوار الأفغـــان .. وفى ضوء توضيح طبيعة الموقف المصرى – يثور تســـاؤل حـــول ماهية محددات الموقف المصرى تجاه هذه الأزمة ؟؟ والواقع أنه يمكن النظر إلى ذلك من عدة أبعاد فى إطار مجموعة تساؤلات .

- **بعـــد تـــاريخى : فالتســـاؤل هو : هل لتاريخ العلاقات المصرية الأفغانية ذات الجـــذور الطيـــبة تأثـــير ما على صانع القرار السياسى فى مصر ، يقوده إلى ضـــرورة الإسراع بمساندة الشعب الأفغانى والمجاهدين الأفغان – بغض النظر عن أى اعتبار آخر ؟ .**
- **بعـــد تحررى : بمعنى أن التزام مصر بسياسة التحرر من الاستعمار ومعاداته .. وسيادة الدولة فى انتهاج سياستها الداخلية والخارجية دونما تأثير خارجى، ومن منطلق مبادئ الأمم المتحدة التى تواضعت عليها دول العالم .. هل يمكن الـــنظر إلـــى أن مساندة مصر للمجاهدين الأفغان تأتى فى داخل هذا الإطار ،**

باعتـبار أن الـتدخل السـوفيتى يمثل انتهاكا خطيرا لمبادئ الأمم المتحدة ، يتناقض مع مبدأ التعايش السلمى بين الدول ، وعدم تدخل دولة ما فى الشئون الداخلية لدولة أخرى؟

- **بعـد المصلحة** : بمعنى أن هناك مصلحة فعلية أملت نفسها على صانع القرار المصـرى . بعبارة أخرى : هل يمثل التأييد المصرى للثوار الأفغان المسلمين مدخلا لاحتواء أو التعامل مع التيارات الإسلامية فى مصر التى تميل للتعاطف مع القضايا الإسلامية العالمية ؟ هل تمثل الإدانة المصرية للسوفيت مدخلا آخر لكسب الغرب والأوروبيين إلى جانب صانع القرار فى مصر فى صراعهم مع السوفيت ؟ .
- **بعـد أيديولوجى** : وله زاويتان .. ففى إطار الدائرة الإسلامية التى تنتمى إليها مصـر – ولمصـر بـاع كبير وتأثير هام فى نطاقها دوليا ، وفى إطار قرار المؤتمر الإسلامى لوزراء الخارجية بتعليق عضوية مصر فى الرباط ١٩٧٩ .. هـل يمكـن القـول بـأن تأيـيد الثوار الأفغان من جانب مصر .. ينطلق من مسـئوليتها الإسـلامية ، ويأتى ردا على موقف بعض الدول الإسلامية العربية تجـاه مصر حينما قررت تعليق عضويتها ؟ هل كان لهذا الأمر من تأثير كبير فـى التعجيل من جانب مصر فى تأييد المسلمين الأفغان . وتقديم المساعدات – أيا كان حجمها ونوعها – لكى تبرز مصر أنها أول من بادر بالعون تجاه هؤلاء المجاهدين قبل الدول الإسلامية الأخرى ؟.

أمـا الـزاوية الأخرى . فتأتى فى إطار المعاداة للسوفيت من جانب مصر ، والـتى كانـت نتيجة خلافات بين مصر والاتحاد السوفيتى . فمنذ مبادرة روجرز ١٩٧٠ بـدأت خفـيفة وتصاعدت بعد إنهاء مهمة الخبراء السوفيت ، ثم بعد حرب أكـتوبر ، وازدادت أكـثر بعد زيارة الرئيس السادات للقدس . هل العلاقات غير الحسـنة بين مصر والاتحاد السوفيتى كانت دافعا للإسراع بإدانة التدخل السوفيتى فور وقوعه من جانب مصر ، بل ورفض حجج السوفيت لتفسير أسباب هذا التدخل ، بأنـه تم بناء على طلب الحكومة الأفغانية فعلا ، وفى إطار اتفاقية بين أفغانستان والسوفيت ؟؟ وهل كان من المتوقع التريث فى الإدانة من جانب مصر للسوفيت إذا كانـت العلاقـات بينهما على مستوى أفضل ، خاصة إذا ما تمت المقارنة بمواقف سابقة مماثلة ؟ .

- تلـك هـى بشـكل عام أبعاد الموقف المصرى التى فى مجموعها تمثل مجرد محاولة لتحليل محددات الموقف المصرى .
- وبغـض الـنظر عن ترجيح أى بعد من الأبعاد الأربعة ، فإن دراسة السياسة الخارجية لأية دولة من دول العالم الثالث –ومصر تنتمى إلى هذا التجمع– من الصـعوبة بمكان تحديد إطار عام لهذه السياسات الخارجية لدول العالم الثالث ، لعـدم وضوح أبعادها وتناقضاتها .. ورغم ذلك ، فإن هذه الأبعاد الأربعة يمكن

- مـــن خـــلال اســـتقرائها جيدا - فهم الدوافع الحقيقية للموقف المصرى تجاه الأزمة .

خاتمة :

بعد استعراضنا طبيعة الموقف المصرى ومحدداته ، يمكن القول بأن محصلة هذا الموقف بالنسبة للمجاهدين الأفغان لم تتضح بعد حتى الآن .. وعلى الرغم من ذلـــك فـــإن الموقـــف المصرى يمثل مساندة إيجابية ، بغض النظر عن طبيعته أو دوافعه أو محدداته بالنسبة للمجاهدين الأفغان باعتباره يمثل النموذج فى حده الأدنى لطبـــيعة المســـاعدة التى يمكن أن تقدمها دول العالم الإسلامى للثوار الأفغان ، بل ونموذجا للرأى العام الدولى .. وبغض النظر عن أى تقييم لهذا الموقف المصرى ، فإن التاريخ قد يسجله لصالح مصر وشعبها .

أما عن انفراج الأزمة ، فهذا ما سوف تنبئنا به تطورات الأيام القادمة .

** ** **

المبحث الثالث

أفغانستان بين الواقع وتحديات المستقبل(*)

بعـد مضـى مـا يقرب من ثلاثة عشر عاما منذ تدخل القوات السوفيتية فى أفغانسـتان فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ ، بدأت الدولة الأفغانية تدخل مرحلة جديدة من تاريخهـا . وعبر هذه الرحلة الزمنية ، تشابكت الأمور ، والتى يمكن بلورتها فى ثلاثـة متغـيرات أساسية هى : التدخل السوفيتى ، والمقاومة الأفغانية الإسلامية ، وبيـنهما الـنظام الموالـى للسوفيت الذى كان يحكم أفغانستان . وتحددت مواقف ومصالح الأطراف الأخرى فى ضوء هذه المتغيرات الثلاثة . ومن هذه الأطراف ، علـى المسـتوى الدولـى ، الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، وذلك فى مواجهة الطـرف السوفيتى . وعلى المستوى الإقليمى ، نجد كلا من إيران وباكستان والهند والصـين إضـافة إلى دول إسلامية أخرى كالسعودية ، والتى تقف وراء المقاومة الأفغانـية بـالدعم والتأيـيد سرا وعلانية . وقد رأينا المساندة الواضحة من جانب الولايات المتحدة ماليا وعسكريا للجماعات الإسلامية فى أفغانستان لاستمرارهم فى مقاومـة التدخل السوفيتى ونظام كابول الموالى له ، كما رأينا كيف كانت كل دولة إقليمـية تقـدم المسـاندة والدعـم لجماعـة إسلامية على علاقة بها لتمكينها من الاستمرارية ، كما أننا رأينا الصعوبات التى واجهت الجماعات الأفغانية الإسلامية فـى توحـيد نفسـها وتعبئة قدراتها معا ، وإن كانت قد نجحت فى ذلك أغلب هذه الجماعـات بعد عدة أشهر من التدخل السوفيتى ، باستثناء حزب "إسلامى" بقيادة حكمت يار ، وذلك قبل انشقاقه .

ومع استمرار الإصرار السوفيتى على التواجد وتكثيف هذا الوجود العسكرى فى أفغانستان ، استمرت المقاومة الأفغانية محكومة بواقع معين وفى إطار محددات معيـنة إلى أن تغير الواقع السوفيتى نفسه بتولى الرئيس جورباتشوف الحكم الذى توافـر لديـه الاستعداد للرحيل عن أفغانستان ، وذلك فى إطار تدعيم العلاقات مع الغـرب ، وخاصـة الولايـات المـتحدة ، حيث تم الاتفاق بين الدولتين العظميين (الولايـات المتحدة والاتحاد السوفيتى) فى ١٤/٤/١٩٨٨ بما عرف باتفاق جنيف ، الـذى يقضـى بانسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان ، وهو الانسحاب الذى تم اكـتماله فـى ٥ فبراير ١٩٨٩ . واعتبر هذا الاتفاق وتنفيذه بداية لكى ترفع هاتان الدولتان أيديهما عن الدولة الأفغانية حتى تم اتفاقها فى أمر آخر تأكيدا لذلك فى ١٣/١/١٩٩١ على وقف إمدادات الأسلحة لأطراف النزاع . وأدى هذا إلى خلق مناخ

(*) نشرت بجريدة صوت الكويت بتاريخ ١١/٥/١٩٩٣ .

ملائـــم للأمـــم المتحدة لكى تتدخل بالوساطة بين الأطراف المتنازعة لإقامة الحكم الشـــرعى . وطرحـــت مبادرات عديدة لعل أهمها ما أعلن من جانب الأمين العام للأمـــم المتحدة (د . بطرس غالى فى ١٠ إبريل ١٩٩٢) بأنه قد تم التوصل إلى اتفاق مبدئى لتشكيل مجلس مؤقت من ١٥ عضوا ، يحل محل حكومة نجيب الله ، ويديـــر الحكـــم فى أفغانستان لمدة ٤٥ يوما ، بعدها تتولى السلطة حكومة مؤقتة ، ويتم إجراء انتخابات عامة تشارك فيها كل القوى السياسية ، وتشكل الرموز الفائزة فى الانتخابات حكومة دائمة تضع دستورا جديدا للبلاد .

ولكن تداعت الأحداث بانقلاب القصر ضد الرئيس نجيب الله فى ١٦ إبريل، ثم ظهـــور بوادر الصراع على السلطة ، وطرحت أفكار كثيرة .. أسفر كل ذلك عن إصـــرار المقاومـــة الأفغانية على دخول العاصمة (كابول) ، وتأسيس سلطة مؤقتة برئاســـة الشـــيخ صبغة الله مجددى - زعيم جبهة التحرير الوطنية - وباتفاق كافة الفصائل والأحزاب الدينية باستثناء جماعة حزب إسلامى بقيادة حكمت يار التى لم توافق على ذلك حتى الآن .

وفى ضوء هذا الواقع يمكن استخلاص ما يلى :

أ- أن جماعـــات المجاهديـــن الأفغان هم المتغير الأصيل فى الإسراع والتعجيل بـــالأحداث الأخـــيرة حتى وصلت إلى الحكم ، ويؤكد ذلك عدة مؤشرات من أهمها : إصرار هذه الجماعات خلال ١٣ عاما على الوصول لأهدافها بإنهاء الوجـــود السوفيتى وإسقاط نظامه الموالى له ، وتأسيس حكم إسلامى ، إضافة إلـــى أن القـــرار الســـوفيتى ذاته بالرحيل جاء نتاجا لعوامل داخلية عديدة فى أفغانستان وخسائر لا حد لها عسكرية وسياسية وعلى كافة الأصعدة ولم يكن ، إذن ، القـــرار السوفيتى هو العامل الرئيسى لإنهاء الأزمة ، بل أحد العوامل المعجلة .

ب- أن الالتقاء الأمريكى السوفيتى واتفاقهما فى جنيف فى ١٤/٤/١٩٨٨ ، والذى قضى بالانسحاب السوفيتى من أفغانستان ساعد على تقوية موقف المجاهدين ، وأســـهم فـــى تأكيد آمالهم فى قرب تحقيق أهدافهم للتماسك وتعبئة قوتهم ، بل زادهم هذا إصرارا على إسقاط النظام الموالى للسوفيت بعد رحيلهم ، وتأسيس نظام حكم إسلامى .

ج- أن جماعـــات المجاهدين الأفغان مدينة بمساعدات الدول المجاورة لها أساسا ، وفـــى مقدمتها باكستان وإيران والسعودية . وهذه الجهود ، إضافة إلى جهود أخـــرى من أطراف عديدة تحقيقا لأهداف سياسية ، ساهمت فى تقوية صمود هـــذه الجماعات . ومن ثم فإن من بين التحديات التى تواجه النظام الجديد فى أفغانستان : ضرورة تأسيس علاقات جوار متوازنة مع كل الأطراف المحيطة بها فى هذه المرحلة بالذات ، والتى لها مصالح مباشرة معها .

د- تـــأكد فشل الأمم المتحدة فى فرض تسوية سياسية على الأطراف المتصارعة فـــى أفغانستان ، بل بذل ممثلو الأمم المتحدة جهودا فى سبيل الحصول على موافقـــة الدول المجاورة التى لها اليد الطولى فى إدارة الأزمة الأفغانية . وقد تـــأكد هذا الفشل بإعلان موافقة أمين عام الأمم المتحدة على المجلس المؤقت الـــذى أقـــره المجاهدون بأنفسهم اعترافا وإقرارا من المنظمة الدولية بالأمر الواقـــع وبـــإرادة المجاهدين الأفغان أنفسهم . وهذا يؤكد من ناحية أخرى أن الحل القوى هو الذى يأتى من الداخل ، وليس الذى يفرض من الخارج .

هـ- أن كـــلا مـــن الولايات المتحدة والصين ، على حدة ، قد ساعدت المجاهدين الأفغـــان ، أو جماعات منهم ليس لتوجههم الإسلامى ، وليس دعما لوصولهم للحكـــم ، ولكـــن كان الهدف الأساسى هو التخلص من الوجود السوفيتى فى أفغانســـتان فـــى إطـــار الصراع السوفيتى الصينى وكذلك فى إطار الصراع السوفيتى الأمريكى أيضا . ولذلك فليس من المستغرب أن نرى موقف كل من الدولتيـــن – علـــى حـــدة وإن جمعهمـــا رابـــط مشترك – سلبيا بعد سيطرة الإسلاميين على الحكم لتوجسهما الشديد من نمو الاتجاهات الأصولية التى لا تتفق ومصالح الصين المجاورة لأفغانستان أو مصالح الولايات المتحدة التى لا تـــرتاح لـــنظم إســـلامية جديـــدة يكـــون لإيران علاقة قوية بها ، على وجه الخصوص .

و- أن سقوط النظام الحاكم فى أفغانستان ، والذى كان مواليا للسوفيت ، يؤكد أن الـــنظم المهيمـــنة بـــدون قواعـــد جماهـــيرية تؤيدها وتساندها فإن احتمالات استمراريتها ضعيفة للغاية ، وأن سقوطها مهما طالت وقت سيطرتها يصبح – وقد أصبح بالفعل – من الحتميات .

وفـــى ضوء هذه الاستنتاجات ، وفى ضوء تطورات الأوضاع فى أفغانستان بعـــد وصـــول جماعـــات المجاهديـــن للحكم ، فإن هناك تحديات ضخمة لابد من مواجهـــتها بسرعة وإيجابية حتى تستقر هذه الدولة بعد ١٣ عاما من الكفاح ، وما تمخض عنه من عدم استقرار كل أركان الدولة ومؤسساتها ومواردها .

فالـــتحدى الرئيســـى الآن يكمن فى إعادة تأسيس الدولة الأفغانية ، بما يستلزم ضـــرورة توحـــيد كافة الفصائل والأحزاب السياسية الإسلامية والتى تبلغ نحو ١٥ حـــزبا منها ٨ أحزاب سنية ، و٧ أحزاب شيعية – وذلك لكى لا تترك فرصة لأى طـــرف إقليمى أو دولى يسعى لاستمرار انهيار الدولة وإدخالها فى حرب أهلية لا طـــائل من ورائها سوى تحطيم النظام الإسلامى وكيان الدولة . وهذا من شأنه أن يضـــع الدولة الأفغانية على عتبات مستقبل صحيح . كما أن التحديات التالية تتركز فى كيفية تأسيس مجموعة من العلاقات الخارجية على المستوى الإقليمى والمستوى الدولى تتسم بالهدوء واليقظة والتوازن ، بحيث تراعى فيها مصالح الدول الإقليمية (بـــالذات المحيطة بأفغانستان) ، وتراعى فيها طبيعة المساندة من هذه الدول خلال

فـترة الوجـود السوفيتى فيها ؛ وذلك تجنبا لأية تدخلات من شأنها تعريض الدولة للتمزق ولمزيد من التشرذم .

ولا شـك أن وصـول الجماعات الإسلامية إلى الحكم فى أفغانستان يعد من المكاسـب الاسـتراتيجية للـتجمع الإسلامى فى قلب أسيا ، وسيكون لهذا تداعيات كبيرة فى المستقبل ، خاصة أن الدول الإقليمية المساندة لهذه الجماعات تتوزع بين باكستان وإيران أساسا ، إضافة إلى السعودية . والأكثر من هذا ، فإنه يمكن فهم ما حـدث فـى أفغانسـتان فى إطار المد الإسلامى فى آسيا من حدود الصين وحتى المـنطقة العربـية شـاملا الجمهوريـات السوفيتية الإسلامية الست ، وكل الدول الأسيوية الإسلامية التى تدخل دائرة التحالف الاستراتيجى الآن.

ولذلك فإن وجود أفغانستان فى قلب هذا المد الإسلامى - بوصول الإسلاميين للحكـم ومـا يرتـبط بهم من مسيرة جهاد طوال (١٣) عاما - من شأنه أن يوفر الحماية والأمن ومستقبلا أفضل لهذه الدولة الوليدة من جديد .

ومـا يمكـن قولـه فـى الخـتام هو : أن على القائمين على الحكم الآن من الجماعات الإسلامية أو المجاهدين الأفغان ، أن يدركوا أن انتصارهم الحقيقى ليس فى الوصول إلى الحكم فحسب ، ولكن يكمن أساسا فى إدراكهم لطبيعة الواقع الذى مـروا بـه طوال السنوات الماضية ، وطبيعة التحديات التى تواجههم ، وعليهم أن يـتعاملوا معها بمنتهى الحكمة والاتزان على المستويين الداخلى والخارجى ؛ لتحق النهضة للدولة الأفغانية ؛ ولتؤدى دورها من جديد ؛ وتجنبا لأن تضيع جهود ثلاثة عشر عاما من الكفاح المتواصل ، وهذا ما لا نتمناه .

** ** **

المبحث الرابع

تطورات أزمة الصراع على السلطة فى أفغانستان (*)

كانت للمصالحة الأخيرة التى عقدت بين الأطراف المتحاربة من جماعات المجاهدين الإسلاميين فى أفغانستان- والتى عقدت فى إسلام أباد بباكستان فى الثامن من مارس الماضى – انعكاسات هامة على كافة الأجهزة الداخلية والإقليمية والدولية. وأصبح الاتفاق الذى تمخض عن هذه المصالحة عن احتياج حقيقى لكافة الفرق الإسلامية المتطاحنة للهدوء، والاستقرار، سعياً نحو تحقيق المصالحة العليا لدولتهم وباعتبار أن العام المنصرم كله كان بمثابة اختبار لحقيقة القوى السياسية الفاعلة فى هذه الجماعات، لذلك فإن الاتفاق جاء ترجمة لهذا الواقع الفعلى، مما يشير معه إلى توقعات متفائلة بشأن استقرار دولة أفغانستان .

وفى هذا المقال، نستعرض تطورات أزمة الصراع على السلطة بين الجماعات المتطاحنة فى أفغانستان، لنبين بعد ذلك حقيقة الاتفاق الأخير والأدوار الفاعلة من أجله . فمنذ بدأت الأزمة الأفغانية بدخول القوات السوفيتية فى عام ١٩٧٩، وأصبح على جماعات المجاهدين الإسلاميين تحديات كبرى إزاء مقاومة هذه القوات من ناحية، ومقاومة الحكم الشيوعى بقيادة كارميل، ومن بعده نجيب الله، الموالى للسوفيت من ناحية أخرى، فقد اتسمت هذه الجماعات بالضعف الشديد من حيث العتاد والإمكانيات اللازمة لهذه المواجهة، بالإضافة إلى أن السمة المحورية هى تناحر وتمزق هذه الجماعات .

ولذلك، فقد بذلت فيما بينهم – وبفعل قوى إقليمية، والسعودية، ومصر وغيرهم – جهود ضخمة لتوحيد صفوفهم، وتنظيم حركتهم على طريق واحد، وهدف واحد هو : إخراج القوات السوفيتية من الأراضى الأفغانية، وإسقاط النظام الشيوعى الموالى للسوفيت، ثم الاضطلاع بمسئولية السلطة فى المجتمع لتكون من نصيب جماعات المجاهدين .

ومع تطورات الأحداث عبر تسع سنوات، ومع بروز عدة عوامل من أهمها تولى جورباتشوف الحكم فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥، وما أعقب ذلك من ظهور ميول له للتخلص من هذه الورطة لذلك فقد بادر بالانسحاب من أفغانستان، وطرح مبدأ الحوار مع هذه الجماعات، وشهدت المملكة السعودية فى مدينة الطائف أول لقاء رسمى بين الوفد السوفيتى برئاسة (بولى فورنتشوف) وبين وفد المجاهدين الأفغان برئاسة (برهان الدين ربانى)، وذلك فى ١٩٨٨/١٢/٣، واعتبر هذا اللقاء

(*) نشرت بالأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٢م ، ص ٦٦ ، ٦٧ .

بمثابة الاعتراف السوفيتى رسمياً بهذه الجماعات، بالإضافة إلى الاعتراف بوزن السعودية فى هذه القضية . والأكثر من هذا، كان اللقاء هو خطوة فى طريق تدعيم العلاقات السوفيتية السعودية، وهى التى أعلنت فيما بعد فى شكل الاعتراف المتبادل وإقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين، وخلص اللقاء عن التسليم بطالب المجاهدين الأفغان وهى : إنهاء الحكم الشيوعى، ومغادرة القوات السوفيتية، وتسلم المجاهدين للسلطة، وإدارة شئون البلاد وفقاً لشريعة الله.

ولم تمضى عدة سنوات حتى تحقق خروج القوات السوفيتية نهائياً من أفغانستان، وأعقبه بعد ذلك سقوط النظام الشيوعى، وتولى المجاهدون سلطة البلاد، وذلك فى إبريل ١٩٩٢. ولذلك نشط المجاهدون وسارعوا برأب الخلافات فيما بينهم، ولعبت قوى إقليمية دوراً نشطاً وسريعاً فى تحقيق الاتفاق بين هذه الجماعات منعاً لحرب أهلية متوقعة. ومن هذه القوى الفاعلة المملكة العربية السعودية وباكستان، وإيران، وغيرهم، وتم التوصل بالفعل إلى اتفاق عرف "باتفاق بيشاور" فى إبريل ١٩٩٢ ... ليكن بمثابة بدء الاتفاق على كيفية إدارة السلطة فى المجتمع.

وتولى صبغة الله مجددى رئاسة الدولة لمدة شهرين، وعلى أن تظل الرئاسة بصفة مؤقتة ويتناوبها رؤساء الجماعات المختلفة إلى ان يتم توطيد أركان الدولة، وخلال عام تعرضت أفغانستان لصراعات دامية وحرب أهلية حقيقة بين الجماعات المختلفة، وكان هذا بفعل محاولة إخراج بعض الجماعات من معادلة الاتفاق على توزيع السلطة، وخاصة جماعة الحزب الإسلامى بزعامة حكمت يار، وهو يمثل التيار المتشدد فى جماعات المجاهدين .

وتولى رئاسة الدولة فى أعقاب انتهاء مدة "مجددى" برهان الدين ربانى زعيم الجبهة الإسلامية، وهو من الشخصيات المعتدلة والأكثر قبولاً من أغلب الجماعات المتطاحنة واستمر الصراع رغم ذلك بقية العام .

وبالنظر إلى مطالب الفريقين الرئيسيين المتصارعين على السلطة، نجد أن المعارضة بزعامة حكمت يار، طرحت عدة مطالب هى :

١-ضرورة تنحى برهان من رئاسة الدولة، وإعادة الاعتبار لمجلس القيادة الجماعى الذى قرر حله فور توليه الحكم بشكل مؤقت، واستبدله بمجلس شورى كبديل لجماعة الحل والعقد .

٢-ضرورة أجراء الانتخابات تحت راية المجلس القيادى للمجاهدين الذى سبق أن حلته الحكومة ورئاسة الدولة بعد تولى "ربانى" .

٣-رفض الجلوس للمصالحة قبل تنحى ربانى عن الحكم .

٤- الاعتراض على عقد مؤتمر المصالحة فى أى مكان خارج أفغانستان يمكن أن يكون مؤيداً لبرهان ربانى (رئيس الدولة القائم)،ويسانده فى ذلك حزب الوحدة الشيعى الموالى .

وفى المقابل، فأن برهان ربانى قد أصر على عدم الجلوس لمؤتمر مصالحة مع حكمتيار وحزبه، ما لم يعلن الأخير عن اعترافه برئاسة ربانى، ويسانده فى ذلك الاتحاد الإسلامى بزعامة عبد ربه الرسول سياف والمتحالف مع ربانى، مشيراً إلى انه وحزبه سيفضان التحالف فى حالة موافقة ربانى على التنحى وقبول مطالب حكمتيار .

وإزاء هذا التباين الشديد، استطاع الوسطاء أن يقربوا المسافات فيما بينهم، وأن يقنعوهم بضرورة وأهمية الالتقاء حرصاً على مصلحة بلادهم واستقرارها . وهنا لعبت المملكة العربية السعودية دوراً محورياً، تساندها جهود باكستان، وبموافقة وحضور إيران، وذلك فى إقناع الأطراف المتقاتلة بعقد لقاء للمصالحة فيما بينهم .

فها هو الملك فهد يطرح مبادرته فى أواخر يناير الماضى داعياً المتقاتلين فى أفغانستان بضرورة إيقاف النار فيما بينهم والالتقاء للتصالح وبحث كل قضاياهم، وها هى أيضاً باكستان توافق على هذه المبادرة وتطرح جهودها لترجمتها إلى واقع عملى، وها هو الرئيس الإيرانى رافسنجانى ينتقد بشدة الجماعات الإسلامية المتقاتلة، ويتهمها بقصر النظر وضيق الأفق لإصرارهم على القتال بلا أى معنى، وذلك فقد دعاهم إلى التصالح والحوار، ووافق على مبادرة الملك فهد. وتطورت الأمور بالاتفاق المبدئى على وقف إطلاق النار بين الجماعات المتطاحنة، وذلك فى ١٤ فبراير الماضى، وأعقبها جهود الوساطة حتى اقتنعت زعامات هذه الجماعات بالجلوس للتوصل إلى اتفاق لكى يستقر مجتمعهم، وتنتهى خلافاتهم، وبالفعل، تحدد موعد أول مارس الماضى، وتحدد المكان بإسلام أباد بباكستان، والتقى زعماء ثمانية أحزاب وجماعات إسلامية أفغانية، وبحضور ممثل عن الملك فهد هو الأمير تركى الفيصل والذى سبق أن شارك فى التوصل لاتفاق بيشاور فى العالم الماضى بين هذه الجماعات عند توليهم السلطة وبعد رحيل النظام الشيوعى، وأيضاً بحضور ممثل إيرانى عن الرئيس رافسنجانى، وكذلك بحضور ورعاية نواز شريف رئيس وزراء باكستان الذى بذل جهداً كبيراً فى إقناع الأطراف المختلفة بضرورة الجلوس للمصالحة ودعاهم لباكستان، وأسهم فى تهيئة مناخ المصالحة .

وبعد جهود وحوار متصل ولمدة أسبوع، استطاع المتصارعون الأفغان أن يتوصلوا إلى اتفاق فى الثامن من مارس الماضى، يقضى باستمرار ربانى فى السلطة كرئيس للدولة ولمدة ١٨ شهراً تبدأ من بداية عام ١٩٩٣، وعلى أن يتولى حكمت يار رئاسة الحكومة لتضم ممثلين عن كل الأحزاب الإسلامية كحكومة وطنية قومية، وأن تلغى وزارة الدفاع ليحل محلها مجلس قيادى عسكرى يضم كل الفصائل، ويهدف إلى بناء جيش أفغانى موحد، بالإضافة إلى الاتفاق على إجراء انتخابات لبرلمان مؤقت فى غضون (٦ : ٨) شهور لصياغة دستور جديد للبلاد يحدد كيفية انتخاب الرئيس وتشكيل البرلمان الدائم بما يخلق شرعية أفغانية جديدة قادرة على الاستمرار والصمود .

وتوج هذا الاتفاق بالذهاب إلى مكة للتوقيع على الاتفاقية بحضور الملك فهد، طبقاً لما تم إقراره أيضا فى إسلام أباد ، وهو ما تم فعلاً . وبالتوصل إلى هذا الاتفاق – وبفعل تأثير عدد من الدول الإقليمية أهمها المملكة السعودية التى كان لها المبادرة والإصرار على التوصل إلى هذا الاتفاق، وهذا يأتى فى سياق الموقف السعودى الثابت والمستمر فى دعم جماعات المجاهدين الأفغان منذ بدء دخول القوات السوفيتية عام ١٩٧٩- يمكن القول بأن مرحلة هامة من الصراع على السلطة قد انتهت، وبأن مرحلة هامة قد بدأت . كما أن الدرس العام فى هذا الإطار هو : ضرورة عدم تجاهل قوة فاعلة أى صراع سياسى إذا أرادت الأطراف المختلفة حلاً دائماً ومستقراً، أى أن العدل السياسى فى توزيع السلطة بين الجماعات المختلفة أمر هام للغاية . وهذا ما ستتوقف عليه توقعات المستقبل، أى أنه بالقدر الذى جاء به الاتفاق معبراً عن حقيقة التفاعلات والقوى السياسية الحقيقية فى أفغانستان بقدر ما تتوقع استمراره وصموده وقدرة الأطراف الصانعة له على تجاوز كل العقبات التى يمكن ان تواجههم فى الطريق .

وفى المعنى الأخير : فإن هذا الاتفاق على مشاركة السلطة هو بمثابة إعادة الخلق لأفغانستان، وبداية لاستقرارها وإعادة بنائها لتعويض (١٤) عاماً من الصراع وعدم الاستقرار .

** ** **

المبحث الخامس

أبعاد الدور السعودى فى فك الأزمة الأفغانية (*)

بعد الموقف السعودى هو الموقف الذى يتسم بالوضوح والحسم والاستمرارية إزاء الأزمة الأفغانية منذ بدء التدخل السوفيتى فى أفغانستان وفرض نظام شيوعى موال فى عام ١٩٧٩. ولم يتحرك الموقف السعودى فى إطار انتهاج سبيل المناورات، بل كان ثابتاً منذ البداية وحتى الآن، دون أن تكون له مصلحة ذاتية مباشرة يمكن مقارنتها بالمصالح المباشرة للنظم الإقليمية المجاورة لأفغانستان. ولهذا، فقد أصبح الموقف السعودى يتسم بالفعالية والتأثير، واستطاع أن يفرض نفسه وينتصر، وذلك من زاوية انتقاء الميل إلى التلاعب ومحاولات الالتفاف حول أطراف الأزمة لتحقيق مآرب خاصة، وهذا ما جعل الموقف السعودى يمتلك مفاتيح التأثير وممارسة النفوذ لسلامة القصد ونبل الغاية . ويعتبر بالتالى هذا الموقف تعبيراً عن رسالة سامية ونموذج أقرب إلى المثالية منه إلى الواقع العملى الذى يموج بتغليب المصالح الضيقة عن غيرها . وقد عبر الملك فهد بن عبد العزيز عن ذلك كله بقوله فى (١٩٩٣/٣/٩): " إن وقوف المملكة إلى جانب الشعب الأفغانى الذى ابتلى بالحكم الشيوعى، مسألة تفرضها العقيدة الإسلامية الخالدة، ويلزمنا بها الواجب والمسئولية، وليس لنا مصلحة أو غاية غير تحقيق مصلحة الشعب الأفغانى أولاً وأخيراً .

وإذا ما تتبعنا تطورات الموقف السعودى إزاء الأزمة الأفغانية، فانه يمتد منذ أن بدأ التدخل السوفيتى فى ديسمبر ١٩٧٩م، وهو مستمر حتى الآن بدون انقطاع . وفى إطار هذه الاستمرارية يمكن التمييز بين عدة مراحل كما يلى :

المرحلة الأولى :

وهى التى منذ بدء الأزمة فى ١٩٧٩، وحتى عام ١٩٨٨ الذى شهد الموافقة السوفيتية على الرحيل النهائى من أفغانستان، وكذلك بدء محادثات الوفد السوفيتى مع وفد أفغانى يمثل الجماعات الإسلامية هناك فى ديسمبر ١٩٨٨، حيث تم هذا فى الطائف بالسعودية . واتسمت هذه المرحلة بالإصرار السعودى على تأييد المجاهدين الأفغان بالسلاح والمال، وتنظيم جهودهم، والسعى نحو رأب خلافاتهم، ودعمهم دعماً شاملاً لتمكينه من الاستمرار فى مجابهة القوات السوفيتية، والنظام الشيوعى الموالى لها فى أفغانستان. وأصرت السعودية على موقفها فى الرفض المستمر

(*) نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٤م.

للوجود السوفيتى فيها، بل والإسهام فى مناهضة هذا الوضع وتعبئة المجتمعات الإسلامية فى العالم ضد هذا الوجود العسكرى السوفيتى فى أفغانستان وقد اعترف بذلك الملك السعودى، وزير خارجيته، وعدد من المسؤولين السعوديين. وهذا يعكس ذلك الوضوح فى الموقف السعودى دون ممالأة أو تزايد أو مناورة وتلاعب .

المرحلة الثانية :

حيث بدأت الأزمة فى الانفراج بالإعلام السوفيتى عن الانسحاب، والإعلان عن الاستعداد لإجراء الحوار مع جماعات المجاهدين الأفغان، بدءا من عام ١٩٨٨ . وقد أسهمت المملكة فى خلق مناخ موات لبدء الحوار، ولعبت دوراً إيجابياً حيث تمكنت من الحصول على موافقة الطرفين السوفيتى والأفغانى لبدء الحوار على أرضها فى الطائف. وحضر الوفد السوفيتى برئاسة (بولى فورنتشوف)، كما حضر الوفد الأفغانى برئاسة (برهان الدين ربانى) إلى المملكة السعودية، وتم بدء المحادثات المباشرة وعلى مستوى عال من التمثيل فى ١٩٨٨/١٢/٤ بمدينة الطائف، واستمرت لمدة ثلاثة أيام، وتوجت باتفاق بين الطرفين يقضى بالتسلم بمطالب جماعات المجاهدين التى تبلورت فى .. ضرورة إنهاء الحكم الشيوعى فى بلادهم، ومغادرة القوات السوفيتية لأرض أفغانستان، وتسلم المجاهدون للسلطة وإدارة شئون البلاد وفقاً لشريعة الله الخالدة. وهذا هو ما تم تنفيذه فيما بعد اجتماع الطائف، وبصور تدرجية، تأكيداً للدور الوساطى للمملكة ولدعمها لجماعات المجاهدين .

المرحلة الثالثة :

حيث انسحبت القوات السوفيتية تماماً من أرض أفغانستان، واستمر النظام الشيوعى برئاسة نجيب الله بديلاً عن نظام كارميل، إلى أن أسقط هذا النظام برمته، وتم تسليم السلطة إلى الجماعات الإسلامية بعد هروب الرئيس الشيوعى الأفغانى إلى خارج البلاد، وقد حدث ذلك فى ابريل ١٩٩٢ . وهنا ظهور الدور السعودى واضحاً قوياً ومسانداً لجماعات المجاهدين، حيث تبلور فى تجميع شمل هذه الجماعات ومعاونتهم فى التوصل إلى اتفاق بينهم عرف باسم اتفاق بيشاور فى إبريل ١٩٩٢، ولعب الممثل الشخصى للملك فهد، ويدعى سمو الأمير تركى الفيصل، دوراً مؤثراً وفعالاً فى تهيئة الأجواء بين قادة المجاهدين، بما قرب المسافات فيما بينهم وساعد على سرعة اتفاقهم، وشهدت أفغانستان أول حكومة إسلامية بزعامة المجاهدين بعد ان تم تفويض النظام الشيوعى الموالى للسوفيت .

المرحلة الرابعة :

وهى التى تمتد خلال العام الأخير بين إبريل ٩٢، ومارس ١٩٩٣ حيث بدأ الصراع على السلطة بين الجماعات المختلفة للمجاهدين، واستمر التطاحن الذى وصل إلى حد الحرب الأهلية أو ما يشبه ذلك بينهم . وفشلت كل الخيارات التى حاولت إسقاط أى جماعة إسلامية من معادلة توزيع السلطة والمشاركة فيها ولم تدخر السعودية وسعاً فى المبادرة بالتدخل بجهود الوساطة لحل هذه الصراعات فيما بينهم. وبدأ هذا الجهد بالمبادرة التى طرحها فخامة الملك فهد بن عبد العزيز يوم ٢٢ يناير ١٩٩٣ ناشد فيها المتقاتلين بالكف عن الاستمرار فى ذلك، مع الدعوة إلى حل خلافاتهم بالحوار والتفاهم حرصاً على المسلحة العليا لبلادهم. وقد لاقت هذه الدعوة السعودية استجابة واسعة وصلت إلى تجاوب المتقاتلين مع صيغة المبادرة وما أعقبها من إعلان سعودى لحل الأزمة فى أفغانستان، حيث تضمنت المبادرة السعودية ضرورة التزام الأطراف المتحاربة بثلاثة التزامات هى :

الأول : الوقف الفورى لإطلاق النار بدون شروط مسبقة من أى طرف .

الثانى: ضرورة إعلان كافة الأطراف تمسكها بوحدة أفغانستان والعمل على عدم تشجيع أى خطوة تستهدف تقسيم البلاد .

الثالث: تسهيل مهمة الوساطة السعودية بقبول كافة الأطراف مبدأ الالتقاء فى الأراضى السعودية لمناقشة الخلافات التى تسببت فى استمرارية الحرب الأهلية .

وقد أسفرت هذه المبادرة فى البداية عن نجاح الوساطة الأولية فيما يتعلق بالبند الأول المتعلق بوقف إطلاق النار بين الأطراف المتقاتلة، حيث اتفقوا فيما بينهم على ذلك فى، ١٤/٢/١٩٩٣م وأسهم فى سرعة التوصل إلى هذا الاتفاق ، الجهود الباكستانية والموافقة الإيرانية على المبادرة السعودية .

وعلى الرغم من نزعة التشديد فى مواقف الأطراف المتصارعة على السلطة إزاء بعضهم البعض، خاصة طرفى المعادلة الأساسيين وهما : برهان الدين ربانى (رئيس الدولة المؤقت) . وزعيم الجمعية الإسلامية، وحكمت يار (زعيم الحزب الإسلامى)، إلا أن الجهود السعودية والباكستانية استطاعت ان تقنع هذه الأطراف بالجلوس معاً وإجراء الحوار وتقريب المسافات فيما بينهم بشكل لا يكاد يمكن تصوره مع المواقف المعلنة من جانب الطرفين، والتى لم تعط المراقبين المتابعين فرصة إمكانية حدوث مثل هذا الالتقاء .

وبعد أسبوع من الحوار بين ثمانية أحزاب وجماعات إسلامية أفغانية فى مدينة إسلام أباد بباكستان . وبحضور الممثل الشخصى للملك فهد، وأيضاً وجهود وزير خارجية باكستان، وحضور مندوب ايرانى أيضاً، أمكن التوصل إلى اتفاق فيما بينهم فى الثامن من مارس الماضى، يقضى بالمشاركة فى إعادة توزيع السلطة حيث يستمر برهان الدين ربانى فى رئاسته للدولة لمدة ١٨ شهراً بدءاً من مطلع عام ١٩٩٣، وعلى أن يتولى حكمت يار رئاسة الحكومة. كما يشتمل الاتفاق على

إلغاء وزارة الدفاع واستبدالها بمجلس دفاعى متعدد الأطراف، بالإضافة إلى إجراء انتخابات لبرلمان مؤقت فى غضون (٦ إلى ٨ شهور) مهمته صياغة دستور جديد للبلاد يحدد كيفية انتخاب الرئيس وتشكيل البرلمان حيث سيجرى على أساسه بعد ذلك انتخاب رئيس الدولة وانتخاب أعضاء البرلمان الدائم بما يصنع شرعية أفغانية جديدة . وقد اتفق أيضا على أن يتم الإقرار النهائى لهذا الاتفاق فى مكة بالسعودية وبحضور الملك فهد، وهذا ما تم بالفعل فى العاشر من مارس الماضى أيضاً .

وفى ضوء هذا التطور المتصاعد والمستمر للموقف السعودى إزاء الأزمة الأفغانية، يمكن القول بأن نجاح جهود الوساطة السعودية يمكن فهمها وتحليلها فى سياقها العام، فهى ليست جهوداً لتسجيل مواقف، بل جهود وساطة فى إطار دعم وتأييد مستمرين لجماعات المجاهدين على مدار الأزمة وبالتالى لم تكن هناك فجوة بين الموقف السعودى المعلن، والعملى أو الواقع، كما أن الموقف السعودى اتسم بالاستمرارية والثبات وليس الانقطاع والتغير، مما أسهم تعزيز ثقة جميع الأطراف الأفغانية المتصارعة فى المملكة. وبالتالى تزداد الثقة فى النوايا الطيبة التى تستهدفها السعودية، بالإضافة إلى أن السعودية وهى تدعم المجاهدين الأفغان على مدار الزمن لم تترك طرفاً على حساب طرف، بل سعت إلى وحدتهم حتى يتيسر لهم تحقيق أهدافهم، مما جعل علاقتها بكل الأطراف متقاربة إن لم تكن واحدة، وهذا أسهم فى تعزيز الثقة فى حيادها، ونيل ونزاهة مقصدها، وعلاوة على ذلك، فأن هناك تنافساً إقليمياً بين ايران وباكستان إزاء أفغانستان مما أكد وجود مصالح إقليمية ذاتية لهاتين الدولتين فى أفغانستان من ناحية، ومن ناحية أخرى أسهم فى تقوية الموقف السعودى فى ضوء حياده وموضوعيته وحرصه على وحدة المجاهدين الإسلاميين.

ومما يذكر فى هذا الصدد تأكيداً للموقف السعودى الواضح والعملى، ذلك الاعتراف السريع بالمجلس الانتقالى للمجالس الأفغان فى كابول برئاسة مجددى باعتباره حكومة شرعية لأفغانستان، وذلك فى ١٩٩٢/٤/٢٩، ونظراً لأن السعودية كانت أول دولة تبادر بهذا الاعتراف، ولوزنها فى النظامين الإقليمى والعالمى، وعلى صعيد التجمعات الإسلامية، فإن هذا الاعتراف شجع الدول الأخرى على الاعتراف بسلطة المجاهدين تباعاً وهذا يؤكد اقتناع السعودية فكراً وممارسة بدعم الأفغانيين فى إطار الدعم المستمر والرسالة العالمية التى تنتهجها المملكة فى دعم الإسلام فى أى مكان، وتوحيد المسلمين أينما كانوا، ومساندة المسلمين، كما اتضح إزاء شعب البوسنة والهرسك. وفى ضوء ذلك، فأنه يمكن فهم الموقف السعودى إزاء الأزمة الأفغانية فى سياق التوجه المستمر للسياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية ذات الأركان الواضحة والثابتة .

** ** **

المبحث السادس

"المأساة الأفغانية وتأجيل عملية بناء الدولة" (*)

لاشك أن اندلاع المعارك مرة أخرى خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة بين بعض الفصائل الرئيسية فى أفغانستان أشاع الإحباط بدرجة كبيرة لدى كافة الأطراف التى سبق لها ان توسطت بينهم من قبل، وأحرزت قدراً كبيراً من النجاح، حيث نجم عن هذه الوساطات اتفاقات رسمية تم العمل بها فترة كبيرة من الوقت . والسبب الرئيسى لهذا التشاؤم الذى سيطر على الوسطاء هو ان القتال الذى اندلع قد نشب بين من تم اقتسام السلطة فيما بينهم، وقد كان متوقعاً إذن أن يتفرغ الجميع لبناء الدولة بعد ان حسمت الأمور بوساطة باكستانية إيرانية فى مارس وإبريل من العام الماضى، وبعد أن أدرك الجميع مخاطر استمرار الصراع فيما بينهم على حاضر ومستقبل البلاد، وذلك من واقع تصريحاتهم الرسمية .

والسؤال هنا: لماذا يندلع القتال مرة أخرى بعد الاتفاق على توزيع السلطة، والاتفاق على تهيئة وإعداد الدولة لمناخ معين يصبح فيه الشعب حراً يختار من يحكمه؟

وقد كانت مفاجأة لأن يندلع مرة أخرى القتال بين الجماعتين الرئيسيتين فى أفغانستان، وهما جماعة الرئيس ربانى، وجماعة رئيس الوزراء حكمتيار، والأولى يساندها أحمد مسعود وزير الدفاع السابق، والثانية أبرمت اتفاقاً جديداً مع القائد العسكرى (عبد الرشيد دوستم)، وهو جنرال شيوعى سابق كان قد انضم إلى القوات الأفغانية، مما أسهم فى الإحاطة بالحكومة الشيوعية فى كابول فى إبريل ١٩٩٢، ويتمركز فى مدينة نزار شريف بشمال أفغانستان حاليا، وله ميول انفصالية، ويلقى تدعيما من قوى خارجية . وتمخض عن هذا القتال الضارى الذى لا زال يستمر حتى الآن ويتوقف بين حين وآخر قليلا لالتقاط الأنفاس – عن حجم خسائر ضخم فى الأرواح (قتلى وجرحى) بلا أى مبرر موضوعى.

إنما أضحت المأساة الأفغانية واضحة الآن بأننا أمام فريقين كبيرين فى الدولة الأفغانية . الفريق الأول بقيادة الرئيس ربانى ، وهو يمثل التيار المعتدل والمستنير فى الإسلام ويسعى إلى ترسيخ الأطر المؤسسة وإدارة العلاقات الخارجية للدولة، وهو ما اتضح فى القيام بواجبات وظيفته كرئيس للدولة بزياراته الخارجية لعدة دول منها عدة دول خليجية ومنها السعودية وكذا زيارته لمصر وعدة دول فى آسيا، وخاصة الإسلامية . واعتقد الرئيس ربانى انه الاتفاق الأخير أن أركان الدولة

(*) نشرت بجريدة الأهرام المسائى بتاريخ ١٩٩٤/٣/٣٠ م .

الأفغانية يجب أن تتوطد وتزداد قوة، ويجب الاهتمام بوظائف الدولة الأساسية فى الداخل للارتفاع بمستوى المعيشة وإعادة بناء الدولة بعد سنوات الدمار التى أحلت بها بعد التدخل السوفيتى والحكم الشيوعى والصراع على السلطة وغير ذلك من معاناة عاشتها الدولة خلال الفترة الماضية . أما الفريق الثانى فيعبر عن تيار آخر بقيادة قلب الدين حكمتيار وهو المعروف بتشدده، وهو تيار راديكالى وغير محافظ. وليس لديه تصور واضح لإدارة الدولة داخلياً أو خارجياً .ويميل لإشاعة عدم الاستقرار داخلياً وخارجياً . كما أنه يمتلك معسكرات التدريب للإرهابيين كما يشيع قائد هذا التيار نفسه. ويؤكد ذلك بعض قاد ة هذا التيار من خلال معارضتهم للرئيس ربانى الذى وقع اتفاقيات تبادل المجرمين الإرهابيين مع عدة دول بينها مصر عند زيارته لها مؤخراً ، ورفض رئيس الوزراء الأفغانى الالتزام بهذه الاتفاقية. كما ان حكمتيار اتفق مع القائد دوستم – الشيوعى السابق- فى تحالف جديد ضد الرئيس ربانى، مؤكدا بذلك أنه يسعى لتدعيم موقفه بأى ثمن فى مواجهة التيار الأخر للاستيلاء على السلطة كاملة، وخاصة أن بعضاً من قواته اتجهت إلى مقر رئيس الدولة للاستيلاء عليه، والبعض الأخر إلى الإذاعة، والثالث إلى المطار الرئيسى ، مما يشير إلى أن المحللين الذين أكدوا أنها محاولة انقلابية من جانب تيار حكمتيار كانوا مصيبين تماماً، ونحن نتفق معهم .

بل إن هذه المحاولة الانقلابية لم تسفر حتى الآن عن سيطرة حقيقية على دوائر نفوذ جديدة ، بل على العكس : وسعت من دائرة الشكوك فيما بين التيارين، وصعبت من التفاهم بينهما، وخلقت هوة واسعة يصعب سدها فيما بينهما بلا جدال . فكل طرف كما هو واضح يسعى للاستيلاء على السلطة والانفراد بها. واستمرار عملية الصراع على السلطة بهذه الحدة دون احترام كل الأطراف لقواعد اللعبة فى ظل هذه الفترة الانتقالية لا يمكن ان يسهم فى بناء الدولة الأفغانية، بل سيؤدى إلى مزيد من تدهورها، وتدهور مستويات أفرادها، وهذا يعنى استمرار الأوضاع كما كانت إن لم تكن أسوا مما كانت عليه أيام الوجود السوفيتى أو نظام الحكم الشيوعى أو الحكم الملكى .

وكما هو واضح ، فأن لكل من الطرفين عمقاً كبيراً لدى قطاعات جماهيرية . ولا زالت الأسلحة منتشرة فى أيدى هذه الجماعات والأفراد فى ظل غياب الدولة وأركانها ومؤسساتها وبالتالى فأن أمام التيارين فرصة أخيرة للرجوع عن الاستمرار فى الصراع على السلطة، وذلك باحترامهم للاتفاق الأخير باعتباره يمثل فترة انتقالية تمهيداً لإجراء انتخابات حرة يقول الشعب الأفغانى فيها كلمته. أما إذا ما لم يسارع الطرفان بالرجوع عن الاستمرار فى صراعهما على السلطة، فإن إجراء انتخابات عاجلة لحسم عملية الصراع على السلطة تصبح ضرورة ملحة، وإلا فإن البديل سيصبح مؤلماً لكل الأطراف فى أفغانستان، إما بحرب أهلية ستستمر وبتغذية خارجية لتنتهى بتدمير الدولة تدميراً تاماً، أو بتدخل دولى يفرض

ما يشاء من أوضاع على الدولة الأفغانية باعتبار أن القتال فى أفغانستان يثير القلق وعدم الاستقرار فى آسيا، كما أشار بذلك ونبه السكرتير العام للأمم المتحدة، وفى كل الأحوال، فإن البدائل كلها سيئة، ولذلك فالأفضل للأفغان أن يحلوا مشكلتهم بأنفسهم، قبل أن يتدخل الآخرون ليفرضوا حلاً ضد رغبة شعب الأفغان .

** ** **

الفصل التاسع

أزمة "منطقة البلقان"

نموذج لأزمات النظام الدولى بعد الحرب الباردة



المبحث الأول

"فعاليات الدور الإسلامى إزاء أزمة البوسنة والهرسك"

رغم المأساة التى لم يشهدها التاريخ الإنسانى بعد، والتى وقعت وتقع فى منطقة البلقان وبالتحديد فى معاقل المسلمين فى البوسنة والهرسك، إلا أن العالم – أو طبقاً للتسمية الشائعة هذه الأيام (المجتمع العالمى) – لا زال يفكر فى كيفية التعامل مع مفردات وبديهيات هذه المأساة، على الرغم من مرور أكثر من عام على وقوعها: ومن بين هذا العالم الذى يفكر: العالم الإسلامى، باعتباره إحدى دوائر المجتمع العالمى.

ومنذ انعقاد المؤتمر الأول الإسلامى لبحث قضية البوسنة، والذى انعقد فى جدة فى ديسمبر الماضى، حيث وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامى لعدة أيام، شهدت ساحة الصراع فى البوسنة أحداثاً متلاحقة، ومن أهمها : ازدياد الحصار على المسلمين فى هذه المنطقة لعزلهم، تمهيداً للقضاء التدريجى عليهم من قبل الصرب الذين يتلذذون من جراء أفعالهم التى تتسم بالإجرام الذى ليس له مثيل فى التاريخ . وإن هذا الحصار الذى يضيق كل يوم، وتسقط معه مناطق إسلامية، ويسقط معه آلاف الضحايا بين قتيل وجريح- أصبح واضحاً أمام العيان أنه يستهدف الحيلولة دون مجرد دولة إسلامية فى منطقة البلقان، أى فى منطقة أوروبا، وهذا ما يتوافق مع ضمير المجتمع الدولى الذى تصنعه الدول المالكة للقوة والمانحة إياها لكل من ترغبه .

فالصربيون يفعلون جريمتهم فى ظل صمت دولى يحمل موافقة ضمنية على ما يفعلون، وفى ظل إجراءات شكلية يعلنها المجتمع الدولى من خلال منظمته المتمثلة فى الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن الذى يحقق له وحدة اتخاذ تدابير من شأنها إقرار السلام، بما فى ذلك حق استخدام القوة العسكرية، وهذا بهدف امتصاص كل موجة عالية للرأى العام الدولى أو الإسلامى حتى تمر، ثم تستمر الجريمة. وهذا أمر لا يجب السكوت عليه على الإطلاق .

فقد توالت المؤتمرات الإسلامية، والتقى وزراء خارجية دول المؤتمر الإسلامى، سواء من خلال تجمعهم الرسمى داخل منظمتهم، أو من خلال تجمعهم فى داخل الأمم المتحدة لمحاولة التأثير على قرار المنظمة بما يتوافق مع ما يطمح إليه الشعب البوسنى. وقد كان للتحذير الذى صدر عن مؤتمر جدة بعض الصدى ، إلا أنه سرعان ما تبدد فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التى يشهدها الواقع الدولى والإقليمى .

وجاء مؤتمر كراتشى الأخير لوزراء خارجية الدول الإسلامية الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى الذى انعقد فى باكستان فى أواخر إبريل الماضى، ليقرر ما سبق أن قرره إزاء البوسنة، حيث ناشد المجتمعون المجتمع الدولى بالتدخل القوى لإنهاء مذبحة المسلمين، وحث مجلس الأمن على ضرورة وقف المصربيين عند حدهم، ورفع الحظر عن تصدير الأسلحة لأهل البوسنة فى إطار الدفاع عن النفس، وتضييق فجوة القوة العسكرية مع المصربيين بما يحول دون استمرارهم فى ارتكاب مذابحهم ضد المسلمين العزل. بالإضافة إلى ذلك : الموافقة على دعم أهل البوسنة بمبلغ ٩٠ مليون دولار حفاظاً على كيان الدولة فى حين طلب رئيس البوسنة مبلغ ٣٦٠ ولم تتم الاستجابة إلا للمبلغ الموضح وهو ٩٠ مليون دولار . كما قرر المجتمعون تشكيل لجنة مكونة من وزراء خارجية باكستان والسنغال وتركيا بالإضافة إلى الأمين العام للمنظمة (د. حامد الغابد) تقوم بالاجتماع مع مندوبى كل الدول الأعضاء فى مجلس الأمن قبل يوم ٢١ مايو ، لبحث تطورات الأوضاع فى البوسنة، والإجراءات المزمع اتخاذها، والتباحث بشأن ما قرره المؤتمر من حث مجلس الأمن على جواز استخدام القوة لوضع حد للعدوان الصربى، والتعجيل بإعفاء البوسنة من الحظر على إمدادات الأسلحة دفاعاً عن أنفسهم وتكافؤا مع الصربيين .

كما أن وزراء خارجية دول المنظمة الإسلامية كانوا قد دعوا أيضاً إلى سرعة انشاء محكمة دولية لمجرمى الحرب فى البلقان لوقف المذابح هناك. وإذا تجاوزنا هذا الجهد الجماعى لمنظمة المؤتمر الإسلامى، الذى لم يسفر حتى الآن عن إنجاز ملموس، سوى المناشدة الموجهة للمنظمة الدولية المتمثلة فى الأمم المتحدة ومجلسها الأمنى بأن يضعوا حداً للمأساة الإنسانية فى البوسنة، ولم يتعد دورهم هذه الحدود، إلى المبادرة باتخاذ إجراءات من شأنها ممارسة الضغوط على الصربيين، والضغوط على المجتمع بهدف إنقاذ شعب البوسنة والهرسك . أى ان دور المنظمة الإسلامية انحصر فى مستويين هما : الأول : يتعلق بتقديم الدعم المادى وأخر مبلغ قدم هو ما قرره المجتمعون فى كراتشى وهو مبلغ ٩٠ مليون دولار، والثانى : يتمثل فى مناشدة المجتمع الدولى بالتدخل لوقف هذه المجازر وتفويض الأزمة . وفى تقديرنا أن العالم الإسلامى يستطيع ان يفعل أكثر من ذلك رغم الصعوبات التى تكتنف هذا الدور وتتعلق بواقع المجتمع الدولى ذاته وتداخلاته المتشابكة، أو تتعلق بطبيعة العلاقات بين الدول الإسلامية ذاتها والتى تعانى من تمزقات شديدة تحتاج إلى التئام .

وفى ذلك ، يبقى أن هناك مجموعة من المبادرات الفردية التى قدمتها عدة دول إسلامية وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية . ومن الجهود المقدمة من المملكة نوعان هما: جهود شعبية تتمثل فى تبرعات مباشرة من عدد من المواطنين السعوديين ومنها ما أشار إليه مجلس الوزراء السعودى فى إحدى جلساته فى إبريل

الماضى، حيث كان المواطن الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض، ورئيس الهيئة العليا لجمع التبرعات لمسلمى البوسنة والهرسك، قد تبرع بمبلغ عشرة ملايين دولار قدمها للرئيس عزت بيجوفيتش رئيس البوسنة خلال زيارته للمملكة آنذاك . والنوع الأخر هو : الدعم الرسمى المقدم من الحكومة السعودية ذاتها ، حيث ورد ضمن كلمة وزير خارجية المملكة (سعود الفيصل) أمام مؤتمر كراتشى أن الملك فهد قد تبرع بمبلغ عشرين مليون دولار رسمياً انطلاقاً من مسئولية المملكة التاريخية فى مساندة الشعوب الإسلامية .

ومما يذكر تأكيداً لهذا الجهد : ما صرح به الرئيس البوسنى على عزت بيجوفيتش من أنه يتوجه بالشكر للمملكة والملك فهد شخصياً على الجهود المبذولة والمتميزة من جانبه لحث المجتمع الدولى على العمل بسرعة وبقوة من اجل تأمين سلامة البوسنة والهرسك والمحافظة على استقلالها، وان تجارب الأسرة الدولية مع جهود الملك فهد تؤكد احترام وتقدير الجميع للمملكة وثقتهم فى سياستها ومواقفها البناءة . وأشار أيضاً إلى أنه لو لا هذه الجهود الخيرة للمملكة لما تحرك المجتمع الدولى هذا التحرك الحثيث الذى نلمسه هذه الأيام .

وفى تقييم بيجوفتش لدور العالم الإسلامى، قال : "إن العالم الإسلامى تحرك ببطء فى البداية، ولكن لا أستطيع أن أقول ذلك مع الجميع، حيث أن هناك عدداً من الدول الإسلامية تفاعلت فى صورة سريعة مع أزمتنا مثل السعودية وإيران وتركيا وباكستان، وجزئيا دولة ماليزيا، إلا أن عدداً كبيرا من الدول الإسلامية لم يتجاوب فى الوقت المناسب، ومع ذلك لابد من ذكر أنه للمرة الأولى فى تاريخ العالم الإسلامى الحديث يتوحد المسلمون على قضية، وهذا فى رأيى صورة إيجابية لمأساتنا"

وعلى أية حال، فإن هناك جهداً فردياً من عدة دول فى مقدمتها عربياً المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، ويكفى ان الأخيرة أقامت سفارتها داخل جمهورية البونة لتأكيد الاعتراف، بالإضافة للمشاركة فى القوات الدولية لحفظ السلام هناك، بالإضافة لعدة دول إسلامية أخرى أشار إليها الرئيس البوسنى .

إلا أن الجهد الجماعى للعالم الإسلامى لا زال ينقصه الكثير، ويستطيع أن يقدم جهوداً أخرى بلا حدود. والمسألة تتوقف على إقامة عقد قمة استثنائية لدول منظمة المؤتمر الإسلامى فى أقرب فرصة ممكنة يكون من شأنها مراجعة الموقف الإسلامى، وتصويره إلى مبادرات إيجابية تقف إلى جوار المنظمة الدولية فتحثها على المزيد من الحركة، وممارسة الضغوط عليها من أجل سرعة حل الأزمة، وذلك باستخدام القوة العسكرية لردع الصربيين، وتامين جمهورية البوسنة الإسلامية فى إطار حل عادل دون فرض حلول أبعد ما تكون عن العدالة وحقوق الإنسانية فى هذه البقعة من العالم .

** ** **

المبحث الثانى

"تطورات أزمة البوسنة الهرسك (*)

كلما اشتدت ضربات الصرب المتوحشة ضد أهل البوسنة، وتساقط مع هذه الضربات مواقع جديدة تصبح فى يد الصربيين على حساب المسلمين فى البوسنة – يظهر على الساحة الدولية قرار جديد لمجلس الأمن . وبكل أسف ، فإن التقييم النهائى لمجمل قرارات المنظمة الدولية منذ بدء الأزمة وحتى الآن يتبلور فى أن الحصاد كان صفرا واضحاً للعيان .

فروسيا بقيادة زعيمها يلتسين تصر على عدم استخدام القوة العسكرية ضد صربيا رغم كل الجرائم التى ترتكبها ضد مسلمى البوسنة، بل يزداد إصرارها فى ذلك إلى حد التهديد باستخدام الفيتو فى مجلس الأمن إذا تم عرض أى مشروع باستخدام القوة العسكرية ضد صربيا . والجانب الآخر، ويتمثل فى أوروبا التى تبحث عن مشروع لوحدتها فلا تجده إلا فى الوقوف صفا واحدا متراصا بالصمت على جرائم الصرب ضد أهل البوسنة من جانب، ومن جانب آخر الإصرار على عدم استخدام القوة العسكرية حتى الآن ضدهم لفض الصراع أو بالأحرى لإيقاف الصرب عند حدهم، ومن ناحية ثالثة فإنهم يصرون على رفض الخيار المطروح والذى يؤيده الولايات المتحدة حالياً، والذى يقضى برفع الحظر عن تصدير الأسلحة إلى المسلمين فى البوسنة والهرسك، وتتزعم فرنسا الموقف الأوروبى الرافض لذلك وهذا ما أكدته صحيفة (ليبراسيون) الفرنسية فى تقرير لها عن القضية .

يبقى إذن الموقف الأمريكى المتردد منذ تولى كلينتون، حيث أعلن الرئيس كلينتون فى البداية رفضه لمشروع (أوين – فانس) المبعوثين من قبل الأمم المتحدة، وأشار إلى أنه سيطرح مشروعاً أمريكياً بديلاً، ولكنه لم يطرح مثل هذا المشروع، ثم عاد فتعامل مع هذا المشروع ولاقى قبوله مرة أخرى، حتى أنه قبل ووافق على ما قرره مؤتمر قمة أثينا فى الأسبوع الماضى (أوائل مايو) والذى تقرر فيه الموافقة على مشروع أوين/ فانس، وذلك إزاء قبول كافة الأطراف له ، بالإضافة إلى أن الرئيس الأمريكى يوافق الآن على قبول الخيار برفع الحظر عن تصدير الأسلحة إلى المسلمين فى البوسنة والهرسك، وذلك بهدف إيجاد توازن القوى المتصارعة دون أن تكون له تكلفة سياسية كبيرة على الولايات المتحدة لدى الرأى

(*) نشرت بجريدة عكاز بتاريخ ١٩٩٣/٦/٣م .

العام الأمريكى بالمقارنة لو تم إرسال قوات أمريكية مع أسلحتهم إلى أرض الصراع.

أما عن الموقف الصربى نفسه، فإنه يتلاعب بالمسألة حتى يستطيع تحقيق أقصى أهدافه وهى السيطرة الكاملة على البوسنة والهرسك وإخضاعها كمناطق ضمن دائرة نفوذه سعياً نحو التطهير العرقى وإلغاء فكرة وجود دولة إسلامية مستقلة داخل أوروبا .

ففى الوقت الذى يقبل مشروع (اوين – فانس) فى قمة أثينا يوم ٢ مايو الماضى تحت ضغوط وهمية للغرب وروسيا كما يذاع، وينشر إلا أنه فى الوقت نفسه يوعز لبرلمان الصرب برفض المشروع كسبا للوقت، مع استمراره فى الحرب على المسلمين فى البوسنة تنفيذا لسياسة التطهير العرقى .

ولا شك أن الموقف الصربى نابع من عوامل التوازن التى تأتى فى صالحه تماماً. فهو الطرف الأقوى بلا جدال، حيث يمتلك كل أدوات القوة، ومسموح له بشراء السلاح، ويتمتع بمساندة روسية تحول دون استخدام القوى من المجتمع الدولى ضده، وصمت أوروبى، وتردد أمريكى .

وعلى الطرف الآخر وهم مسلمو البوسنة والهرسك فأنهم يواجهون قراراً بحظر تصدير الأسلحة لهم، وعدم وصول إمدادات الإغاثة بانتظام، ومواقف الأطراف الدولية المتناقضة والتى لها وجهان: فى الظاهر، وفى الباطن .

ومع ذلك، يبقى عدد من الأمور الهامة التى تسترعى الانتباه، والتى تتبلور فى أن هناك ضغوطاً تبدو هذه المرة أنها تأخذ طابع الجدية لإنهاء المسالة كمحاولة لتجنب الازدواجية التى اتسم بها النظام الدولى فى حقبته الجديدة من جانب، وكمحاولة لتجنب الحرج البالغ الذى نقع فيه كل من أوروبا والولايات المتحدة لصمتها على ما يجرى لأهل البوسنة والهرسك المسلمين على يد الزعيم الصربى الذى يتسم بالنازية الجديدة ولكن علينا ان ننتبه إلى متغير آخر وهو أن هذه الضغوط تأتى فى إطار تمرير مشروع (أوين • فانس) الذى يقضى بتقسيم البوسنة إلى عشر مقاطعات مستقلة ذاتياً، ويجمعها حكومة مركزية ضعيفة وهذا يتفق مع الحيلولة دون وجود دولة إسلامية قوية فى أوروبا، بالإضافة إلى ذلك فى القرارات الدولية تتسم بالصعوبة إن لم يكن من المستحيل تنفيذها، ومنها تشكيل محكمة دولية لمحاكمة مرتكبى الجرائم من الصربيين، ويؤكد ذلك ما أوصى به الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل محكمة دولية من (١١) قاضياً فى لاهاى (هولندا) لإصدار أحكام بالسجن فقط على مرتكبى جرائم الحرب فى يوغسلافيا السابقة، وأن هذه المحكمة التى سيشكلها مجلس الأمن "لن" تصدر أحكاما بالإعدام .

كما أن القول بأنه سيجرى تشكيل قوة قوامها (٧٠) ألف رجل فى البوسنة – وافقت كل من روسيا والولايات المتحدة على اشتراك فيها فى إطار الأمم المتحدة – ستأخذ وقتاً، وستكون رمزية ودون فعالية تذكر .

فى ضوء كل هذه العوامل، وفى ضوء تطورات الأزمة الآن، وما يشوبها من مواقف متعارضة، تقع كلها فى دائرة المنطق المغلوط، فإنه يمكن القول بأن المجتمع الدولى كان بمثابة الغطاء الذى استطاع الصربيون أن يمروا تحت مظلته جرائمهم للحيلولة دون وجود دولة إسلامية داخل أوروبا تحت دعاوى تجاوزها التاريخ، وفى مقدمتها : "سياسات التطهير العرقى" !.

** ** **

المبحث الثالث

"قرار "الأطلنطى" باستخدام القوى فى البوسنة"

فى إطار تطورات الأوضاع فى أزمة البوسنة التى تواجه المجتمع الدولى منذ (١٦) شهراً على وجه التحديد، أعلن فى إطار دعائى ضخم عن اجتماع لحلف الأطلنطى الذى يضم (١٦) دولة لبحث إمكانية استخدام القوة الجوية فى البوسنة لتحقيق عدد من الأهداف. وقد استمر الاجتماع اثنتى عشرة ساعة فيما وصفته وكالات الأنباء بأنه أطول اجتماع فى تاريخ الحلف – وذلك يومى (٢،٣) أغسطس الجارى – وأسفر عن إعطاء فرصة لمدة أسبوع لصرب البوسنة لفك الحصار عن البوسنة والمسلمين، على معاودة الاجتماع مرة أخرى فى نهاية الأسبوع لبحث تطورات الأمر وما أسفرت عنه الأحداث .

وأعلن فى بيان الحلف الصادر على لسان أمينه العام (ما تغريد فيرز) ما يلى :

"قرر المجتمعون الاستعداد فوراً لاتخاذ تدابير قوية بما فى ذلك القيام بضربات جوية ضد الصرب عند استمرار الحصار حول سراييفوا ومناطق أخرى فى البوسنة – الهرسك، أو فى حال نشوء عقبات ضخمة أمام الجهود الإنسانية.."

"وأن هذه التدابير ستنفذ فى ظل سلطة الأمم المتحدة وفى إطار قرارات مجلس الأمن لمساندة قوة الحماية الدولية فى عملها.."

"وحذر الحلف من أن هذه التدابير ستتخذ ضد كل المسئولين عن الأعمال المشار إليها سواء كانوا من الصرب أو من أطراف أخرى فى النزاع"

"وأشاروا إلى أن الخبراء العسكريين للحلف سيجرون الاستعدادات اللازمة للضربات الجوية، على أن يرفعوا توصياتهم لسفراء الدول الست عشرة الأعضاء فى اجتماعهم المقبل (٩/أغسطس) لاتخاذ القرار النهائى بالتنسيق مع الأمم المتحدة

ولا شك أن بياناً يصدر عن الحلف فى مثل هذه الظروف يعد من الأمور الهامة التى تستدعى الوقوف عندها كثيراً

حيث يثار بداية تساؤل عن الدوافع الحقيقية لهذا القرار، والأمور التى استجدت ودفعت لاتخاذ مثل هذا القرار، كما يثار تساؤل حول جدية هذا القرار، كما يثار تساؤل حول جدية هذا القرار وإمكانيات تنفيذه. ولبيان ذلك فإنه من الأهمية الوقوف عند عدة نقاط نراها تمثل قاعدة التحليل الأساسية، وهى :

أولا : بقراءة الموقف الأمريكى ، فأنه سبق أن صدر عن وزير الخارجية الأمريكى قولاً مفاده أنه لا توجد مصالح استراتيجية للولايات المتحدة فى البوسنة

تقودها إلى التدخل تحت أية صورة فى الأزمة. وفى تصريح أخير لهذا الوزير أيضاً فى (١٩٩٣/٧/٢١) قال :

"أن الأوضاع فى البوسنة جديرة بأن توصف بأنها مأساة مروعة، وأن الولايات المتحدة ليس لديها ما تفعله لإنهاء المذابح الدامية، وإن البوسنة تعتبر أصعب مشكلة دبلوماسية تواجه العالم ..." .

وهذا هو أساس الموقف الأمريكى، حيث التراجع والتردد وعدم الرغبة فى التدخل لانتفاء المصلحة الاستراتيجية المباشرة وغير المباشرة . ولذلك ،فأنه من الأمور المثيرة للدهشة والتساؤل: ما الذى حدث خلال الأسبوع التالى لآخر تصريح أمريكى على لسان وزير الخارجية نفسه، ترتب عليه ذلك التحول الكبير فى الموقف الأمريكى من السلبية المطلقة إلى التدخل باستخدام القوة المسلحة؟ خاصة أن الاجتماع الذى عقد لأعضاء الحلف تم بناء على طلب أمريكى بعقد هذه الجلسة لبحث استخدام القوة الجوية، فى ظل تصريحات مسبقة على لسان مسئولين أمريكيين بأن الولايات المتحدة يمكنها ان تقدم على استخدام "منفرد" لقواتها الجوية فى توجيه ضربات للصرب تحقيقاً لأهداف معينة.

ثانياً : بقراءة الموقف الأوروبى، اتضح أن كلاً من فرنسا وبريطانيا أبديا فتوراً ملحوظاً فى التفاعل مع الرغبة الأمريكية باستخدام القوة الجوية فى البوسنة . حيث أعرب مسئولو الخارجية البريطانية عن تشككهم فى إمكانية تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق استخدام القوات الجوية، بينما عكس الموقف الفرنسى اهتماما أساسياً بحماية خمسة آلاف جندى فرنسى من العاملين بقوة الحماية الدولية بالبوسنة، ومعارضة أى إجراء يتخطى هذه المهمة.

وبعد عقد اجتماع الحلف، فأن الموقف لم يتغير كثيراً لكل من فرنسا، وبريطانيا على الرغم من موافقتهم على إمكانية استخدام القوات الجوية فى البوسنة. وقد اتضح ذلك فى تصريح لوزير الدفاع البريطانى، حيث قال : "إن الطائرات الحربية البريطانية مستعدة للتدخل فى النزاع فى حالة "الضرورة" لحماية قوات الحماية الدولية بالبوسنة... "

وتأكد هذا الموقف أيضاً على لسان وزير الدفاع الفرنسى وبعض مسئولى الخارجية .

ومن ثم يتضح أن الموقف الأوروبى من خلال ركيزتين (فرنسا وبريطانيا) ما زال غامضاً .

ثالثاً : بالنظر إلى موقف الأمين العام للأمم المتحدة، فإنه يدعو التساؤل . ففى أول رد فعل منه حول جلسة حلف الأطلنطى قال الأمين العام ١٩٩٣/٨/٢م "إن اتخاذ القرار باستخدام القوة الجوية فى البوسنة والهرسك وفق قرارات المنظمة الدولية يعود إليه. وأن القرار فى شان توقيت مثل هذا التدخل وهدفه سيتخذه الأمين العام بعد إجراء المشاورات اللازمة" .

وبعد اجتماع الحلف واتخاذ القرارات السابق إيضاحها، قام الأمين العام للأمم المتحدة بإبلاغ وزير الخارجية الأمريكى بأنه يرغب فى استشارة ممثل الأمم المتحدة الخاص بيوغسلافيا السابقة قبل السماح بأية ضربات جوية ضد الصرب فى البوسنة !! .

وهكذا يتضح أن موقف الأمين العام يتعارض مع ما سبق أن أبداه من أن منصبه لا يحمل أية سلطات فى هذا الشأن، ولكنه الآن – وفى ظروف غامضة تحيطها الشك والريبة – يبدى رأياً فى شأن استخدام القوة فى إطار دور محدود فى منظومة خطة الاستخدام الجديد للقوة !! .

رابعاً : بالنظر لردود الأفعال من جانب قادة الصرب سواء الرئيس اليوغسلافى الصربى، أو زعيم الصرب البوسنى، فإنهم رفضوا قرارات الحلف وحذروا من ان استخدام القوة يزيد الأمور تعقيداً، ويؤدى إلى مزيد من الصراع، كما هددوا بأن هذا قد يؤدى إلى وقوع هجمات انتقامية من جميع الأطراف ضد قوات الأمم المتحدة والصليب الأحمر والمفوضية العليا لشئون اللاجئين – وقد ترجموا موقفهم بشن المزيد من الهجمات على مسلمى البوسنة فى اليوم التالى لبيان الحلف، وشددوا من قبضة الحصار على العاصمة، ولم يتراجعوا عن موقفهم، ولم ينصاعوا لتحذيرات دول حلف الأطلسى .

فى ضوء هذه النقاط الأربع، يتضح أن المسألة تقع فى إطار الدعاية الغربية فى التعامل مع الأزمة فى البوسنة سعياً نحو إنقاذ ماء الوجه الغربى (الأوروبى والأمريكى) قبل أن تقع العاصمة فى أيدى الصرب وتضيع كل آمال البوسنيين فى إقامة دولة إسلامية حتى على المساحة المطروحة فى مباحثات جنيف الجارية الآن والتى تتوقف بين حين وآخر، وهى ٢٧% من المساحة الحقيقية لدولة البوسنة .

وقد تكشف الأهداف الحقيقية – فى حالة معرفتها – عن سبب الإعلان عن استخدام القوة فى هذه الظروف خصيصاً، فليست هذه الأهداف كما تدعى الصحف الأمريكية (واشنطن بوست، والنيويورك تايمز) من أن – تدهور الأوضاع فى راييفو والمناطق المسلمة الأخرى، وقرب تحقيق الصرب للنصر الكامل – هى التى دفعت واشنطن للتفكير فى استخدام القوة الجوية ضد الصرب، بل إن الحقيقة تتضح على لسان كلينتون نفسه تعليقاً على بيان الحلف بقوله "إن قرار الحلف بالتدخل العسكرى فى البوسنة يمثل رسالة مفادها ان الحلفاء عازمون على حماية القوات الدولية هناك، وعازمون على استمرار برنامج الإغاثة الدولية."

ويكشف هذا التصريح على لسان رئيس الدولة الأمريكى الهدف الحقيقى من وراء التفكير فى استخدام القوة، حيث تتعرض القوات الدولية فى إطار تشديد قبضة الحصار على سراييفو لمآزق وتهديدات، وان الربط بين رد الفعل من جانب زعماء الصرب بأن استخدام دول الحلف للقوة قد يؤدى إلى إلحاق الأذى بالقوات الدولية،

وبين تصريح الرئيس الأمريكى بأن هناك عزماً على حماية القوات الدولية أولاً .. يمكن فهم جدية هذا القرار .

فقرار استخدام القوة وسيلة للضغط على الصرب فى صورة دعائية، وإشارة لهم بعدم التعرض للقوات الدولية عند دخول العاصمة سراييفو ويؤكد هذا التصور ما اتفق عليه سفراء دول حلف الناتو كما ورد على لسان أحدهم من إقرار ثلاثة مبادئ رئيسية هى : ضمان نجاح محادثات جنيف، وعدم سقوط سراييفو، وضمان استمرار تأمين القوات الدولية التى تتولى حماية المعونات الإنسانية فى البوسنة. والمبدأ الأخير المحورى، وهذا ما ستنبئ عنه أحداث الأيام القادمة، لأن الأمم المتحدة سبق لها إصدار قرارات عديدة أقوى من قرار حلف الأطلنطى، لكن بكل أسف تبددت لأنها لا تتفق والمصلحة الاستراتيجية للغرب كما ورد على لسان مسئوليها: الرئيس ووزير الخارجية الأمريكى .. وغيرهما من المسئولين فى أوروبا الغربية .

وفى المعنى الأخير : فإن القرار فى تقديرنا لا يحمل قدراً من الجدية، وان كنا نأمل أن يكون الغرب جاداً هذه المرة لكى يسجل لهم التاريخ موقفاً إيجابياً حتى لو جاء متأخراً كثيراً، وبعد ان أبيد من المسلمين ما يزيد عن النصف مليون شخص، وغير ذلك من مآس لا داعى لذكرها لما نشر عنها كثيراً .

** ** **

المبحث الرابع

"دواعى استمرارية أزمة البوسنة والهرسك بلا حل !!" (*)

أزمة البوسنة والهرسك التى بدأت وتقترب من العام الثانى ستعتبر المأسى التى سيذكرها التاريخ على حجم التراخى الذى تعامل به المجتمع الدولى مع الانتهاكات التى تعرض لها شعب هذه المنطقة بصورة لم نقرأ عنها من قبل حتى فى ظل أبشع الانتهاكات التى سجلت عن احلك الظروف وأسودها فى تاريخ البشرية حتى الآن . على الرغم من أن تاريخ الحاضر يشهد تطوراً هائلاً فى حجم حقوق الإنسان وتطوراً هائلاً فى حجم وسائل الإعلام التى تنقل كل شئ، عكس الفترات التاريخية الماضية التى لم يتوافر فيها ذرة واحدة هذا التطورات مما يبرز حجم التناقض الذى تقع فيه بشرية هذه الأونة بكل أسف .

فبعد توقف لمحادثات السلام بين الأطراف الثلاثة فى البوسنة (البوسنيين الكروات والصرب) لمدة شهرين وأكثرها، عادوا مرة أخرى – وبدعوى جديدة من أوروبا – للتباحث حول مبادرة تقدمت بها كل من فرنسا وألمانيا تتضمن تأكيد على مبدأ التقسيم إلى ثلاث جمهوريات على أساس عرقى مع التنازل عن بعض الأراضى للمسلمين الذين يطالبون بنصيب أكبر من نسبة ال ٣٠% التى حددتها خطة التقسيم باعتبارها أكبر الجماعات العرقية، فضلاً عن توفير ممرات آمنة للوصول إلى البحر الأدرياتيكى. أما الشق الثانى من المبادرة الفرنسية الألمانية فقد تضمن أيضاً – وهو المتعلق بالصرب – تخفيف العقوبات عنهم، إذا ما قبلوا باقتراح التنازل عن بعض الأراضى للمسلمين وتوفير ممرات آمنة لهم .

وبغض النظر عن أية تحفظات على هذه المبادرة باعتبارها تأتى لتكريس أمر واقع للمغتصبين الصرب والكروات على حساب المسلمين أهل الأراضى أصلا ، إلا أن هذه المبادرة جاءت لتحرك الموقف بعض الشىء، خاصة أن فصل الشتاء قد بدأ، ويتسم بأنه شديد البرودة، ومن المتوقع بعد استهلاك الأشجار خلال العامين الماضيين فى التدفئة، ومع صعوبة وصول المواد الغذائية للمحاصرين فى القرى والمدن، ومع عدم وصول الأطراف إلى حلول بهذه الأزمة، وطبقاً لتقديرات بعض الخبراء ان يموت نحو أكثر من نصف مليون شخص من جراء البرد القارس، علاوة على تشريد ضعفهم على الأقل . وهذا سيسهم فى زيادة حجم المأساة كما ان

(*) نشرت فى جريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٦م

المبادرة تأتى لتنطلق من أساس الاتفاق على خطوات أولية بشأنه فى سبتمبر الماضى، حيث تم الاتفاق على مبدأ التقسيم، لكن اختلفوا فيما بينهم على تفاصيل التقسيم. ونظراً لأن الطرف البوسنى المسلم يقبل الأمر واضحاً فى ضوء الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية، فأنه لم يقبل الموافقة على دولة تظل محاصرة طوال مستقبلها .

وهو ما جعل رئيسها (بيجوفيتش) يرفض إلا أن يقبل بدولة تطل مساحة بحرية يضمن بها حرية حركته بعيداً عن تحكم الصرب والكروات .

وبالتالى، فإن المبادرة الأوروبية تنطلق من أساس اتفاق الأطراف على الخطوات الأولى فى اجتماع جنيف فى سبتمبر الماضى، وتحاول ان تستجيب للطرف المسلم نسبياً وتطرح وسيلة الضغط على الصرب بالتلويح بأن أوروبا سترفع العقوبات عنها عندما تقبل بالتنازل عن جزء من الأراضى للمسلمين ... وهكذا . أى أن محاولة من أوروبا المساومة لإنهاء المشكلة كما هو معلن .

ولكن فوجئت الأوساط السياسية بموقفين يحتاجان إلى جهد فى التفسير والتوقف عندهما : الأول : هو الرفض الأمريكى على أن وزير الخارجية كريستوفر وبعض مساعديه، لرفع العقوبات عن الصرب من قبل أوروبا بلا أدنى شرح أو تفسير للرأى العام.

وهكذا يذكرنا بالرفض الأمريكى السابق لبعض المبادرات الأوروبية، وأن الولايات المتحدة وعلى لسان الأمريكى كلينتون بعد توليه الحكم بعدة أشهر ستطرح مبادرة شاملة، وفوجئنا بعد طرح أى شئ بل كان الموقف الأمريكى هو التراجع والانسحاب من الموضوع باعتبار أنه لا توجد للولايات المتحدة أية مصالح استراتيجية فى هذه الأزمة، كما جاء على لسان كريستوفر (وزير الخارجية الأمريكى) .

كذلك أعلنت روسيا مساندتها للصرب فى موقفها وتفاوضها مع المسلمين فى جنيف ودعمها فى القرارات التى تنوى تنفيذها

وهذا يذكرنا أيضاً بالمساندة الروسية الدائمة للصرب منذ اندلاع الأزمة.

وهكذا يذهب الصربيون والكروات إلى جنيف استجابة لدعوة الجماعة الأوروبية ومواقفهم التفاوضى قوة بحماية أمريكية وحماية روسية، وفى نفس الوقت يحاولون اختبار الموقف الأوروبى الجديد .

ولا زال الصربيون يلعبون على وتر خطورة إقامة الدولة الإلامية فى أوروبا، وهو ما يجعلهم يكسبون موقفاً صلباً ودعماً من كل الاتجاهات. ولكن ماذا عن قول اللورد اوين (الوسيط الدولى الذى شارك وساهم وعاش تطورات هذه الأزمة منذ بدايتها حتى الآن – وأحد المناورين فى إداراتها) فى محاضرة فى لندن منذ أكثر من عشرة أيام : "إن قيام دولة إسلامية مستقلة فى البوسنة سوف يصبح أمراً حتمياً ..."، "وإن قيام الدولة الإسلامية فى قلب أوروبا يجب ألا يثير مخاوف المجموعة

الأوروبية" وقد أشار فى كلمته إلى العطاء الحضارى الذى قدمه الإسلام لأوروبا على مر العصور والقائم على التسامح .

ألا يشير ذلك إلى ان الدعاوى التى يتلاعب بها هؤلاء بأن إقامة دولة إسلامية فى أوروبا مصدر خطر، وأن السعى على مدار عامين لإقناع شعب مسلم وإذابته تحت دعاوى التنظيف العرقى الذى يتعارض مع حقوق الإنسان طبقاً للمفاهيم الغربية، ولم يتحقق . كل ذلك يحتم ضرورة إعادة النظر فى التعامل مع هذه الأزمة .

المهم: أنعقد مؤتمر جنيف مرة أخرى فى نهاية نوفمبر، واستمر عدة أيام، إلا انه واجه فشلاً ولم يحقق خطوة جديدة، فالمبادرة طيبة، لكن الموقف التفاوضى للصرب المسنود من الولايات المتحدة برفضها للمبادرة الأوروبية، والمسنود من الروس، والمدعوم بحكم الظروف الجغرافية من برد وحصار للمسلمين، بالإضافة إلى وجود قوة عسكرية كبيرة لهم قادتهم إلى محاولة اختبار قدرة ورغبة أوروبا فى مدى ممارستهم الضغوط عليهم فى تنفيذ مبادرتهم – كل هذا قادهم إلى أن يطرحوا فكرة جديدة، وهى :أنهم ليس لديهم مانع من التنازل عن بعض الأراضى للمسلمين فى حدود ٣، ٤% مقابل الإلغاء الكلى – وليس التدريجى – للعقوبات المفروضة على الصرب، بالإضافة إلى تقسيم العاصمة سراييفو، وهو ما رفضه على الفور الرئيس البوسنى .

وفشل المؤتمر، وعاد كل طرف يواجه مصيره، لتستمر المأساة ويستمر الفشل الأوروبى فى عدم رغبته فى ممارسة قدراته التى لو أحسن استخدامها لفرض على الصرب حل الأزمة، ولكن المسألة ستظل كامنة فى إدارة الوقت والمناورات بين الرغبة والقدرة . فالقدرات موجودة لدى أوروبا، لكن الرغبة غير متوافرة فى حل الأزمة . وأوروبا هى الورقة التى تدير المناورات أمام الرأى العام، والمجتمع الدولى، لكن تظل الولايات المتحدة تمسك بخيوط الأزمة كما هو واضح، وروسيا تستخدم كأداة لدعم الصرب، وكأن الولايات المتحدة بعيدة عن الموضوع، لكن : أين بقية قوى المجتمع الدولى ومنظماته الدولية والإقليمية خاصة الأمم المتحدة؟ فكلها رهينة النظام الدولى وموازين قوته، وكلها أمور قد تبدو أنها محسوبة بدقة ولكن قد تأتى لحظة تختل فيها كل هذه الحسابات بصورة غامضة لا يعلمها أحد .

** ** **

المبحث الخامس

التدخل العسكرى للناتو فى "كوسوفا" !! (*)

يعتبر العنف السائد الآن فى إقليم "كوسوفا" ذات الأغلبية المسلمة من الألبان والذين يتزعمهم "إبراهيم روجوفا"، هو جزء لا يتجزأ من قضية العنف التى سادت فى منطقة البلقان وتحديداً فيما عرف بأزمة البوسنة والهرسك منذ عدة سنوات. كما أن الذين حركوا عجلة العنف فى هذه المنطقة لا زالوا يتولون السلطة فى هذه المنطقة ومن أهمهم حاكم يوغسلافيا الرئيس "سلوبودان ميلوسيفيتش" وهو المطلوب للعدالة الدولية عن الجرائم التى ارتكبها والمذابح الجماعية التى نظمها لمسلمى "البوسنة والهرسك" فقد تحركت العوامل العراقية والدينية بشكل مكثف فى هذه المنطقة من جراء زعامات" الهدم والتفكيك" حيث أسفر هذا التحريك عن هدم الاتحاد اليوغسلافى، الذى بناه الزعيم "تيتو"، إلى عدد من الأقاليم المتداخلة عرقياً ودينياً، مما ينذر باستمرار هذا الوضع مدى طويل بلا توقف وذلك على عكس ما يتوقعه البعض من ان اتفاق "دايتون" للسلام الذى تم فى نهاية عام ١٩٩٥م بولاية ميريلاند المتحدة، قد وضع النهاية للعنف فى البلقان فالصحيح ان هذا الاتفاق أسهم فى تهدئة الأمور لكن الأمر يحتاج إلى جهود متتالية ومضنية من جانب كل الأطراف المعنية، وذلك تتم المعالجة الشاملة لهذا التفتيت العرقى والدينى فى تلك المنطقة، بما يصل إلى إنهاء مسلسل العنف بصورة دائمة.

فالقضية فى "كوسوفا" هى أن هناك جيش لتحرير هذا الأقدم الذى تقطنه أغلبية مسلمة ألبانية الأصل، ويسعى الزعيم السياسى "إبراهيم روجووفا" إلى الاستقلال والتمتع بالحكم الذاتى عن الجمهورية اليوغسلافية نظراً لما يعانيه سكان الأقدم من اضطهادات واسعة النطاق، ومذابح جماعية، وعنف مستمر بلا رحمة من جانب الرئيس اليوغسلافى "ميلوسفيتش" وقواته المسلحة . كما انهم يفتقدون أبسط الحدود الدنيا من الاحتياجات المعيشية، مما يشير إلى حرمان سكان هذا الأقدم من أقل الحاجات الآدمية، ومن حقوقهم كبشر، كما لا يتورع الرئيس اليوغسلافى وأعوانه من التفاخر بعدم أهمية بشر هذا الأقدم، إشارة إلى التحقير والتهوين من أمر هؤلاء . ويسهم هذا الوضع وهذه الصورة التى ينظر من خلال قائد يوغسلافيا إلى الأقدم وسكانه، فى تغذية أوجه الصراع بين الطرفين. ويزيد الأمر أهمية تلك المساندة الواسعة من حكومة ألبانيا المجاورة للإقليم، حيث يتمتع أغلبية بالأصول الألبانية المسلمة .

(*) نشرت فى جريدة الاتحاد – الولايات – ١١/٢/١٩٩٩م .

وعلى مدار العام الماضى كله، لم يتوقف إطلاق النار بين الجانبين (اليوغسلافى الحكومى) ، وقوات جيش تحرير الأقدم . وقامت بذلك جهود وساطة كبيرة بين الجانبين للسعى نحو تهدئة الأمور، ومحاولة حل مشكلة هذا الأقدم. وتكونت لجان مراقبة من منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا لمتابعة الأمر، كما أن هناك بعثة المراقبين الدوليين من جانب هذه المنظمة أيضاً يرأسها الدبلوماسى الأمريكى "ويليام ووكر" . إلا أن هذه الجهود قد باءت بالفشل .

فالطرف الصربى الذى يمثل الجمهوريات اليوغسلافية مدعوم أساساً من قبل روسيا التى ترفض بدورها أى استخدام للقوة من أى نوع وبأى صورة ضد الدولة اليوغسلافية، أو حتى توقيع عقاب على الرئيس اليوغسلافى (ميلوسيفتيش) وقد أسهم ذلك فى تقوية موقف هذا الرئيس، فى مواجهة المجتمع الدولى فى أوروبا، وفى الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية المختلفة . كما أن موضوع "كوسوفا" أصبح ورقة تفاوضية بين الولايات المتحدة وروسيا، وهو ما حدا بمادلين اولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية من السفر لروسيا لبحث هذه القضية مع نظيرها الروسى باعتباره من الأمور الملحة بعد تزايد حدة الاستفزازات من جانب الرئيس اليوغسلافى !!

وتعتبر الحكومة اليوغسلافية الصربية، أن إقليم "كوسوفا" جزء من كيان الدولة، ويحق لها استعمال ما تراه استناداً إلى أن هذه من الأمور الداخلية . فى الوقت الذى أعلن جيش تحرير كوسوفا، استقلال الأقدم بأغلبيته الألبانية المسلمة عن حكومة الصرب اليوغسلافية فى مطلع هذا الشهر الأول (يناير) من العام الجديد.

وقد تفجرت الأوضاع مؤخراً خلال الأسابيع الأخيرة ، نظراً لتمكن جيش تحرير كوسوفا من أسر مجموعة من الجنود اليوغسلاف وصل عددهم إلى ثمانية مقاتلين بعد الهجمات المتتالية على الأقدم وسكانه، من جانب حكومة ميلوسيفيتش، فى نهاية ديسمبر ، تم الإفراج عنهم مؤخراً وفق اتفاق بين جيش التحرير الكوسوفى، ومجموعة دولية تضم ممثلى منظمة الأمن والتعاون والاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة، أعلنه "ووكر" فى تصريح صحفى.

إلا أن الأمور ازدادت تعقيداً بعد اكتشاف مذبحة "راجاك" التى راح ضحيتها ٤٥ مدنياً من إقليم "كوسوفا"، أعدتها القوات الصربية ونفذتها، مما أدى إلى تفجير الأوضاع مرة أخرى، ووجهت الاتهامات الرسمية إلى الحكومة اليوغسلافية بمسئوليتها عن هذه المجزرة الجماعية، واستمرار خرق اتفاق إطلاق النار الذى أجرى فى أكتوبر الماضى (١٩٩٨ م).

فقد نص هذا الاتفاق على سحب القوات الصربية من كوسوفا، ووقف إطلاق النار، والسماح للمحققين الدوليين فى المجازر التى راح ضحيتها العديد من المدنيين فى إقليم كوسوفا . إلا ان الحكومة الصربية إضافة إلى سلوكها العدوانى الذى يتسم

بالبشاعة فى التعامل السكانى فى كوسوفا، فإنها بادرت باتخاذ قرار بطرد "ويليام ووكر" رئيس بعثة المراقبين الدوليين .وكان لهذا تأثيره العنيف على الاتحاد الأوربى و الولايات المتحدة إزاء الحكومة اليوغسلافية وكان رد الفعل منهما بإعلان التهديد و الوعيد للرئيس اليوغسلافى ،ان أدى بالتراجع اليوغسلافى عن القرار فى الوقت الذى أصر الرئيس ميلوسيفتيش على عدم تعاونه مع رئيس بعثة المراقبين (ووكر)، دون البعثة ، لاتهامه بالتميز لصالح كوسوفا ، وعدم الأمانة فى ممارسة عمله . واعتبرت الولايات المتحدة التراجع اليوغسلافى غير كاف، وهددت قيادة ملف الأطلنطى، والاتحاد الأوروبى، باستخدام القوة العسكرية ضد يوغسلافيا لإجبارها على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذى أبرم فى أكتوبر الماضى، والبدء فوراً فى الاتفاق على الحل السلمى والدبلوماسى .

وقد أثارت تطورات الأزمة فى الأسابيع الأخيرة، وفى ضوء المذبحة الجديدة فى "راجاك" التى صدر بشأنها من عدة أيام، تقرير شامل من بعثة المراقبين الدوليين المنبثقة عن منظمة الأمن والتعاون الأوروبى، يؤكد ارتكاب الصرب لهذه المجزرة، بعد حصارهم للقرية، تساؤلا هاماً حول إمكانية تنفيذ قادة الناتو لتهديداتهم باستخدام القوة العسكرية ضد الحكومة اليوغسلافية لإجبارهم على الاستجابة للمجتمع الدولى لحماية "كوسوفا" من وحشيتها وتعاملها غير الآدمى مع سكانها؟ أن متابعة التقارير الصادرة عن الاجتماعات المختلفة لحلف الناتو، ووزراء خارجية أعضاء هذا الحلف، والقوى الدولية الفاعلة فى هذا الموضوع، فضلا عن التصريحات المختلفة لقيادات بعض الدول الأوروبية، فى نفس الوقت يلاحظ تحركات عديدة لأسلحة وقوات تابعة للحلف تقترب من يوغسلافيا، فإن كل هذا يشير إلى تغليب الاحتمال باستخدام القوة العسكرية حسب رأى عدد من المراقبين السياسيين لهذه القضية إلا أن المسألة ليست بهذه البساطة، وذلك لعدد من الاعتبارات :

١- أن حلف الأطلنطى له خبرة عالية فى التصريحات المدوية بتوافر الرغبة باستخدام القوة العسكرية ضد البعض ، وهو ما حدث كثيراً فى خلال أزمة البوسنة والهرسك، إلا أن هذه الخبرة تشير إلى أن هذه التهديدات هى من قبيل "سد الفراغ" لتفويت الفرصة على أى طرف إقليمى أو دولى بإثارة الأزمة أو التدخل فيها. وإذا ما حاول حلف الأطلنطى أن ينفذ بعض تهديداته تلويحا بالجدية أو تأكيدا لها فإن هذا لا يخرج عن الطلقات الاستكشافية لاستعراض العضلات، ومحاولة بث موجات من التخويف، الذى اصبح مكشوفاً أمام العالم. ولم يثبت ان استخدم الحلف قواته استخداماً حقيقياً حتى فى فرض الحصار الدولى الذى كانت قد أقرته الأمم المتحدة ضد أطراف الصراع فى البوسنة والهرسك، ومن هنا، فإن الترابط بين القضيتين واحد، وتفسير سلوك "الناتو" واحداً بلا شك .

٢- أن استخدام الناتو للقوة العسكرية لحسم هذه القضية، يتطلب إجماعا من القيادات الأوروبية، أعضاء الحلف، وهذا غير موجود حالياً . فلا زال هناك شقاقاً كبيراً فى الرأى بين أعضاء الحلف . ولا زالت بعض الدول ترفض هذا التصعيد وتحبذ الحل السلمى ومن ذلك فرنسا، وإيطاليا، واليونان . ولا يمكن تصور أن تستخدم القوة العسكرية باسم الحلف رغم معارضة بعض القوى الأساسية والمشار إليها . وإذا كانت تهديدات الولايات المتحدة وبريطانيا على ضرورة استخدام القوة العسكرية لحسم قضية "كوسوفا"، فإنه رغم صعوبة ذلك عملياً، إلا أنه يبدو ان ذلك يتم فى إطار التنسيق الثنائى بعد استخدام القوة العسكرية ضد العراق خلال الشهر الماضى !! .

٣- أن استخدام القوة ضد الحكومة اليوغسلافية، يتطلب عطاء دولياً ، سواء من داخل المنظمة الدولية (الأمم المتحدة)، أو موافقة دولة روسيا باعتبارها أحد القوى الرئيسية فى هذه القضية . فروسيا هى اكبر سند للحكومة الصربية، ويصعب استخدام القوة العسكرية الفعلية فى حالة استمرار التأييد الروسى للحكومة اليوغسلافية ولعل فى زيارة مادلين أولبرايت، وإثارتها لهذا الموضوع الخلافى مع نظيرها الروسى ما يؤكد صعوبة الانفراد الغربى باستخدام القوة العسكرية فى كوسوفا .

٤- أن التدخل العسكرى الأوروبى فى هذه القضية يعكس تأييداً ضمنياً للطرف الألبانى المسلم، وهم غالبية سكان هذا الإقليم (كوسوفا) . وهذا غير مؤكد أو حاسم من جانب الأوروبيين فلو صدقوا فى ذلك ، لكانوا قد صدقوا فى دعم مسلمى البوسنة والهرسك. لقد كانوا يتظاهرون بتأييد ودعم أهل البوسنة، فى حين يواصلون الدعم بصورة غير مباشرة للصرب . كما أن الحصار آنذاك كان لصالح الصرب وليس المسلمين . ومن هنا فأن تصور صدق التهديدات باستخدام الناتو للقوة العسكرية تصور يشوبه عدم المصداقية من زاوية أن يتظاهر إنسانيا مع شعب كوسوفا دون تأييد حقيقى لقضيتهم !! .. ومن ثم تستبعد فكرة ترجمة حقيقية لتهديدات حلف الأطلنطى .

- فضلاً عما سبق ، فإن هناك صعوبات عملية فى استخدام القوة العسكرية، حيث يستلزم ذلك ضرورة حصار الأقدم تمهيداً لإبعاد القوات الصربية وهو ما يتطلب توجيه ضربات موجعة للقوات اليوغسلافية لإجبارها على التراجع، وإلحاق خسائر بها، وهو ثمن لا أتصور أن يدفعه الناتو فى هذه المرحلة، وقد يؤدى إلى توسيع ميدان المعركة على غير إرادة الأطراف الفاعلة .

لكل ما سبق فأن الاحتمال الأكبر هو استمرار التهديدات العسكرية كغطاء لتمرير التسوية السلمية التى تستهدف فى النهاية إضعاف كل الأطراف فى منطقة البلقان، وليس لتقوية طرف على آخر .

وأن تسوية هذه القضية يرتبط بتوحيد كل القوة السياسية والأحزاب فى كوسوفا لـتقوية موقفهـم التفاوضى، وهو ما يتم حالياً من خلال اجتماعاتهم المستمرة فى تـبرانا عاصمة ألبانيا . كما ان المبادرات السلمية المطروحة بإجراء انتخابات حرة فـى الأقـدم تحـت مراقـبة دولية، وتكوين حكومة البانية محلية فى الأقدم تمهيداً لاسـتقلاله فـى إطـار تفاوض مباشر بين القيادة الصربية وألبان كوسوفا، قد تجد سـبيلها للتنفيذ تحت غطاء التهديد باستخدام القوة، رغم العقبات المتوقعة من جانب الحكومة اليوغسلافية التى تسم بالعناد والتشدد حتى الآن.

** ** **

